

رهانات السياسة السياحية في الجزائر كأحد البدائل للاقتصاد الريعي

أطروحة مقدمة لاستكمال نيل شهادة الدكتوراه ل.م.د. شعبة العلوم السياسية
تخصص: إدارة وجماعات محلية

إشراف الدكتور:
عبد الحميد فرج

إعداد الطالب:
حفناوي عتوسي

لجنة المناقشة

المؤسسة	الصفة	الدرجة العلمية	الاسم واللقب
جامعة الوادي	رئيسا	استاذ	المكي دراجي
جامعة الوادي	مشرفا ومقررا	أستاذ محاضراً	عبد الحميد فرج
جامعة الوادي	مناقشا	أستاذ	الهادي دوش
جامعة الوادي	مناقشا	أستاذ محاضراً	عبد الفتاح حلواجي
جامعة تبسة	مناقشا	أستاذ	سمير كيم
جامعة ورقلة	مناقشا	أستاذ محاضراً	ياسين ريوخ
جامعة الوادي	مشرفا مساعدا	أستاذ محاضراً	حفيظة معمر

الموسم الجامعي: 2023-2024



جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



رهانات السياسة السياحية في الجزائر كأحد البدائل للاقتصاد الريعي

أطروحة مقدمة لاستكمال نيل شهادة الدكتوراه ل.م.د. شعبة العلوم السياسية
تخصص: إدارة وجماعات محلية

إشراف الدكتور:
عبد الحميد فرج

إعداد الطالب:
حفناوي عتوسي

لجنة المناقشة

المؤسسة	الصفة	الدرجة العلمية	الاسم واللقب
جامعة الوادي	رئيسا	استاذ	المكي دراجي
جامعة الوادي	مشرفا ومقرا	أستاذ محاضراً	عبد الحميد فرج
جامعة الوادي	مناقشا	أستاذ	الهادي دوش
جامعة الوادي	مناقشا	أستاذ محاضراً	عبد الفتاح حلواجي
جامعة تبسة	مناقشا	أستاذ	سمير كيم
جامعة ورقلة	مناقشا	أستاذ محاضراً	ياسين ريوخ
جامعة الوادي	مشرفا مساعدا	أستاذ محاضراً	حفيفة معمر

الموسم الجامعي: 2023-2024

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

إلى من قال الله فيهما

" وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذَّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيْتَنِي صَغِيرًا "

الوالدين الكريمين

إلى التي تقاسمني هموم الحياة " زوجتي " التي ضحت بكل شيء من أجل إنجاح هذا العمل بتقديم كل الأجر والمساعدة على البحث .

إلى أبنائي الأعزاء: وحيد؛ أمة الله رباب؛ حسام الدين؛ هناء؛ إسماعيل؛ عبد الرحمن .

إلى الذين تربيت معهم في بيت واحد أخي وأخواتي .

إلى كافة الزملاء والأصدقاء، وإلى كل الذين تلمذت على أيديهم في كل مراحل التعليم .

إليهم جميعاً أهدي هذا العمل

الطالب

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء المرسلين

وصل الله على نبيه وعلى آله وصحبه أجمعين

أما بعد

فإنني أشكر الله العلي القدير العزيز الحكيم على توفيقه وامتنانه علي بإتمام هذه الأطروحة فهو عز وجل الذي له الحق بالشكر والثناء كله أوله وآخره .

وعملاً بالحديث الصحيح عن رسول الله - صل الله عليه وسلم - " من لا يشكر الناس لا يشكر الله " أخص بالذكر والشكر والامتنان الأستاذ الفاضل الدكتور عبد الحميد فرج؛ المشرف على هذه الدراسة فلقد وجدته نعم المعلم الناصح الأمين، إذ لم يدخر علي من الجهد، فقد منحني الكثير من وقته وصبره وأحاطني بملاحظاته القيمة، فتمنياتي له بالمزيد من النجاح والتوفيق والتألق في عمله وفي حياته . ولا أنسى أن أتقدم بالشكر لكافة أعضاء لجنة المناقشة على تحملهم أعباء قراءة هذه الأطروحة ومنحهم لي من وقتهم حتى أستفيد من توجيهاتهم وملاحظاتهم العلمية والمنهجية التي من شأنها أن تقيم ما وقع فيها من خطأ ونقص . فأسأل الله لهم التوفيق والبركة في القول والعمل . هذا دون أن أنسى التوجه بالشكر لكل من ساعدني من أساتذة وزملاء . فجزى الله عني الجميع خير

الجزء .

والله ولي التوفيق

الطالب

مقدمة

يعتبر القطاع السياحي من البدائل الأساسية التي تطرح لتحقيق التنوع الاقتصادي، لما له من دور في خلق فرص عمل جديدة ودعم رصيد ميزان المدفوعات و من ثم المساهمة في الدخل الوطني و في الناتج المحلي الإجمالي، إذ تؤكد الدراسات الحديثة أن صناعة السياحة تعد من أسرع الصناعات من حيث تحقيق معدلات النمو الاقتصادي، لذا نجد الكثير من الدول تسعى إلى تسخير كافة السبل لتقديم تسهيلات تدعمها بالتشريعات اللازمة لتكفل تحقيق الأهداف المرجوة من تطوير قطاعها السياحي، والمتتبع للبيانات الخاصة بالسياحة العالمية بنوعيتها الداخلية و الخارجية يلاحظ أن صناعة السياحة قد أصبحت واحدة من أكبر الصناعات في العالم إن لم تكن أكبرها على الإطلاق

والجزائر كغيرها من دول العالم الثالث السائرة في طريق النمو تشهد تحديات كبيرة تمس عمق أمنها الوطني، والمتمثل في تبعيتها المطلقة لقطاع اقتصادي واحد وهو قطاع المحروقات الذي جعل منها دولة ريعية بامتياز، وهذا ما جعل الجزائر - خاصة في الآونة الأخيرة- تتعرض لتحديات عميقة تتعلق بأمنها الطاقوي والذي تمثل في تراجع أسعار الطاقة في سوق الطاقة الدولية، وتراجع الإنتاج الوطني من الطاقة، مما أجبر الجزائر على طرح فكرة تنويع الاقتصاد الوطني قبل أي وقت مضى، ولعل أحد الخيارات الممكنة في ذلك هو تنمية القطاع السياحي كخيار مرافق ومساعد على الأقل في المستقبل المتوسط .

لذلك تم تقسيم هذه الدراسة إلى ما يلي : مقدمة ومدخل منهجي ونظري وأربعة فصول ومجموعة من الاستنتاجات والتوصيات، حيث تطرقت الدراسة في الفصل الأول الى إبراز التأصيل النظري للمفاهيم، من خلال التطرق الى مفهوم السياسة العامة السياحية وكذا مفهوم الاستثمار السياحي، بالإضافة إلى مفهوم الاقتصاد

الريعي، ويتناول الفصل الثاني ابراز واقع السياحة والاستثمار السياحي في الجزائر من خلال التطرق إلى الاطار التشريعي والقانوني للاستثمار السياحي وكذا المؤشرات السياحية في الجزائر بالإضافة الى الهيئات والمؤسسات السياحية في الجزائر، وتم التطرق في الفصل الثالث الى مضامين السياسات السياحية في الجزائر وسبل وآليات تفعيلها، أما الفصل الرابع تم فيه تناول استراتيجيات السياسات السياحية في الجزائر وتقييمها، ومن ثم عرض مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

المدخل العام للدراسة

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة .

المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة.

المبحث الأول: المدخل المنهجي.

يتضمن المدخل المنهجي العناصر التالية:

1- المشكلة البحثية :

يعد قطاع المحروقات المحرك الأساسي لكافة الأنشطة الاقتصادية في الجزائر, وهذا ما يمكن أن يشكل تهديدا مستقبليا إذا ما لم يتم الاعتماد على قطاعات بديلة, خاصة عند تذبذب أسعار النفط, وهذا ما يدفعنا للتوجه نحو قطاعات بديلة كالسياحة والفلاحة والصناعات الخفيفة وغيرها, لذا ركزت في هذه الدراسة على القطاع السياحي من خلال العناية بكافة الإمكانيات والمقومات السياحية, وذلك بانتهاج سياسات واستراتيجيات سياحية بعيدة المدى مجسدة في برامج ومشاريع استثمارية ذات آثار فعلية وملموسة, من أجل تحقيق تنمية محلية وشاملة, تحررنا من التبعية للاقتصاد الوحيد _ الاقتصاد الريعي _.

ومن خلال ما تقدم يمكن طرح التساؤل التالي :

إلى أي مدى يمكن للقطاع السياحي أن يكون أحد البدائل الاقتصادية الهامة التي يعتمد عليها خارج قطاع المحروقات في الجزائر؟

ويرتبط بهذه المشكلة البحثية جملة من التساؤلات الفرعية تتعلق بجوانب عديدة من حيثياته، وهي:

- ما مفهوم السياسات العامة والسياسة السياحية؟
- ما هو واقع السياسة السياحية والنفطية في الجزائر وماهي الصعوبات التي تواجه قطاع السياحة ؟
- ما هي مضامين السياسات السياحية والنفطية في الجزائر ؟
- ما هي السبل والآليات المستخدمة في تفعيل هذا القطاع وما هي الإجراءات والتدابير اللازمة لتنمية السياحة في الجزائر ؟

2- مجالات الدراسة :

أ - المجال المكاني

يتحدد المجال المكاني للدراسة في الجزائر بشكل عام باعتبارها أحد البلدان التي تتمتع بموقع استراتيجي من خلال إطلالتها على البحر الأبيض المتوسط وكذا تعد بوابة إفريقيا، كما تزخر بمقومات سياحية رائدة عبر كامل ربوعها، من حيث تنوع أقاليمها وتضاريسها ومناخها، والتنوع السياحي كالسياحة الساحلية في الشمال والسياسة الصحراوية في الجنوب والسياسة الجبلية بالهضاب والمناطق الوسط وغيرها. بالإضافة إلى المزارات والزوايا والأضرحة والمساجد... الخ.

ب - المجال الزمني:

يرتبط المجال الزمني بهذه الدراسة بالتطرق إلى تطور المجال السياحي عبر عدة مراحل تاريخية متنوعة، خاصة في الجزائر انطلاقا من مرحلة الاستقلال (1963) إلى المراحل التي تليها، والتي عرفت فيها جملة من المخططات التنموية والبرامج المسطرة مرورا بمرحلة تبني النظام السياسي لقطاعات بديلة عن المحروقات خاصة بعد تذبذب أسعاره في السوق الدولية، فراهنت الجزائر على القطاع السياحي كأحد البدائل الاقتصادية للريع، باستشراف مخططات تنموية في المستقبل المتوسط تتعلق بتطوير السياحة وتنويع مصادر الدخل بالاعتماد على هذا القطاع من خلال المخطط الوطني للتهيئة الاقليمي وتنميته آفاق SNAT (2030)..

ج - المجال الموضوعي:

يتمثل المجال الموضوعي في إبراز واقع السياحة، وكذا المحروقات في الجزائر والتعرف على مدى إمكانية خلق فضاءات اقتصادية جديدة خارج الاقتصاد الريعي، وذلك من خلال رصد المقومات السياحية التي تزخر بها الدولة ومحاولة تطويرها وتأطيرها قانونيا وسياسيا والاهتمام بمختلف جوانبها والبحث عن الإجراءات والتدابير بإدراج المخططات التوجيهية للتنمية السياحية كآلية استراتيجية وإطار مرجعي لتنمية

السياحة في الجزائر، وتحليل المعطيات المتوفرة حول السياحة وتنميتها في مختلف الجوانب، كإبراز نقاط القوة والضعف وتحديد الفرص والتحديات وإظهار أهم الصعوبات التي تواجهها السياحة بالجزائر .

3 - الفرضيات العلمية :

- الفرضية الرئيسية:

- هناك علاقة ارتباطية بين توفر المقومات السياحية وتطوير الاقتصاد الوطني فكلما توفرت البنى التحتية والطرق، والهياكل القاعدية، وأماكن الجذب السياحي كلما ارتفع مؤشر الاقتصاد الوطني، وتحرر من قيود الاقتصاد الريعي .

- الفرضيات الفرعية:

- يلعب قطاع السياحة في الجزائر دورا بارزا في عمليات التنمية الاقتصادية وإهماله يؤدي إلى انكماش الاقتصاد الوطني.

- تنمية السياحة وتطويرها في الجزائر مرهون بالتطبيق الجاد لاستراتيجية المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025

- هناك علاقة بين الإرادة السياسية ورهانات السياسة السياحية ,

- تشجيع الاستثمارات السياحية على المستوى المحلي والأجنبي بمثابة آلية واعدة للنهوض بالقطاع السياحي في الجزائر، إلا أنه يعاني من عدة معوقات حالت دون ترقيته.

4- الأهمية العلمية والعملية للدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أن قطاع المحروقات الذي تعتمد عليه الدولة في تنمية اقتصادها مرتبط بالطلب العالمي على هذه المادة، وهذا القطاع لا يسير على وتيرة واحدة بل نجده يتميز بالتراجع أحيانا كثيرة، مما يستلزم على السلطات الجزائرية إيجاد استثمارات بديلة من شأنها أن تنمّي الدخل الوطني، وتوفر العملة الصعبة

لزيادة الإيرادات, ويعد قطاع السياحة من أفضل القطاعات نظرا لتوفر الجزائر على مقومات جذب سياحية هائلة .

أ - الأهمية العلمية :

نظرا لاهتمام الساسة والقادة على مستوى الدول في العالم بالقطاع السياحي من جهة والركود في الاقتصاد العالمي من جهة ثانية، مما تسبب في تذبذب أسعار النفط في السوق الدولية للطاقة، فجاءت هذه الدراسة لتعرض أحد البدائل الاقتصادية خارج المحروقات، ويتمثل في القطاع السياحي, وسنحاول أن نضيف لرصيد البحث العلمي دراسة لعلها تساعد في إعداد السياسة العامة لصناع القرار.

ب- الأهمية العملية :

تتناول هذه الدراسة تحديدا واقع السياسة السياحية في الجزائر على المستوى الوطني, والدور الذي تلعبه مختلف الفواعل السياسية في تحقيق اقتصاد وطني يقدّم جملة من البدائل للاقتصاد الريعي، الذي يعتبر المصدر الوحيد للاقتصاد الكلي من خلال تبني خارطة عمل وطنية لتطوير وتنمية القدرات من خلال الاستخدام الأمثل للإمكانات المادية والبشرية المؤهلة للنهوض بالسياحة على المستوى الوطني والمحلي .

5- أهداف الدراسة :

تتجلى أهداف الدراسة في :

- إبراز الدور الذي يمكن أن يلعبه قطاع السياحة في تنمية الاقتصاد الوطني.
- المراهنة على أن الجزائر يمكن أن تتحرر من قيود الاقتصاد الريعي بتفعيل قطاعات هامة كالسياحة والزراعة والصناعات التحويلية والخفيفة. .
- تسليط الضوء على مختلف العراقيل والعقبات التي تقف أمام قطاع السياحة والتوصل إلى اقتراحات وحلول للنهوض بهذا القطاع في الجزائر.

6- المناهج والإقتربات المستخدمة :

تعتمد الدراسة على المناهج والإقتربات التالية :

أ- منهج دراسة الحالة :

يعتبر المنهج الملائم لمثل هذه الدراسات, حيث أنه يقدم الصورة الواقعية للموضوع محل الدراسة, وجاء هذا المنهج قصد التقرب من الظاهرة من خلال التركيز على حالة منها والتعمق فيها وذلك بجمع المعلومات والاحاطة بها ومعرفة المتغيرات والعوامل المؤثرة في الموضوع محل الدراسة ألا وهو قطاع السياحة في الجزائر .

ب- المنهج التاريخي :

يأتي هذا المنهج قصد معرفة السوابق التاريخية للظاهرة محل الدراسة, من خلال التطرق للأبعاد التاريخية, باعتبار أن السياسة السياحية في الجزائر ليست وليدة اللحظة, ولها امتداد تاريخي يعود إلى ما قبل استقلال وهذا من خلال الحركية الكرونولوجية التي عرفتها الظاهرة السياحية .

ج- المنهج الإحصائي :

يستخدم هذا المنهج في الدراسات القابلة للقياس, لتدعيم موضوع الدراسة من خلال التطرق لأرقام قطاع السياحة على المستويين الدولي والوطني بالإضافة إلى مؤشرات النفط في السوق العالمية للطاقة خاصة أن هذه الدراسة تستلزم تحليل البيانات والمعلومات الإحصائية وتصنيفها وتبويبها وتفسيرها بغية التوصل إلى نتائج تكون أقرب للحقيقة.

د- الاقتراب النسقي :

يعد من أهم الإقترابات في دراسة الظواهر السياسية باعتماده على النظام المفتوح على أي ظاهرة في تعاملها مع متغيرات البيئة المحيطة من خلال المدخلات والمخرجات وعملية التمويل, فالسياسة السياحية تؤثر وتتأثر بكل مكونات هذا الاقتراب خاصة فيما يتعلق الأمر بالبيئة الخارجية والداخلية للنظام, ويعد هذا المقتراب من أقدم المقتربات في تحليل الظواهر السياسية على أساس أن الظواهر السياسية تتشكل بفعل حقائق اقتصادية فهذا المقتراب يربط النظم بمستويات التنمية

الاقتصادية، وتم الاعتماد عليه في هذه الدراسة لمعرفة العائد من السياسة السياحية على الاقتصاد الوطني .

هـ - الاقتراب المؤسسي :

يولي أهمية كبيرة للأبنية والهياكل والتي تتميز بدرجة كبيرة من الاتزان والثبات والاستمرارية، ويشمل هذا الاقتراب على دراسة المؤسسات من حيث التنظيم والبناء والتنسيق، وتم الاعتماد عليه للرجوع لأهم المؤسسات التي تتكفل بقطاع السياحة من حيث صنع وتنفيذ وتقييم السياسات العامة السياحية .

7- أدبيات الدراسة :

من بين الدراسات السابقة التي تناولت أحد متغيرات الدراسة فقط ولم تتطرق إلى متغيري الدراسة مع بعض نجد ما يلي:

أ- الكتب :

- أحمد فوزي ملوخية "مدخل إلى علم السياحة - اقتصاديات السياحة دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007 -"، تناول الباحث عدة جوانب من السياحة، وركز على فيها على الجانب الاقتصادي للسياحة باعتبارها موضوع اقتصادي بالدرجة الأولى، حيث توصل الباحث في نتائجه إلى أن المشاريع السياحية وخاصة الفندقية هي من أكثر المشاريع جذبا لرؤوس أموال المستثمرين المحليين والأجانب، باعتبار السياحة صناعة مركبة تتضمن مجالات عديدة مختلفة للاستثمار كالفنادق، مراكز الاستشفاء، المطاعم، الملاهي، الشركات السياحية ووسائل النقل السياحي، حيث تشابهت دراستنا مع هذا الكتاب في دراسة السياحة من حيث كونها صناعة يمكن أن يعول عليها إذا لاقى اهتماما من القائمين على صنع السياسات.

- لمياء السيد حنفي، فتحي محمد الشرقاوي، "الإتجاهات الحديثة في السياحة " دار ، المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2008، ركز الباحثان على موضوع التنمية السياحية، و توصلا إلى أنه بالرغم من الاهتمام بالتنمية السياحية في السنوات الأخيرة بسبب تزايد أهميتها الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنها ما زالت لم

تحظى بالأهمية التي تستحقها في خطط التنمية، مما يقلل وباستمرار من أهميتها في إطار تواضع التخصيصات المالية المخصصة للسياحة مما يعكس قلة المشاريع المنجزة أو المخطط لها وضعف أداء السياسات العامة في تبني استراتيجية واضحة المعالم للسياحة.

- عبد الكريم حافظ، "الإدارة الفندقية و السياحة عمان [الأردن] : دار أسامة، 2010"، توصل الباحث إلى أنه من الضروري زيادة دور القطاع الخاص في المشاريع والاستثمارات السياحية زيادة كبيرة على اعتبار أن القطاع الخاص يمثل محور عملية تنمية السياحة المستدامة لما يتمتع به من كفاءة إدارية و خبرة استثمارية، وقدرة تنافسية تؤدي إلى توفير السلع والخدمات السياحية بأسعار منافسة، من جهة أخرى ضرورة توسيع دور الدولة في دعم السياحة، وبالتالي فإن دور القطاع الخاص في تطوير صناعة السياحة وتنويع مصادر الدخل القومي يعد مكملًا أساسيًا للدور الحكومي.

ب- الرسائل العلمية :

- أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية، حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، من تقديم الباحث: كواش خالد، من كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر خلال السنة الجامعية 2004/2003، تحت إشراف الدكتور: بلالطة مبارك:

- الاستثمارات السياحية وإشكالية تسويق المنتج السياحي في الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة، من إعداد الباحثة: بديعة بوعقلين، من كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، التخصص: تخطيط، جامعة الجزائر، خلال السنة الجامعية 2006/2005، تحت إشراف الأستاذ د/ بوكبوس سعدون:

- السياحة والفندقة في الجزائر دراسة قياسية 1974/2002، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، إعداد الباحث: محمود فوزي شعوبي، من كلية العلوم

الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، خلال السنة الجامعية 2007/2006، تحت إشراف الأستاذ د/ قادة أقاسم:

- إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات الفندقية في الجزائر، أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: إدارة أعمال، من إعداد الباحث: بن أحمد عيشاوي، من كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، خلال السنة الجامعية 2008/2007، تحت إشراف الأستاذ الدكتور بختي إبراهيم:

- الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة: حالة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علوم التسيير، شعبة تسيير المؤسسات، من إعداد الباحث: عامر عيساني، من كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر بباتنة خلال السنة الجامعية 2010/2009، تحت إشراف الأستاذ د/ علي رحال:

- الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية/، من إعداد الباحثة: صليحة عشي، من كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر بباتنة خلال السنة الجامعية 2011/2010، تحت إشراف الأستاذ د/ صالح فلاح:

- دور تسويق الخدمات السياحية في بناء اقتصاد سياحي منافس من أجل تحقيق تنمية اقتصادية شاملة، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، من إعداد الباحث: شويكات محمد، من كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، خلال السنة الجامعية 2011/2010، تحت إشراف الأستاذ / رجراج محمد:

- " دور استراتيجية الترويج في تحسين وتكييف الطلب السياحي الجزائري مع مستوى الخدمات المتاحة خلال الفترة 1995-2015 "، أطروحة دكتوراه علوم

في العلوم الاقتصادية، للباحثة عميش سميرة، جامعة فرحات عباس سطيف،
السنة الجامعية 2014-2015.

- "السياحة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني والمتغيرات الاقتصادية
الدولية"، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم التسيير للباحثة شرفاوي عائشة برة،
جامعة الجزائر 03، السنة الجامعية 2014-2015.

- موري سمية " أثر التقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في
الجزائر " أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة أوبكر بلقايد تلمسان،
الجزائر، 2014-2015،

ج- الدوريات

- راهم فريد وبوركاب نبيل ، تحت عنوان " إنهار أسعار النفط - الأسباب
والنتائج " ، مداخلة مقدمة في مؤتمر السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين
متطلبات التنمية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2015.

- يحي سعيدي وسليم العمراوي ، " مساهمة قطاع السياحة في تحقيق
التنمية الاقتصادية - حالة الجزائر " ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية
الجامعية ، العدد 36 ، 2013 .

كل هذه الدراسات لم تتناول دراسة القطاع السياحي كبديل تراهن عليه الحكومات
بدلا من الاعتماد الكلي في اقتصاداتها على القطاع الهيدروكربوني، لذلك جاءت
دراستنا لتوضح ذلك.

المبحث الثاني: المدخل النظري.

1- نظريات في السياحة:

وضع الباحثون عدداً من النظريات والنماذج لفهم السياحة، نذكر منها ما يلي:

أ- النظرية الغريزية:

تعود هذه النظرية أساساً لأعمال العالم النفساني " فرويد " حيث يرى أن السلوك الإنساني هو ردة فعل لمنبهات غريزية كغريزة الشرب والأكل، والغريزة هي استعداد فطري مشترك بين أفراد النوع الواحد أو الجنس الواحد، ولها جانبان، أحدهما معرفي والآخر انفعالي أو نزوي، وفي مجال التسويق السياحي يمكن استغلال هذه النظرية عن طريق اللعب على العناصر المهيجة للعاطفة الإنسانية خاصة إذا ما تعلق الأمر بالترويج لخدمة معينة تستهدف فئة معينة أو جنس معين.¹

ب- نظرية الحركة:

" إن الحركة هي أساس التفاعل في مظهر الأرض الاقتصادي، فالتفاعل أو حركة الأشخاص والسلع والمعلومات لا تظهر منعزلة، ولكن تظهر بواسطة قوى معينة، وقد أوضح أولمان " E.Ullman " أن هناك ثلاثة مبادئ رئيسة لحدوث التفاعل المكاني:²

المبدأ الأول: لكي يحدث التفاعل بين مكانين لابد أن يكونا متكاملين، أي: لابد أن تكون هناك علاقة عرض وطلب بينهما.

المبدأ الثاني: هو ما يسمى بالفرص الاعتراضية التي يمكن تعريفها بأنها مصدر بديل للعرض.

المبدأ الثالث: في حالة وجود تكامل تام وغياب الفرص الاعتراضية فإن التفاعل

¹ - سالم حميد سالم، سلوك السائح ودوره في تحديد النمط السياحي، مركز بحوث السوق وحماية المستهلك، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، ج13، ع48، (2007)، ص 66.

² - الشمري، بشير عبيد، التنزه والسياحة البرية عند سكان مدينة حائل: دراسة في جغرافية السياحة، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة لقسم الجغرافيا بجامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية. (1429هـ)، ص 33.

سيقل أو ربما لا يحدث".¹

ج- نظرية الترويح:

وهي من أقدم النظريات في هذا المجال، ومنها: نظرية "فائض الطاقة" التي تنص على أن الإنسان مشحون بطاقات ذهنية وعضلية بدرجة لا تمكنه من الهدوء، وهذه النظرية لا تعطي التحليل الكافي؛ إذ تهمل جانب الدافع للترويح وللعب الذي لا يمكن قياسه بواسطة فائض الطاقة الفائضة.

وهناك نظرية أخرى تناقض نظرية فائض الطاقة وهي التي تَعُدُّ اللهو نشاطاً فعالاً لاسترداد الصحة والطاقة والحيوية الجسمية والعقلية، وترى أنه يوفر الراحة والاستجمام بعد العمل، وتتنطبق هذه النظرية على الكبار والبالغين أكثر من الشباب.²

د- النظرية التعلم الاجتماعي.

ترتكز هذه النظرية على تأثر الإنسان بالثقافة والعادات والتقاليد وتصرفات الناس في مجتمعه. فالفرد يتعلم عدة سلوكيات عن طريق احتكاكه بالأفراد والناس الذين يعيشون معه، وبالتالي يجب على المسوق مراعاة هذا الجانب ومحاولة التأثير على المستهلك السياحي بمعرفة ثقافة المجتمع الذي يعيش فيه والمعادن والمعتقدات السائدة.³

هـ- نظرية المنفعة.

إن المستهلك يحاول في حدود دخله الحصول على كميات من السلع والخدمات التي تؤدي إلى حصوله على أقصى إشباع ممكن أي أقصى منفعة.

افتراضات النظرية

- إن سلوك المستهلك عقلاني ورشيد يحاول الوصول إلى أكبر قدر من المنفعة في حدود دخله.

¹ - المرجع السابق، ص 33.

² - المرجع السابق، ص 34.

³ - مرجع سابق، سلوك السائح ودوره في تحديد النمط السياحي، ص 66.

- إن أذواق المستهلك وتفصيلاته ثابتة.
- إن دخل المستهلك محدد وثابت وانه سينفق جميع دخله.
- المستهلك لا يؤثر في الأسعار والكميات، والذي يحدد ذلك قوانين العرض والطلب.

و- النظرية الايثولوجية:

يرى " أرداري" وغيره من المنظرين في هذا التوجه بأن لأنماط السلوك المختلفة قيمة في البقاء، وسلوك السائح يتوقف على التشريعات والتنظيمات والقوانين الدولية والاجتماعية بحيث يمكن له أن يعيش بأمن وسلام دون أن يتعرض لأي خطر وهذا السلوك هو تصريف الطاقة المجتمعة لدى الفرد والمسببة لظهور استجابة معينة علما أن هذا التصريف يمكن أن يكون على أشكال متعددة، كالتفكير والحركات والألفاظ وغيرها.¹

ز- نظرية الجاذبية السياحية:

ترتكز هذه النظرية - نظرية الجاذبية السياحية - في تفسير نوع وطبيعة النشاط البشري والاقتصادي على الفكرة التي جاء بها العالم الالماني " فون ثونن " في سنة 1885، والذي اعتمد فيها على عامل المسافة كأداة أساسية في تسويق المحاصيل الزراعية بمختلف أنواعها، فالمحاصيل القابلة للتلف تسوق في أماكن قريبة منها، لذا يختار أصحاب المزارع الحيوانية مناطق قريبة من مراكز المدن لتسويق منتجاتهم من الأجبان والحليب ومشتقاته.²

وهكذا جاء العالم " ويني " في سنة 1928 و" كرستار " عام 1933 و" لوث " عام 1944 و" هوفر " عام 1984، لينضموا لمدرسة " ثونن " لإظهار أهمية النقل وسهولة الوصول كأهم العناصر المؤثرة في تطوير النشاطات الاقتصادية، فقد أكدوا على عامل المسافة في توزيع النشاطات الحضرية داخل المدن، متأكدون من أهمية

1 - الحمداني موفق و آخرون، جرائم القتل والسياسة الإدارية الميدانية لعدد من مؤشرات النفسية والاجتماعية، مركز البحوث والدراسات بالشرطة العامة، بغداد (1985)، ص23.

2 - دواح عائشة، عتيق عائشة، الجاذبية السياحية وإدارة مفهوم التنمية السياحية المستدامة في الجزائر - دراسة حالة ولاية مستغانم، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ، الجزائر: 2017، ص 03.

هذا العامل في توزيع مستخدمات الأرض التي تسمى بنظرية المواقع المركزية، بحيث يكون مركز المدينة التجاري هو العنصر الأكثر جذباً للأنشطة الإدارية والحكومية والأسواق التجارية والبنوك.¹

لذا نجد أن هذه النظرية سهلت مهمة التخطيط السياحي لفهم مناطق الجذب للموقع السياحي الاقتصادية والاجتماعية التي تحدد قوة الموقع.

وما يؤخذ على هذه النظرية أن تهتم بالجانب الاقتصادي وإهمال الجانب البيئي، حيث تنحصر أهمية دراسة الموقع السياحي على ما يلي:

- الدور الذي يلعبه الموقع سواء من الناحية العملية أو النظرية لتطوير السياحة في توضيح وتحديد نجاح المشروع السياحي.

- تجنب اختيار المواقع القريبة من سوق المنافسة الحاد.

- الدور الذي يلعبه الموقع في الحصول على حصته من السوق التي تضمن له تطوير عمل مناطق الجذب السياحية وكذا تشجعه على التوسع مستقبلاً.

- تجنب الحصول على أراضي ملائمة وبأسعار منخفضة.²

ح- نظرية هوبرت وذروة النفط:³

هو أقصى معدل لإنتاج النفط في العالم، ويسمى «قمة هوبرت» صاحب نظرية قمة هوبرت. وهو الوقت الذي يبلغ فيه الإنتاج العالمي للنفط حد أقصى ويبدأ بعده في الانخفاض. تعود نظرية قمة إنتاج النفط العالمية إلى أعمال عالم الجيولوجيا «ماريون كينج هوبرت» في الخمسينات من القرن الماضي. وتصل تلك القمة الإنتاجية العالمية بين عامي 2007 إلى 2037 بحسب تقديرات مصادر الطاقة

¹ - زعل الحوامدة وعدنان موفق الحميري، الجغرافيا السياحية في القرن الحادي والعشرون، منهج وأساليب وتحليل رؤية فكرية جديدة وتركيبية منهجية حديثة، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان الأردن(2005)، ص 196.

² - المرجع السابق، ص 196.

³ - „(1) a Best Case where maximum world oil production is followed by a multi-year plateau before the onset of a monotonic decline rate of 2-5 % per year; (2) A Middling Case, where world oil production reaches a maximum, after which it drops into a long-term, 2-5 % monotonic annual decline; and finally (3) a Worst Case, where the sharp peak of the Middling Case is degraded by oil exporter withholding, leading to world oil shortages growing potentially more rapidly than 2-5 % per year, creating the most dire world economic impacts.“ Robert Hirsch: *Mitigation of maximum world oil production: Shortage scenarios* على 2016-03-04 نسخة محفوظة <http://www.cheric.org/research/tech/periodicals/view.php?seq=742526> موقع واي باك مشين.

الأولية ومعدل استغلالها، ثم تهبط إلى مادون ثلث معدلاتها في زمن القمة وتؤدي إلى صراعات دولية كبيرة.¹

ان ماريون كينج هوبرت في الخمسينيات مهندسا لإنتاج البترول تابعا لشركة شل وكان في نفس الوقت أحد أعضاء «حركة التقنيين» وابتكر هذا التعبير عام 1956 . وكان هوبرت يعرف عمليات استخراج البترول في مختلف المصادر وفي حقول صغيرة ووجد أنه يعادل توزيعا خاصا يشبه شكل الجرس. وبدأ في تطبيقه على إنتاج الولايات المتحدة وعلى الإنتاج العالمي للنفط. وكانت تقديراته صحيحة بالنسبة إلى إنتاج الولايات المتحدة وتطورها عبر السنين مما أثار الاهتمام. وقام هوبرت عام 1974 بتقدير قمة الإنتاج للنفط وقدره بعام 1995، ولكن هذا التقدير لم يثبت تماما نظرا للتطور الواقعي في كمية الإنتاج.²

في عام 1998 تعاون جيولوجيون وفيزيائيون وخبراء للطاقة ممن يهتمون بقمة النفط في «اتحاد دراسة قمة إنتاج النفط والغاز» ASPO الذي أسسه الجيولوجي «كولين كامبل». وخلال العشرة سنوات الأوائل منذ عم 1989 توصل هؤلاء المختصون إلى أن خلال تلك الفترة سيصل قمة الإنتاج العالمي أقصاه. ولم يستطع معظم المنتجين العالميين زيادة إنتاجهم بقدر ذو شأن. كما بالغ المنتجون في احطياتهم من النفط. وقد قلت بالفعل مصادر استخراج البترول الزهيدة التكلفة، وقل معدل إنتاج النفط عن معدلات السنوات الماضية واستهلاكها. وتختلف وجهات نظر الخبراء وهم يناقشون نتائجهم. فقد استنبط بعض هؤلاء الإحصائيين أن قمة النفط ستكون بين عامي 2010 - 2020 بسبب انخفاض امكانيات الإنتاج وحدوث أزمة لإنتاج البترول على المستوى العالمي وارتفاع كبير في أسعاره. ومن جهة أخرى توجد تقديرات أكثر تفاؤلا ترى بحدوث ربوة ثابتة (إنتاج ثابت) للإنتاج تستمر عدة سنوات ثم ينخفض الإنتاج حثيثا بعدها وليس انخفاضا شديدا.³

¹ - المرجع السابق، ص01.

² - المرجع السابق، ص01.

³ - المرجع السابق، ص02.

ط- نظرية التوزيع لآدم سميث:

نظرية القيمة ، وتوزيع الناتج

بالنسبة لقضية توزيع المنتج او الناتج ، فان سميث يبين ان الناتج يوزع علي عناصره الاولية المساهم فيه . قوة العمل تحصل علي الاجور ، وصاحب الارض علي الربح او الايجار و الراسمالي علي الربح, جاء هذا التوزيع بعد ان ناقض سميث كلامة السابق والخاص بتحديد القيمة ، فقد ميز سميث بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية ، واحترار في تفسير كيف يكون لسلعة هامة مثل الماء قيمة تبادلية ضعيفة او معدومة ، بينما شئ مثل الماس لا منفعة منه تكون له قيمة تبادلية مرتفعة (وهو الامر الذي ستحاول المدرسة الحدية ان تعطي له تفسير)،
 خلط سميث بين نظرية القيمة في العمل وبين نظريه عودة القيمة الي تكاليف الانتاج الاولية, نظرية القيمة في العمل اخذها كارل ماركس وكانت سلاح بيده لبيان وجود استغلال وفائض قيمة يستولي عليه الراسمالي ، وكانت جبر الزاوية في النظرية الماركسية ثروة الامة وكيفية زيادتها بالنسبة للقضية او الاشكالية الاولي والخاصة بتحديد مما تتكون ثروة مجتمع ما فلا بد ان نعرف ان سميث جاء بعد فكر مدرستين اقتصادتين استفاد منهم سميث ونقدهم وقدم رؤية مطور لهما، اول هاتين المدرستين هم التجاريين (الماركنتيين) وهؤلاء عرف الثروة بكمية النقود ، بالاخص بمقدار المعادن النفيسة من ذهب وفضة والتي تحتويها خزائن الدولة ، وكان هدف السياسة الاقتصادية للدولة تحقيق فائض في الميزان التجاري ازاء الدول الاخري ، بمعني زيادة الصادرات وتقليل الواردات، وقد اوصي التجاريين بتدخل الدولة لشجيع الصادرات وتقليل الواردات من خلال السياسة الضريبية و الجماركية وحماية المنتجات المحلية ¹.

وثاني مدرسة هم الطبيعيين (الفيزوكرتيين) ومن اشهر ممثليهم في فرنسا كيناي، واطرح جدول التدفقات الاقتصادية، والفيزوكراتيين كانوا يروا بان ثروة الامة تكمن

¹ - كاتب وكتاب، آدم سميث بحث في طبيعة واسباب ثروة الأمم، متحصل عليه من الموقع

<https://www.facebook.com/sanaabooks/posts/1929499623945139> بتاريخ 2023/05/17 سا

في الزراعة ، فهي العمل المنتج الذي يعطي قبمة اكبر من تكاليفه ، بينما الصناعة والخدمات اعمال عقيمة تقصر مهمتها علي تحويل المنتج ولا تخلق قيمة، وقد راء الفيزوكراتيين فرض ضريبة وحيدة تكون علي القطاع المنتج اي علي الزراعة، وعندما جاء سميث فقد عرف الثروة بانها العمل المنتج او كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف القوة العاملة في الدولة ، وهو مايعني قيمة اجمالي الناتج المحلي الاجمالي الذي نعرفه اليوم، أما كيف تزيد الثروة ؟ فان سميث حدد جانبين رئيسيين لزيادة الثروة :-¹

أولهم تقسيم العمل ، بدراسة لمصنع الدبابيس الشهير في الفكر الاقتصادي، بين ان تقسيم العمل يؤدي الي زيادة الانتاجية وبالتالي زيادة الثروة ، وفي دراسته لتقسيم العمل قال بانه يتوقف علي حجم السوق ، فكلما كبر السوق كلما ادي ذلك الي زيادة تقسم العمل وبالتالي زيادة الانتاجية، والعامل الثاني هو التجميع او التراكم الراسمالي وهو يري بان تقسم العمل يزيد الانتاجية وبالتالي يؤدي الي زيادة الفائض الذي من المفروض ان يدخر ويعاد استثماره من جديد لتوسيع النشاط الاقتصادي وبالتالي زيادة تقسيم العمل وزيادة الانتاجية ، وهكذا يتوسع النشاط الاقتصادي وتزيد الثروة باستمرار، ان النمو الاقتصادي في رأي سميث لن يستمر هكذا الي ما لانهاية فلا بد ان يصل الي مرحلة سكون (كما يسمي الان وضع التشغيل الكامل) يتوقف علي سعة السوق وحجم السكان..²

ك- نظرية المضاعف الكنزية:

تعتمد نظرية المضاعف الكنزية على أن السياحة الدولية عنصر خارجي من الطلب الكلي الذي له أثر إيجابي على الدخل، وتؤكد هذه النظرية على أن ارتفاع النفقات في حالة الدورة الاقتصادية المنخفضة يزيد من الدخل وفرص العمل بغض النظر عن مصدر النفقات وشكلها، حيث يولد الاقتصاد السياحي تأثيرات مضاعفات الدخل والعمالة بالإضافة إلى آثاره في هذين المجالين. ومع ذلك، فهذا الإطار تحليل سكوني ولا يسمح لنا أن نستنتج التأثيرات على المدى الطويل. غير أن

¹ - المرجع نفسه

² - المرجع نفسه.

الاعتماد على النمذجة الاقتصادية القياسية وفق منهجية التكامل المشترك ترفع هذا الانتقاد ببساطة.¹

ل- نظرية التجارة الدولية:

ربط هذا التحليل إسهامات السياحة في النمو الاقتصادي بنظريات التجارة الدولية في سياق هذا التيار البحثي، يسرد عددا من الدراسات تناولت العلاقة بين السياحة والنمو الاقتصادي في ظل نماذج التجارة والنمو الداخلي التي استخدمت نظرية الميزة النسبية المقارنة و نظرية هكشر اولين (o-h) لشرح هذه العلاقة لم ترفع هذه الأدبيات أي اعتراضات على تطبيق نظريات التجارة السلعية المتجذرة منذ فترة طويلة على الخدمات.²

تفيد نظرية ريكاردو في الإشارة إلى المكاسب التي يمكن للبلدان تحصيلها من السياحة الدولية إذا كانت تتمتع بحد ادني من الفعالية نسبيا في خدماتها السياحية، وبالتالي، تشير إلى أهمية زيادة كفاءة الإنتاج، من ناحية أخرى تفترض نظرية (o-h) نمط التجارة بين الدول من حيث الاختلافات النسبية في العوامل الطبيعية، هذه النظرية تفترض أن المقومات الطبيعية من عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال والموارد الطبيعية الأرض) في بلد ما هي التي تحدد ميزته النسبية أكثر من الكفاءة النسبية للإنتاج، لذلك يصبح توافر الموارد الطبيعية المتاحة ميزة نسبية في دالة الإنتاج كة السياحة الدولية السياحي و يساعد على تفسير حر،³

وفي سياق تطبيقات هذا التحليل، استخدم بعض الباحثين لاحقا نموذج النمو الداخلي " لوكاس 1988 " لشرح تأثير القطاع السياحي على النمو، من خلال إضافة متغيرة ممثلة له كمدخل ثالث في دالة الإنتاج، نقطة انطلاق هذا التحليل مثلما دلت عليه " Lanza and Pigliaru, 1995 " هو تطبيق نموذج لوكاس للنمو الداخلي ذو

¹- Kasimati, E. (2016), "Does tourism contribute significantly to the Greek economy? A multiplier analysis", European Journal of Tourism, Hospitality and Recreation, 7(1), 55-62 <http://www.degruyter.com> 22:00، 2023/06/15، اطع عليه يوم

² - Benzarour, Choukri and satour, rachid, Tourism and economic growth in Algeri Evidence of Cointegration and causal analysis, algiers university 3, blida university 2, 12 September 2016, p06.

³ - المرجع السابق, ص 06.

القطاعين على القطاع السياحي، حيث تشير النتائج التي توصلنا إليها أن التخصص السياحي يعزز النمو، و فقط إذا كانت مرونة الإحلال بين السلعتين السياحية و الصناعية) هي أقل من الواحد. وفي وقت لاحق، خلص الباحثان " Lanza and Pigliaru,2000 " إلى أن البلاد المتخصصة في السياحة تستفيد من وجود الموارد الطبيعية، إذ عندما تكون الزيادة في معدلات التبادل التجاري لا توازن الفجوة التكنولوجية، يمكن لمعدل استغلال الموارد السياحية أن يرتفع بشكل كاف لتصحيح الفجوة التكنولوجية وتعزيز نمو، ويؤكد " Figini,2010 " أن هذه النتيجة تقود إلى طرح قضية التنمية على المدى الطويل والاستدامة، في الواقع إذا تم استغلال الموارد بمعدل أكبر من المعدل الطبيعي لإعادة تجديدها، فإن النمو المعتمد على السياحة لن يكون مستداما على المدى الطويل.¹

م- نظرية النمو الداخلي:

تميل نظرية النمو الداخلي إلى التأكيد على فضائل قطاعات التكنولوجيا الفائقة وعلى أنها توفر أكثر الفرص الواعدة للنمو على المدى الطويل مقارنة بقطاع الخدمات غير عالي التقنية مثل السياحة.²

ومع ذلك فالسياحة من خلال التخصص يمكن أن تكون وثيقة الصلة لزيادة العائدات التي لها تأثير على تعزيز المزايا المقارنة للأسواق و الأعمال، وفي سياق تيار نظرية النمو الداخلي، ينتشر عدد من البحوث التي تستخدم فرضية النمو الذي تقوده السياحة، (فرضية تيلش)، وقد شتقت " فرضية تيلش " مباشرة من فرضية النمو الذي تقوده الصادرات، التي تفترض أن النمو الاقتصادي يمكن أن يتولد ليس فقط من خلال زيادة كمية العمل ورأس المال في الاقتصاد، ولكن أيضا من خلال زيادة الصادرات، حيث تشير "نظرية النمو الجديدة التي وضعها " بالاصا 1978" إلى أن للصادرات مساهمة معتبرة في النمو الاقتصادي من خلال قناتين رئيسيتين:

¹ - المرجع السابق، ص 06.

² - Brau, R., Lanza, A., & Pigliaru, F. (2003). Ho Fast are the Tourism Countries Growing? The Crosscountry Evidence. Paper prepared for the Conference "Tourism and Sustainable Economic Development", Chia, Sardinia, September 19 20, 2003. تم الاطلاع عليه يوم 2023/06/15 ، سا 22:30 http://www.feem.i

من خلال تحسين الكفاءة في تخصيص عوامل الإنتاج وتوسيع حجمها، بحيث يتم الحصول على زيادة في الكفاءة من خلال عدة مصادر كالتوسع الخارجي والداخلي للمنافسة، وتطوير الآثار الخارجية الإيجابية بالنسبة للقطاعات الأخرى من خلال تشجيع نشر المهارات التقنية والمعارف، وتسهيل استغلال وفورات الحجم في قطاع التصدير، كما تعزز أيضا الصادرات النمو الاقتصادي من خلال زيادة مستوى الاستثمار، الذي هو نتيجة لعدة أسباب مثل تخفيف القيود على النقد الأجنبي الذي يؤدي إلى توسيع الواردات من السلع الرأسمالية والوسيلة.¹

بالقياس إلى فرضية ELGH، تحلل فرضية TLGH العلاقة الزمنية الممكنة بين السياحة والنمو الاقتصادي، سواء على المدى القصير أو الطويل، والسؤال الذي يشغل بال الباحثين هو ما إذا كان النشاط السياحي يؤدي إلى النمو الاقتصادي، أو بدلا من ذلك، التوسع الاقتصادي هو الذي يدفع نمو السياحة، أو في الواقع توجد علاقة ثنائية الاتجاه بين المتغيرين، يؤكد عدد من الأبحاث أن هذه الأسئلة تعبر في الحقيقة عن أربعة فرضيات أساسية²

أ- **الفرضية الأولى:** تقول بأن السياحة هي من المحددات الرئيسية للنمو الاقتصادي على المدى الطويل، يمكن أن تستخدم عائدات السياحة لاستيراد السلع الرأسمالية، لتستعمل بدورها في إنتاج السلع والخدمات مما يؤدي إلى النمو الاقتصادي في البلد المضيف، إذا كانت فرضية TLGH صحيحة في دعم النمو الاقتصادي فان وجود سياسات ومؤسسات عامة فعالة توفر مساهمة كافية لتراكم الاستثمار في رأس المال المادي والبشري سيساعد على الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي من خلال دعم البنية التحتية للسياحة. كما يمكن الاستثمار السياحي من تشجيع الأعمال المحلية التي يزيد إنتاجها نظرا لزيادة كفاءتها بسبب المنافسة المتزايدة. عائدات النقد الأجنبي من عائدات السياحة يمكن أن تستخدم لتمويل المزيد من الواردات التي تدخل في النشاط الاقتصادي. هذا الجانب من علاقة

¹ - المرجع السابق،

Tourism and economic growth in Algeri Evidence of Cointegration and causal analysis,p06.

² - المرجع نفسه.

السياحة بالنمو، ونتيجة لذلك، فإن فرضية النمو الاقتصادي الذي تقوده السياحة تعترف بأحادية اتجاه العلاقة السببية من السياحة إلى الاقتصاد ككل. وهكذا، يمكن يتعين تخصيص موارد حكومية إضافية إلى القطاع الأولي لتحسين الاقتصاد الكلي¹

ب- **الفرضية الثانية:** تعبر هذه الفرضية عن الوضعية التي تؤدي فيها سياسات واستراتيجيات التنمية المصممة بشكل جيد وإلى مستويات من النمو المستدام المرتكزة على مؤسسات فعالة إلى جر مجمل القطاعات الاقتصادية، هذه النتيجة التي يتم الحصول عليها بهذه الطريقة تشجع النشاط السياحي من خلال استغلال واستعمال أفضل للموارد المتاحة وهذا يؤدي إلى سببية أحادية الاتجاه من النمو الاقتصادي للسياحة، هذه السببية المعكوسة تؤكد أن النمو في السياحة يحدث عند بذل أي جهد من النمو الاقتصادي في القطاعات الأخرى.²

ت- **الفرضية الثالثة:** تعتمد هذه الفرضية على وضعية أنه لا يكون لنمو القطاع السياحي أثر يذكر على النمو الاقتصادي، تعرف هذه الفرضية بفرضية الحيادية، وتؤكد عدم وجود علاقة سببية بين النمو الاقتصادي والسياحة، وبالتالي فتنفيذ السياسات التي تحقق المكاسب الإنمائية من السياحة لا يؤثر إلا عرضيا.³

ث- **الفرضية الرابعة:** فهي مزيج من الفرضية الأولى و الثانية، وتؤكد تأثير النمو الاقتصادي و السياحة على بعضهما البعض. تعرف هذه الفرضية بالفرضية ثنائية الاتجاه، ووفقا لها تؤثر السياسة السياحية على أداء النمو الاقتصادي والنمو الاقتصادي يؤثر بدوره على قطاع السياحة، وبما أن هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين النمو الاقتصادي والسياحة، فإن تحسنا في أحدهما يفيد الطرفين جميعا لذلك، ينبغي تخصيص الموارد للسياحة ولجميع القطاعات الأخرى ذات الصلة على قدم المساواة.⁴

¹ - المرجع السابق،

Tourism and economic growth in Algeri Evidence of Cointegration and causal analysis ،p07.

² - المرجع السابق، ص 07..

³ - المرجع السابق، ص07..

⁴ - المرجع السابق، ص 08..

تبنت هذه الدراسة نظرية النمو الداخلي، والتي تحلل فرضية العلاقة الزمنية الممكنة بين السياحة والنمو الاقتصادي، سواء على المدى القصير أو الطويل، وهي تجيب عن السؤال الذي يشغل بال الباحثين، المتعلق فيما إذا كان النشاط السياحي يؤدي إلى النمو الاقتصادي، أو بدلا من ذلك، التوسع الاقتصادي هو الذي يدفع نمو السياحة، أو في الواقع توجد علاقة ثنائية الاتجاه بين المتغيرين، تؤكد عدد من الدراسات أن هذه الأسئلة تعبر في الحقيقة عن أربعة فرضيات أساسية، حيث أن الفرضية تقول بأن السياحة هي من المحددات الرئيسية للنمو الاقتصادي على المدى الطويل، والفرضية الثانية تؤكد على أن النمو في السياحة يحدث عند بذل أي جهد من النمو الاقتصادي في القطاعات الأخرى، والفرضية الثالثة تؤكد عدم وجود علاقة سببية بين النمو الاقتصادي والسياحة، والفرضية الرابعة تؤكد على أن هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين النمو الاقتصادي والسياحة، أي تؤثر السياسة السياحية على أداء النمو الاقتصادي والنمو الاقتصادي يؤثر بدوره على قطاع السياحة.

الفصل الأول:

التأصيل النظري للمفاهيم

المبحث الأول: ماهية السياسات العامة السياحية.

المبحث الثاني: ماهية الاستثمار السياحي.

المبحث الثالث: مفهوم الاقتصاد الريعي.

تمهيد:

تحتل مواضيع السياسات العامة مكانا بارزا ضمن مجالات العلوم الاجتماعية على وجه العموم وفي مجالات العلوم السياسية على وجه الخصوص، وهو حقل علمي له ملامحه المستقلة، ويدرس كتخصص معترف به علميا وأكاديميا في مختلف المعاهد والجامعات، وبالرغم من حداثة هذا الحقل المعرفي الجديد إلا أن الأدبيات تشير إلى تنامي هذا المجال من المعرفة، فهو يشهد ازدهارا ونموا سريعا في المواضيع والقضايا التي يتناولها من ناحية، كما يشهد نمو متزايدا في بلورة النظريات والنماذج المهمة بدراسة السياسات العامة والسياسات القطاعية بمختلف أنواعها ومن جميع جوانبها من ناحية أخرى.

المبحث الأول: ماهية السياسات العامة السياحية.**المطلب الأول: مفهوم السياسة العامة .**

النظام السياسي هو " جزء من نظام أشمل هو المجتمع، والنظام السياسي يعد أكثر الأجزاء تأثيراً في المجتمع".¹

يتبين لنا من ذلك ضرورة حفاظ النظام السياسي على استمراره وبقائه، ولكي يستمر وجوده بصفة دائمة ينبغي أن يعرف كيف يحافظ على هيكلته وكيانه لأنه سيواجه مطالب وتحديات، وعليه أن يتمكن من استيعاب هذه الظواهر والاستجابة لها لكي يضمن لنفسه الاستقرار والاستمرار والبقاء.²

ومن هنا ظهرت فكرة السياسة العامة كاستجابة واقعية ونتيجة فعلية لتعدد ظروف الحياة وتشابك وتضارب المصالح، فأصبح لزاماً البحث عن تصورات ووضع خطط وبرامج لمواجهة ما يمكن مواجهته من مصاعب.³

¹ - كريم فرمان، في كيفية عمل النظام السياسي- مبادئ نظرية مع دراسة تطبيقية على النظم السياسية في (سلطنة عمان- الجزائر- فرنسا- إيطاليا) - لبنان: الدار العربية للموسوعات، 2009، ص 3.

² - شهرزاد أحمد النجار، دراسات في علم السياسة. عمان: دار دجلة، 2010، ص 21.

³ - خليل حسين، "السياسات العامة ومفهوم إدارة الدولة"، تاريخ الإطلاع 02/09/2021. على الرابط:

(<http://drkhalilhussein.blogspot.com>)

الفرع الأول: تعريف السياسة العامة .

لمعرفة معنى مصطلح "السياسة العامة" استوجب التعرف عليها من شقيها، الأول وهو مصطلح "السياسة" والشق الثاني ويتمثل في مصطلح " العامة " .
وإذا ما تناولنا كلمة "السياسة" وحاولنا تحديد معناها في بعض معاجم اللغة، فإننا نجد أن لسان العرب يذكر أن أصل هذه الكلمة، أي كلمة سياسة جاء من السوس وهي تعني الرئاسة¹.

ولم يتوقف معنى كلمة "سياسة" عند العرب إلى هذا، وإنما تطور إلى معاني كثيرة، حيث ترتبط كلمة "سياسة" " Polities " في اللغات الأجنبية والانجليزية منها على وجه الخصوص بالحكم، علم فن الحكم، أو هي العلم الذي يهتم بشكل وتنظيم وإدارة دولة ما فضلا عن اهتمامه بترتيب علاقات الدولة بالدول الأخرى، أي أن هناك سياسة تختص وتتميز بها كل دولة تقريبا.²

كما تعرف " السياسة " بأنها طريقة يمكننا من خلالها أن نفهم وننظم شؤوننا الاجتماعية، وهي الوسيلة التي يستطيع من خلالها بعض الأفراد والجماعات السيطرة على الوضع أكثر من الآخرين.³

والسياسة عند العرب المسلمين تعني: الرياسة، وساس الأمر سياسة: أي قام به، والسياسة تعني القيام على الشيء بما يصلحه، فالسياسة في المنظور الإسلامي موضوعها الرعاية والتدبير وهدفها تحقيق الصلاح.⁴

وتعرف السياسة لدى المدرسة الغربية بأنها " فن حكم الدولة " .⁵

كما تعرف بأنها " فن حكم المجتمعات الإنسانية " .⁶

وتعرف أيضاً بأنها " علاقات القوة بين الناس (أي أن السياسة هي السيطرة) " .⁷

¹ - اسماعيل علي سعد، قضايا علم السياسة. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2003 ، ص 53.

² - المرجع السابق، قضايا علم السياسة. الاسكندرية، ص 53.

³ - إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، "الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية (عربي- انجليزي)". تاريخ الإطلاع: 04/02/ 2021. ص 246. على الرابط: www.kotobarabia.com. 2017

⁴ - محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي (المفاهيم، المناهج، الاقترايات، والأدوات). الجزائر: (د.د.ن)، 1997

⁵ - المرجع نفسه، ص 11.

⁶ - محمد فايز عبد السعيد، قضايا علم السياسة العام، ط 2. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ص 9.

⁷ - المرجع نفسه، ص 10.

ويعرّف " لينين " السياسة بأنها " العلاقة بين الطبقات وهي الاشتراك في شؤون الدولة وتحديد أشكال ومهام ومضمون ونشاط الدولة ".¹

كما يعرّف الكاتب الهندي آبا دوراي السياسة بأنها: " دراسة تنظيم الجماعة، وأن الجماعة يجب أن تفهم بمعناها الواسع الذي يشمل الأسرة والقبيلة والنقابة العمالية أو المهنية، ويرى أن الجماعة كبرت أو صغرت لا بد لها من سلطة كي تنظم، فالسياسة إذا هي ممارسة السلطة ".²

مما سبق نستنتج أن السياسة هي الطريقة التي تعتمدها الدولة في تسيير شؤونها والتي قد تختلف من دولة إلى أخرى حسب توجهاتها وأيديولوجيتها، عن طريق مجموعة من القرارات والأفعال التي تقوم بها إزاء تعاملها مع قضية أو موقف أو مشكلة معينة.

كما يمكن تعريف السياسة العامة من خلال عدة تصورات، نورد أبرزها فيما يأتي:

1- السياسة العامة من منظور ممارسة القوة "POWER"

تعني السياسة العامة وفق هذا الاتجاه القوة التي يحظى بها شخص ما للتأثير على الأفراد والجماعات والقرارات بشكل تميزه عن غيره، نتيجة لامتلاكه لواحد أو أكثر من مصادر القوة المعروفة مثل: الإكراه، المال، المنصب، الخبرة، الشخصية، وانطلاقاً من مفهوم القوة، عرف هارولد لازويل (H.Laswell) السياسة العامة بأنها: " من يحوز على ماذا ؟ ومتى؟ وكيف؟، من خلال نشاطات تتعلق بتوزيع الموارد، المكاسب والقيم والمزايا المادية والمعنوية، وتقاسم الوظائف والمكانة الاجتماعية، بفعل ممارسة القوة أو النفوذ والتأثير بين أفراد المجتمع من قبل المستحوزين على مصادر القوة ".³

¹ - المرجع نفسه، ص 15

² - المرجع نفسه، ص 15

³ - ابتسام قرقاج، "دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر (1989 2009) (مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية (2010/2011) ص 05.

2 - السياسة العامة من منظور الحكومة : Gouvernement

إن اعتبار الحكومة سلطة تمارس السيادة في الدولة لأجل حفظ النظام العام وتنظيم الحياة العامة ومختلف الأمور داخليا وخارجيا، فضلا عن كونها بنية تنظيمية تتمثل بالأجهزة والمؤسسات التي تقوم بوضع القواعد القانونية وتنفيذها ومتابعة مخالفيها، إلى جانب كونها كمناسبة تمثل عملية اتخاذ القرارات ورسم السياسات العامة، داخل الأجهزة والمؤسسات الحكومية، وكيفية انسياب العلاقة بين التشريع والتنفيذ والقضاء.¹

حيث يعرفها توماس داي توماس داي T.Dye من خلال تعريفات متعددة بهدف الإلمام بمعطيات النشاط الحكومي:

- توضيح لماهية أفكار الحكومة.
- أنها اختيار الحكومات لما تفعله و ما لا تفعله ضمن مجال معين.
- عملية لضبط السلوك وبيروقراطيات التنظيم، وتوزيع المنافع وتحصيل الضرائب وغير ذلك.
- عملية لضبط الصراع بين المجتمع وأعضاء التنظيم.

3- السياسة العامة من منظور تحليل النظام: SYSTEM ANALYSIS.

النظام هو مجموعة من الأجزاء التي تشكل فيما بينها نسقا من العلاقة المتبادلة في إطار تلك الوحدة، وفي هذا السياق نجد أن ديفيد إستون (D.) Eastton (اهتم بالسياسة العامة من زاوية تحليل النظام، حيث قدم التعريف التالي:

- " هي توزيع القيم في المجتمع بطريقة سلطوية أمر، من خلال الأنشطة الإلزامية والقرارات الموزعة لتلك القيم في إطار عملية تفاعلية بين المدخلات والمخرجات والتغذية العكسية".²

¹ - زين العابدين معو، "المعلومات كآلية لرسم السياسات العامة في الجزائر". مذكرة ماجستير، (جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (2008 - 2009) ص 54.

² - أحمد طيلب، "دور المعلومات في رسم السياسات العامة في الجزائر، دراسة حالة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي". مذكرة ماجستير، (جامعة يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (2006 . 2007)، ص 7 .

- كما عرفها جابرييل ألموند (G.Almend) بأنها " محصلة عملية منتظمة عن تفاعلات المدخلات (مطالب+ دعم مع المخرجات: قرارات وسياسات...) للتعبير عن أداء النظام السياسي في قدرته الاستخراجية والتنظيمية، والتوزيعية، والرمزية"¹.
الفرع الثاني: عناصر السياسة العامة .

يمكن فهم مصطلح السياسة العامة بصورة أدق وأوضح حينما يجزأ إلى عناصره الأساسية والتي تتمثل في مطالب السياسة العامة، التصريحات، القرارات، العوائد، المخرجات، وليس من الضروري أن تظهر هذه العناصر بنفس التسلسل في الواقع العملي، وفيما يلي عرض مبسط لهذه العناصر:

1- **مطالب سياسية:** تشمل كل ما يطرح على المسؤولين من جانب الآخرين بمختلف أطرافهم، سواء كانوا من الرسميين الفاعلين في النظام السياسي، أو من الأهالي وذلك للتحرك إزاء قضية معينة أو التوقف عن المضي في اتجاه ما، فالمطالب المطروحة من جانب العامة تولد الحاجة إلى لفت الانتباه لسياسات عامة وتعد نقطة الانطلاق في دراسة عملية صنعها.

2- **قرارات السياسة العامة:** تشمل على كل ما يصدره صانعي القرارات والموظفون العموميون المخولون بإصدار الإيرادات الملكية والأوامر والمراسيم والتوجهات المحركة للفعل الحكومي، فقرارات السياسة العامة هي غير القرارات الروتينية المعتادة.²

3 - **التصريحات الرسمية والخطب:** وهي ألفاظ وعبارات رسمية أو عبارات توحى بأن هذا التصريح هو سياسة عامة وتعبر عن موقف الحكومة إزاء قضية معينة.

4 - **مخرجات السياسية العامة:** وهي الإصدارات والانعكاسات المحسومة الناجمة عن السياسة العامة في ضوء قرارات السياسة، والتصريحات التي يلتزمها المواطنون من الأعمال الحكومية بشقيه سواء بالرفض أو الاستجابة.

¹- المرجع نفسه .

² - ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة. دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004 ، ص 28.

5- عوائد وآثار السياسة: فلكل سياسة عامة جرى تنفيذها آثار معينة، قد تكون هذه الآثار ايجابية وقد تكون سلبية.¹

الفرع الثالث: خصائص السياسة العامة.²

يزداد فهمنا لماهية السياسة العامة تكاملا وانسجاما بتعرفنا على السمات أو الخصائص التي تميزها وتحدد معالمها الأساسية وهي :

- هي عملية جماعية تطرح فيها التفاعلات والاجتهادات وتؤثر فيها الإيديولوجيات والاتجاهات مثلما تخضع الأطر النظرية والمعرفة وللأساليب التقنية العقلانية.

- تقرّ وتناقش ثم تصدر من جهات رسمية مخولة قانونيا أو دستوريا بذلك، لكن لا يمنع من بحثها ودراستها ومشاركة الكثيرين في بلورة أفكارها وبدائلها من الفواعل غير الرسمية.

- تتناول مشكلات وقضايا تهم المصلحة العامة ولها طابع الشمولية والعموم، ولكن ذلك لا ينفي أنها تتناول لقضايا تستهدف فئة يتعاطف معها جمهور واسع من المواطنين، أو تكون للسياسات العامة توجهات مستقبلية واستراتيجية لا تشغل بال عموم المواطنين.

- تتسم الديمومة والاستمرارية وبالثبات في نفاذها وفعاليتها وإن كان لبعضها سقف زمني بوقف مفعولها ويكون معلوما في قرار صدورها، وعندها تكون السياسة العامة مؤقتة أو مرحلية بظرف سنة أو سنتين ثم ينتهي مفعولها.

- ولكون السياسات العامة بمثابة مشروعات وبرامج عمل فإنها تتسم بالعقلانية والواقعية وتكون قابلة القياس وللتنفيذ والتقييم والتحليل.

¹ - نادية بونوة، "دور المجتمع المدني في صنع و تنفيذ و تقييم السياسة العامة- دراسة حالة الجزائر (1989-2009) - مذكرة ماجستير، (جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2009-2010، ص 45.

² - حسيني محمد العيد، "السياسة العامة الصحية في الجزائر، دراسة تحليلية من منظور الاقتراب المؤسسي الحديث 1990-2012". مذكرة ماجستير، (جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2012-2013، ص45

- حين تكون السياسات العامة دائمة وثابتة ومستقرة فإن ذلك لا يعني استمراريتها المطلقة، فقد تتغير الأحوال والظروف ويستجد منها ما يبرر وقفها أو تعديلها، ولكن ذلك يتطلب صدور السياسة البديلة من الجهة التي أصدرتها، أو من جهة أعلى منها خاصة في الظروف والحالات الاستثنائية والطارئة.

- السياسات لا تكون تكتسي طابع العموم إلا إذا توافقت مع بيئتها، وما يسودها من آداب وعقائد وقيم وثقافة ملبية لتطلعاتها ولمطالبها، لكن ذلك لا يمنع من وجود من يختلف معها أو يعارضها لاعتبارات مصلحة وسياسية، ويفترض أن تكون المصلحة العامة أكبر وأهم منها، وبعبارة أخرى فإن لأغلب السياسات العامة أطرافاً مستفيدة وربحة وأخرى خاسرة، أو طرفاً يحظى بالكثير وآخر لا يصيبه منها إلا القليل.

الفرع الرابع: أبعاد السياسة العامة.

لكل سياسة عامة أبعاد تتركب وحدتها، فمن بينها البعد السياسي وهو أساسي وكذلك لا ينفصل عن البعد الاجتماعي، لأن السياسة مهما تعقدت وتداخلت فهي موجهة للجمهور وخدمة مصالحه العامة، كما أن البعد الاقتصادي والمالي ضروري، فكل هذه الأبعاد ترتبط وتتشكل فيما بينها لتشكل أبعاد السياسة العامة وهي كالاتي:

أولاً. البعد السياسي :

يتمثل البعد السياسي للسياسة العامة في كونها نتاج قرارات إرادة سياسية، سواء عبرت عن قرار اتخذته مجموعة من الأفراد أو فرد ويثار هنا نقاش حول موضوع الشرعية، أي المدى الذي يجعل سياسة ما تتوافق مع المعتقدات التي يؤمن بها الشعب، مما يجعل السياسة معقولة ومقبولة في حين أن السياسات التي تمس نظم معتقداته تلقى مقاومة ورفض، وهذا ما يعمل على فشل مقرري السياسة في تحقيق الأهداف المتوخاة منها، والبعد السياسي من الأبعاد المهمة والضرورية لفهم كل

سياسة عامة، فهذا البعد هو الذي يعطي معنى للإحصائيات وللأرقام، وكذا للوسائل المادية والسيوليات المالية المستعملة في كل سياسة عامة.¹

ثانيا. البعد الاجتماعي:

تهدف هنا السياسة العامة إلى توزيع الموارد المعبأة في المجتمع، وتكمن هنا في الوظيفة التوزيعية للسياسة العامة والبعد الاجتماعي لها.

فالثروة والموارد المادية والسلع والخدمات كلها تشكل نقطة التقاء المصالح بين مجموعة من الفاعلين والفئات الاجتماعية، والسياسة العامة التي تقرها هنا الحكومة باسم الصالح العام تهدف إلى توزيع هذه الموارد على مختلف شرائح المجتمع مع الإشارة إلى دور مجموعات الضغط سواء كانت عريضة كالنقابات أو محدودة الأعضاء كمنظمات أرباب العمل، هذه المجموعات تتقاطع مصالحها، ومن المفروض نظريا أن تقوم الدولة بالتحكيم السياسي بين مختلف هذه المصالح، عبر تبني بعضها وتحيين بعضها إلى ظروف أخرى أفضل، رغم أن العرف السياسي يؤكد أن الأحزاب السياسية التي تقود الحكومة تمثل مصالح فئوية واجتماعية حقيقية تدافع عنها وتترجمها من خلال السياسات العامة المنتهجة.²

ثالثا. البعد الاقتصادي والمالي :

إن المال هو الوقود الحقيقي والمحرك الأساسي لكل سياسة عامة، فالتنفيذ المادي لكل سياسة عامة يتوقف على ما يرصد ويخصص من موارد مالية تهدف إلى تنفيذ وإنجاح هذه السياسة، وكثيرا ما تبرر الحكومات عجزها عن مواجهة المشاكل التي تعترضها في تطبيق برامجها بنقصها الاعتمادات المالية الكافية، وبالتالي عدم توفرها على الوسائل التي توصل إلى تحقيق أهدافها وتجسيد خططها، إلا أن الحكومة تأخذ مواردها من المجتمع من خلال مختلف أنظمة الضرائب وتعود مرة أخرى لتوزيعها من خلال تنفيذ مختلف السياسات العامة القطاعية التي تشرف

¹ - رواقات فرح، تقييم السياسة السياحية في الجزائر منذ 2010 حالة سياسة الصناعة الفندقية، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية قسم التنظيم السياسي والإداري، 2018 /2019، ص29

² - المرجع نفسه ، ص 29.

عليها، فإن البعد المالي يرتبط بسياسة تعبئة الموارد التي تنتهجها الحكومة والأجهزة التابعة لها.¹

وكل سياسة عامة لا تتوفر على الوسائل الاقتصادية والمالية لإنجازها تعتبر سياسة بدون فاعلية، ويعبر عن ضعف الإدارة السياسية للحكومة، وتوفير الموارد المالية لبعض البرامج والمشروعات الحكومية بشكل مستمر أو استثنائياً يترجم الاهتمام الحكومي بالقطاع المستهدف الذي توليه الحكومة العناية المطلوبة.

¹ - حسن بلا، مدخل لفهم السياسات العامة، متحصل عليه من الانترنت يوم 2023/04/26
<http://search.mandumah.com/Record/519208/Details>

المطلب الثاني: مفهوم السياحة والسياسة السياحية.

الفرع الأول: تعريف السياحة.

لم يتبلور مفهوم السياحة بشكل واضح ومحدد إلا في العصر الحديث، حين أصبحت حركة السفر إحدى مظاهر العصر الاقتصادية والاجتماعية... وقد اختلفت في تعريف السياحة، تبعا لاختلاف التخصصات العلمية التي تتناول هذه الظاهرة بالدراسة والتحليل. وما هو ملفت للنظر تطور مفهوم السياحة من فترة زمنية لأخرى نظرا لتطور ظاهرة السياحة نفسها، وقد ظهرت العديد من التعريفات في العقود الماضية، نورد منها على سبيل المثال لا الحصر، وقبل إيرادها نعرض لمعنى السياحة من الناحية اللغوية..

أولاً- السياحة لغة:

تعتبر كلمة السياحة من الكلمات المستعملة في اللغات الأجنبية اللاتينية إلا أنها كانت معروفة في اللغة العربية ، فالسياحة لغة تعني الجوال " أو بعبارة أخرى " ساح في الأرض " تعني ذهب وسار على وجه الأرض.¹

وقد ورد في لفظ السياحة في القرآن الكريم في قوله تعالى: ((فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ ۗ وَإِنَّ اللَّهَ مُخْزِي الْكٰفِرِينَ))² ، وفي قوله أيضا: ((التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ الْآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ ۗ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ))³

والمقصود بالسياحة في الآية الأولى كما ذكر " أبو السعود " في تفسيره هو أن السياحة هي الذهاب في الأرض والسير فيها بطريقة سهلة كسبح الماء في الطبيعة وفي قوله سicho أي بمعنى سيرو، وبعد أن أذن الله بالنبذ للمشركين أباح لهم السياحة وهي الضرب في الأرض إلى أين يشاؤنا وعليهم أن يستعدوا للحرب هذه الأشهر الأربعة حيث أمرهم بالسياحة في كل ربوع الأرض وفي كل أقطارها ومع

¹ - إلياس سراب، نعيم الظاهر، سلسلة السياحة والفندقة 1- مبادئ السياحة - ط 1، الأردن: دار المسيرة، (د.س.ن)، ص 28.

1- سورة التوبة الآية رقم : 02 .

3 - سورة التوبة الآية رقم : 112.

ذلك فإنهم غير معجزى الله ويأتي بكم أنما تكونوا.¹

ومن الآيات حول السياحة أيضا قوله تعالى: ((عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكَ مُسْلِمَاتٍ مُؤْمِنَاتٍ قَانِتَاتٍ تَائِبَاتٍ عَابِدَاتٍ سَائِحَاتٍ ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَارًا))²، وتتوعت أقوال المفسرين في المراد بالسياحة على عدة أقوال فقول أنها الصيام وقيل الجهاد في سبيل الله ، وقيل الهجرة ، وقيل السفر لطلب العلم ، وقيل الجولان بالفكر في توحيد الله ، وقيل السير في الأرض الاعتبار³.

فالسياحة في المفهوم الإسلامي اقترنت بطلب العلم والمعرفة في ذلك هو التعرف على خلق الله وكذلك الوانهم وعاداتهم وتقاليدهم وأعرافهم وألسنتهم وكذلك أفكارهم وسلوكياتهم وهوياتهم وطرقه عيشهم كل هذا وذلك ما يزيد المؤمن يقينا بعظمة الله وقوته وجبروته ومن ثم الإسراع إلى طاعته⁴ ، بالإضافة إلى الركن الخامس من أركان الإسلام ألا وهو الحج لبيت الله الحرام يندرج ضمن السياحة الدينية⁵، وهناك العديد من المفاهيم اللغوية للسياحة نذكر منها :

- يعتبر السفر نوع من أنواع السياحة إذا كان بطريقة اختيارية ودون قصد البحث

عن العمل أو أي شيء آخر كالتجارة مثلا⁶.

- السياحة والتنقل فطرة وحيلة إنسانية مثلها مثل غريزة الدفاع عن النفس فهي من طبائع الإنسان، حيث السياحة تعني الانتقال والحركة من المكان الأصلي والتنقل والتجوال ثم الرجوع إلى المكان الأصلي⁷.

¹ - محمد بن محمد العمادي أبو السعود : تفسير إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ج4، ص40.

² - سورة التحريم الآية رقم : 05 .

³ - علي بن أحمد الأحمد ، (السياحة ومعالم الدعوة إلى الله في الواقع السياحية) - دراسة شرعية تأصيلية - ط1 ، الرياض ، مكتبة الرشد ، 2006 ، ص 38 .

⁴ - صليحة عشي ، الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب ، أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية : تحت إشراف أ.د صالح فلاحي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، السنة الجامعية 2010/2011 ، ص 12 .

⁵ - ماهر عبد العزيز ، صناعة السياحة ، دار زهوان للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، 1997 ، ص-ص ، 21-27.

⁶ - خالد مقابلة ، فيصل الحاج ذيب ، صناعة السياحة في الاردن ، دار وائل ، 2000 ، ص 18 .

⁷ - حسين كغافي ، رؤية عمرية للتخطيط السياحي في مصر والدول العربية ، مطابع الهيئة المصرية للكتاب ، مصر 1987 ، ص 11 .

كما نجد أن السياحة حسب قاموس " Larousse " السفر والتنقل قصد الترويج والترفيه عن النفس، وتتمثل المقدرات المالية والموروث الثقافي لكل دولة والمعبر عنه بعدد السياح¹ ، وأوضح قاموس " Oxford " إلى أن كلمة سائح قد استعملت في اللغة الانجليزية سنة 1800م، وكلمة السياحة استخدمت عام 1811م².

- وأشار قاموس " Robert " أن كلمة سائح عرفت عند الفرنسيين عام 1716م، وكلمة سياحة عام 1741م، وحسب القاموس فإن اشتقاق الكلمتين من اللغة الانجليزية³.

ثانيا - السياحة اصطلاحا:

اختلف الباحثون والدارسون بحسب منظور كل منهم حول مصطلح السياحة؛ فمنهم من يرى بأنها ظاهرة اجتماعية، بينما يرى البعض الآخر بأنها تنمية في العلاقات الدولية والانسانية والثقافية إلى غير ذلك من وجهات النظر لهذا المفهوم، حيث بدأ تحديد مفهوم للظاهرة السياحية في مطلع القرن العشرين، وكان أول تعريف يحدد مفهوم السياحة عند العالم الألماني " جوبير فريدير " وذلك عام 1905 ، حيث عرف السياحة بأنها : " ظاهرة من ظواهر العصر التي تنبثق من الحاجة المتزايدة للحصول على الراحة والاستجمام وتغيير الجو والإحساس بجمال الطبيعة وتذوقها والشعور بالبهجة والمتعة من الإقامة في مناطق ذات طبيعة خاصة وأيضاً إلى نمو الاتصالات وعلى الأخص بين الشعوب وهذه الاتصالات كانت ثمرة اتساع نطاق التجارة والصناعة كبيرة أو متوسطة أو صغيرة كانت وثمره تقدم وسائل النقل"⁴

النقل"⁴

وهناك من الباحثين من إنحاز إلى التعريف الاقتصادي لمفهوم السياحة، وهو " شوليرن شر اتنهوفن " على أنها " التفاعلات الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة

¹ - مثني طه الحوري ، إسماعيل محمد علي الدباغ ، مبادئ السفر والسياحة ، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع ، ط 1 ، عمان ، الأردن ، 2001 ، ص 47 .

² - كمال درويش ، ومحمد الحماحمي ، رؤية عمرية للتوابع وأوقات الفراغ ، مركز الكتاب للنشر ، القاهرة ، مصر ، 1997 ، ص 248 .

³ - المرجع نفسه ، ص 248 .

⁴ - محمد خميس الزوكة ، صناعة السياحة من منظور جغرافي ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1988 ، ص 43.

الناجمة عن وصول زوار إلى إقليم أو دولة بعيدة عن موطنهم الأصلي والتي توفر الخدمات التي يحتاجون إليها وتشبع حاجياتهم المختلفة طوال فترة إقامتهم¹ .
ولو أن هذا التعريف اهتم بالجانب الاقتصادي للسياحة دمج بين السياحة من حيث الإقامة غير الدائمة وجهة ثانية بعدم السعي تحقيق إلى أي منافع وفوائد وأرباح مادية .

- ومن السّباقيين في تعريف السياحة العالم النمساوي " شوليرن شرانتهاوس " وهو من ربط السياحة بالعامل الاقتصادي ووضع ما يقارب ثلاثين تعريفا لها، حيث قال : " هي اصطلاح يطلق على كل العمليات التالية وخصوصا العمليات الاقتصادية التي تتعلق بدخول الأجانب داخل منطقة معينة أو خارج بلدة أو دولة وترتبط بهم ارتباطا مباشرا " ² .

وعرفها الأستاذ علي أحمد هارون: " بأنها مجموعة الأنشطة الحضارية والاقتصادية والتنظيمية الخاصة بانتقال الأفراد إلى بلاد غير بلادهم، وإقامتهم لمدة لا تقل عن 24 ساعة لأي غرض كان ما عدا العمل الذي يدفع أجره داخل البلد المزار " ³ .

ويمكن أن تعرف السياحة على أنها: " الانتقال من مناطق تجذبنا أو تستهويننا بغرض قضاء أوقات ممتعة والقيام بأنشطة نافعة بما لا يتنافى مع قيمنا ومبادئنا " ⁴ .
وتعرف السياحة من منظور الأكاديمية الدولية للسياحة على أنها " مصطلح يطلق على التنقلات والرحلات قصد المتعة والاستجمام والترفيه وكل شيء يجعل من السائح مرتاحا " ⁵ .

¹ - ماهر عبد الخالق السبسي ، صناعة السياحة الأساسية والمبادئ ، القاهرة ، مطابع الولاة الحديثة ، 2003 ، ص 66 .

² - محمود كامل - السياحة الحديثة علما وتطبيقا سنة 1975 ص 16 .

³ - مصطفى كافي : (2009) صناعة السياحة والامن السياحي، الطبعة الأولى، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، دمشق .

⁴ - نعيم الظاهر وسراب إلياس ، مبادئ السياحة ، دار ميسرة للطباعة والنشر ، 2007 ، ص 30 .

⁵ - مثني طه الحوري وإسماعيل الدباغ ، مرجع سابق ، ص 47 .

وقد أوصت لجنة الخبراء الإحصائيين التابعة للأمم المتحدة سنة 1937 بعدة إصلاحات في تعريفها للسائح، وذلك أنه كل شخص ينتقل من مكان إلى مكان آخر من أربعة وعشرون ساعة أو أكثر دون إقامة دائمة فهو سائح¹.

كما عرفت السياحة من قبل المنظمة العالمية للسياحة، في اجتماعها المنعقد في مارس 1993 بأنها عبارة عن " نشاط فرد يسافر، ويستقر خارج مكان إقامته الأصلي لفترة لا تزيد عن العام، للترفيه أو العمل التجاري، أو أي غرض من الأغراض التي تلبى رغبات الفرد واحتياجاته².

وحددت المنظمة تعريفا للسياحة عام 1963م يفرق بين الأشخاص الذين يزورون أي بلد لا يقيمون فيه لأي غرض كان دون ممارسة أي نشاط مقابل ثمن أو أجر.

كما تعرف السياحة من قبل هيئة الأمم المتحدة للسياحة في اجتماع الهيئة سنة 1963 تحت عنوان السياحة الدولية، فإن تعريف السائح الدولي هو كل شخص يكون موجودا بشكل مؤقت في دولة أجنبية ويعيش خارج موطنه الأصلي مدة أربعة وعشرون ساعة فما فوق³.

وعرفت الجمعية السياحية عام 1981م على أنها كل الأنشطة الخاصة والمختارة التي يكون القيام بها خارج المنزل وفي إقامة أخرى⁴.

تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للسياحة: occed عرفت السياحة على أنها صناعة تعرف حركة السكان أكثر من حركة البضائع والسلع⁵.

¹ - المرجع نفسه ، ص 47 .

² - ناصر عقيل الطيار ، أثر السياحة على اقتصاديات المملكة العربية السعودية ، ط1 ، الرياض ، مكتبة العبيكان ، 2006 ، ص 31 .

³ - مروان السكر ، مختارات من الاقتصاد السياحي ، ج5 ، مجد لاوي للنشر ، عمان ، الأردن ، 1999 ، ص 14 .

⁴ - مثنى طه الحوري وإسماعيل الدباغ ، مرجع سابق ، ص 47 .

⁴ - المرجع نفسه ، ص 47 .

⁵ - اياد عبد الفتاح النصور ، أسس تسويق الخدمات السياحية العلاجية " مدخل مفاهيمي " ، دار صفا للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2008 ، ص-ص 23-24 .

وعرفت اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا للسياحة التابعة للأمم المتحدة السياحة على أنها حركة أي شخص بين دولتين أو أكثر في مدة لا تقل عن أربعة وعشرون ساعة ولا تفوق سنة سواء لقضاء أوقات ممتعة أو بغرض التجارة أو الاستجمام أو لأي أغراض أخرى، حيث يتضمن النشاط السياحي خدمات الفنادق والمطاعم ، خدمات وكالات السفر ومنظمي ومشغلي الرحلات وتقديم الارشاد السياحي وكل ما يتعلق بالنشاط السياحي من نقل واتصال ومتاحف وغيرها¹.

ومن خلال كل ما سبق يمكن القول بأن السياحة عبارة عن انتقال الأفراد من مكان إلى مكان ومن زمان إلى زمان (السياحة الخارجية) أو الانتقال داخل البلد الواحد (الساحة الداخلية) لمدة يجب أن لا تقل عن أربعة وعشرين ساعة. بحيث تكون من أجل الإقامة وأغراضها بل حتى من أجل الدين والأعمال الثقافية، الرياضية، أو غيرها من الأسباب الاستجمامية الأخرى، وتعتبر أيضا مختلف السلوكات والخطط الإدارية التي تهدف لترقية السياحة وتطويرها وتتميتها كما أنها جملة من الأهداف المعلنة والبرامج في المجال السياحي بالتناغم مع مجموعة من الأفعال التي تكون في شكل برامج عمل للحكومة وإجراءات تشريعية وتنفيذية وقرارات، والتي توضح كيفية وضع الأهداف العامة السياحية.

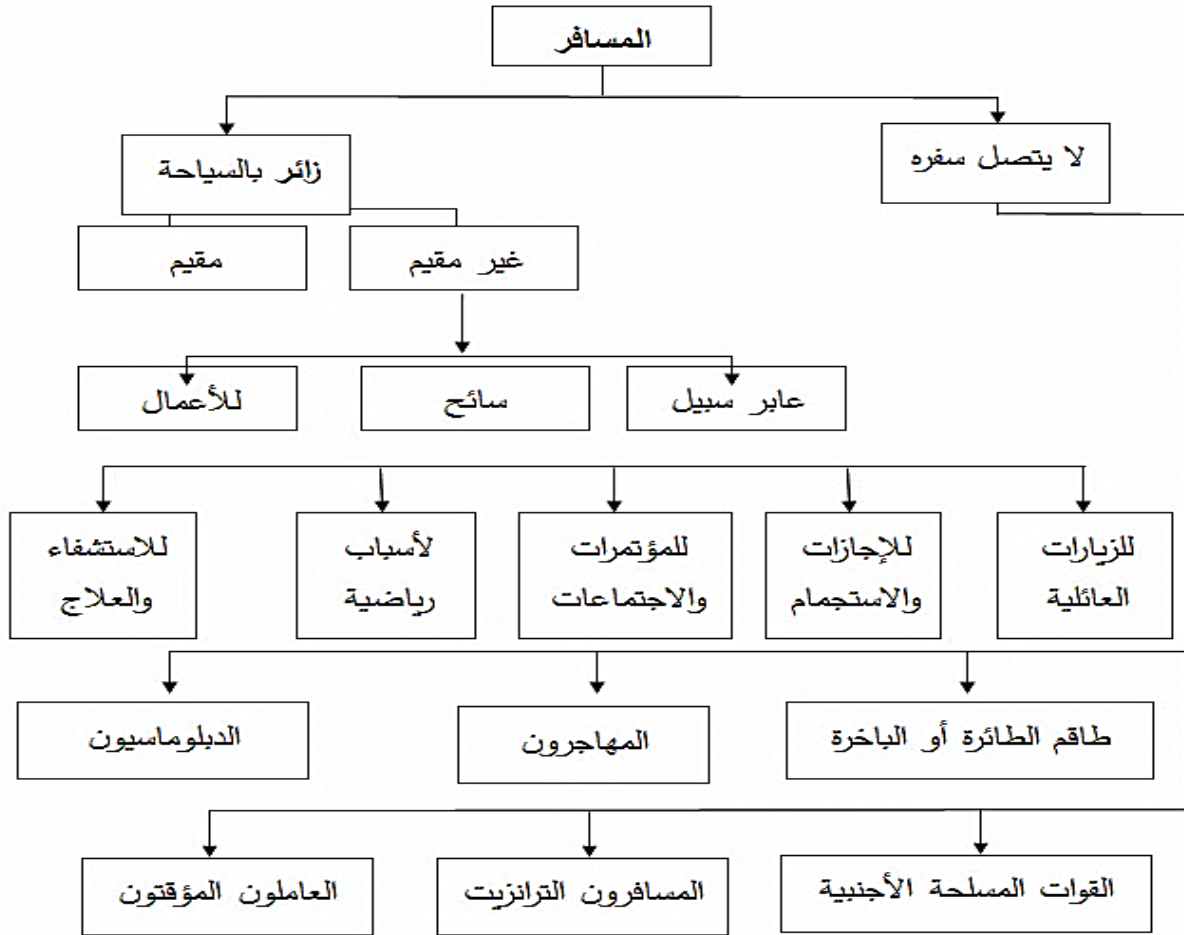
أما عن مفهوم السائح فهو يختلف عن مفهوم المستجم والمسافر والزائر وعن المتنزه وغيرهم وذلك لأنه يطلق مصطلح السائح عن الشخص الذي يقيم خارج بيته لمدة لا تقل عن أربعة وعشرون ساعة في المكان المقصود بحيث أن لا تكون الزيارة بهدف العمل أو تقاضي أجرة .

وبتالي فإن السائح هو الذي يسافر إلى بلد معين أو مكان ما بعيدا عن وطنه الذي يقيم فيه في مدة زمنية لا تقل عن أربعة وعشرون ساعة ، بغرض التنزه أو الاستجمام أو غير ذلك من النشاطات التي لا صلة لها بالأعمال التجارية أو بغرض الإقامة الدائمة ولا يمكن اعتبار الفئات التالية ضمن فئات السياح²:

² - زيد منير عبوي ، المصطلحات السياحية والفندقية الحديثة ، دائرة المكتبة الوطنية ، عمان ، الأردن ، 2008 ، ص

- 1 - المسافرون إلى بلد ما يفرض الحصول عمل بهذا البلد.
 - 2 - الدارسون بمختلف المراحل التعليمية.
 - 3 - الأشخاص القادمون للإقامة الدولية.
 - 4 - المسافرون العابرون إلى بلد آخر ويغادرونه في نفس اليوم .
 - 5 - الأفراد المقيمون في مناطق الحدود.
 - 6 - الأفراد المقيمون في بلد ويعملون في بلد آخر مجاور .
- والشكل الموالي يوضح الفرق بين السائح وغيره من المسافرين.

الشكل رقم : (1) تمييز السائح عن مختلف المسافرين¹



¹ - يسرى دعيس ، صناعة السياحة بين النظرية والتطبيق ، البيطاش سنتر للنشر والتوزيع ، الاسكندرية ، مصر ، 2003 ، ص 165 .

ثالثاً: نشأة السياحة وأنواعها:

1- نشأة السياحة وتطورها.

شهدت السياحة تطورات ملحوظة عبر مرحلة زمنية متعددة، وسنحاول إيجاز مختلف هذه المراحل فيما يأتي:¹

أ- مرحلة العصور القديمة:

بحسب ما ورد في الكتب والروايات القديمة عن السفر والرحلات الكثيرة عدت بأنها بدايات السياحة، ومع أنها ليست بالسياحة التي نعرفها في العصر الحديث من خلال القواميس والمعاجم الحديثة، وذلك أنّ معظم التنقلات التي كان يقوم بها الإنسان قديماً كانت من أجل تحقيق الفائدة وحب الاستطلاع والدافع الديني.

ب- مرحلة العصور الوسطى:

ارتبطت السياحة في تلك العصور بعامل التجارة، الحج أو الدراسة وقد انفرد العرب في الفترة ما بين القرن الثامن والقرن الرابع عشر بتطوير مبادئ السياحة بحيث وضعوا الأسس الأولى لمعظم فروع السياحة وكانت بغداد وقرطبة أكثر المدن ثراء فكل تجارة العالم تجرى بها مما جعل تجارتها نشيطة وصناعاتها ناجحة، وكانت مركز الحياة الثقافية والحضارية حيث جذبت إليها العلماء والمتقنين من كل أنحاء العالم وبدأت حركة الازدهار في العلوم والفنون والآثار، ولقد انطلق الرحالة العرب يجوبون العالم الذي كان يدور في فلك تلك الحضارة .

وقد ترك هؤلاء الرحال وثائق سياحية مهمة ومن أبرزهم ابن بطوطة الذي وضع كتاب " تحفة الأنظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار " الذي ضمنته رحلاته إلى إفريقيا وآسيا، وكذلك أبو عبيدة البكري الذي وضع كتاب عن غرب إفريقيا بعنوان " المسالك والممالك " ولا تزال هاته الكتب تصلح للإرشاد السياحي في تلك المناطق إلى يومنا هذا .

¹ - ينظر: ماهر عبد العزيز توفيق ، صناعة السياحة ، دار زهوان للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2008 ، ص ص 19.14.

أما بالنسبة للأوروبيين فممكن أن نذكر رحلة الإمبراطور الفرنسي شارلمان إلى بغداد في عصر الخليفة هارون الرشيد عام 789هـ، قام بعد ذلك الإيطالي المشهور ماركو بولو برحلة إلى الصين بداية من فلسطين ثم أرمينيا ثم انحدر بطريق أرض الجزيرة إلى الخليج العربي ثم اتجه إلى بيكين .

وفي نهاية العصور الوسطى ظهرت فئة طالبي العلم الذين يقومون برحلات لغرض العلم والدراسة والتعرف على آراء الغير وطبيعة النظم السياسية الموجودة في الدول الأخرى، وكانت تلك الفترة بمثابة بداية الرحلات التي كانت قاصرة على طبقة الأرستقراطيين لأن السفر يتطلب وقت فراغ وأموال فائضة على الحاجة .

ج- مرحلة العصور الحديثة :

كانت بداية العصور الحديثة مع عصر النهضة الذي حدث فيه تغيرات عديدة في المجال العلمي، حيث تمت الاستكشافات العلمية الجغرافية التي أدت إلى زيادة الأسفار وأهم هذه الاستكشافات إكتشاف كولمبس لأمریکا عام 1492 وإكتشاف رأس الرجاء الصالح عام 1498، وفي القرن السابع والثامن عشر إزداد عدد السياح الأغنياء الذين كانوا يسافرون إلى عواصم العالم والمدن الشهيرة لمشاهدة آثارها ومراكزها الثقافية .

وفي أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر اتجه السياح إلى القارات الأخرى عابرين البحار والمحيطات إلى القارات الحديثة مثل أمريكا وأستراليا، وقد أحدثت الثورة الصناعية تغيرات واضحة في وسائل المواصلات فتطورها أدى إلى سهولة السفر والتنقل وإختصار الوقت مما أثر على زيادة عددا لمسافرين .

غير أن السياحة نشطت وتطورت في العالم بعد الحرب العالمية الثانية مثلها مثل بقية المتغيرات التي شهدتها العالم بعد هذه الحرب سواء على مستوى الاقتصادي والاجتماعي، إذ بدأ تحويل الطائرات الحربية إلى طائرات مدنية كما تطورت أيضا السيارات والقطارات كما أثرت حركة الجيوش عبر مختلف العالم على تطور السياحة من خلال إكتشاف البلدان الأخرى .

إن هذا التطور في المواصلات صاحبه تطور في حركة السياحة والبنية التحتية والمرافق العامة والفنادق ، ونتيجة لتطور الفكر الإنساني من حيث مستوى معيشة الفرد وزيادة فترة الإجازات المدفوعة الأجر وزيادة أوقات الفراغ نتيجة التقدم الصناعي وتوفير الوسائل المريحة، ظهرت السياحة الجماهيرية التي تعتبر السياحة لكافة الناس وعلى مختلف المستويات الاقتصادية .

وتعتبر السياحة إحدى الظواهر الهامة في القرن العشرين ولهذا سمي " بقرن السياحة " ويعتبر القرن الواحد والعشرين " قرن صناعة السياحة " لأنها ستكون أكبر صناعة في هذا القرن .

د - المرحلة المعاصرة:

تبدأ هذه المرحلة من بداية القرن العشرين والذي تطورت فيه السياحة بشكل لم نلاحظه من قبل، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية والتي امتازت باستقرار الأوضاع ميز الجوانب الاقتصادية والسياسية وانعكس على الجوانب الاجتماعية والنفسية للإنسان، حيث نشأ في هذه المرحلة المنظمة العالمية للسياحة التابعة للأمم المتحدة وترجع عوامل بروز هذه الفترة السياحة لعدة عوامل نذكر منها:

- تطور وسائل الإعلام والاتصال والتي يكون فيها سرعة في نقل المعلومات .
- اهتمام الدول بالمجال السياحي وتطوره.
- بروز العديد من المنظمات والشركات المهتمة بالسياحة¹ .
- وفي هذه المرحلة شهدت السياحة عدة ظواهر مرتبطة بها أهمها:
- ظهور الرحلات السياحية الجماعية والتي كانت أسعارها منخفضة وفي متناول أصحاب الدخول المتوسطة، حيث ظهر مصطلح السياحة الاجتماعية؛ التي تنظم رحلات جماعية كبيرة.
- تزايد أعداد المنتجعات السياحية في مختلف المناطق في العالم، والتي تعتمد على ميزات خاصة تتوقف على إقامة مهرجانات ومعارض تعمل على واستقطاب السياح.

¹ - هدى سيف لطيف ، السياحة : النظرية والتطبيق ، القاهرة ، الشركة العربية للنشر والتوزيع ، ط1 ، 1994 ، 1994 ، ص 22 .

- ظهور المخيمات السياحية لفائدة الطلاب والتي عادة ما تكون بأسعار منخفضة للعمال وأبناء الموظفين من أصحاب الدخل المحدودة والتي دفعت بالتمية السياحية العالمية في القرن العشرين .

- تزايد السياح المهتمين بالثقافة وذلك من خلال زيادة المناطق الأثرية والمتحف .

وكننتيجة لهذه العوامل المذكورة أعلاه تزايد حجم النفقات السياحية العالمية وحجم التدفقات النقدية الناتجة عن السياحة فبعد أن كان عدد السياح في العالم لا يتجاوز 51 مليون سائح أصبح سنة 2002 يتجاوز 700 مليون سائح ، حيث بلغ الدخل السياحي سنة 2002 ما يقارب 621 مليار دولار أمريكي بعد أن كان لا يتجاوز 28 مليار دولار أمريكي سنة 1973، لذلك أصبحت السياحة من أكبر عناصر التجارة الدولية وأهم الصناعات العالمية، حيث أطلق على القرن الواحد والعشرون بقرن السياحة¹ .

2- أنواع السياحة:

للسياحة عدة أنواع بتقسّم بحسب المعايير التي اعتمدها المختصون:

أ- المعيار الأول: من منظور الغاية من السياحة.

- السياحة الثقافية والعلمية :

هذا النوع من السياحة مخصص لفئة معينة من السياح، وذلك من خلال الهدف والغرض من السياحة خاصة ما تعلق الأمر بزيارة دول مختلفة تتمتع بمعالم أثرية وتاريخية ومتاحف للاستمتاع من جهة والتعرف على الحضارات القديمة وعادات وثقافات وتقاليد الشعوب عبر الزمان .

- السياحة الرياضية:

عادة ما نجد هذا النوع من السياحات في المناطق التي تحتضن محافل رياضية وتنظم منافسات في شتى الرياضات والتي تستدعي إنشاء مركبات سياحية تحتوي على إقامات ومطاعم وأماكن للترفيه تمكن الزوار من الشعور بالراحة والسكينة فيها،

¹ - المنظمة العالمية للسياحة ، إحصائيات السياحة العالمية سنة 2003 .

ومن أهمها الدول التي تنظم الألعاب الأولمبية ومختلف الرياضات العالمية ، حيث نجد من هذا الجمهور السائح من هم تابعين للمنافسات ومن هم متفرجون ومشجعون يرافقون فرقهم الرياضية¹ .

– السياحة الصحية:

يتعلق هذا النوع من السياحة بمراكز الاستشفاء الطبي، والتي عادة ما تكون مقصد لفئة معينة بغرض إعادة تأهيلهم مثل مراكز العلاج بالمياه المعدنية الحارة والباردة وكذلك زيارة المناطق الساحلية التي بها شواطئ للإستحمام بمياهها المالحة بغية العلاج .

– سياحة المتعة:

تكون الزيارة فيها تكون الزيارة فيها من أجل قضاء العطل في الأماكن التي تشتهر باعتدال الطقس أو المناظر الطبيعية وهدوء ربوعها وجمال شواطئها وصحاريها ويمكن في خلال هذه السياحة أن ترافقها بعض ممارسة بعض الهوايات المختلفة كالترحلق والصيد والغوص .. الخ ، هذا النوع من أقدم أنواع السياحة وتعتبر دول البحر الابيض المتوسط من أكثر الدول جذب لحركة السياحة .

– سياحة المهرجانات:

تعتبر هذه السياحة من السياحات الحديثة، حيث تكون الزيارة فيها بغرض المشاركة في المهرجانات بمختلف أنواعها كالثقافية والفنية وحتى الرياضة، حيث تحظى سياحة المهرجانات باهتمام الكثير من دول العالم مثل فرنسا تنظم 3500 مهرجان، اسبانيا تنظم 8104 مهرجان ألمانيا تنظم حوالي 5000 مهرجان سنويا² .

– سياحة التسوق:

تعتبر من السياحات الحديثة حيث تسعى كثير من الدول التي تتخفف فيها تكلفة اليد العاملة ولديها وفرة من الانتاج إلى أن تصبح سوقا رائجا رخيصا تعرض فيه

¹ – – صليحة عشي ، مرجع سابق ، ص 27 .

² – خالد كواش ، أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2003/2004 ، ص ص ، 49-50 .

جميع السلع بأرخص الأثمان بغرض إستقطاب أكبر عدد ممكن من السائحين إليها ومن بين الدول الراشدة في هذا المجال تايلندا، الصين، السوق الحرة في دبي الإمارات العربية المتحدة، والتي تعتبر من أرخص وأروع الأسواق الحرة في العالم¹.

– السياحة البيئية:

ظهر مفهوم السياحة البيئية منذ عدة سنوات ليؤكد أهمية الحفاظ على الخصائص الطبيعية والتراثية لكل المناطق بالتزامن مع توفير حاجات الأجيال الحاضرة والمحافظة على حاجيات الأجيال القادمة ، ومن واقع بيانات منظمة السياحة العالمية سنة 1996 فإن الطلب على السياحة والرحلات الموجهة بينيا في حالة تصاعد مستمر وتقدر نسبة السياحة المعتمدة على الطبيعة بنحو 10% إلى 15% من إجمالي إنفاق السياحة العالمية².

ب- المعيار الثاني: من منظور سياسي اقتصادي اجتماعي.

– السياحة السياسية:

يقصد بهذا النوع من السياحة تلك التي تكون بقصد الاشتراك في حدث ذا أهمية كبرى كتنويع ملكة بريطانيا مثلا وهو الحدث الذي يستقطب العديد من الزائرين من كل أقطار العالم إلى لندن ويتضمن هذا النمط من السياحة الاشتراك في المناسبات أو الأحداث السياسية، حيث تتيح بما يصاحبها من تسهيلات السفر والحضور لمختلف المهرجانات والاحتفالات³.

– السياحة الاقتصادية:

يرتبط هذا النمط من السياحة بالرحلات التي تكون في الإطار زيارة المعارض الدولية، كما تشمل السياحة المهنية والتي قد تندرج في المفهوم العامي للسياحة

¹ – خالد كواش ، المرجع نفسه ، ص 91 .

² – مصطفى عامر ، نصر الفيوس ، إدارة السياحة .

³ – منى طه الحوري وإسماعيل محمد علي الدباغ ، مرجع سابق ، ص 74 .

ومع ذلك يجب أن لا يجيب على أذهاننا أن هذه السياحة أو السياحة بقصد إنجاز الأعمال تترتب عنها حركة سياحية هامة، فالمناسبات والمهرجانات الاقتصادية لا تجذب مشترين فحسب، بل أنها بسبب المزايا والتسهيلات السفرية التي تمنح للراغبين في حضورها والبرامج الاجتماعية التي تعد لها تجذب أعدادا كبيرة من المتشوقين لمشاهدتها¹.

- السياحة الاجتماعية:

ترتبط هذه السياحة أو هذا النوع من السياحة بالهدف الأساسي منها وهو زيارة الأصدقاء والمعارف وتوسيع رقعة العلاقات الاجتماعية، أو تغيير أجواء العمل وكسر الروتين من التزامات العمل وضغوطاته، أو بغرض التميز وإرضاء الذات².

ج- المعيار الثالث: من منظور النظام الجغرافي.

- السياحة الداخلية:

يقصد بهذا النوع من السياحة هو حركة تنقل الأفراد أو الجماعات داخل أطر الدولة التي هم مواطنين فيها بغرض الاستجمام أو زيارة مناطق أثرية أو الحضور في ندوات فكرية أو علمية أو المشاركة في منافسات رياضية وذلك شريطة أن تكون الزيارة تفوق يوم كاملا بالإقامة في المكان الذي نحن بصدده الذهاب إليه ، لكن دون الشروع في القيام بأعمال أخرى تهدف إلى تحقيق أرباح أو أجور أو ما شابه ذلك³.

- السياحة الخارجية:

ويقصد بهذا النوع من السياحة هي التي تتعدى حدود الدولة، بما يترتب عن ذلك تغيير في العلاقات وآثارها المختلفة وذلك ما يجده السائح في تقارير في اللغة واللهجة والعادات والتقاليد والقوانين وطبيعة النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى المعاملات المالية والعملات ويستلزم في هذه السياحة

¹ - منى طه الحوري وإسماعيل محمد علي الدباغ ، مرجع سابق ، ص 74 .

² - خالد مقابلة وفيصل الحاج ذيب ، مرجع سابق ، ص 48 .

³ - وفاء زكي إبراهيم ، دور السياحة في التنمية الاجتماعية ، المكتب الجامعي الحديث ، 2006 ، ص 154 .

طلب اذن دخول لتلك الدولة المراد السياحة فيها لا مما لا نجده في السياحة الداخلية¹.

د- المعيار الرابع: السياحة منظور الأشخاص وأعدادهم.

– سياحة الشباب:

وهو شكل خاص من السياحة يمكن فصله عن باقي الأنماط للتركيز، جراء العناية الخاصة التي تعطي له بسبب أهدافه التربوية والإعلامية وهي تشمل إقامة مخيمات الشباب الدولية التي تضمنت جلب المئات من الشباب من مختلف الجنسيات².

– السياحة الفردية:

ويقصد بهذا النوع من السياحة تلك التي يقوم بها شخص أو مجموعة من الأشخاص في إطار منظم لزيارة بلد ما حيث تكون مدة الزيارة حسب راحتهم وتمتعهم بالمكان، لكن لكل سائح من هذه المجموعة له دوافعه ورغباته الخاصة به واتي جاء من أجل تحقيقها³.

– السياحة الجماعية:

وهي تلك السياحة التي يقوم بتنظيمها الشركات وفق إطار وبترتيب زيارات جماعية نحو مناطق معروفة ومشهورة بالعالم، لكل رحلة طابعها الخاص بها وأسعارها المحددة لها⁴.

د- المعيار الخامس: من منظور العمر.

– سياحة الطلاب:

ويرتبط هذا النوع من السياحة بالأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 07 و 15 سنة في هذه المرحلة يتعلم الأطفال مهارات ويكتسب خبرات ويتعود على سلوكيات معينة حيث توجد العديد من المنظمات العمالية والنقابية تنظم رحلات من هذا النوع كرحلات الكشافة أو رحلات التعرف على الطبيعة وكيفية استخدام الحاسوب وعادة

¹ – المرجع نفسه ، ص 155 .

² – منى طه الحوري وفيصل الحاج ذيب ، مرجع سابق ، ص 72 .

³ – ماهر عبد العزيز توفيق ، صناعة السياحة ، عمان ، دار زهران للنشر والتوزيع ، 1997 ، ص 66 .

⁴ – المرجع نفسه ، ص 66 .

ما تكون هذه الرحلات في فترات العطل الصيفية أو حتى بقية العطل المدرسية وتكون بأسعار رمزية وفي متناول جميع الأطفال¹ .

- سياحة الشباب:

وهو شكل خاص من السياحة يمكن فصله عن باقي الأنماط للتركيز على العناية الخاصة التي تعطي له بسبب أهدافه التربوية والإعلامية وهي تشمل إقامة مخيمات الشباب الدولية التي تضمنت حلب المئات من الشباب من مختلف الجنسيات² .

- سياحة الناضجين:

يرتبط هذا النوع من السياحة بالفئة العمرية (35-55) حيث تعتبر السياحة في هذه المرحلة سياحة استجمام والبعد عن العمل وضغوطاته والإرهاق ومن أجل المتعة وتكون عادة الوجهة في هذه المرحلة الى الشواطئ والأماكن الهادئة والدافئة وأعالي الجبال والأرياف بحيث تكون الخدمات السياحية لهذه الفئة بأسعار متوسطة إلى مرتفعة والعديد من الشركات في العالم التي تنظم رحلات من هذا النوع خاصة في الدول الصناعية والتجارية الكبيرة في العالم

- سياحة المتقاعدين:

يعد هذا النوع من السياحة التقليدية ، حيث تنظم فيه رحلات للمتقاعدين وكبار السن وتكون خصيصا لهم حيث تمتاز هذا النوع من السياحة بارتفاع تكاليف الرحلة مقابل تقديم خدمات جيدة وفي إقامة فارهة وتمتاز أيضا بطول مدتها والتي تتراوح عادة من أسبوعين إلى شهرين .

3- خصائص السياحة:

تمتاز السياحة بمجموعة من الخصائص نوجزها فيما يلي :

- تعتبر السياحة صادرات غير مادية بحيث لا تستطيع نقلها من مكان لآخر فهي واحدة من الصناعات القليلة التي يقوم فيها المستهلك بالحصول على المنتج بنفسه من مكان إنتاجه³ .

¹ - خالد كواش ، السياحة مفهومها أركانها أنواعها ، دار التنوير ، الجزائر ، 2007 ، ص ص 85,87 .

² - منى طه الحوري وفيصل الحاج ذيب ، مرجع سابق ، ص 72 .

³ - نبيل الروبي ، اقتصاديات السياحة ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، مصر ، 1998 ، ص 12 .

- تعدد وتباين أنواع الأنشطة السياحية مما يترتب عليه اختلاف في طبيعة تقديم الخدمات السياحية المترتبة عليها¹.
- الخدمات السياحية توحى بانخفاض أسعارها ، حيث أي تغيير في أسعارها يؤثر في السائح، حيث أن التغييرات في الدخل تأتي تدريجياً وتأثيرها في الطلب السياحي يظهر بعد عدة سنوات.
- يتأثر الطلب السياحي بمستوى الرفاهية الاقتصادية والتطور والتقدم التكنولوجي في وسائل النقل والاتصال فضلاً عن العوامل الثقافية والسياسية، وحيث هنا تظهر صعوبة التعامل مع القطاع السياحي لأنه يعتمد على أشياء يصعب التحكم فيها أو التأثير فيها أو حتى التنبؤ بها، وتأتي مرونة الطلب السياحي من درجة استجابة للمتغيرات في الظروف الاقتصادية السائدة في السوق².
- تداخل وتعدد مكونات النشاط السياحي وارتباطه بالعديد من الأنشطة الاقتصادية، حيث تعتبر السياحة نشاطاً مركباً من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر فيها وتتأثر بها لذا يجب وضع خطط سياحية تتماشى والخطط الشامل لأنها جزء لا يتجزأ منها³.
- السوق السياحي لا يمثل وحدة متجانسة بل تمثل فكرة مرثية تتكون من عدة أسواق لأنه من الصعب أو المستحيل تكوين وحدة سياحية وهو من الأخطاء الكبرى التي يقوم بها جهاز السياحة الرسمي لأنه من غير الممكن إرضاء جميع السائحين بمنتج سياحي واحد، فالسوق السياحي الجغرافي سواء كان دولة مصدرة للسائحين أو جزء من دولة أو منطقة تتكون من عدة أسواق تعرف باسم شرائح السوق، وهي مجموعة من المستهلكين لهم سلوكيات متماثلة ويعني ذلك أن مجموع المستهلكين المتماثلين المكونين لشريحة السوق تتميز بعادات سلوكية متشابهة. ومن هنا فإن الطلب السياحي هو المد الخارجي من السوق السياحي وهو مزيج من عدة عناصر

¹ - آسيا محمد إمام الأنصاري ، ابراهيم خالد عواد ، إدارة المنشآت السياحية ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2002 ص 26 .

² - عصام حسين الصعيدي ، نظام المعلومات السياحية ، دار الرابحة للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2011 ، ص 129 .

³ - عبد السلام أبو قحف ، صناعة السياحة في مصر ، المكتب العربي الحديث ، 1992 ، ص 25 .

متباينة وقد تكون متناقضة وهذه العناصر من الرغبات والحاجات والأذواق والبواعث والدوافع والتوقعات وغيرها من الأشياء التي تحرك الإنسان اتجاه السفر والسياحة¹ .

- السياحة نشاط متغير ومتضاعف ومتزايد وبشكل غير متحكم فيه، وهذا راجع السائحين الذين يقدمون على تحويل أموالهم إلى العملات في الدول المضيفة لهم وذلك من أجل تسديد حقوق وتكاليف إقامتهم من إيواء وإطعام والنقل ومصاريف التنزه بين مختلف الأماكن السياحية بالإضافة إلى ما ينفقه السائح من هدايا أثناء عودته إلى موطنه الأصلي، وعليه فإن الاتفاق السياحي من خلال تحويل العملة الصعبة سواء كان من طرف الأشخاص أو المؤسسات يعني تداول الأموال لأكثر من مرة، لذلك فإن الدخل السياحي يتزايد في الدول المضيفة التي تستطيع توفير صناعة سياحية متعددة ، وهو ما يعبر عنه بالدخل السياحي المطرد² .

4- أبعاد السياحة:

أ- البعد السياسي:

تعد سياسة ناجحة كل سياسة ترتبط بمخططات إستراتيجية واضحة وهادفة ويمكن أن تجسد على أرض الواقع من خلال الإمكانيات المتاحة حيث يتم تقدير مدى استجابة التأطيرات السياحية إلى الأهداف المراد بلوغها من أجل تغطية الطلب السياحي في داخل البلاد وخارجها فعلى صانع القرار استغلال الطلب السياحي سياسي أيضا ، ولا يقتصر فقط على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية فقط .

ومن خلال الملاحظ نرى أن حركة الأشخاص من داخل البلد الواحد تفتح آفاق للتعرف على تلك البلد من خلال الحوارات والزيارات للأماكن التاريخية والأثرية فيها وبلورة التصورات الأنوية والمستقبلية في مختلف الميادين، وبالاحتكاك مع الأجانب يمكن التعرف على عاداتهم وتقاليدهم وتوطيد العلاقات الثنائية والجماعية ومحاولة العمل على مد الجسور بين الشعوب ذات التقاليد والثقافات المختلفة، حيث لا

¹ - سهير محمد حسين ، الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لصناعة السياحة في الدول النامية ، مجلة آفاق جديدة ، كلية التجارة ، جامعة المنوفية ، 1993 ، ص 48 .

² - يسرى دعيبس ، صناعة السياحة بين النظرية والتطبيق ، الملتقى المصري للإبداع والتنمية ، 2003 ، ص ص ، 512.511 .

يقتصر هذا المد بين الأفراد والجماعات فقط بل يتعداه إلى التنظيمات والحكومات المختلفة، ومن هنا تتشكل تصورات تنطلق من معطيات أقرب إلى الحقيقة منها إلى التخمين¹.

إن الاستقرار السياسي والاجتماعي لأي دولة يلعب دورا محوريا في تسويق المنتجات السياحية ويفتح مجال واسعا للطلب السياحي للاستجابة من الراغبين في زيارة تلك البلد، لا سيما على مستوى الأسواق الخارجية التي تتأثر بسرعة التفاعلات السياسية التي تحدث على مستوى أي بلد.

كما نعلم أن مختلف النشاطات السياسية بين الدول أو حتى داخل الدولة الواحدة تقام على مستوى الفنادق خاصة حينما يتعلق الأمر باللقاءات الرسمية والمؤتمرات السياسية والندوات والاجتماعات وبالتالي فإن النزول في الفنادق الفاخرة من شأنه يعزز زيادة الطلب السياحي².

ب- البعد الاقتصادي:

يرتبط النشاط الاقتصادي بالمحيط الاقتصادي حيث تعتبر السياحة ميدانا اقتصاديا هاما، ونلمس ذلك من خلال ما يلي :

- إنتاج السلع والخدمات السياحية وغير السياحية، فالسياحة منها تتمثل المباني السياحية والمخيمات أي وسائل التخيم هذا عن السلع، الخدمات فتشمل النقل والاطعام والترفيه والتنشيط والتسلية، أما غير السياحية تتمثل في السلع التي تستغل من طرف السياح مثل الهياكل القاعدية والصناعات التقليدية ومختلف المنتجات الصناعية المستعملة من طرف قطاع السياحة³.

للسياحة دور حيوي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، حيث أنها تشكل موردا أساسيا للعديد من الدول في العالم مثل الولايات المتحدة الأمريكية، إيطاليا إسبانيا،

¹ - محمود قرزيز ، واقع القطاع السياحي في الجزائر ودوره في تمويل الجماعات المحلية لمشاريع التنمية ، محاضرة مقدمة في فعالية الملتقى الدولي حول تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة باتنة ، 2004 ، ص 4 .

² - خالد كواش ، أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص 35 .

³ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة السياحة ، سياسة تنمية قطاع السياحة آفاق 2015 ، الجزائر ، مارس 2006 ، ص 8 .

بريطانيا، مصر، الهند، حيث أن صناع القرار السياسي على مستوى الدول النامية أولوا اهتماما كبيرا بالنشاط السياحي منذ ستينات القرن الماضي حيث تتباين درجة استقطاب السياح من الدول المتقدمة .

ومن خلال المؤشرات المقدمة من طرف المنظمة العالمية للسياحة تشير إلى أن 60 مليون سائح من العالم المتقدم يزورون الدول النامية كل سنة، أما العدد الإجمالي للسياح في العالم فقد قدرته بـ : مليار سائح سنة 2010 ، وإلى 1,6 مليار سائح سنة 2020 وإنفاق أزيد من 2000 مليار دولار¹ .

ج- البعد الاجتماعي:

يؤدي التطور والتقدم الاقتصادي لأي بلد إلى التطور في شتى المجالات لا سيما المجال الاجتماعي، نظرا لتكامل وتجانس العلاقة بين المجال الاقتصادي والاجتماعي ، فالقطاع السياحي يعمل على زيادة الدخل القومي للدولة بتوفير العملة الأجنبية وفي الوقت نفسه ممثل بالمجال الاجتماعي بالإضافة إلى مساهمته في أشياء أخرى كالقضاء أو التقليل من البطالة ورفع من مستوى المعيشي للأفراد، فالقطاع السياحي يعتمد على اليد العاملة بالدرجة الأولى لتحقيق دخل أوفر خاصة فيما تعلق الأمر بالخدمات كالنقل والإطعام والإسكان والاتصال .

إن صناعة السياحة من الصناعات الخدماتية التي تعتمد على اليد العاملة على العكس من الصناعات الأخرى التي تكاد لا تستغني على الماكينة الصناعية، فالصناعة السياحية تعتمد في كثير من زواياها إلى الأيدي العاملة المدربة والمؤهلة والفنية، لذا فإن القطاع الخاص يلعب دورا محورا في الاستثمار السياحي من حيث امتصاص البطالة وفتح فرص عمل كبيرة وواسعة جدا ومن هنا يكون القطاع الخاص قد دفع بعجلة التنمية الشاملة من جهة والقضاء على البطالة الحلية من جهة ثانية².

¹ – Graham norton , the vulnerable voyager : theats for touism , the world today , London , december 1994 , p 237 .

² – المملكة العربية السعودية ، ورقة عمل مقدمة من : مجموعة عبد المحسن الحكيم وألاده للمشاريع الترفيهية والسياحية ، دراسة مقدمة إلى : ندوة الشراكة بين الأجهزة البلدية والقطاع الخاص ، الرياض ، 2004 ، ص 4 .

د- البعد التكنولوجي:

تعتمد السياحة في انتشارها وتوسعها وزيادة الطلب السياحي على المحيط التكنولوجي، خاصة فيما تعلق بشبكة الاتصالات والنقل وتصميم وهيكلة الفنادق والمطاعم والأماكن الترفيهية ودور السينما والتسلية والهياكل القاعدية، فالعلاقة طردية بين الخدمات السياحية المقدمة والتطور التكنولوجي من حيث الرضا الزبائني والسياح، وعلى الرغم من أن السياحة بالدول النامية حققت تطوراً في الطلب السياحي مقارنة بالدول المتقدمة، إلا أن نصيبها من الدخل الإجمالي العالمي بقي محدوداً¹.

هـ- البعد البيئي:

يتأثر القطاع السياحي لكل بلد بالعمل البيئي الذي يسود تلك المنطقة أو مناخ وتركيبه ذلك البلد من حيث التضاريس، المياه والطقس والغابات وحتى الكثافة السكانية والثروة الحيوانية، ومن هنا فنعتبر كل هذه العوامل من المكونات الأساسية لتطوير وتنمية السياحة، وبالتالي فنوعية السياحة تحدد طبيعة السياحة في تلك البلد فعلى سبيل المثال لا يمكن أن تتطور سياحة التزلج في بلد صحراوي، أو سياحة من طراز رفيع في بيئة غير نظيفة ولا تمت للمجال بصلة.

ومن جهة ثانية فإن السياحة تساهم في خلق بيئة مميزة بتدخل الإنسان من خلال وضع سياسات تنموية سياحية من طرف الساسة والقادة على مستوى الدول وحتى الهيئات العالمية المتخصصة من أجل الحد من الاستغلال الفاحش للبيئة، وحيث يمكن للسياحة أن تساهم في تهمين بعض المناطق المتدهورة عن طريق تطويرها ببرمجة مشاريع استثمارية سياحية تأخذ بعين الاعتبار الطابع المحلي والجمالي للمنطقة كالتشجير والمساحات الخضراء والمساح والشواطئ والسلاسل الجبلية والكهوف والمغارات وغيرها².

¹ - خالد كواش ، مرجع سابق ، ص 35 .

² - خالد كواش ، مرجع سابق ، ص 36 .

الفرع الثاني: مفهوم السياسة السياحية.

يعرف علاء الدين هلال السياسة العامة بأنها: " مجموعة القواعد والبرامج الحكومية التي تشكل قرارات أو مخرجات النظام السياسي بعدد مجال معين، ويتم التعبير عن السياسات العامة في عدة صور وأشكال منها القوانين واللوائح والقرارات الادارية والأحكام القضائية"¹.

ومن خلال هذا التعريف نستخلص أن الدولة أو الحكومة تضع سياسة عامة لكل شيء فأفعالها وتصريحاتها ونشاطاتها هي سياسات عامة ولكل مجال سياسة عامة خاصة به في الحياة العامة للأفراد ومن بين هذه المجالات، المجال السياحي، حيث تعرف السياسة السياحية على أنها " مجموعة الخطط والسلوكيات الإدارية والإدارية الهادفة إلى تطوير وتنمية السياحة ووسائل التحكم فيها، وهي سياسة عامة فرعية تنظيمة"².

وتعرف السياسة السياحية أيضا بأنها " مجموعة من القوانين والقواعد والمبادئ التوجيهية والإرشادات بالإضافة إلى تطوير وترويج الأهداف والاستراتيجيات التي توفر إطار من خلاله تؤثر القرارات الفردية والجماعية بشكل مباشر على التنمية السياحية وعلى النشاطات اليومية التي تقام داخل المقصد السياحي"³.

وتعرف السياسة العامة السياحية أيضا على أنها: "مجموعة من السلوكيات والخطط الإدارية والإرادية الهادفة إلى تطوير وتنمية السياحة ووسائل التحكم فيها"⁴. وهي سياسة عامة فرعية تنظيمية، ومن أجل تناول السياسة العامة السياحية يستدعي الأمر البحث في التشريعات والقوانين التي تنظم وتحكم النشاط في مجال السياحة والنظر في البرامج والقرارات الحكومية المتخذة لتطبيق تلك التشريعات والقوانين.

¹ - علاء الدين هلال وآخرون ، معجم المصطلحات السياسية، أطلس للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1994 ، ص 212.

² - هدير عبد القادر، واقع السياحة في الجزائر وأفاق تطورها ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ، 2005.2006 ، ص 105 .

³ - أسامة الفاعوري ، السياسة السياحية للدولة الأردنية ، صحيفة الرأي ، (ت.ت) ، 13-08-2016 ، ص 9:15 .

⁴ - هدير عبد القادر، واقع السياحة في الجزائر وأفاق تطورها، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005 2006 . ، ص - 105 .

المبحث الثاني: ماهية الاستثمار السياحي.

أصبح للقطاع السياحي أهمية كبيرة في السياسات الاقتصادية لعدد من الدول، وعليه فهي تقوم بوضع خطط طويلة الأمد من أجل تطويره، ويكون ذلك بدعم الاستثمار السياحي من خلال منح تحفيزات كبيرة للمستثمرين.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار السياحي:

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار.

1- مفهوم الاستثمار في اللغة:

إن كلمة استثمار على وزن استفعال، فهي مأخوذة من ثمر، ورد في اللغة العربية، أن الثمر هو العمل الذي تخرجه الشجرة، وأثمر الشجر يعني ظهر الثمر، والشجر المثمر هو الذي فيه ثمر، الثمر هي النسل والولد، فالثمر ما ينتجه الشجر، والولد ما ينتجه الوالد، وأن ثمر الرجل ماله معني نماء وكثرة، وثمار المال ما ينتجه في أوقات دورية والثمر يقصد به بلوغ.¹

2- مفهوم الاستثمار في الفكر الاقتصادي:

الاستثمار هو تكوين أو شراء أصول إنتاجية المباني والمعدات وتجهيزات المصانع والآلات والمركبات، وعرف الاستثمار بأنه شراء كل من شأنه أن يؤدي إلى زيادة حقيقية في الأدوات الإنتاجية والسلع، فالاستثمار تيار من الإنفاق على الجديد من السلع الرأسمالية الثابتة مثل المواد الإنتاجية والمصانع والآلات وإضافة المخزون السلعي مثل المواد الأولية والسلع النهائية والسلع الوسيطة خلال فتره زمنية معينه، وعرف الاستثمار بأنه معدل التراكم الرأسمالي، أي أنه إضافة إلى الأصول الإنتاجية.²

1- المرسال : دعاء اشرف، تعريف الإستثمار لغة واصطلاحا، متحصل عليه من الانترنت يوم 2023/04/26 عبر الموقع <https://www.almsal.com/post/929414>.

2 - المغربي محمد إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، الاكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، مصر. (2020)، ص 168.

كما يعرف الاستثمار أنه " استخدام المدخرات في تكوين الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها، ويبرز هذا التعريف الارتباط القائم بين الاستثمار والادخار في علاقة تمويلية وبالاستهلاك بصورة غير مباشرة في علاقة إنتاجية في المجتمع الاقتصادي".¹

وعرف على أنه " التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك حالي، وذلك بقصد الحصول على منفعة مستقبلية أكبر يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك مستقبلي ".²

كما يمكن تعريفه على أنه " تضحية بموارد حالية للحصول على نتائج أو مداخيل مستقبلية موزعة عبر الزمن بمبلغ إجمالي يفوق التكلفة المبدئية ".³

3- مفهوم الاستثمار من الناحية المالية:

ماليا يعرف الاستثمار على أنه: التوظيف المالي للأوراق والأدوات المالية المختلفة، ودائع، أسهم، سندات، للحصول على أرباح، وذلك بالتخلي عنها في لحظة زمنية معينة ومحددة، بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوض من القيمة الحالية للأموال المستثمرة وتعوض عن عامل المخاطرة الموافق للمستقبل.⁴

تلك المبادلة بين الإنفاق الحالي أو المبدئي بالإيرادات المستقبلية، فالإنفاق الاستثماري يحدث في الفترة الحالية، بينما المكاسب التي يحققها تستمر لفترة زمنية طويلة.⁵

4- المفهوم المحاسبي للاستثمار:

يسجل الاستثمار في الصنف الثاني في مدونة النظام المحاسبي المالي، حيث هذا الأخير يعرف الاستثمار على أنه: " الاستثمار الذي يتمثل في جميع

1 - سين عمر، الاستثمار والعمولة، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، القاهرة، 2000، ص37.

2 - حمد مطر ، إدارة الاستثمارات، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 1999، ص9.

3- BOUGHABA ABDELLAH, Analyse et évaluation de projet, éditionberti, Paris, 1998, p 7.

4 - منصورى الزين، تشجيع الاستثمار، وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط 1، 2013 ص18

5 - بد الغفار حنفي، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص244.

الأصول المنقولة وغير المنقولة، المادية وغير المادية، المكتسبة من طرف المؤسسة والموجهة للبقاء طويلا وعلى الشكل نفسه داخل المؤسسة ينتظر منه در منافع اقتصادية مستقبلية ¹.

كما يعرف الاستثمار حسب النظام المحاسبي المالي على أنه " القيم الثابتة في مجموع الوسائل والقيم الثابتة المادية والمعنوية والمالية التي أنجزتها المؤسسة أو حازتها المؤسسة بنفسها ليس بغرض البيع وإنما لاستعمالها كوسيلة استغلال دائمة أي لأكثر من دورة واحدة " ².

كما يعتبر أيضا استثمار العناصر المتواجدة ضمن أصول المؤسسة والتي تبقى فيها خلال فترة سنة على الأقل والتي تعتبر ملكا لها، لذلك فإن الاستثمار يتمتع بخاصيتين هما الملكية القانونية والاستهلاك المباشر ³.

5- مفهوم الاستثمار اصطلاحا:

يعرف الاستثمار على أنه " التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة معينة ولفترة معينة من الزمن قد تطول أو تقصر، وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية، بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه من القيمة الحالية للأموال والنقص المتوقع في القوة الشرائية لتلك الأموال والمخاطرة الناشئة من احتمال عدم الحصول على التدفقات المالية المتوقعة " ⁴.

من التعريف السابق نجد أنه من التعاريف الأكثر ملاءمة لطبيعة المناطق التراثية، حيث أنه يضمن استدامة لعمليات الحفاظ مع وجود مردود مادي، يمكن حساب المخاطر التي يمكن أن تنشأ عن المشروع ومقارنتها بالعوائد والمردودية التي تأتي منه، كما يمكن بمقارنة المخاطر والعوائد ووضع سيناريوهات لعمليات

¹ – BOUGHABA ABDELLAH, op cit, p 7

² – عبد الوهاب رميدي، علي سماي، المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي الجديد، دار هومة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2011، ص، 89.

³ – HOUDAYER ROBERT , ,. évaluation financière des projets. édition economica, 2ème Paris, 1999, p13

⁴ – أحمد راشد، العزب يحيى ، محمد طه: الحفاظ والفكر الاستثماري: رؤية مستقبلية لإدارة مواقع البيئات التراثية بمصر، المؤتمر والمعرض الدولي الثاني: الحفاظ العمراني، الفرص والتحديات في القرن الحادي والعشرين، دبي 2007، ص04.

الاستثمار بالبيئة التراثية تتلاءم مع طبيعة البيئة التراثية والمجتمع المحلي، وهو ما يلزم شراكة الأطراف المعنية بعمليات الاستثمار من الجهات الحكومية والأهالي والمستثمرين والمنظمات الأهلية غير الحكومية.

الفرع الثاني: تعريف الاستثمار السياحي.

يعتبر الاستثمار السياحي جزءا من الاستثمارات الإجمالية للدول، وهو ما يخصص من رؤوس الأموال لتمويل القطاع السياحي.

والاستثمار هو المجال الذي يسمح فيه بخلق ثروة جديدة وتجديد الثروات القائمة، وهو أحد المراحل الأساسية في الدورة الاقتصادية التي تتمثل في التوزيع والإنتاج، الاستهلاك، الادخار والاستثمار، وتؤكد العديد من الدراسات الاقتصادية بأن ارتفاع معدلات الادخار تساعد على ارتفاع معدلات الاستثمار والذي يؤدي إلى زيادة معدل نمو أكبر والعكس بالعكس، ويؤكد الاقتصادي "أ. لويس" أن التحول الفاصل في حياة المجتمعات لا يبدأ مع احترامها للثروة، ولكن عندما تضع هذه المجتمعات في المقام الأول الاستثمار المنتج، ومن ثم ما يترتب على ذلك من ثروة.¹

وعلى الرغم من تعدد أساليب وطرق الاستثمار يبقى الهدف يكمن في تحقيق عوائد معتبرة لخزينة الدولة وزيادة رؤوس الأموال الحقيقية للدول وللمجتمعات ومن خلال ذلك المساهمة في تحسين المستوى المعيشي للمواطنين حيث يتوقف تطور الاستثمارات السياحية على مدى قوة الجذب السياحي ومدى تدفق رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للاستثمار في القطاع السياحي، وعلى الضمانات والحوافز الممنوحة للمستثمرين في هذا المجال.²

وقد عرّفت المنظمة العالمية للسياحة الاستثمار السياحي بأنه: " التنمية الاستثمارية للسياحة والتي تلبي احتياجات السياح والمواقع المضييفة إلى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل، والقواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة

¹ - عبد الوهاب رزيق، منتدى الاستثمار في شمال افريقيا، المركز الانمائي لشمال افريقيا، نشرة التنمية، ع 08، ديسمبر 2001، اليونسكو 2002، ص 1.

² - . مناخلة الهذبة الإمكانات والمقومات السياحة في الجزائر، مجلة دراسات وابحاث، المجلد 08 ، العدد 26 ، جامعة زيان عاشور، (2017) الجلفة، الجزائر، ص148.

تتحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة¹. ويعرف الاستثمار السياحي أيضا على أنه " القدرة الانتاجية الهادفة إلى تكوين رأس المال المادي وإعداد رأس المال البشري في مجال صناعة السياحة وزيادة تحسين طاقاته الانتاجية والتشغيلية وتقديم أفضل الخدمات المنتجة لهذا النشاط."² ويعرّف كذلك بأنه " توظيف الأموال من أجل خلق رأس مال بشري ورأس مال مادي من أجل تطوير قطاع السياحة، كتحسين الخدمات السياحية وبناء الفنادق والمنتجات السياحية وتدريب وتحسين مستوى العمال التابعين لقطاع السياحة، وبصفة عامة هو ذلك النشاط الذي ينتج عنه قيمة مضافة في المجال السياحي، ويمكن أيضا أن يكون هذا الاستثمار مباشر في القطاع السياحي كبناء مدن سياحية وفنادق وممكن ان يكون غير مباشر كتشييد طرق وبناء مطارات.³

مما سبق يمكن القول بأنّ الاستثمار السياحي هو عبارة عن توظيف الأموال في قطاع السياحة بجميع مكوناته المادية كبناء المرافق السياحية والفنادق بالإضافة إلى تطوير الكفاءات البشرية الممارسة للنشاط السياحي، وقد اهتمت العديد من الدول بتطوير القطاع السياحي لما له من انعكاسات في عموم القطاعات الاقتصادية الأخرى، وكذلك للعدد الكبير من العمال الذين يستفيدون من هذا الاستثمار، ويمكن أنّ نقسم الاستثمار السياحي إلى قسمين:

1- استثمار في مجال الخدمات السياحية:

وتشمل العديد من القطاعات والخدمات الأساسية في النشاط السياحي:

أ- خدمات الإقامة: وتشمل الفنادق والمنتجعات السياحية وكل ما يتعلق بإقامة السائح من خدمات مرافقة كالخدمات الترفيهية والإطعام.

¹ - رعد العاني مجيد،: الاستثمار والتسويق السياحي، (الطبعة الأولى)، دار كنوز المعرفة، الأردن. (2008)، ص 19.

² - فرج سعد فاطمة،: الاستثمار السياحي ودوره في تعزيز التنمية السياحية- دراسة حالة الدول العربية مع اشارة خاصة للعراق، مجلة الكوئ للعلوم. الاقتصادية الإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العراق (2015) ص 04.

³ - شاهد إلياس و دفرور عبد النعيم، الاستثمار السياحي في الجزائر بين الإطار القانوني والمؤسسي، مجلة التنمية والإستشراف للبحوث والدراسات، جامعة الوادي، ج1، ع'1 (2016)، ص 29.

ب- خدمات النقل: وتشمل توفير السيارات النقل للسياح وتشييد الطرق وتوفير خطوط النقل بين بلاد السائح والدولة المضيفة وكذلك بناء المطارات.

ج- خدمات الاتصالات: وتشمل توفير شبكة الهاتف النقال خاصة في المناطق الصحراوية التي يزورها السياح، وكذلك توفير خدمات الإنترنت بتدفق جيد وهذا من أجل توفير كل الظروف لمتعة السائح.

2- الاستثمار في الثروة السياحية:

وتشمل العديد من المجالات التي تمتلكها الدولة ومنها:

أ- الاستثمار في الموارد الطبيعية: وذلك بالاهتمام بالموارد الطبيعية للدولة المضيفة وذلك من خلال المحافظة عليها.

ب- الاستثمار في الموارد الثقافية: وذلك من خلال تشجيع وتنظيم المهرجانات الثقافية والمحافظة على الآثار وفتح المناطق الأثرية أمام القطاع العام والخاص للاستثمار فيها.

وهناك علاقة طردية للاستثمارات السياحية وتطوير السياحة كلما زادت الاستثمارات السياحية زاد دخل الدولة من السياحة والعكس صحيح. وعليه فإن العديد من الدول قامت بالعديد من الاجراءات من أجل تشجيع الاستثمارات السياحية ويتجلى ذلك من خلال منح امتيازات كبيرة للمستثمرين في هذا المجال من خلال تخفيض الضرائب وتقديم حوافز كبيرة وتسهيل امتلاك العقارات كل هذا من أجل جلب المستثمرين الأجانب والمحليين للاستثمار في هذا القطاع الهام جدا والذي يدرّ فوائد متعددة للعديد من القطاعات الأخرى، ويمكن أن يكون الاستثمار السياحي يخص العرض السياحي كالمنتجعات والفنادق والمطاعم في المناطق الأثرية الجاذبة للسياح، ويمكن أن يكون في جانب الطلب السياحي كشركات التسويق والاعلام والترويج ويمكن أن يكون الجهتين كالوكالات السياحية ووكالات السفر التي تعمل من خلال العرض والطلب.¹

¹ - ابراهيم خليل بظاظو، الجغرافيا السياحية تطبيقات على الوطن العربي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، (2010)؛ ص9

المطلب الثاني: أهداف الاستثمار السياحي وأهميه.

الفرع الأول: أهداف الاستثمار السياحي.

تعطى عملية الاستثمار من بين العديد من العمليات الاقتصادية بأهمية كبرى كون الاستثمار يمثل العنصر الفعال لتحقيق عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأي بلد، مع الأخذ بعين الاعتبار أن أي زيادة أولية في الدخل نتيجة الزيادة في الاستثمار تؤدي إلى رفع مستوى الدخل القومي للدولة، من هنا يمكن عرض أهم أهداف الاستثمار، كما يلي:

- استمرارية الحصول على دخول مناسبة والعمل على زيادتها.
 - مواجهة احتمالات زيادة الطلب، ونمو الأسواق.
 - المحافظة على قيمة الأصول الحقيقية ومبلغ رأس المال الأساسي
 - تحقيق عائد مناسب يساعد على استمرار المشاريع الاستثمارية.
- كما تتمثل أهم أهداف الاستثمار السياحي أيضا في:¹

1- اقتصادياً:

- يعود الاستثمار في القطاع السياحي بالعديد من المنافع والفوائد الاقتصادية للدولة والمجتمع، وتتمثل هذه الأهداف الاقتصادية فيما يلي:
- توسيع دائرة مساهمة السياحة في الناتج الوطني، وتنمية المرافق العامة والبنى التحتية؛
 - تحسين ميزان المدفوعات وتنميته من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية بالعملة الصعبة؛
 - زيادة القيمة المضافة، من خلال تنويع وتطوير مصادر الدخل والقاعدة الاقتصادية الوطنية، باستقطاب رؤوس الأموال الوطنية خاصة القطاع الخاص واستثمارها في مجال الحرف والصناعات التقليدية ذات الصلة المباشرة بصناعة السياحة... الخ.

¹ - بن عبد الرحمن الزهراني عبد الناصر ، حسين قسيمة كباشي ، الاستثمار السياحي في محافظة العلاء، مركز المعلومات والأبحاث السياحية، سوريا. (2008) ص ص 19-20.

2- اجتماعياً وثقافياً:

يسعى الاستثمار في القطاع السياحي وصناعة السياحة اجتماعياً وثقافياً إلى إحداث التحولات الاجتماعية في النظرة إلى التعامل مع الزائر والسائح بطريقة تحافظ على الأنماط الاجتماعية والثقافية وعادات المجتمعات المحلية وتقاليدها وتراثها من ناحية، وفي الوقت ذاته تعمل على تطوير الإمكانيات المجتمعية للتعامل مع الثقافات الوافدة والآتية مع السياح، لإيجاد نوع من التجانس والتواءم بين المنظومة الاجتماعية والثقافية المصاحبة لدخول السياح وإقامتهم والمنظومة الاجتماعية المحلية واختلاطهم بالسكان المحليين، وتكمن الأهداف الاجتماعية والثقافية فيما يلي:¹

- توفير فرص عمل للاستثمار في القطاع السياحي وصناعة السياحة قدرة فائقة على توليد واستحداث فرص العمل، خاصة في القطاع الخدماتي، تفوق بقية النشاطات الاقتصادية الأخرى، وفي هذا الإطار لا يمكن تجاهل الآثار المباشرة للاستثمار السياحي وصناعة السياحة (المرتببات المدفوعة)، وغير المباشرة الناتجة عن زيادة فرص العمل والحد من البطالة وانخفاض نسبتها، كما يترتب أيضاً على زيادة فرص العمل ارتفاع مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية الاجتماعية، وغير ذلك من الفوائد والمنافع الأخرى.

- المساهمة في تنمية التوازن الاقتصادي والاجتماعي وتحقيقه بين مختلفة المحافظات والمناطق في الدولة، ويتأتى ذلك من خلال قيام الدول بتوزيع المشروعات السياحية الجديدة، وتوجيه إنشائها في مناطق الدولة المختلفة، مما يؤدي إلى وتطوير هذه المناطق والمحافظات تنميتها اجتماعياً.

- الاستدامة البيئية إن أهداف الاستدامة البيئية مرتبطة بصورة رئيسية بالمحافظة على خصائص موارد التراث الثقافي والطبيعي والبيئة الطبيعية، وحمايتها من التعرض لأي آثار سلبية ناتجة عن الاستثمار في القطاع السياحي وحركة السياحة أو خلل، وفي هذا الإطار لابد من العناية بقواعد التنمية السياحية المستدامة ومبادئها، التي تراعي الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والثقافية، لاحتياجات الجيل الحالي ومراعاة احتياجات أجيال المستقبل، فأهداف الاستثمار في القطاع السياحي فيما يتعلق

¹ - المرجع السابق.

بالاستدامة البيئية يعمل على منع أي تغير في معطيات البيئة أو استنزاف مواردها أو تشويهها، هذا بالإضافة إلى المحافظة على مكونات البيئة وأيكولوجية المكان الذي هو عبارة عن التفاعل بين البيئة والإنسان، كما يعمل على تعزيز الوعي البيئي لدى السياح من الداخل والخارج، والمستثمرين، ومتخذي القرار في القطاع العام والخاص.

الفرع الثاني: أهداف الاستثمار السياحي:

حتى يقوم المستثمر بالاختيار بين البدائل الاستثمارية المتاحة وكذا تحقيق الأهداف المرجوة من عملية الاستثمار، وهي الحصول على أكبر عائد والذي يؤدي إلى المساهمة في تحقيق التنمية لابد من مراعاة جملة من المبادئ والتمثلة فيما يلي:¹

- **مبدأ الاختيار:** نظرا لتعدد المشاريع الاستثمارية واختلاف درجة مخاطرها، فإن المستثمر الرشيد دائما يبحث عن الفرص الاستثمارية بناء على ما لديه من مدخرات، بحيث يقوم باختيار البدائل المتاحة أو الفرص حسب المعايير والعوامل التي تعبر عن رغباته..

- **مبدأ المقارنة :** وهنا يقوم المستثمر بالمفاضلة بين الاختيار المناسب والبدائل الاستثمارية المتاحة، وتتم هذه المقارنة بالاستعانة بتحليل لكل بديل متاح تحليلا أساسيا أو الجوهري، ومقارنة نتائج هذا التحليل لاختيار البديل الأفضل والمناسب للمستثمر حسب وجهة نظره، أي المستثمر.

- **مبدأ التنويع:** وهنا يلجأ المستثمرون إلى تنويع وجعل بدائل لاستثماراتهم، وهذا للتقليل والحد من درجة المخاطر الاستثمارية التي يتعرضون لها.

- **مبدأ الملائمة:** بعد الاختيار للمجالات الاستثمارية وأدواتها، وما يتلاءم وميول ورغبات المستثمر وحالاته الاجتماعية ودخله، يطبق هذا المبدأ بناء على هذه الرغبات والميول، حيث لكل مستثمر نمط تفضيل يحدد درجة اهتمامه بالعناصر الأساسية لقراره، والتي يكشفها التحليل الأساسي والجوهري.

¹ - نصوري الزين، مرجع سابق ، ص19.

الفرع الثالث: أهمية الاستثمار السياحي.

يهدف الاستثمار السياحي في الموارد الثقافية الطبيعية والخدمات السياحية والتجهيزات إلى تحقيق عدد من المنافع والاجتماعية والثقافية والبيئية وخاص الاقتصادية منها، إذ يعود الاستثمار في القطاع السياحي بالعديد من المنافع والفوائد الاقتصادية للدولة والمجتمع ومن هذه المنافع الاقتصادية هو المساهمة في زيادة الناتج المحلي بما ينتجه القطاع السياحي من سلع وخدمات، فضلا عن تدفق رؤوس الأموال المحلية والأجنبية وزيادة الدخل من العملات الأجنبية. وينتج عن ذلك تحسن وتطور في ميزان المدفوعات، وتنوع مصادر الدخل وزيادة القيمة المضافة من خلال استقطاب رؤوس الأموال المحلية للقطاع الخاص واستثمارها في مجال الصناعات التقليدية والحرف ذات الصلة بصناعة السياحة، فضلا عما يؤدي إليه ذلك من تنمية للبنية التحتية والمرافق العامة وتطويرها.

إن للاستثمار في قطاع السياحة قدرة على توليد فرص عمل جديدة، وعلى الأخص في القطاع الخدماتي بشكل يفوق النشاطات الاقتصادية الأخرى، فضلا عن الآثار غير المباشرة الناتجة من زيادة فرص العمل والحد من البطالة وانخفاض نسبتها، كما يترتب على زيادة فرص العمل ارتفاع مستوى الرفاهية الاجتماعية وغير ذلك من المنافع والفوائد الأخرى. هذا من الناحية الاقتصادية وأما من الناحية الاجتماعية والثقافية فإن الاستثمار في القطاع السياحي يؤدي إلى إحداث التحولات الاجتماعية في النظرة إلى التعامل مع السائح بطريقة تحافظ على الأنماط الاجتماعية والثقافية وعادات المجتمع المحلية وتراثه وتقاليده، كما تعمل على تطوير الإمكانات المجتمعية للتعامل مع الثقافات الوافدة والمتمثلة بالسياح وتعاملهم، لإيجاد نوع من التجانس بين الثقافة المحلية والثقافة المصاحبة لدخول السياح وإقامتهم واختلاطهم بالسكان المحليين، وبذلك يعد القطاع السياحي أحد القطاعات الاقتصادية المهمة المضافة والتي تساعد على تحقيق نمو اقتصادي واجتماعي في البلدان المختلفة وإن الاهتمام بالسياحة كباعث على تحقيق تنمية مستدامة يعد مطلباً اقتصادياً مهماً لتحفيز الاستثمار في المناطق السياحية الطبيعية والبيئية والحضرية والثقافية.¹

¹ - حمزة بعلي، خالد بن جلول: الأهمية الاقتصادية للاستثمارات السياحية في الجزائر ودورها في دعم وتحقيق التنوع الاقتصادي، دراسة تحليلية وتقييمية لفترة (2000 - 2016) المؤتمر الدولي حول السياحة الداخلية والجمعات المحلية:

المطلب الثالث: خصائص وأنواع الاستثمار السياحي ومجالاته.

الفرع الأول: خصائص الاستثمار السياحي.

يتميز الاستثمار في القطاع السياحي بمجموعة من المميزات والخصائص يتفوق بها عن الاستثمارات الأخرى نقدمها فيما يلي:

- يتطلب الاستثمار السياحي عدد كبير من اليد العاملة، وتتنوع بين اليد العاملة العادية والفنية المتخصصة في الخدمات السياحية.

- تنعكس التشريعات والقوانين المنظمة للاستثمار في أي دولة على الاستثمار السياحي فكلما كانت التشريعات مرنة تكون المشاريع الاستثمارية السياحية مرنة والعكس تماما كلما امتازت بالتعقيدات والعراقيل التي تكبح العملية الاستثمارية.

- تتميز المشاريع السياحية بعدم المرونة، نظرا للطابع الموسمي للسياحة فإن ذلك ينعكس سلبا على الرغبة في الاستثمار السياحي من أصحاب رؤوس الأموال الصغيرة والمتوسطة حيث لا يمكنهم أن يرصدوا بعض رؤوس أموالهم لمدة معينة عكس الدولة أو أصحاب رؤوس الأموال الذين يمكنهم تحمل بعض المخاطر كالركود أحيانا لسبب معين أو موسمية النشاط السياحي.

- كما تتميز الاستثمارات السياحية أيضا بأن الاستثمارات السياحية في أصول ثابتة ولمدة طويلة من 20 سنة إلى 25 سنة مما يترتب عليها عدة تغيرات سياسية واجتماعية ذات مخاطر متفاوتة.

- إن العائد والنتاج من الاستثمارات السياحية ليس سريعا نظرا لطول مدة الاستثمارات.

- الاستثمارات السياحية لا تستطيع تغيير منتجاتها بالمشاريع الأخرى.

- تعد الاستثمارات السياحية من الصادرات غير المنظورة، ولا يمكن نقلها من

مكان لآخر.¹

= بين حتمية التنوع الاقتصادي وصناعة التميز يومي 27-28 أبريل، جمعية صناعة الغد، جمعية الثقافة والمعرفة المستدامة، خنشلة، الجزائر، (2019) ص 08.

¹ - منير خروف وآخرون "الاستثمار السياحي في الجزائر بين المقومات والمعوقات"، الملتقى الدولي الرابع حول الاقتصاد السياحي وتدبير المقاولات السياحية، يومي 22-23 جوان، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المملكة المغربية.-(2018)، ص 03.

- يمتاز المشروع السياحي باعتماده الكثيف على عنصر العمل، إذ يعد جزءاً من القطاع الخدمي الذي يمتاز بصعوبة احلال الماكنة على عنصر العمل، اذ يبقى عامل الخدمة هو الاساس في تقديم الخدمة السياحية..
- تساهم الاستثمارات السياحية في دعم وتطوير وتنمية اقتصاد أي من دولة خلال ما توفره وتستحدثه من فرص عمل جديدة تساهم في زيادة الدخل السياحي.
- تعد الاستثمارات السياحية من الصادرات غير المنظورة، ولا يمكن نقلها من مكان لآخر.
- تحتاج الاستثمارات السياحية إلى مستوى من عالي التشغيل وعمالة مدربة ومؤهلة لذلك.
- ضخامة الأموال اللازمة للاستثمار في المشاريع السياحية لكون أغلبها يتضمن انشاءات ضخمة عقارية وأبنية حديثة ذات تكاليف عالية تضم كلف الأراضي السياحية وكثرة المضاربين عليها، والاعتناء بواجهة المنشآت والفنادق والأثاث والديكور مما يزيد من تكاليف الاستثمار.
- طول فترة انشاء المشروع السياحي نسبياً وقد تصل إلى عدد من السنوات في الدراسة والإنشاءات والدعاية والترويج... إلخ حتى يؤتي المشروع ثماره ويبدأ بإعطاء العائد، ويتطلب ذلك استيراد الكثير من المستلزمات التي لا تتوفر في السوق المحلي، مع تعرضها إلى مخاطر عدم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي محلياً وعالمياً.
- الانخفاض النسبي للعائد الصافي من الاستثمارات في المشروعات السياحية الفندقية والذي يتراوح ما بين (10%-15%) وهذا مما لا يشجع القطاع الخاص على الاستثمار في هذه المشروعات.
- طول مدة استرداد رأس المال إن الاستثمار في المشروع السياحي يعد من القرارات الصعبة التي يتخذها المستثمر بسبب نوع وطبيعة هذا الاستثمار الذي يحتاج الى رؤوس أموال كبيرة وبالتالي طول مدة الاسترداد لرأس المال الثابت مما يجعل المستثمر في حالة غير مطمئنة يعكس توجهه نحو الاستثمار في قطاعات أخرى.

- يتأثر المشروع السياحي بشكل كبير بالبيئة المحيطة به:
البيئة السياسية والأمنية: فالمشاريع السياحية حساسة جداً للأحداث الامنية والسياسية.

البيئة الاقتصادية: إذ ترتفع نسب التشغيل والاشغال في فترات الذروة والرخاء السياحية وتحسن الوضع الاقتصادي على عكس موسم الركود والكساد.
البيئة الاجتماعية: فهناك بيئة متفتحة دينياً واجتماعياً داعمة للاستثمار السياحي، وهناك بيئة تتصدى وتعارض إنجاز وإقامة المشاريع السياحية وتضع الشروط في إقامتها، إلا في مجالات خاصة كالسياحة الدينية.¹

الفرع الثاني: أنواع الاستثمار السياحي.

تصنف أنواع الاستثمار السياحي على حسب عدة معايير، وهي²:

- على حسب معيار الملكية: تصنف الاستثمارات السياحية إلى: استثمارات عمومية وأخرى خاصة.

- على حسب معيار إقامة المؤسسة المستثمرة: فتقسم إلى استثمارات أجنبية ومحلية.

- على حسب نوع الاستثمار: فيصنف إلى:

- استثمار طويل الأجل: ويختص بإنشاء وبناء المجتمعات السياحية الكبيرة.

- استثمار قصير الأجل: يتمثل في إنشاء وتطوير حركة المشاريع الصغيرة كمكاتب السفر والمطاعم والسياحة إلخ.

- الاستثمار البشري: ويهتم بتطوير برامج التعليم السياحي والتدريب.

¹ - الفصل الثاني للاستثمار السياحي المفهوم- الأهمية - السمات- متحصل عليه من الموقع الالكتروني <https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=&cad=rja&uact=8&ved>

= يوم 17/02-2023 سا 12:05.

² - عبد الكريم مسعودي، بوجمعة لهبيل الاستثمار السياحي كآلية لدعم التنمية الاقتصادية بالجزائر، الملتقى الوطني الثاني عشر حول ترقية السياحة الصحراوية في ظل الظرفية الراهنة كآلية لتمويل الجماعات الإقليمية في الجنوب الغربي - تندوف نموذج، معهد العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بتندوف، الجزائر. (2018)، ص03.

الفرع الثالث: مجالات الاستثمار السياحي.

يغطيها الاستثمار السياحي مجالات متنوعة ومتعددة، وهي تشمل الاستثمار في المقومات والإمكانات الرئيسية لصناعة السياحة، وتنقسم بدورها إلى محورين أساسيين هما:

أ- الاستثمار في التجهيزات والتسهيلات السياحية: وتتمثل في

- خدمات الإعاشة والإقامة والتسهيلات الترفيهية: و تتمثل في المنتجات السياحية والفنادق، وكل ما يتعلق بإقامة السائح من خدمات مرافقة كالخدمات الترفيهية والإطعام.

- خدمات الاتصال: تشمل توفير شبكة الهاتف النقال خاصة في المناطق الصحراوية التي يزورها السياح، و كذلك توفير خدمات الانترنت بتدفق جيد وهذا من أجل توفير كل الظروف لمتعة وراحة السائح.

- خدمات النقل: و تشمل توفير سيارات النقل للسياح وبناء المطارات وتشبيد الطرق وكذلك توفير خطوط النقل بين بلاد السائح و الدولة المضيفة.

ب- الاستثمار في الثروة السياحية: وتعتمد في هذا المجال على مواقع الجذب السياحي.

- الاستثمار في الموارد الطبيعية: وذلك بالاهتمام بالموارد الطبيعية التي تزخر بها الدولة لمضيفة وذلك من خلال المحافظة عليها بكل الوسائل.

- الاستثمار في الموارد الثقافية: وذلك من خلال تشجيع المحافظة على الآثار وتنظيم المهرجانات الثقافية وفتح المناطق الأثرية أمام القطاع العام والخاص للاستثمار فيها.¹

¹ - صالح السعيد وعبدلي هالة، دور الاستثمارات السياحية في تحقيق التنمية السياحية المستدامة، مجلة البحوث والدراسات التجارية، ع 4، بجامعة خنشة بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية، 2018، ص 257.

المبحث الثالث: مفهوم الاقتصاد الريعي.

شهد مفهوم الاقتصاد الريعي جدلاً واسعاً في تأثيره على بنیان الدول التي تعتمد عليه كمصدر رئيسي للدخل بالإضافة إلى آثاره السلوكية على المواطنين نتيجة اعتماده على ما تتفقه الدول من أموال مصدرها الربح ، حيث يراه علماء الاقتصاد بأنه نظاماً اقتصادياً هشاً لا يدوم طويلاً وسهل الانهيار، في حين يرى آخرون أن هذا النوع من الاقتصاد هو سبب نكبة العرب الذين يعتمدون عليه اعتماداً شبه كلي.

المطلب الأول: مفهوم الربح وتطوره.¹

اتفق الفقهاء المسلمون على شرعية الحصول على الربح في بعض الحالات واختلفوا في حالات أخرى. فالحالات التي يتفقون عليها هي حصول صاحب الأرض على الربح إذا استغل أرضه بنفسه بزراعتها وبعمله ورأس ماله. إلا أنهم اختلفوا على تلك الحالات التي يؤجر فيها صاحب الأرض أرضه مقابل ربح محدد القيمة يدفع له مما ستدره الأرض على مستأجرها من أرباح.

وتطرق الكتاب المسلمون الآخرون إلى مفهوم الربح وجاء تعريفهم له أنه " الثمن الذي يحصل عليه صاحب الأرض مقابل مساهمته بأرضه في العملية الانتاجية، ويكون هذا الربح بشكل إيجار عيني أو نقدي ومحدداً بنسبة معينة من الربح أو الإنتاج".²

وفي مرحلة ظهور الفكر التجاري الاقتصادي (الماركانتيلي) في نهاية القرن الخامس عشر وحتى بداية القرن الثامن عشر من تاريخ أوروبا ظهرت الدولة القومية حيث قامت بالاستكشافات الجغرافية والتي أدت إلى تدفق كميات وافرة من المعادن النفيسة، الذهب والفضة وتوسع كبير في الآفاق التجارية إلى الدول الأوروبية

¹ - البدوي، و اسماعيل ابراهيم، التوزيع والنقود في الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوصفي ، لجنة التأليف والتبويب والنشر، الكويت (2004) ، ص ص 21-28.

² - المرجع نفسه، ص ص 21-28.

وخاصة البرتغال واسبانيا من العالم الجديد وخصوصا " من أمريكا الجنوبية. مما أدى إلى زيادة الربح ونشوء الدولة الربعية.¹

أما المذهب (الفيزوقراطي) وهو المذهب الطبيعي فإنه يختلف عن المذهب التجاري (الماركنتيلي) في رؤيتهم ونظرتهم إلى الربح، حيث اعتقدوا أن القطاع الزراعي هو قطاع منتج الصافي أما باقي القطاعات الاقتصادية فإنها قطاعات عقيمة، والمنطلق المادي المحسوس للثروة هو الذي حدا بالطبعيين (الفيزوقراط) إلى الاعتقاد بأن ثروة الأمة تتوقف على حجم المنتج الصافي فقط، هو الذي دفعهم إلى تفضيل القطاع الزراعي على كافة القطاعات الاقتصادية الأخرى. ففائض القيمة أي المنتج الصافي ينشأ بفعل قوى الطبيعة المنتجة، وأن فائض القيمة هذا، هو كما يقولون هبة الطبيعة، من هنا يتبين بأن ربح الأرض باعتقادهم هو المظهر الوحيد لفائض القيمة، حيث أنهم لم يفرقوا بين فائض القيمة وربح الأرض.²

ومفهوم الربح من المفاهيم المبهمة والعميقة المحتوى ويصعب اعطاؤه مفهوم وتعريف دقيق لما يرتبط به من علاقة مباشرة بالظواهر الاقتصادية، السياسية والاجتماعية وبالرجوع الى معاجم اللغة لمعرفة كلمة " ربح " نجد أن أكثر المعاني مرتبطة بالزيادة والنمو ولكن للعمل في الأرض.³

بمعنى أن الربح كلمة تعني الزيادة والنماء وتطلق على الأرض الخصبة والمثمرة وهنا اختلف الكتاب في تعريف معنى كلمة اقتصاد الربح لكن كلهم يتفقون على معنى واحد وهو اعتماد بعض الدول على مصدر واحد للدخل (الربح)

قد يكون هذا المصدر بدون أي مجهود سواء كان مجهود فكري أو مادي أو بدني ولا يحتاج لآليات للتصنيع والإنتاج، لكنه يعتمد على الثروات الطبيعية كالنفط

¹ - عمر حسين، تطور الفكر الاقتصادي، الكتاب الاول، ط 1، دار الفكر العربي مطبعة اميرة، القاهرة، مصر (1994)، ص ص 157-177.

² - ديويدار محمد، الاقتصاد المصري بين التخلف والتنمية والتطوير، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية. (1980)، ص 10.

³ - مابح شيب الشمري، تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد الريعي في العراق، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، ص 02.

والغاز الطبيعي وكل المعادن الطبيعية مثل الحديد والذهب وغيرها مثل الريع النفطي وهو الفرق بين الكلفة الكلية وسعر المنتجات¹.

كما أن اتساع مضمون هذا المفهوم تسبب في تعدد تعريفاته، إذ لا يوجد تعريف واحد وموحد للمفكرين في هذا الاطار، فالريع لغة هو المرتفع من الأرض لقوله تعالى: ((أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيحٍ آيَةً تَعْبَثُونَ وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ))².

ونقول ريعان الشباب يعني مقبل العمر، أو أرض مريعة أي مخصبة أو أراعت الشجرة أي كثر إنتاجها أي بمعنى الزيادة والنمو³.

وقد درس " ريكاردو " الريع في نظرية التوزيع باعتباره حصة الأرض من الدخل كونها أحد عوامل الإنتاج ، فالريع حسب مفهوم " ريكاردو " هو الفرق بين قيمة إنتاج الأرض التي تحدد على أساس نفقاتها في الأراضي الاقل خصوبة وتكاليف الإنتاج في الأرض الخصبة ، وبشكل عام أطلق " ريكاردو " على الريع أنه " كل أشكال الدخول التي مصدرها هيبات الطبيعة " .⁴

أما التعريف الاصطلاحي لمعنى " الريع " فقد ارتبط أكثر بعلم الاقتصاد السياسي ورواد المدرسة الكلاسيكية الرائدة في علم الاقتصاد أمثال " آدم سميث " ، و" دفيد ريكاردو "، وقد اختلف المنظرون والباحثون في مجال الاقتصاد السياسي في تحديد تعريف موحد وشامل لمصطلح الريع وذلك راجع لاختلاف انتماءاتهم وإيديولوجياتهم المختلفة بين الرأسمالية والاشتراكية، وحتى في الفكر الإسلامي أمثال العلامة ابن خلدون وهذا حسب نشأتهم والظواهر التي عايشوها، حيث عرف العلامة ابن خلدون -الريع- في مقدمته على أنه كسب وميزه عن الرزق الذي لا يتطلب جهداً.

¹ - عبد الله حسين ، " النفط العربي " ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2006 ، ص 236 .

² - سورة الشعراء الآية 128 .

³ - لقرع بن علي ، مدى تأثير الريع على مسار الاصلاح السياسي ، دراسة مقارنة للدولة الجزائر ودولة الكويت ، 1989-2015 ، جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية ، 2015-2016 ، ص 70 .

⁴ - الموسوعة السياسية، مفهوم الريع، متحصل عليه من الانترنت <https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%8A%D8%B9> بتاريخ 2023/05/15 سا 14:00.

فلم يرد مصطلح الربيع في مقدمته على أنه كسب وميزه عن الرزق الذي لا يتطلب جهداً، لكنه استعمل كثيراً من المصطلحات ذات الصلة في سياقها العام به كالكسب الذي يتحصل عليه بالراحة وعدم بذل الجهد العملي للحصول عليه، وذلك في قوله " الكسب وحبس العيش والسكون في ظل الدولة الدعة والراحة والأخذ لمذاهب الملك في المباني والملابس والاستكثار من ذلك " ¹. وكذلك قوله: " ويمكنون عطلا من الإدارة التي فيها كسبهم ومعاشهم " ².

حيث عالج هنا فكرة الاحتكار للسلع والبضائع لمدة طويلة طمعا في زيادة دخلها عن اللزوم الذي يعتبر ريعا لكن في الأخير تباع هذه السلع بأبخس الأسعار نتيجة كسادها وفسادها في المخازن .

وعرف الربيع أيضا من رواد المدرسة الكلاسيكية كالتالي :

1- الربيع عند آدم سميث:

يرى آدم سميث في نظرية التوزيع أن عوائد ومكافآت الإنتاج تصنف إلى ثلاث أصناف هي الأجر - الربح - الربح فالربح حسبه هو الثمن المدفوع لاستعمال الأرض ويكون طبيعياً في مستوى أعلى، ويسمح للمستأجر بالدفع في الحالة التي توجد فيها الأرض ³، أي هو تأجير الأراضي لاستغلالها بمقابل ثمن يدفعه له المستأجر مقابل استغلاله للأرض، لآدم سميث رأيين مختلفين اتجاه هذا المفهوم، فمن جهة يقول أن الأرض من المكونات الثلاث التي تدخل في خلق القيمة وتكوين الثمن بالربح ناتج لما تنتجه الأرض مع العوامل الأخرى للإنتاج، أي كلفة من تكاليف الإنتاج، ومن جهة أخرى أن الربح عائد احتكاري لتملك الأرض واحتكارها .

2- الربيع عند دافيد ريكاردو:

يرى ريكاردو أن الربيع هو ثالث مكونات الثروة بعد الأجور والأرباح حيث عرفه أنه ذلك الجزء من منتج الأرض الذي يدفع للمالك العقاري من أجل الحصول على

¹ - ولي الدين عبد الرحمان بن محمد ابن خلدون ، " المقدمة " ، دار البلخي ، ج1 ، ط1 ، 2004 ، ص 110 .

² - ولي الدين عبد الرحمان بن محمد ابن خلدون ، المقدمة، (سوريا: دار البلخي، ج1، ط1، 2004)، ص110

³ - كامل وزنة ، آدم سميث قراءة في اقتصاد السوق ، معهد الدراسات الإستراتيجية ، ص 33 .

حق استغلال القدرات الإنتاجية والدائمة للأرض¹.

وأكد " دافيد ريكاردو " على ضرورة وجود تكامل بين المكونات الثلاث من تحقيق توازن اقتصادي، كما تحدث " دافيد ريكاردو " على نوع من الربح أسماه الربح التفاضلي، إذ يرى أن الربح التفاضلي لا يحصل إلا بالانتقال الدائم من أراضي أكثر جودة إلى الأراضي أقل جودة ، والمالك الذي يحتكر الأرض يتمكن من إبقاء السعر في معدل أعلى من الوسط وهذا السعر الاحتكاري يخلق الربح المطلق² .

3- الربح عند ماركس:

يتحدد الربح عند كارل ماركس وفق عقد بين المزارع والمالك العقاري سنوياً، وتحدث عن الربح العقاري الذي وصفه وفق طبقات المجتمع إلى أصناف وهي:

* **الأجراء:** وهم المزارعون الحقيقيون الذين يعملون في الانتاج بصفة مباشرة والذي يرى أن عمله ما هو سوى جلب قوت يومه وما الزراعة حسبه سوى وسيلة لكسب الأجر للعيش .

* **المزارعون:** المستأجرين للأراضي والذين يحصلون على ربح من الاستثمار جزء منه يدفع لمالك الأرض .

* **المالك العقاري:** يملك الأرض ويحتكرها ويؤجرها مقابل حصوله على الربح لقوله: " الزراعيين الحقيقيين هم أجراء يستخدمهم رأس مالي هو المزارع، لا يعتبر الزراعة أكثر من مجال عمل خاص لرأس المال وأكثر توظيف لرأسماله في دائرة إنتاجية خاصة، وهذا المزارع الرأسمالي يدفع للمالك العقاري الذي يملك الأرض التي يستثمرها في مواعيد ثابتة، كل سنة مثلاً مبلغاً مالياً يعنه عقد... ليحصل على الأذن باستعمال رأسماله في هذه الدائرة الإنتاجية الخاصة، والمبلغ المالي المدفوع يسمى ريعاً عقارياً، سواء دفع لقاء أراضي مزروعة أم أراضي للبناء أو المناجم أو مصاف أو غابات"³.

¹ - لقرع بن علي ، مرجع سابق ، ص 71 .

² - فلاديمير لنين ، كارل ماركس ، سيرة مختصرة وعرض للماركسية ، تونس ، دار صامد ، ص 11 .

³ - لقرع بن علي ، مرجع سابق ، ص 11 .

كان كارل ماركس سباقا لمطلب تأمين للأراضي الذي أخاف أكثر الطبقة البرجوازية لأنه يمس احتكار هذه الأخيرة لوسائل الإنتاج. وحل هذا المفهوم كما يلي:

* **ريع العمل:** عندما يخلق الفلاح إنتاجا إضافيا لعمله في أرض الملاك .

* **ريع الإنتاج أو الريع العيني:** عندما يخلق الفلاح على أرضه إنتاجا إضافيا يقدمه للملاك بموجب الإكراه .

* **الريع النقدي:** إذ يتحول الريع العيني إلى نقد أي اتاوة في روسيا القديمة ، بسبب تطور إنتاج البضائع .

* **الريع الرأسمالي:** عندما يحل محل الفلاح في المزرعة رب عمل يزرع الأرض باللجوء إلى العمل المأجور .

يعرف " جون واتربورري " والآن ريتشارد في " ... الريع هو الاختلاف بين سعر السوق لمنتج معين وتكلفته المناسبة بمعنى بقاء عوامل الإنتاج " ¹ ، إلا أن هذا التعريف لا يفرق بين الريع والربح فالريع يأتي بدون جهد عملي لكن الربح عكس ذلك، والريع حسب هذا المفهوم يشمل مختلف المنتجات، إذ يشير إلى الزيارة عن السعر الحقيقي للمنتج، وهو ما يطرح إشكالية المضاربة في الأسعار .

من جهة أخرى تحدث " ألفير شلو مبرغر " عن الريع السياسي الذي يقصد به المساعدات المالية، العسكرية والسياسية، التي تمنحها الدول الكبرى لبعض دول العالم الثالث للترغيب في مسألة سياسية معينة ²، مثل المساعدات التي قدمت لبعض الدول في العالم الثالث من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي في إطار الحرب الباردة بهدف الترغيب في سياستها أو كسب ولائها أو التحالف معهما

¹ - لقرع بن علي ، مرجع سابق ، ص 72 .

² - المرجع نفسه ، ص 73 .

المطلب الثاني: أنواع الربوع .

ويقسم بعض الباحثين مصادر الربوع الى نوعين :

المصادر الخارجية :

ويشتمل على ربيع الغاز والنفط، إذ أن هناك فارقا " كبيرا بين سعر بيعه والتكلفة استخراجيه، وريع المعادن الذي يشكل ويتكون نتيجة تفوق سعر المعادن على تكلفة انتاجها تفوقا كبيرا"، وريع خطوط النقل الاستراتيجية والممرات، وريع المساعدات الخارجية وريع السياحة وريع تحويلات العاملين والمغتربين في الخارج.

المصادر الداخلية :

وهي ربيع الخدمات التابعة لأنشطة الدولة والسيادة وينجم هذا النوع من الربوع من خلال ربيع المضاربات المالية وسوء استخدام المال العام، إذ يتم السعي للربح دون مجهود، والريع الأخير فهو ربيع الخدمات الذي كان دوره في البداية خدمة قطاعي الزراعة والصناعة، في حين بات اليوم قطاعا مستقلا وقائما بذاته.

إذا كان بالإمكان التأخير لتطوير مفهوم الربوع لاعتبار أنه ظهر في الأصل كريع عقاري ثم زراعي ثم كريع صناعي وأخيرا كريع مالي أو عام¹.

وتتعد أنواع الربوع بتعدد استعمالاتها، ويمكن التمييز بين هذه الأنواع من الربوع² كما يأتي:

- الربيع العقاري :

هو ذلك الربيع الذي بني على أساسه المفهوم الاقتصادي للريع، والذي يرتبط بمدى خصوبة الأرض من عدمها .

- الربيع الاستمراري :

¹ - غسان إبراهيم ، الأبعاد الاجتماعية للاقتصاد الريعي في سوريا ، جامعة دمشق ، كلية الاقتصاد ، ص 07 .

² - عبد السلام أديب ، تاريخ اقتصاد الربيع في المغرب في (جريدة الحوار المتمدن) - العدد 3911 - بتاريخ :

14/11/2012 ، سا 15:03 .

هو ذلك الربيع الذي يأتي من خلال المشاركة في قرض تصدره الدولة لقاء دفعات تكون بصفة شهرية أو سنوية أو حسب طبيعة العقد بصفة مستمرة لمدى الحياة ، أو الذي جاء نتيجة عن التنازل لملكية معينة عن التصرف فيها مقابل التسديد لدفعات بصورة منتظمة مدى الحياة .

- الربيع المنجمي :

هو ذلك الربيع الذي ينتج من خلال الاستغلال الأمثل للثروات الباطنية، بحسب طبيعتها سواء كانت (صلبة) أو سائلة أو غازية والذي يمكن أن نحصل عليه من المناجم والآبار ذات قدرة إنتاجية عالية جدا اذا ما تم قياسها بمثلاتها، ومن الأمثلة عن الربيع المنجمي أيضا ريع المقالع الرملية والحجارة والتي يستخدم في قطاع البناء وينجم عن استغلال هذا النوع من الربيع رخصة الاستغلال تسلمها السلطة بناء على مجموعة من المعايير التي سبق تحديدها .

- ريع الموقع :

هو ريع فرقي ناجم عن وفودات خارجية مرتبطة بالموقع المتميز الذي تشغله وحدات النشاط الاقتصادي كالقرب من خط السكك الحديدية الذي يوفر للمشروعات تخفيض في أجور النقل .

- الربيع الوظيفي :

هذا النوع من الربيع مرتبط بالوظيفة التي يشغلها العامل حيث يستفيد من السكن المجاني والسيارة أثناء استخدامها في مدة الوظيفة وبعض الخدمات التي يتلقاها بأسعار منخفضة، هذه المزايا يتلقاها إزاء موقع الوظيفي وليس بكمية العمل المقدمة.

- ريع المضاربة:

باعتبار أن الربيع إجمالا هو ناتج أو الدخل الغير ناتج عن عمل فإن المضاربين على الرغم من الخسائر التي يتكبدها أحيانا إلا أنهم يحصلون على دخول كبيرة جدا تصبح بدورها مصدر دخل جديد، ونجد ذلك في سوق العقارات وسوق الأموال والأوراق النقدية.

- ريع الندرة:

يمكن أن نعرفه بذلك الربيع الفائض أو الزائد أو الإضافي الذي ينشأ ويستحدث بسبب استخدام سلعة أو مورد محدود العرض أو ثابت، ومن الناحية التاريخية كان العنصر النادر هو الأرض، ومن ثم فالربيع هو عائد الأرض كأحد عناصر الإنتاج. وأي عنصر نادر وشبه مفقود يمكن أن يحصل على ربيع يعكس هذه الندرة.¹

الربيع السياسي:

يعرف هذا النوع من الربيع بالربيع الذي تحصل عليه الدولة بحكم مواقفها ومكانتها السياسية في الاستقطابات الدولية سواء " في المحافل والمنظمات الدولية أو عن طريق نفوذها باستغلال مكانتها للانحياز إلى جانب دولة، وخاصة الدول العظمى، دون دولة أخرى كالتصويت في قضايا معينة تتعلق بقضايا المنظمات الدولية أو الانضمام لتحالفات سياسية أو عسكرية معينة أو إبرام اتفاقيات معينة مع دول معينة، كاتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل، لقاء الحصول على هبات مالية ومساعدات ومنح أو قروض وغيرها من الأمور الأخرى، والتي تعتبر بمثابة ربيع خارجي تحصل عليه هذه الدول التي تتاجر بمكانتها ومواقفها السياسية وتشكل جزءاً هاماً من إيرادات موازنتها، ولولاها لما تتمكن من تمويل نفقاتها الداخلية.²

- ربيع الخدمات:

من المعروف أن كل خدمة هي كالسلعة تنتج وتعطي قيمة " مضافة يستفيد منها الاقتصاد الكلي والمجتمع، وكلما كانت العلاقة مباشرة بين المستهلك الأخير ومنتج الخدمة، كلما تقلص الربيع وقد ينعدم، لكن وجود الوسيط بين المستهلك والمنتج أي تكون العلاقة غير مباشرة بينهما، فإنها تؤدي إلى امتلاك واكتساب الوسيط القيمة المضافة من المنتج، والمستهلك، وهي تعتبر نوعاً من أنواع الربيع النهائي مردود بدون مجهود متعلق بخلق قيمة مضافة جديدة أو بإنتاج جديد، وكلما غاب الوسيط اختفى الربيع، أي أن وجود الوسيط الزائد عن الحاجة وتحكمه في السعر هو الذي

¹ - تودارو، ميشيل، "التنمية الاقتصادية"، تعريب ومراجعة محمود حسني حسن ومحمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، (2009)، ص ص454-461.

² - سعد محمود الكواز وعبد الرزاق عزيز حسين، الدولة الربعية والاقتصاد الربعي بين اشكالية المفهوم وتنوع الخصائص، كلية الادارة والاقتصاد، (جامعة الموصل، جامعة نوروز) المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز، ع 60، جمهورية العراق، اقليم كردستان العراق، ص 04.

يولد ما يسمى بريع الخدمة.¹

- ريع السياحة:

يتمتع العديد من دول العالم بمواقع أثرية هامة ونادرة نتيجة قيام الحضارات فيها في الماضي كحضارات بلاد الرافدين في العراق والحضارة الصينية وحضارة وادي النيل في مصر وغيرها كثير، بالإضافة إلى وقوع بعض الأماكن الدينية المقدسة في بعض الدول كالكعبة في السعودية وبيت المقدس في فلسطين، إضافة إلى امتلاك بعض الدول لبيئات طبيعية متميزة كوجودها على البحر أو مناظر باهرة وأجواء معتدلة، كلها تمكن الدولة من الحصول على دخل ريعي مرتفع نتيجة سيادة الدولة الداخلية والخارجية على موروثها المادي واللامادي وموقعها الطبيعي، والذي يمكنها من الحصول على موقعها الاحتكاري للمدخل.²

- ريع المواد الناضبة أو الريوع الاستخراجية:

تعتبر تلك المواد والموارد الطبيعية الناضبة والمستخرجة من الثروات المحدودة وغير قابلة للتجديد كالنفط والغاز والمعادن، لكنها تدرّ ريعاً اقتصادياً على الدول التي تمتلكها من خلال تصديرها إلى الخارج، بسبب الكلفة البديلة أي كلفة المصدر البديل للمواد المستخرجة الذي يجسده الفارق الكبير بين كلفة الانتاج الاستخراجية وسعر البيع له، حيث الكلفة الاستخراجية المتدنية والمنخفضة وسعره في السوق، ويشكل هذا الريع للموارد الناضبة القسم الأكبر من إيرادات الدول التي تمتلكها، ويعتبر بمثابة المصدر الأول للحياة لاقتصادات ومجتمعاته هذه الدول، وقد بلغت على سبيل المثال لا الحصر مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية النفطية نسبة كبيرة تراوحت ما بين (35% - 40%).

مما يدل على اعتماد هذه الدول على الإيرادات النفطية في تمويل موازنتها ونفقاتها العامة وخططها الاقتصادية.³

¹ - حلايقة، محمد، "التحولات الاقتصادية العربية والالفيه الثالثة"، تقديم ومراجعة منذر الشرع، عمان، الاردن (2004)، ص186.

² - سعد محمود الكواز وعبد الرزاق عزيز حسين ، المرجع السابق، ص 03.

³ - سعد محمود الكواز وعبد الرزاق عزيز حسين ، المرجع السابق، ص 03.

المطلب الثالث: مفهوم الاقتصاد الريعي والدولة الريعية.

الفرع الأول: مفهوم الاقتصاد الريعي:

إن لظاهرة الاقتصاد الريعي جذور تاريخية تعود إلى أوائل القرن السادس عشر عندما استولت اسبانيا على ثروات كبيرة نتيجة تدفق كميات كبيرة من الفضة والذهب في مستعمراتها في أمريكا الجنوبية، حيث أن الكنوز الضخمة التي صدرت إلى اسبانيا غيرت طبيعة القوى السياسية الدولية والاقتصادية في القرن السادس عشر، وكان الاستيلاء على الذهب والفضة من قارة أمريكا الجنوبية أضخم عملية منفردة للتراكم الرأسمالي حتى ذلك الوقت رافعة النظام التجاري الماركنتالي بحسب "آدم سميث"، إلى درجة من المجد والبهاء ما كان ليبلغها قط لولا ذلك، وكتب الاقتصادي "جون مينارد كينز" في تلك السنوات الذهبية ولدت الرأسمالية الحديثة.¹

وفي النصف الأخير من القرن العشرين شهدت كل من أذربيجان والنرويج والمكسيك ظاهرة الاقتصاد الريعي نتيجة اكتشاف الغاز والنفط في أراضيها. وأيضاً ظهرت تلك الأعراض نفسها في إفريقيا وبشكل خاص في نيجيريا بفضل ما وهبتها الطبيعة من ثروات ضخمة من الطاقة الهيدروكربونية، وفي العقود الأخيرة ظهرت ملامح الاقتصاد الريعي في الدول النفطية على وجه الخصوص ومعظم الاقتصادات العربية على وجه العموم.²

يعرف على أنه نمط اقتصادي يعتمد على الموارد الطبيعية دون الحاجة إلى الاهتمام بتطويرها، ومن الأمثلة عن هذه الموارد المعادن، المياه، النفط، الغاز.³

ويعرف أيضاً بأنه الاقتصاد الذي يحافظ أو يهتم بالمحافظة على النشاطات التي توفر الإيرادات من بيع الثروة الريعية، ولكن لا تساعد هذه النشاطات على توفير تصور واضح عن الحالة الاقتصادية السائدة في الدولة.⁴

¹ - كارل، تيري لين، مخاطر الدولة النفطية : تأملات في مفارقة الوفرة ، ط 1 ، ترجمة عبد الإله النعيمي، بيروت، لبنان، (2008)، ص 75.

² - كاظم، كامل علاوي، إشكالية العلاقة بين الاقتصاد الريعي والدولة الريعية ، الحوار المتمدن، العدد 4155 ، 2013، ص 1.

³ - هاني الجواهره ، الاقتصاد الريعي وتأثيره في الدولة والمجتمع، صحيفة اليوم ، العدد (10957) ، 15-06-2003

⁴ - سلام شهاب ، الدولة الريعية وصياغة النظام الاقليمي - دول الخليج أنموذجاً

ويعرّف أيضا الاقتصاد الريعي على أنه " ذلك الاقتصاد الذي يستمد القسم الأكبر من دخله من ريع خارجية ¹."

وهذا المفهوم يشمل الكثير من الدول المصدرة والمنتجة للموارد الهيدروكربونية وموارد طبيعية أخرى كالمعادن، ولذا فإن دولاً مثل " الخليج العربي والعراق ودول أخرى ودول إفريقية أخرى كالجائر وليبيا ونيجيريا وكأفغولا واوغندا وغيرها "، يأتي أكثر من نصف إيراداتها العامة من بيع الموارد الطبيعية كالمعادن والنفط والغاز، أي أن جزء من مداخيلها والمتمثلة بصادرات الموارد الطبيعية.

وبسبب تعدد مفاهيم الريع وتشعبها فإن مفاهيم الاقتصاد الريعي تعددت وتتنوع وتطورت، فلم يعد المفهوم مقتصرًا " على الاقتصادات التي تحصل على جزء كبير من مداخيلها من الريع الهيدروكربونية كالنفط والغاز أو المعدنية الأخرى فحسب، بل أصبح يشمل كل الإيرادات التي تحصل عليها الدول عن طريق بيع أو تقديم الخدمات السياحية والأمنية والسياسية بكافة أشكالها والمساعدات والمنح الدولية والتحويلات الخارجية للحصول على الإيرادات من خلال الوقوع والمرات الجوية والبرية والمائية والاتفاقيات بين دول وأخرى ².

ويعرف الاقتصاد الريعي أيضا بأنه ذلك الاقتصاد الذي يعتمد الجزء الأكبر من إيراداته أو مداخيله على ريع خارجية مستمدة أو مدفوعة من قبل فاعلون اجانب شريطة أن تذهب هذه الريع إلى الدولة مباشرة ³.

وهناك من يرى أن الاقتصاد الريعي، هو ذلك الاقتصاد المدعوم جوهريا" بالإنفاق من دولة ريعية ولذا تكون الدولة وسيطا" بين القطاع الذي يولد الريع وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث تؤول العوائد الريعية إلى الدولة ومن ثم يتم تخصيصها وتوزيعها الى بقية فروع النشاط الاقتصادي من خلال برامج الانفاق العام ⁴.

¹ - روس، مايكل، هل يعيق النفط الديمقراطية، ترجمة معهد الدراسات الاستراتيجية، مجموعة بحوث، النفط والاستبداد الاقتصاد السياسي للدولة الريعية، معهد الدراسات الاستراتيجية ط - 1، بغداد، اربيل، بيروت، (2007)، ص 150.

² - روس، مايكل، المرجع السابق، ص 156.

³ - روس، مايكل، المرجع السابق، ص 05.

⁴ - عبد الفضيل، د. محمود، الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرير والتنمية والوحدة، ط 2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان. (1985)، ص 145.

الفرع الثاني: مفهوم الدولة الريعية:

ظهر مصطلح الدولة الريعية لأول مرة في مطلع سبعينيات القرن العشرين، بعد الطفرة النفطية وتدفق الربوع النفطية بشكل كبير على الدول المنتجة للنفط وكذا ارتفاع أسعار النفط.

وقد تطور مصطلح الدولة الريعية حديثاً للتعامل مع نماذج من نظام اقتصادي سياسي لمجموعة دول تعتمد وترتكز في دخلها الرئيسي على موارد تأتيها من الخارج كريع، والتي تعتمد بشكل أساسي على بيع مواردها الطبيعية مثل الموارد المعدنية والنفط والغاز، أو على تأجير أو بيع أو الاستفادة من الميزة النسبية لمواقعها السياسية ولمواقعها الجغرافية الاستراتيجية أو الاعتماد على تصدير العمالة للخارج والاستفادة من تحويلاتهم المالية للحصول على حصة من الرأسمال الخارجي.¹

من هنا فإنه يمكن أن نقسم دول العالم إلى ثلاث مجموعات من حيث مساهمة العائد الريعي في ناتجها المحلي الإجمالي:

1- المجموعة الأولى: الدول الإنتاجية.

هي تلك الدول التي تهيمن القطاعات الاقتصادية الانتاجية كالزراعة والصناعة في تشكيل ناتجها المحلي الإجمالي، ولا تمثل العائدات الريعية سوى نسبة ضئيلة من ذلك الناتج، وتتمثل هذه المجموعة بالدول الصناعية المتقدمة والمتطورة تكنولوجياً والمصدرة للسلع النهائية.

2- المجموعة الثانية: الدول شبه ريعية.

وهي تلك الدول تشكل العائدات الريعية الخارجية، نسبة أكبر من مثيلاتها في المجموعة الأولى بحيث تتراوح تلك النسبة من 10 - 29 % من ناتجها الإجمالي، وتتمثل تلك المجموعة في القسم الأكبر من الدول النامية وفي الغالبية من الدول العربية.

¹ - الحافظ، زياد، ، اوضاع الاقطار النفطية وغير النفطية ، مركز دراسات الوحدة العربية، ندوة دولة الرفاهية الاجتماعية 28 - 30 ، تشرين الثاني / نوفمبر، الاسكندرية، مصر(2005)، ص ص 7-12.

3- المجموعة الثالثة: الدول الريفية.

هي تلك الدول التي تشكل العائدات الريفية الخارجية فيها جزءاً "جوهرياً" من ناتجها المحلي الإجمالي، بحيث تكون النسبة 30% فأكثر من ذلك الناتج، وتتمثل هذه المجموعة في أغلبية البلدان المصدرة الموارد المعدنية وللنفط والغاز، وتلك التي تتلقى منح ومساعدات خارجية كبيرة.¹

الفرع الثالث: خصائص الاقتصادات المعتمدة على الريع.

الاعتماد على الريع الخارجية يشتمل على مجموعة من الصفات والتي تكون لدى أخذها مجتمعة سمات تتفرد بها الدول ذات الصفات الريفية، وأن هذه السمات واضحة وبشكل خاص في اقتصادات الدول الاستخراجية وبالأخص في أغلب الدول المنتجة والمصدرة للنفط والغاز، ويمكن إيجاز هذه الخصائص أو الصفات كالآتي:

1- الاعتماد على مورد طبيعي رئيسي واحد:

الصفات الرئيسية للاقتصادات الريفية والتي تميزها وبشكل واضح عن الاقتصادات الأخرى، هي اعتمادها اقتصادياً على مورد طبيعي رئيسي واحد على الأقل، وتتفاوت هذه الاقتصادات فيما بينها في درجة الاعتمادية، فلو أخذنا الدول الاستخراجية وبالأخص الدول النفطية منها والتي تعتبر أنموذجاً عن الدول الريفية نجد أنها تتصف بشدة اعتمادها على عائدات أو إيرادات المورد الطبيعي الواحد أي النفط أو الغاز في تمويل ميزانياتها، كما تكاد أن تكون المصدر الأساسي للتراكم الرأسمالي.

ونتيجة الاعتمادية الشديدة من قبل هذه الدول، فإن الدول التي تعتمد على المحروقات مكشوفة اقتصادياً بصفة خاصة لانعدام الاستقرار في عائدات التصدير، الذي له بدوره آثار سلبية على معدلات النمو، ومستويات التضخم والاستثمار.²

2- تذبذب النمو الاقتصادي في الاقتصادات الريفية النفطية:

حتى الاقتصادات الريفية التي تعتمد في صادراتها على الموارد المعدنية الأخرى والموارد الزراعية بسبب انخفاض مرونتها طلبها نسبياً، لأن أسعار النفط تذبذبت

¹ - سعد محمود الكواز وعبد الرزاق عزيز حسين، المرجع السابق، ص 09.

² - كارل، تيري لين، المرجع السابق، ص ص 101-102.

صعودا وهبوطا في السوق العالمية لأسباب اقتصادية كالأزمات السياسية والاقتصادية وكونها سلعة أساسية عالمية تهم كافة الدول وخاصة الصناعية المتقدمة والاستهلاكية منها، وكذلك المحرك الأساسي للإنتاج الصناعي في هذه الدول، فإن هذا التذبذب وحالة عدم الاستقرار في أسعار النفط يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي في الاقتصادات النفطية بسبب ارتكازها في تمويل موازنتها وبشكل أساسي على إيرادات الصادرات النفطية والتي تعتمد فيه على الأسواق الخارجية العالمية.¹

3- القطاع النفطي الريعي كبير رأس المال في الاقتصادات الريعية:

يتصف القطاع النفطي الريعي في الاقتصادات النفطية بكثافة استعمال عنصر رأس المال من تكنولوجيا ومعدات ومكائن متطورة وهذا راجع لطبيعة العمليات الانتاجية الفنية فيه، كذلك اليد العاملة فيه تكون من نوعية متميزة وتتمتع بتدريب عالية وذو كفاءة متقدمة عن باقي الأيدي العاملة في النشاطات في القطاعات الانتاجية الاقتصادية الأخرى والخدمية، وبذلك يكون هذا القطاع ومنفصلا انفصالا شبه كلي عن باقي القطاعات الأخرى ومتكاملا مع السوق الخارجية نظرا لطبيعة عمله من حيث التصدير والاستشارات والتدريب وكذلك بسبب معاش تهم للعاملين في الشركات الأجنبية التي تعمل في هذا المجال، ولهذه الخاصية نتيجة أخرى من حيث عدم مساهمته في معالجة مشكلة البطالة والتي هي مستقلة في هذه الاقتصادات، حيث ان نسبة العاملين في هذا القطاع لا تفوق 1% - 2% من قوة العمل الموجودة في الاقتصاد.²

4- زيادة درجة التخصص في التصدير:

تعتبر درجة التخصص معيارا ومؤشرا مهما للدلالة على تنوع الانتاج ومن ثم اقتصاد وصادرات ذلك البلد، وبالتالي مدى تأثر الاقتصاد بالمؤشرات وبالتغيرات في

¹ - سعد محمود الكواز وعبد الرزاق عزيز حسين، المرجع السابق، ص 07.

² - بلقاسم، زايري، المؤسسات ووفرة الموارد والنمو الاقتصادي بالتطبيق على الاقتصاد الجزائري، بحث في المؤتمر الدولي "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال المدة 2001 - 2014" كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة سطيف، الجزائر. (2013)، ص 13.

الأسواق الخارجية لصادرات منتجاته سواء سلبا أو ايجابا.

ويمكن التوصل إلى هذه النسبة أو الدرجة عن طريق المعادلة التالية:

نسبة درجة تخصص الصادرات = الصادرات من سلعة معينة * 100 تقسيم مجموع الصادرات.

5- ضعف الإيراد الضريبي قياسا إلى الإيراد الريعي:

نظرا إلى أن الشق الأكبر من مداخيل دول ذات الاقتصادات الريعية وخاصة النفطية أو المواد المعدنية والهيدروكربونية تأتي عن طريق المواد الخام أو الصادرات النفطية فإن تحصيل الضرائب لا يأتي ضمن أولويات السياسة المالية للدولة، وتكون موارد الإيرادات الضريبية إلى مجموع الإيرادات العامة للدولة محدودة جدا، ونتيجة لذلك تصبح مسألة الشعب للدولة محدودة أو معدومة، وأن تراجع الضرائب سيؤدي إلى التقليل من ضغط المواطنين في الرقابة على السلطات التنفيذيه من جهة، وإلى سوء توزيع الدخل بين افراد المجتمع من جهة أخرى.¹

6- زيادة النفقات العامة:

إن من الظواهر المميزة للاقتصادات الريعية النفطية هي تنامي النفقات العامة وبشكل كبير، وهذا التزايد المستمر يكون بنسب مئوية أو بأرقام مطلقة إلى الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات العامة.² حيث تتدفق الأموال كتحصيل من خلال عملية تصدير الموارد الاستخراجية بسبب تزايد متطلبات النهوض بالواقع التنموي لها وتزايد الطلب العالمي على هذه الموارد من قبل السوق العالمية، وزيادة عدد سكانها بسبب تحسن الوضع المعاشي والصحي فيها، وقيام الدولة برصد الأموال الضخمة لتطوير وإنشاء البنى التحتية فيها.³

¹ - المحياوي، زيد حبيب حسين، فاعلية الادوار الوظيفية للضرائب في الاقتصادات الريعية، حالة دراسية للمدة 2003 - 2012، رسالة ماجستير اقتصاد غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية-العراق (2014)، ص 85.

² - سعد محمود الكواز وعبد الرزاق عزيز حسين، المرجع السابق، ص 08.

³ - الكواري، علي خليفة، نحو استراتيجية بديله للتنمية الشاملة، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان. (1985)، ص ص 70-71.

خلاصة الفصل:

إن السياحة ظاهرة قديمة قدم الزمان، وهي بذلك شهدت تطورات وتغيرات مستمرة وسريعة تبعا لتطور وتغير نظم الحياة وأساليبها وكذا التطور العلمي والتكنولوجي، حيث أنها أصبحت تحتل حيزا كبيرا في حياة الأفراد والمجتمعات والدولة ككل لما لها تأثير على كل جوانب المجتمع، سواء الجوانب الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية والبيئية أو الثقافية، كما أن ما يميز السياحة عن بقية الأنشطة هو مجموعة من الخصائص ولها ارتباطا وثيقا مع كل القطاعات الأخرى كالصناعة والزراعة، وهذا ما يؤهلها لتكون من الدعائم الأساسية للتنمية الشاملة في كل بلد.

الفصل الثاني:

واقع قطاع السياحة و الاستثمار السياحي

□ في الجزائر

المبحث الأول: الإطار القانوني والتشريعي لقطاع السياحة في الجزائر.

المبحث الثاني: الاستثمارات السياحية في الجزائر.

المبحث الثالث: المؤشرات السياحية الدولية والجزائر.

تمهيد:

تعتبر السياحة ظاهرة إنسانية واجتماعية وثقافية واقتصادية بكامل أبعادها، وهي قديمة قدم وجود الإنسان في المعمورة، فمنذ زمن بعيد عرف الإنسان السفر والتنقل لأسباب كثيرة، لكن هذا السفر تميز بالبساطة والبدائية، سرعان ما تطور مع مرور الزمن ليتطور مفهومه لـ "الصناعة السياحية" لتصبح السياحة بذلك صناعة قائمة بذاتها، لها علاقات بمختلف العلوم الاجتماعية والإنسانية، ولها تأثير في مختلف القطاعات الأخرى، هذا التطور أصبح للسياحة دورا هاما في تدعيم الاقتصاد القومي بصفة خاصة والاقتصاد العالمي بصفة عامة، وحققت بعض الدول -خاصة المتقدمة منها- رواجاً ونمو سياحياً مذهلاً لدرجة أنها صارت تعتمد عليها بصفة كلية في تدعيم اقتصادها، والجزائر كغيرها من الدول تمتلك جميع مقومات السياحة على اختلاف أنواعها وذو جودة عالية إلا أن واقع السياحة في الجزائر لا يعكس حجم الإمكانيات التي تحوزها.

المبحث الأول: الإطار القانوني والتشريعي لقطاع السياحة في الجزائر.

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى إبراز الإطار القانوني والتشريعي الذي ينظم القطاع السياحي في الجزائر، بالإضافة إلى التطرق لعرض المقومات والإمكانيات السياحية الطبيعية وغيرها التي تزخر بها الجزائر، كما نستعرض القادة القائمين على قطاع السياحة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.

المطلب الأول: القوانين والمواد الدستورية المتعلقة بقطاع السياحة في الجزائر.

السياحة واجهة مهمة للعديد من البلدان حول العالم، والجزائر باعتبارها دولة ذات تراث ثقافي غني ومجموعة متنوعة من مناطق الجذب الطبيعية، لديها القدرة على تطوير قطاع سياحي مزدهر يمكن أن يساهم في النمو الاقتصادي للبلاد، ولتسهيل تطوير هذا القطاع، نفذت الجزائر التشريعات والقوانين المنظمة للأنشطة السياحية داخل البلاد، ووضعت الحكومة الجزائرية إطاراً قانونياً يحدد القواعد واللوائح التي تحكم صناعة السياحة، مما يضمن سلامة ورضا السياح، مع الحفاظ أيضاً على التراث الثقافي والطبيعي للبلاد، لذلك سوف نقوم بالتطرق لمجموعة من القوانين المنظمة لهذا القطاع.

- قانون السياحة: قانون السياحة هو الإطار القانوني الرئيسي الذي يحكم قطاع السياحة في الجزائر. يحدد حقوق والتزامات الشركات السياحية، وكذلك القواعد واللوائح التي تحكم تشغيل هذه الشركات.¹

أولاً- القانون رقم (03 – 01) المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة:

تم صدور هذا القانون من أجل تحديد شروط التنمية المستدامة للأنشطة السياحية بالإضافة إلى تحديد أدوات تنفيذها وتدابيرها، ويهدف هذا القانون، كما نصت على ذلك المادة 02، من خلال²:

- تنويع المنتج السياحي الداخلية من خلال توفير ما يطلبه السائح؛

- المساهمة في حماية البيئة وتثمين القدرات الطبيعية والثقافية والتاريخية؛

- تحسين نوعية الخدمات السياحية؛

- الاهتمام بالموروث الثقافي والتراث السياحي الوطني؛

- ترقية الاستثمار السياحي وتطوير الشراكة في هذا القطاع؛

- تحسين صورة الجزائر السياحية في المحافل الدولية؛

- رفع قدرات الايواء للفنادق والمقاصد السياحية واعادة الاعتبار لها؛

عني هذا القانون بتنمية الأنشطة السياحية ومراعاة مبادئ حماية الموارد الطبيعية والثقافية التاريخية، وذلك من أجل ديمومة العرض السياحي وتحسينه وتنويعه وقد نصت المادة السابعة من هذا القانون على التزام الدولة بتوفير كل الشروط لترقية الاستثمار السياحي من خلال اعطاء الأولوية لهذه المشاريع داخل مناطق التوسع السياحي مع تكفل الدولة بالأعباء المترتبة عن إعادة الدراسات وأشغال البنية القاعدية وانجازها داخل مناطق التوسع السياحي، وقد ركز هذا القانون على النقاط التالية:

1- التهيئة السياحية: هي مجموعة الدراسات والأسس التحتية واشغال انجاز المنشآت القاعدية من أجل تهيئة كل الظروف لاستقبال الاستثمارات السياحية ويساهم

¹ - وزارة السياحة والصناعة التقليدية. السياحة في الجزائر. تم الاسترجاع من

[/http://www.mtpa.gov.dz/en/home/tourism-in-algeria](http://www.mtpa.gov.dz/en/home/tourism-in-algeria)

² - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 03-01 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، الجريدة الرسمية، رقم 11 بتاريخ 2003/02/19.

مخطط التهيئة السياحية حسب المادة 13 من هذا القانون على، التنمية المنسجمة للمنشآت والهياكل السياحية والاستغلال العقلاني لمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية والمحافظة عليها، بالإضافة إلى اندماج الأنشطة السياحية في إطار تهيئة الإقليم والتعمير وتشتمل التهيئة السياحية تهيئة منابع المياه الحموية التي تقوم بها الدولة وذلك من أجل المحافظة عليها وكذا تقوم بإعداد الحصيلة الحموية وتحيينها بشكل دائم مع العلم أن استغلال المياه الحموية يخضع إلى نظام الامتياز طبقا لدفتر شروط وتستفيد مناطق التوسع والمانبع الحموية من النظام التفصيلي المقرر في المواد 20 إلى 24 من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت.

2- التنمية السياحية: تنص المادة 20 من هذا القانون على انشاء هيئة عمومية وهي الوكالة الوطنية للتنمية السياحية مهمتها اقتناء وتهيئة وترقية وإعادة بيع أو تأجير الأراضي للمستثمرين داخل مناطق التوسع السياحي وتعمل الدولة على دعم الاستثمار السياحي قصد تشجيع التنمية وتطوير القطاع السياحي بشكل عام وذلك بمنح امتيازات جبائية ومالية.

3- الاهتمام بالموارد البشرية في القطاع السياحي: للموارد البشرية دور بالغ في تنمية القطاع السياحي، وعليه فإن الدولة أخذت على عاتقها الاهتمام بالموارد البشرية، وذلك من خلال ادماج الحرف السياحية ضمن المنظومة للتكوين المهني، وإنشاء مؤسسات تكوين جديدة في مختلف الشعب السياحية.

ثانيا- القانون رقم: (03 - 02) المتعلق بقانون الاستغلال السياحي للشواطئ:

يحدد هذا القانون القواعد العامة المتعلقة باستغلال الشواطئ في مجال السياحي، ويهدف إلى:

- خلق برامج تسلية متناسبة مع النشاطات السياحية الشاطئية؛
- الاهتمام بالنظافة والأمن وحماية البيئة على امتداد الشواطئ وذلك استجابة الى حاجات المصطافين وتحقيق تنمية متوازنة فيها؛
- تحسين خدمات اقامة المصطافين؛
- يخضع استغلال الشواطئ إلى حق الامتياز حسب دفتر شروط محدد ويمنح هذا الحق بصيغة أولوية إلى المؤسسات الفندقية المصنفة بالنسبة للشواطئ التي يكون امتداد

لها أما الشواطئ الأخرى فتمنح إلى كل شخص طبيعي أو اعتباري ترسوا عليه المزايدة ويتعهد باحترام دفتر الشروط ويتم تحديد اجراء أو ساحات من الشواطئ لتكون محل امتياز بقرار من الوالي بناء على اقتراح من لجنة ولائية.¹

ثالثا- القانون رقم (03 - 03) المتعلق بمناطق التوسع السياحي:

يحدد هذا القانون قواعد ومبادئ حماية وتهيئة تسيير مناطق التوسع السياحي، ويهدف إلى الاستخدام الأمثل للموارد السياحية وادراج هذه المناطق في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم والاستغلال لكل الإمكانيات التاريخية والدينية والثقافية، ويقصد بمناطق التوسع السياحي كما جاء في المادة الثانية من هذا القانون على أنها كل امتداد من الإقليم أو منطقة تتميز بخصوصيات ثقافية وبشرية وطبيعية وهي مناسبة للسياحة مؤهلة لتنمية أو لإقامة منتجة سياحية، ويمكن استغلالها في تنمية نمط أو أكثر من السياحة ذات مردودية.²

رابعا- المرسوم رقم (06 - 325 بتاريخ 2006/09/18) المتعلق بتحديد قواعد بناء المؤسسات الفندقية:

يهدف المرسوم إلى تحديد قواعد بناء المؤسسات الفندقية وتنميتها ونصت المواد من 04 إلى 09 على مجموعة من الاجراءات وجب التقيد بها عن بناء مؤسسات فندقية هي كالاتي:

- في حالة إعادة الاعتبار للمؤسسة الفندقية يجب أن لا تتسبب الأشغال في حذف عنصر من عناصر أمن واستقرار البناية؛
- ضرورة احترام مخططات العناصر الأصلية في أشغال الترميم والنقوش والتزيين؛
- يجب أن يكون هناك تناغم وتناسق مع تجهيزات البناية ومخططات التصميم
- عدم إجراء أي تغيير في العناصر الرئيسية للبناية؛
- عدم القيام بترميم البنائيات المصنفة كمعالم تاريخية يجب اعطاء عناية كبيرة لهذه المعالم وعدم المساس بها لما من أثر تاريخي.

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 03-02 المتعلق بقانون الاستغلال السياحي للشواطئ ، الجريدة الرسمية رقم 11 بتاريخ 2003/02/19، ص 08.

² - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 03-03 المتعلق بمناطق التوسع السياحي، الجريدة الرسمية رقم 11 بتاريخ 2003/02/19، ص 14.

- يجب أن تتوفر المطاعم على تجهيزات جيدة تسمح بالرفاهية للزبون؛
- يجب توفر المؤسسة الفندقية على قاعات اجتماعات ومطاعم متخصصة كل حسب تصنيفه؛
- يجب أن تكون مدخل المصلحة والبضائع مستقلة عن مدخل الزبائن؛
- يجب إرفاق كل طلب لإنجاز مؤسسة فندقية بمخططات تبرز الجانب المعماري وتكون موقعة من طرف مهندس معماري.
- يجب أن تتطابق المساحات الدنيا للغرف والمطابخ والأماكن المشتركة حسب النموذج والصنف المطلوب؛
- يجب أن تكون التصاميم من طرف مكاتب متخصصة في هذا المجال؛
- يجب توفير إضاءة كافية من أجل ضمان حركة سير سهلة تسمح بالقيام بتحركات أمنية.¹

خامسا- المرسوم التنفيذي رقم (07-23 الصادر بتاريخ 2007/01/28) المتعلق بطريقة بيع العقار السياحي داخل مناطق التوسع:

- حدد هذا القانون كيفية إعادة بيع الأراضي المقبولة بمخطط التهيئة السياحية لصالح الوكالة الوطنية للتنمية السياحية باتفاق ودي بين وزير السياحة والمالية ومن تم تقوم الوكالة بتهيئة هذه الأراضي بشكل كامل من خلال تزويدها بالمياه والإنارة العمومية ومجاري الصرف الصحي وشبكة الطرق والمساحات الخضراء ومن ثم تقوم الوكالة بتبليغ المستثمرين بكل الوسائل لهذه الأراضي وتعطيهم فكرة كافية على موقع الأرض وسعر البيع أو مبلغ الامتياز ومساحة الأرض والمشاريع المحددة في برنامج التهيئة وكذا الإعانات والدعم المالي المحتمل الممنوح من طرف الدولة.²

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم رقم 05-325 المتعلق بتحديد قواعد بناء المؤسسات الفندقية، الجريدة الرسمية رقم 58 بتاريخ 20/09/2006، ص 14.

² - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم رقم 07-23 المتعلق بطريقة بيع العقار السياحي داخل مناطق التوسع ، الجريدة الرسمية رقم 08 بتاريخ 31/01/2007، ص 04.

سادسا - قرار بتاريخ 10 سبتمبر 2009 متعلق باستغلال الهياكل المعدة للفندقة:¹

يحدد هذا القرار شروط و كفاءات ومقاييس استغلال الهياكل الأخرى المعدة للفندقة إذا أنه يعرض على المستثمر طلب رخصة الاستغلال مرفقا بملف كامل يودع لدى المدير الولائي للسياحة وهذا الأخير يجب أن يرد على الطلب في أجل 30 يوما ابتداء من تاريخ استلامه للملف وبإمكانه استشارة المؤسسات والإدارات الأخرى التابعة للدولة ومن ثم يصدر قراره أما بالقبول أو الرفض مع التعليل وفي حالة القبول يستلم صاحب الطلب رخصة الاستغلال ومن ثم يقوم بتركيب شارة أو لافتة تحمل عبارة مؤسسة معدة للفندقة.

سابعا - مرسوم تنفيذي رقم (69-07 المؤرخ بتاريخ 19 فيفري 2007) المتعلق بكفاءات منح امتياز استعمال واستغلال المياه الحموية:

نص هذا القانون على كفاءات منح امتياز استعمال والاستغلال المياه الحموية، وقد عرف المياه الحموية على أنها " المياه المجذوبة من نبع طبيعي أو بئر محفورة والتي يمكن أو يكون لها خاصية علاجية نظرا للطبيعة الخاصة لمصدرها وثبات مميزاتها الطبيعية ومكوناتها الكيماوية "، ومن أجل الاستثمار في المياه الجوفية يقوم المستثمر بطلب إلى الوزير المكلف بالمياه الحموية عن طريق الوالي المختص إقليميا ومن ثم يقوم الوالي بإرسال الطلب بعد أن يبدي رأيه فيه فيأجل شهرين ويرفق الطلب بملف اداري.²

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القرار المؤرخ 10 سبتمبر 2009 متعلق باستغلال الهياكل المعدة للفندقة، الجريدة الرسمية رقم 62 بتاريخ 2009/10/28، ص 17

² - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم رقم 69-07 المتعلق بكفاءات منح امتياز استعمال واستغلال المياه الحموية، الجريدة الرسمية رقم 13 بتاريخ 2007/02/21 ص 07.

المطلب الثاني: مقومات الجذب السياحي في الجزائر

تحوز الجزائر على مقومات تمكنها من وضع قاعدة هيكلية وأسس متينة وصلبة فيما يتعلق بإحداث تنمية سياحية متواصلة ومستقرة، كونها تملك إمكانات سياحية كبيرة ومقومات طبيعية تضاهي معظم البلدان العالم، فالجزائر بلد مترامي الأطراف يتمتع بموقع استراتيجي وبمساحة شاسعة وهي بوابة إفريقيا نحو أوروبا كما تتميز بساحل كبير ومناخ متنوع ومناطق خلابة وصحراء شاسعة.

أولاً- المقومات الطبيعية:¹

1- الموقع الجغرافي والمناخ:

تقع الجزائر شمال القارة الإفريقية وهي تتوسط بلدان المغرب العربي الكبير يحدها من الشمال البحر المتوسط ومن الشرق تونس وليبيا ومن الغرب المغرب الأقصى وموريتانيا ومن الجنوب النيجر ومالي. وتمتد أرض الجزائر في أقصاها على مسافة تفوق عن 1900 كلم من الشمال إلى الجنوب و 1800 كلم من الشرق إلى الغرب. وتبلغ مساحة الجزائر 2381741 كلم² وهي أكبر بلدان المغرب العربي مساحة، ويبلغ عدد سكانها 45.683.807 نسمة وهذا في سنة 2023 تتميز الجزائر من شمالها إلى جنوبها بثلاثة أنواع من المناخ:

- **مناخ متوسطي** على السواحل الممتدة من الشرق إلى الغرب ودرجة الحرارة متوسطة عموماً في هذه المناطق من شهر أكتوبر إلى أبريل وتقارب 18 درجة أما في شهر جويلية وأوت فتصل إلى أكثر من 30 درجة ويكون الجو حاراً ورطباً.
- **مناخ شبه قاري** في مناطق الهضاب العليا يتميز بموسم طويل بارد ورطب في الفترة من أكتوبر إلى ماي وتصل درجة الحرارة أحياناً إلى 5 درجات أو أقل في بعض المناطق أما باقي أشهر السنة فتتميز بحرارة جافة وتصل إلى أكثر من 30 درجة.
- **مناخ صحراوي** في مناطق الجنوب والواحات ويتميز بموسم طويل حار من شهر ماي إلى سبتمبر حيث تصل درجة الحرارة أحياناً إلى أكثر من 40 درجة أما باقي أشهر السنة فتتميز بمناخ متوسطي ودافئ، هذا ما يُمكن نشاط حركة السياح في فصل الشتاء.

¹ - مرجع سابق، القطاع السياحي ورهانات التنوع الاقتصادي في الجزائر، ص 262.

2- الساحل الجزائري:

يمتد الساحل الجزائري على مسافة 1600 كلم وهو يتميز بتكونه الصخري وبارتفاعه، وتوجد به عدة فضاءات سياحية نادرة، ومن أهم المناطق السياحية الممتدة على هذا الساحل نجد: سيدي فرج، تيقزيرت، القالة، بني صاف، تنس.

3- المناطق الجبلية:

أهم ما تتصف به المناطق الجبلية في الجزائر وجود سلسلتي الأطلس الصحراوي والأطلس التلي، اللتان تعطيان فرص الاكتشاف والصيد، ومن أكبر وأهم المرتفعات السياحية نجد محطة الشريعة والتي تمارس فيها رياضة التزلج على الثلج، وما تتمتع به المناطق الجبلية لا يقتصر على المغارات والمرتفعات والكهوف فحسب، فهناك ثروات أخرى لها من الأهمية بمكان للسائح مثل الحيوانات المتنوعة والطيور النادرة والينابيع المائية العذبة التي تتميز بالبرودة صيفا والفتورة شتاء، وكل هذه تعتبر بمثابة عوامل جذب للسياح عندما تثير فيهم الرغبة والفضول في اكتشاف المدخرات السياحية التي تتوفر عليها مختلف مناطق الجزائر.

4- المناطق الصحراوية والأطلس الصحراوي:

تبلغ مساحة الصحراء الجزائرية حوالي 2 مليون كلم مربع موزعة على خمسة مناطق كبرى هي أدرار، إليزي، وادي ميزاب، تمنراست وتندوف، حيث تعتبر الصحراء أكبر واجهة سياحية تتوفر عليها الجزائر وهي من أكبر الصحاري في العالم مما يجعلها القبلة الأولى للسياح الأجانب فتتميز بروعة جبالها ذات المصدر البلوري الشفاف وذات التكوين البركاني ورمالها الذهبية وواحاتها الخلابة المتنوعة عبر مناطقها إلى جانب غابات النخيل وكثبانها الرملية وتربتهما الخصبة، وأما الأطلس الصحراوي فهو عبارة عن كتلة موازية مترابطة للأطلسي التلي تمتد شرقا من جبال النمامشة إلى الغرب جبال الهضبة.¹

5- الحمامات المعدنية:

تزخر الجزائر بقدرات ومؤهلات حموية معتبرة وموزعة عبر كل التراب الوطني، تتسم مياهها الحموية بالعديد من المميزات والخصائص العلاجية.

¹ - محمد الهادي لعروق، أطلس العالم الجزائري، عين المليلة، دار الهدى، ص12.

وقد أشارت دراسة متعلقة بتحيين الحصيلا الحموية المنجزة سنة 2015، عبر كل التراب الوطني، إلى وجود 282 منبع حموي على شكل أنقاب أو منابع طبيعية، بالإضافة إلى 90 حق امتياز استعمال المياه الحموية الذي تم منحه، ومع مراعات الخصائص الفيزيوكيميائية وكذا القيمة العلاجية لهذه المياه الحموية، يوجد حاليا ما يقارب 100 منبع حموي يمكنها إيواء مشاريع حموية جديدة والتي من بينها 34 حمام معدني يستغل بطريقة تقليدية.

ومن جهة أخرى، تتمتع الجزائر بشريط ساحلي بطول 1600 كيلومتر والذي يعتبر متاحا قيما لتطوير سياحة الصحة والترفيه، اعتمادا على استغلال هذا المورد لإنجاز مراكز المعالجة بمياه البحر.

كل هذه القدرات المتمثلة في المميزات والخصائص العلاجية للمياه الحموية الموجودة وكذا الشريط الساحلي المميز، تمثل القدرات معتبرة لتنمية وتطوير سياحة الصحة والترفيه تنافسية، وتوفر فرص استثمار كبيرة في هذا المجال. يقول عبد الحفيظ يحيياوي "تزرخ الجزائر على عدد معتبر من الحمامات المعدنية والتي تقدر ب 202 مورد منها 10 لها مستوى دولي كحمام بوغرارة، وحمام بوحنيقية، وحمام غرغور وحمام بوججر".²

6- العجائب الطبيعية:

تعتبر الصحراء الجزائرية ثاني أكبر صحراء في العالم لأنها تغطي مساحة 84 % من المساحة الإجمالية للجزائر وتعتبر الصحراء القبلة الأولى للسياح الأجانب لما لها من جمال خلاب وروعة الجبال والسكون الذي يأسرك فيها وهي مشهورة بحظيرتي الهقار وطاسيلي ناجر التي تشتهران برسومات تبين تاريخها القديم الذي يصل إلى العصر الحجري وجبالها البركانية التي تسلب العيون كما تتصف الأهقار بأنها تملك أجمل شروق وغروب الشمس في العالم بأسره حسب المنظمة العالمية اليونيسكو، وتشتهر قبائل الصحراء كذلك بمدينة المزابيين وهي غرداية التي تزرخ بثقافة التحضر والتاريخ رغم منطقة ووعورة عيشهم والتي حولوا منها صحراء جرداء إلى واحة من أكبر الواحات في

¹ - وزارة السياحة والصناعة التقليدية، الحمامات المعدنية، متحصل عليه من الموقع

<https://www.mta.gov.dz/%d8%a7%d9%84%d8%ad%d9%85%d8%a7%d9%85%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b9%d8%af%d9%86%d9%8a%d8%a9>

² - عبد الحفيظ يحيياوي وآخرون، المرجع السابق، ص 82.

الجزائر، فالجزائر إذن تتوفر على صحراء شاسعة بها كل المقومات الضرورية لإقامة سياحة متميزة وناجحة، ومن هذه المكونات واحاتها المنتشرة عبر أرجائها، ومبانيها وهندستها المتميزة، والسلاسل الجبلية ذات الطبيعة البركانية، وانماط العيش المتميزة للإنسان الصحراوي والتارقي، الجزائر تعتبر واحدة من الوجهات السياحية الرائعة في العالم بفضل تنوعها الطبيعي الخلاب، ومن بين أجمل معالمها الطبيعية تأتي الكهوف العجيبة التي توجد في جميع أنحاءها. تُعد هذه الكهوف أحد أسرار الطبيعة الساحرة في البلاد، حيث تجتذب الزوار والمستكشفين من العديد من الأماكن عبر العالم حيث أن إحدى الكهوف الرائعة هي كهف تاغرارا، وهو يقع في ولاية تلمسان الجزائرية. يعتبر هذا الكهف معلمًا سياحيًا فريدًا من نوعه بفضل تشكيلاته الصخرية الرائعة والألوان الجميلة التي تزين جدرانها. يعتبر كهف تاغرارا موطنًا لمجموعة متنوعة من الأحجار والتكوينات الجيرية التي تشكلت على مر الآلاف من السنين بفعل . تأثيرات العوامل البيئية، بالإضافة إلى كهف تاغرارا، تحتوي الجزائر على العديد من الكهوف الأخرى المذهلة مثل كهف بني عدّ، وكهف الحمّادة، وكهف الصحراء، والكهوف العجيبة بجيجل، حيث تعتبر هذه الكهوف مواقع مذهلة للمغامرين وعشاق الطبيعة، حيث يمكنهم استكشاف أعماقها واكتشاف أسرارها الجميلة، بالنظر إلى هذا الجمال الطبيعي الرائع، لا يمكن إلا أن نؤكد على أهمية الحفاظ على هذه الكهوف والمحافظة على تراثها الطبيعي الفريد من نوعه للأجيال القادمة، حيث تعكس هذه الكهوف العجيبة جزءًا من جمال الجزائر وتاريخها الطبيعي العريق، وهي تستحق بالتأكيد زيارة للتعرف على جمالها وسحرها الفريد وتوفر هذه العجائب الطبيعية عموماً للزوار فرصة للتواصل مع الطبيعة وتقدير جمالها.¹

7 - المحميات الطبيعية العالمية في الجزائر:²

تضم الجزائر محميات وحظائر وطنية كثيرة جدا ومتنوعة بالنظر للمساحة الشاسعة للبلاد من بين هذه المواقع الطبيعية توجد إلى حد الآن 10 محميات طبيعية تنتمي إلى التراث الطبيعي العالمي المحمي دوليا من طرف منظمة اليونسكو) كما تبقى مجموعة

¹ - المرجع نفسه، ص 83. وينظر منتزه طاسيلي ناچر الوطني: مركز التراث العالمي لليونسكو. متحصل عليه من.

<https://whc.unesco.org/en/list/179/>

² - ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، وزارة السياحة والصناعة التقليدية (الجزائر)، تم تعديل الصفحة 10 جانفي 2023، متحصل

عليه من الانترنت عبر الموقع يوم 2023/08/30، سا 22:00. <https://ar.wikipedia.org/wiki/>

معتبرة من الحظائر الوطنية مرشحة لتصبح محميات عالمية(، وقد تم تصنيف هذه المواقع نظراً لاستيفائها مجموعة من الشروط كتوفر نظام بيئي مميز عن المناطق المجاورة _ تواجد عدد معين من الكائنات النادرة _ تنوع الغطاء النباتي أو البنيات الجيولوجية بالنسبة للمناطق الصحراوية وغيرها، سنتطرق اليوم إلى أسماء المحميات بدون تفصيل لأننا سنفصل بإذن الله في مواضيع لاحقة:

- **محمية القالة** (ولاية الطارف): وهي من أجمل محميات الجزائر و تضم ثلاث بحيرات تضم ثلاث بحيرات، غابات وشواطئ وتلقب بمدينة المرجان

- **محمية تازا** (ولاية جيجل) : و تضم بحيرات وغابات كثيفة وأقاليم ساحلية متنوع.

- **محمية قورايا** (ولاية بجاية): محمية غابية تضم جبال قورايا التي تعانق مياه البحر الأبيض المتوسط

- **محمية جرجرة** (ولاية تيزي وزو): تضم جبال جرجرة التي تعد من أجمل جبال العالم تكسوها الثلوج من بداية فصل الخريف إلى نهاية فصل الربيع.

- **محمية تلمسان** (ولاية تلمسان): تضم غابات وشلالات الاوريط بالإضافة إلى مغارات بني عاد.

- **محمية بلزمة** (ولاية باتنة): تضم سهل شاسع يتخلله واد وهضاب متفرقة تتميز بغطاء نباتي متنوع .

- **محمية ثنية الحد** (ولاية تيسمسيلت): تضم غابة كثيفة من أشجار الأرز وأنواع أخرى تتوسطها بحيرة صغيرة.

- **محمية الشريعة** (ولاية البليدة): من أجمل المحميات الثلجية في الجزائر تكسوها الثلوج معظم أوقات السنة وتحتوي على شاليهات للكرء وأماكن لممارسة رياضات التزلق.

- **محمية الهقار** (ولاية تمنراست): تضم سلسلة جبال الهقار التي تتوسط الرمال وتوجد بها أعلى قمة جبلية في الجزائر وهي قمة تاهات أتاكور .

- **محمية الطاسيلي** (ولاية إيزي): تقع على الحدود الليبية النيجيرية أول محمية عالمية في الجزائر تضم كهوف التاسيلي الشهيرة المرشحة ضمن عجائب الدنيا مؤخرًا

والتي يحج إليها العلماء من كل أنحاء العالم لمحاولة فك ألغازها كما تضم مدينة سيفار الحجرية التي تصنف كأكبر متحف أثري في العالم بالإضافة إلى مدينة جانبيت التي تحتوي أجمل شروق وغروب شمس في العالم حسب منظمة السياحة العالمية يمكن اعتبارها أنشط منطقة سياحية في الجزائر.

ثانيا- المقومات التاريخية (المواقع الأثرية والدينية والموروث الثقافي):

تعدّ الجزائر بلدا ذا تاريخ غني يمتد لعدة قرون، ونتيجة لذلك فهي تضم مجموعة متنوعة من المواقع التاريخية التي تقدم نظرة ثاقبة على ماضي البلاد. وهذه المواقع ليست مهمة فقط من منظور تاريخي، ولكنها توفر أيضا للزوار فرصة للاستمتاع بالمآثر المعمارية في الماضي.

وتتجلى هذه الثروة حسب تصنيف منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم الثقافية في سبعة مناطق أثرية ضمن التراث العالمي؛ وهي ، تيمقاد، تيبازة، منطقة الطاسيلي، (طاسيلي ناجر ، طاسيلي أهقار)، حي القصبه، واد ميزاب، قلعة بني حماد.¹

ومن حيث المواقع دينية فالجزائر بلد مسلم، وعلى هذا النحو فهي موطن للعديد من المواقع الدينية الهامة. أبرز المواقع الدينية في الجزائر هو المسجد الكبير بالجزائر حاليا، وهو أحد أكبر المساجد في العالم. ومن المواقع الدينية الهامة الأخرى مسجد سيدي عقبة ، وضريح المسيحيين، ونوتردام أفريقيا. هذه المواقع ليست مهمة فقط من منظور ديني، ولكنها توفر أيضا للزوار فرصة لتقدير التراث الديني للبلاد.²

كما تشتهر الجزائر بمهرجاناتها الثقافية النابضة بالحياة والتي تقام على مدار العام. تحتفل هذه المهرجانات بجوانب مختلفة من الثقافة الجزائرية، مثل الموسيقى والطعام والفن. من أشهر المهرجانات الثقافية في الجزائر مهرجان تيمقاد للجاز واليوم الوطني للثقافة الشعبية ومهرجان السينما الجزائرية. توفر هذه المهرجانات للزوار فرصة فريدة لتجربة الثقافة الجزائرية مباشرة.

¹ - المرجع السابق.

² - الجامع الكبير بالجزائر: اكتشاف الفن الإسلامي. متصل عليه من

ثالثا- الصناعة التقليدية:

تتوافر في الجزائر عدة نشاطات تقليدية مثل صناعة الزرابي، والألبسة التقليدية، والنحاسيات، والزجاج، والأنسجة إضافة إلى الطرز، وصناعة الحلي والقيام بالنحت الخشبي، الفخار، ويوجد بالجزائر حوالي 180 ألف حرفي وهو رقم ضعيف مقارنة بالمغرب 1.5 مليون حرفي، وتونس فيها حوالي 500 ألف حرفي.¹

1- النسيج والزرابي:

يمارس النسيج في كل النواحي والمناطق الجزائرية، حيث تكثر تربية المواشي كالغنم والماعز والإبل. حيث تملك كل منطقة دليها المتعارف عليه من خلال الرموز المستعملة الخاصة بها، بحيث يوجد نوعان من النسيج، النسيج الأمت والنسيج بالغرزة المعقودة، ومن أنواع النسيج ومناطق تمركزها ما يلي:²

- زربية جبل عمور (أقلو) بمدينة الأغواط
- زربية معاتقة بمنطقة القبائل
- زربية آيت هشام بمنطقة القبائل
- زربية حراكتة بمنطقة أم البواقي
- زربية البابار بمنطقة خنشلة - أم البواقي
- زربية قرقور بمنطقة سطيق ببوقاعة
- زربية شرشال بمنطقة تيبازة
- زربية تميمون بمنطقة أدرار
- زربية ميزاب بمنطقة غرداية
- زربية تورساد بمنطقة قالمة
- زربية مصرع الصيد بمنطقة ورقلة.

2- الخزف الفني والفخار:

حرفيو الفخار والخزف الفني لهم وحدة خاصة حيث يجتمعون في أصل واحد وهو استمرارية ودوام الصناعة والاستخدامات المنزلية، العلاقة الدقيقة بين كل حرفي واختياراته، فالتناسق بين الشكل والزخرفة يولد رشاقة خطوط المنتج. تستوحي الحرفة

¹ - عبد الحفيظ يحيوي وآخرون، المرجع السابق، ص 83.

² - موقع وزارة السياحة والصناعة التقليدية.

مواضيعها من المرجع المحلي الغني بالرموز، ومن أنواع الخزف الفني والفخار ومناطق تمركزها ما يلي:

العاصمة، المدية، عين الدفلة¹ تيسمسيلت، الونشريس، تيبازة (شينووة)، منطقة القبائل (جرجرة)، برج بوعريريج (البيان، البابور)، قسنطينة، باتنة، خنشلة، أم البواقي (الأوراس)، الودي، تبسة (النمامشة)، تيميمون (تمنطيط)، وادي ميزاب.¹

3- النحاس:

يستعمل صاحب الحرفة أوراق النحاس لصنع أشياء مختلفة نفعية وأخرى للزينة، بحيث يعتمد على أدوات جد بسيطة كالمطرقة والأزميل والتي تعرف بتقنية النقش، أما تقنية الترميل فيستعين الحرفي أساسا على منقاش ذو أبعاد صغيرة وفي نهاية أطرافه واجهة مقببة بملقط، وتنظف القطعة بحمض "الكلور هيدريك" ممزوج بالماء ويجفف بقطعة قماش مبللة بحمض النتريك لتصبح القطعة النحاسية أكثر لمعانا. ومن أهم المناطق في صناعة النحاس ما يلي:

- قسنطينة: تعتبر من أهم المدن نشاطا في هذه الصناعة وذات الاستعمال اليومي متمثلة في صناعة الصحون، السنيوة، بالإضافة إلى الأدوات الخاصة بالحمام كالمرش والمحبس والطاسة، والأدوات المطبخية كأباريق الشاي، السوكرية، السينيات بمختلف أحجامها، كما تعرف قسنطينة بتقطير الورد، بحيث تستعمل القطار المصنوع من النحاس لتقطير الورد.

- غرداية: في هذه المنطقة كانت تصنع من النحاس المنارات وقمم المساجد بنقوش رقيقة جدا لكلمات قرآنية وكانت الخصوصية لميزاب في ذلك.

- تلمسان: حرفة النحاس متطورة على نطاق واسع في هذه المدينة، وتتميز بالمهارة والبراعة في هذه المنطقة المشبعة بالفن الأندلسي العريق.

- العاصمة: وتعتبر العاصمة الهيكل الأصلي لكل النحاس الموروث منذ عهد الوصاية على الجزائر.²

¹ - المرجع السابق

² - المرجع السابق، وزارة السياحة والصناعة التقليدية.

4- اللباس التقليدي :¹

يعتبر اللباس في جميع المجتمعات ناقلا لقيم اجتماعية وأحداثا ثقافية، وهو الشاهد على المكانة الاجتماعية للأسرة.

وتشكل الثياب التقليدية الجزائرية انتقاء من التقاليد المحلية وتأثير مختلف الحضارات التي عمرت على وجه الأرض، وبحكم أن الجزائر نقطة التقاء الحضارات، فإنها وعلى غرار الجهات الأخرى، تمتلك مجموعة متنوعة من اللباس والأزياء ويمكن تصنيفها إلى صنفين: الأول الريفي والثاني الحضري.

أ- **الزّي الحضري**: إن أكبر المدن كالجزائر، قسنطينة، تلمسان، مستغانم، عنابة كانت منذ العصور الماضية مشهورة بالثياب المطرزة، وتصنع من أقمشة تتميز بجمال رائع وتكون غنية بالزخارف ومزينة بلألئ صغيرة توضع فوق سترات خفيفة ورقيقة بأكمام طويلة متسع ومزينة بأشرطة من الطرز والقماش الشبيك (دانتيلا).

ب- **الزّي الريفي**: ينسج الزّي الريفي النسائي من عدة قطع كبيرة ويلتف حول الجسم وفوق الكتفين وعند الورك حزام، الأشكال والألوان تتماشى حسب المنطقة وبهذا فإن لهذا الزّي علامات ورموز. بهذا الزّي نستعيد جلسة العهد القديم ونجده إما في النقش أو معروضا في النحت الجزائري، وما هو متفق عليه أن الاسم المحلي يتغير من منطقة إلى أخرى رغم أن الاستعمال يبقى واحد.

أرادت النساء الجزائريات في القرن العشرين والقرن الواحد والعشرين تمضية الوقت في التجديد والابتكار البارع مع الحفاظ على الإرث السالف. ويستبدلن الحياكة بأقمشة خفيفة وطرز بأشكال من الحلي لاسيما الفستان القبائلي والملحفة الأوراسية وتم استبدال الألوان الداكنة بألوان زاهية وأكثر حيوية.

أما الرجال فيرتدون قندورة واسعة مطرزة من الأمام مفتوحة بإفراط مع تشمير الكم، ويلمس مع القندورة سروال ليشكل الكم، ويلبس مع القندورة سروال ليشكل الطقم.

¹ - المرجع نفسه.

5- الأكلات الشعبية المشهورة:¹

يتميز المطبخ الجزائري بالتنوع والإبداع في المأكولات المستمدة من الانتاج البحري أو البري فكل منطقة جزائرية ما تشتهر به من مأكولات وتختلف الأصناف لاختلاف وتعدد البيئات من صحراوية وبحرية وجبلية وغيرها.

- **الكسكس:** يعتبر الكسكس أكلة جزائرية يرمز بها كل مطابخ المغرب العربي بشكل عام والجزائر بشكل خاص فلا يذهب أي شخص للجزائر بدون الاستمتاع بالكسكس الجزائري اللذيذ، فهو يعتبر هويه ورمز ثقافي للمنطقة، فتجد الكسكس في حفلات الجزائريين سواء حفلات الختان، أو الزواج، أو الجنائز باعتباره وجبه متكامله تجمع بين البقوليات الجافه كالنول، والحمص، والخضار، وكذلك اللحوم، فضلا عن الدقيق المغور والمفتول، ويشتهر الكسكس بأنه من الأكلات الفخاريه أي يتم طهيه في أواني الكسكاس المصنوعه من الفخار المزينه برسومات رائعته.

- **البركوكس:** يعد البركوكس من أشهى الأكلات الجزائرية وتتكون من مختلف أنواع اللحوم مع مكعبات من الخضار اللذيذ كالجزر، واللفت، ومعجون الطماطم ويتم إضافة التوابل والبهارات المشهور بها المغرب العربي لإعطائها نكهة لذيذة طيبة.

- **المشوم:** سمي الطبق الجزائري بالمشوم نظراً لاستخدامه كميات ثوم كبيرة، والسبب بذلك هو فوائده المتعددة إلى جانب إعطاؤه نكهه مميزه للطعام، ويصنع الثوم عبر تقطيع اللحم قطع ذات حجم متوسط ويقدم هذا الطبق الجزائري الشهي مع السلطه اللذيذه المنكهه بنكهات البهارات الرائعه.

- **الطاجين:** يعد الطاجين من أشهر الأكلات الشعبية في الجزائر، والمغرب العربي بأكمله؛ ويتكون من الخضروات، واللحوم، وكذلك الفواكه الجافه وله أنواع متعدده كطاجين الزيتون، طاجين الأجاص، طاجين فواكه البحر، وطاجين اللحم.

- **الشطيطحه:** من المطبخ الجزائري وهى من الاكلات التي يتميز بها المغرب العربي بأكمله، بما فيهم المطبخ الجزائري فهي من الأكلات الجزائرية الرئيسية، فمكونها الأساسي

¹ - ينظر الأكلات المشهورة في الجزائر على الرابط :

<https://almalomat.com/32018/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%83%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D9%87%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1> بتاريخ 2023/11/23 سا : 20:35.

لا غني عنه في أي مطبخ فهي تتكون من اللحم بمختلف أنواعه ك لحم البقر، أو لحم الغنم، وكذلك لحم الدواجن، ويتم إضافه الثوم، الزنجبيل المطحون، الفلفل الأسود، الكمون المطحون، الحمص الجاف، البقدونس، الطماطم الجافه، والقليل من الزعفران لإعطاء اللون إلى اللحم أثناء طهيته.

- **الدوبارة:** تعتبر الدوبارة في المطبخ الجزائري من أشهر الأكلات، وهي منتشرة بالأكثر بمدينة بسكرة ولها أنواع متعددة فمنها دوباره الفول التي لا بد من نقع الفول أولاً ليلاه كامله حتي يسهل نضجه ثم يحضر له مرقه الطماطم الطازجه مع الزيت والتوم والفلفل الأخضر الحار والليمون مع التوابل الشهيه والفلفل الأسود، ومنها دوباره الحمص التي يتم فيها نقع الحمص ليلاه كامله ثم يحضر له مرق من المكونات السابقه، ومنها دوباره الفول والحمص معا ولا بد طبعا من نقعهم قبلها بليلاه ويتم تسويتهم مع المزيج السابق بالإضافه للتوابل، ويعد طبق الدوبارة من الأكلات الجزائرية الشتوية، حيث أنه يكثر إعداده في فصل الشتاء بصفة خاصة.

6- الأكلات الشعبية المميزه في الأعياد: ¹

- **العصبان:** لا يستغني الجزائريون عن طبق العصبان في عيد الأضحى المبارك فهو يعد من مظاهر الاحتفال بالعيد في الجزائر وكذلك تونس وليبيا وطبعا مصر ولكنه ذو مسمي اخر وهو الممبار، يحضر العصبان من أمعاء البقر والخراف والإبل ويتم حشوها من حشوات من الخضار كالباذنجان والبطاطا، أو الأسماك، أو الأرز، أو اللحم المقدد، أو الكسكس.

- **الشخشوخه:** نوع من أنواع الأكلات المشهورة في المطبخ الجزائري وكذلك من أشهر أكلاتهم في الأفراح والمناسبات وهي عباره عن عجينه تعجن وتقطع وتطهي مع اللحوم، والشخشوخة ذات أنواع متعددة وأكثر أنواعها شهره شخشوخه الظفر التي تطهي رقائق العجين بها علي طاجن الطين الذي يقاوم الحرارة، وكذلك هناك شخشوخه الفتات أكثر دسامه من النوع الآخر وتحضر رقائق العجين بها باستخدام طاجن الحديد المدهون بالزيت لمنع التصاقها.

¹ - مرجع سابق .

- **الرشته:** إحدى أشهر الأكلات الجزائرية وأكثرها شعبية فهي عبارة عن عجينة اسمها الرشته وتشبه الباستا ويتم تزيين العجينة بالكوسا وصلصة الحمص والدجاج.

- **البريك:** أكلة منتشرة جدا في المطبخ الجزائري خاصة والمغرب العربي عامه وتختلف أسماءها، وهي عبارة عن عجينة رقيقة تحشو بحشوات مختلفه من خضار ولحوم ثم يتم قليها في الزيت.

- **الزفيطي:** من الأكلات الحارة اللذيذة لاعتمادها علي فلفل أخضر حار ويتم طهيها في خبز الرخساس المعجون بدون تخمير من طحين القمح ويستخدم به الطماطم المشرحة والكسبره والماء والزيتون الأخضر والثوم فيتم خلط كل المكونات السابقه في مقلاه، وتضاف إليها التوابل حتي يتكون مرق شهى يخلط بفتات الرخساس وتقدم مع الحمص وقطع اللحم والخضر ولحدها تقدم أيضا مع مقبلات كالسلطه أو اللبن ويتم تناوله بالملاعق الخشبيه التي يؤكل بها.

7- أشهر المقبلات الجزائرية: ¹

- شوربه الفريك: تعد شوربة الفريكة من أشهى المأكولات في الجزائر فهي من الأكلات اللذيذة والدهسه لاحتوائها علي قطع اللحم مع خلطها بالكزبرة الطازجة المفرومة مع الفلفل والبصل والثوم بالطبع والمكون الأساسي فيها هو الفريك.

8- أشهر الحلويات الجزائرية :

إذا تحدثنا عن المطبخ الجزائري لابد من التحدث عن حلوياته اللذيذة الشهية ذات الطابع الشرقي ويأتي في مقدمتها:

- **الزلابية:** حلوي شرقيه بسيطه ولكنها لذيذه جدا، يشتهر بها المجتمع العربي عامه ولكن الجزائر تعدها بنكهه خاصه، تتكون من السكر والنشا والدقيق وتقلي في زيت غزير ويتم وضعها في الشيره المكونه من الماء والليمون والفانيليا مع السكر وهي من الحلويات التي تستخدم في المناسبات للترحيب بالضيوف.

- **صابلي العجوه:** نوع من أنواع الحلويات الجزائرية عبارة عن بسكويت خفيف يتم حشيه بالتمر الذي سبق عجنه بالسمن ويستخدمه الجزائريين في جلساتهم العائليه مع شرب القهوة أو الشاي وكذلك يقدم للترحيب بالضيوف والأصدقاء.

¹ - مرجع سابق، الأكلات المشهوره في الجزائر .. أبرز 17 وجبة وحلوى في المطبخ الجزائري،

- **المقروض:** من أنواع الحلويات الجزائرية المكونه من خليط ممزوج من السميد والطحين الذي يعجن ويقلي ف زيت غزير ثم يتم سقيه بالشراب المكون سابقا من الماء والليمون والسكر والفانيليا ذات الرائحة الفواحة؛ التي تعطيها نكهه رائعه وتجعلها لذيه ولينه.

- **مثلثات اللوز:** حلوى جزائرية يتم فيها حشو العجينة السميكه المكونه من الدقيق والزبد والخميره وتحشي باللوز المسلوق المفروم ثم يتم سقيها بماء الزهر والشيره وتشتهر بالاكثرفي الحفلات والأعراس.

- **صوابع زينب:** من أشهي الحلويات الشرقية؛ فهي من الحلويات العربية المشهوره بالجزائر، مكوناتها سهله ولكنها شهيه تتكون من خليط من السميد والدقيق والزبد والسكر ويتم خبزها بالفرن أو قليها في الزيت وتسقي بعد ذلك بالشراب المعتاد صناعته للحلويات.

9- الخبز في الجزائر: ¹

يعشق الجزائريين الخبز ويكثرون من تناوله لذلك تجدهم يبدعون في استخدام طحين القمح لتشكيل الخبز والتنوع في حشواته وتكوين وجبات شهيه به

- **المحاجب:** من أشهر المخبوزات الجزائرية؛ وهو عبارة عن خليط من الدقيق والماء ينتج عنهم رغيف نحيف يدعي محجب ويحشو بالطماطم والبصل ويحضر في شكل طبقات مربعه من العجين ويتم طيه مرات عديده ثم قليه.

10- الرقص الجزائري التقليدي: ²

- **رقصة البارود:** تعتبر هذه الرقصة من الرقصات الخاصة بالرجال وفقاً للثقافة الجزائرية، ومن أبرز الفنون الشعبية المعروفة في منطقة جنوب الجزائر، ويتم أدائها على شكل حلقة يرتدي فيها الراقصون لباساً موحداً، ويتوسطهم مجموعة من العازفين، وهي ترتبط بالمقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي، وتنتشر في محافظة أدرار جنوب غرب البلاد، ويختلف لباس أفراد الفرقة من منطقة إلى أخرى في الصحراء الجزائرية، وهو يتمثل بالعباءة المطرزة غالباً، والشاش الذي يُلبس على الرأس، ويحمل كل راقص منها المكحلة في اللهجة الجزائرية وتعني "البندقية"، ويفوق عدد الراقصين عادة 30 شخصاً،

¹ - مرجع سابق، الأكلات المشهورة في الجزائر .. أبرز 17 وجبة وحلوى في المطبخ الجزائري..

² - رند الصالح، الرئيسية، عادات وتقاليد المناسبات، الرقص الجزائري التقليدي، 17 أوت 2023، ص 02.

وفيهما تؤدى مقاطع غنائية روحية تضم ترديد ابتهالاتٍ ومدائح دينية في مدح الرسول عليه الصلاة والسلام .

وتؤدى هذه الرقصة في الأفراح والمناسبات، وعادة ما ترافقها ثلاث آلات موسيقية هي: آلة القلال، وهي من الآلات الإيقاعية المصنوعة من الجلد والطين، التي يُضرب عليها باليد، وآلة الربّاع، وهي طبل جلديّ متوسط الحجم، وآلة التّبقي الصغيرة وهي طبل جلدي يقل في حجمه عن الطبلين السابقين، ومن الآلات الثانوية فيها: المزمارة المصنوع من الجلد، والقرقابو وهو آلة إيقاعية مصنوعة من المعدن.

- **رقصة النايلي:** وهي رقصة يتم أدائها وسط الحضور في الأعراس الجزائرية، وفيها تتقدم المرأة لتشارك الرجل في الرقص بعد أن يومئ لها بيده كي تشاركه، ويتم أداء الرقصة عبر رفع يديها وإبقاء رأسها بمستوى أعلى من مستوى كتفيها لتبدي عزتها، مع تتجنب النظر لمن يشاركها في الرقص بسبب حيائها، كما قد تغطي نصف وجهها، وهي تحرك فقط يديها وكتفيها في هدوء ونعومة.

وفيهما ترقص المرأة على إيقاع الموسيقى النايلية كالحمامة وهي ترتدي ملابس بيضاء، وتؤدي حركات انسيابية وخفيفة توحى للمتفرج كأنها ترتفع عن الأرض، وفيها يتخاطب الرجل والمرأة بواسطة الحركات والإيماءات، وأما بالنسبة للرجل فهو يؤدي أثناء الرقصة حركات تشبه حركات الخيل؛ إذ يضرب برجليه على الأرض، ويؤدي حركات متناسقة ومنتالية تماثل حركات ترويض الخيل خلال الحروب، كما أنه يحمل البندقية أو البارودة للتعبير عن اعتزازه بمهاراته القتالية.

- **رقصة الرّحابة:** تعني كلمة الرّحابة في اللهجة الجزائرية الترحيب في الضيف، وتقوم هذه الرقصة على ضرب الأرجل على الأرض، وفيها يصطف الرجال في صفين متقابلين، يضم كل منهما أربعة رجال، ويضع كل منهم يده في يد من يقف جانبه وتتلاصق الأكتاف، ويقف بين الصفين رجلان يحمل أحدهما بنديرا أو دقًا، أما الآخر فيحمل قصبه، ويرتدي جميع الراقصين ثوباً أبيض وبرانيس سوداء أو بيضاء، وشاشاً لتغطية الرأس، وبمجرد بدء الغناء يبدأ الرجلان في المنتصف في الضرب على الدف والنفخ في القصبه، بكلمات مختلفة متناسقة باللغة العربية أو الأمازيغية، وأثناء الغناء يتحرك الرجال في الصفين بحركة متناسقة دقيقة إلى الأمام والخلف، وفيها يُخيّل لمن

ينظر إليهم أن أحد الصنفين يدفع الصف الآخر إلى الوراثة لكن الحقيقة هي أن الرجال في الصنفين لا يتلامسان أبداً.

- **رقصة الزقايري:** هي رقصة يقوم بأدائها مجموعة من الرجال على أنغام آلة الزرنة والبندير، وتتم بالإرتكاز على رجل وتقديم الرجل الأخرى إلى الأمام والتلويح بها بزواوية صغيرة بحث يتم فيها تشكيل دائرة منسجمة، وما يميزها طلقات البارود في وقت واحد لكل أفراد الفرقة.

- **رقصة الرداسي:** وهو كذلك طابع مشهور في منطة شمال الصحراء، يقوم به شخصان بالغناء وبالضرب على الطبل ضربات متتالية .

- **رقصة النخ:** تقوم بها النساء بتحريك رؤوسهن وهن فاردات لشعورهن منتبعات لصوت الطبول، وهو ملتقى الشباب الطامع بالزواج ومن ثم يتم اختيار الزوجة.¹

رابعا- المقومات الصناعية:

من أهم المقومات الصناعية نجد القرى السياحية ذات الامتياز وكذا الحدائق الإيكولوجية السياحية والتي نالت موافقة وزارة السياحة والموضحة من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (01) القرى السياحية ذات الامتياز

عدد الأسرة	المستثمر	المشاريع السياحية	أقطاب الامتياز
2440 سرير	المؤسسة الإماراتية للاستثمارات الدولية EIIC	القرية السياحية بمسيدة ولاية الطارف	شمال شرق
4938 سرير	الشركة السعودية سيدار	القرية السياحية سيدي سالم بعنابة	
2697 سرير	المجموعة الكويتية للاستثمار والمؤسسة الإماراتية للاستثمارات الدولية	القرية السياحية سغيرات ببومرداس	شمال وسط
17510 سرير	المؤسسة الأمريكية التونسية الجزائرية سياحة	القرية السياحية بودواو البحري ببومرداس	
5985 سرير	المجموعة الكويتية للاستثمار و المؤسسة الإماراتية للاستثمارات الدولية	القرية السياحية بعين طاية بالجزائر	
2004 سرير	المجموعة الإماراتية اميرال.	القرية السياحية فوروم الجزائر موريتي 1 بالجزائر	

¹ - مديرية الثقافة لولاية الوادي، الوادي مدينة الألف قبة وقبة، مطبعة مزوار بالوادي، (د.س.ن)، ص 11.

360 سرير	الشركة الإماراتية القدرة	القرية السياحية بسيدي فرج بالجزائر	
6885 سرير	المؤسسة السعودية سيدار	القرية السياحية زرالدة غرب	
1240 سرير	الشركة الإماراتية EEMAR	القرية السياحية كولونيل عباس بتيبازة	
220 سرير	SARL residence hélíos France.	القرية السياحية هيلوس كريستال بوهران	شمال غرب
732 سرير	الشركة الإماراتية للاستثمارات الدولية سياحة EIIC الجزائرية	القرية السياحية موسكاردة بتلمسان	

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية .

الجدول رقم (02) عدد أسرة الحظائر الإيكولوجية والسياحية بالأقطاب السياحية ذات الامتياز

عدد الأسرة	المستثمر	المشاريع السياحية	أقطاب الامتياز
1000 سرير	المجموعة الإماراتية EIIC	دنيا بارك الجزائر	شمال شرق
1000 سرير	المجموعة الإماراتية EIIC	دنيا بارك وهران	شمال شرق
1000 سرير	المجموعة الإماراتية EIIC	دنيا بارك عنابة	شمال غرب

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية .

وفي نهاية هذا المطلب يتبين أنّ الجزائر لديها الكثير لتقدمه كوجهة سياحية. تاريخها الغني وعجائبها الطبيعية وثقافتها النابضة بالحياة وتراثها الديني ومأكولاتها المتنوعة واللذيذة وأنشطتها التّرية تجعلها زيارة لا بد من زيارتها لأي مسافر. ومع وجود الكثير لرؤيته والقيام به، فإن الجزائر هي وجهة من المؤكد أنها ستترك انطباعًا حسنًا ودائمًا لدى الزوار.

المطلب الثالث: وزارات السياحة الجزائرية ومسؤوليها منذ الاستقلال.

نوضح من خلال الجدول وزارات السياحة في الجزائر، وقادتها منذ الاستقلال إلى يومنا هذا

الرقم	اسم الوزير	تسمية الوزارة	الحكومة	تاريخ العهدة
01	عبد العزيز بوتفليقة	وزارة الشباب والرياضة والسياحة	حكومة بن بلة الأولى	1962/09/27 إلى 1963/09/18
02	أحمد قايد	وزارة السياحة	حكومة بن بلة الثانية	1963/09/18 إلى 1964/12/02
03	لا توجد بها وزارة للسياحة هذه الحكومة		حكومة هواري بومدين الأولى	1965/06/20 إلى 1965/07/10
04	عبد العزيز معاوي	وزارة السياحة	حكومة هواري بومدين الثانية	1965/07/10 إلى 1970/07/21
05	عبد العزيز معاوي	وزارة السياحة	حكومة هواري بومدين الثالثة	1970/07/21 إلى 1977/04/23
06	عبد الغني عقبي	وزارة السياحة	حكومة هواري بومدين الرابعة	1977/04/23 إلى 1979/03/08
07	عبد المجيد علاهم	وزارة السياحة	حكومة محمد بن أحمد عبد الغني الأولى	1979/03/08 إلى 1980/07/15
08	عبد المجيد علاهم	وزارة السياحة	حكومة محمد بن أحمد عبد الغني الثانية	1980/07/15 إلى 1982/01/12
09	عبد المجيد علاهم	وزارة السياحة	حكومة محمد بن أحمد عبد الغني الثالثة	1982/01/12 إلى 1984/01/22
10	عبد المجيد مزيان	وزارة السياحة والثقافة	عبد الحميد براهيمى الأولى	1984/01/22 إلى 1986/02/18
11	عبد المجيد مزيان	وزارة السياحة والثقافة	عبد الحميد براهيمى الثانية	1986/02/18 إلى 1988/11/09
12	لا توجد بها وزارة للسياحة هذه الحكومة		حكومة قاصدي مرباح	1988/11/09 إلى 1989/09/09
13	لا توجد بها وزارة للسياحة هذه الحكومة		حكومة حمروش الأولى	1989/09/09 إلى 1990/07/25
14	لا توجد بها وزارة للسياحة هذه الحكومة		حكومة حمروش الثانية	1990/07/25 إلى 1991/06/04
15	لا توجد بها وزارة للسياحة هذه الحكومة		حكومة سيدي أحمد غزالي الأولى	1991/06/05 إلى 1992/07/08
16	عبد الوهاب بكلي	وزارة السياحة والصناعات التقليدية	حكومة سيدي أحمد غزالي الثانية	1992/07/08 إلى 1993/08/21
17	لا توجد بها وزارة للسياحة هذه الحكومة		حكومة رضا مالك	1993/08/21 إلى 1994/04/11

1994/04/11 إلى 1995/11/27	حكومة مقداد سيفي الأولى	وزارة السياحة والصناعة التقليدية	محمد بن سالم	18
1995/11/27 إلى 1995/12/31	حكومة مقداد سيفي الثانية	وزارة السياحة والصناعة التقليدية	محمد بن سالم	19
1995/12/31 إلى 1997/06/10	حكومة أحمد أو يحي الأولى	وزارة السياحة والصناعة التقليدية	عبد العزيز بن مهدي	20
1997/06/24 إلى 1998/12/14	حكومة أحمد أو يحي الثانية	وزارة السياحة والصناعة التقليدية	عبد القادر بن قرينة	21
1998/12/15 إلى 1999/12/23	حكومة اسماعيل حمداني	وزارة السياحة والصناعة التقليدية	عبد القادر بن قرينة	22
1999/12/23 إلى 2000/08/26	حكومة أحمد بن بيتور	وزارة السياحة والصناعة التقليدية	لخضر ضرباني	23
2000/08/26 إلى 2001/05/31	حكومة علي بن فليس الأولى	وزارة السياحة والصناعات التقليدية	لخضر ضرباني	24
2001/05/31 إلى 2002/06/04	حكومة علي بن فليس الثانية	وزارة السياحة والصناعات التقليدية	لخضر ضرباني	25
2002/06/04 إلى 2003/05/05	حكومة علي بن فليس الثالثة	وزارة السياحة	لخضر ضرباني	26
2003/05/05 إلى 2004/04/19	حكومة أحمد أو يحي الثالثة	وزارة السياحة	لخضر ضرباني	27
2004/04/19 إلى 2005/05/01	حكومة أحمد أو يحي الرابعة	وزارة السياحة	محمد الصغير قارة	28
2005/05/01 إلى 2006/05/24	حكومة أحمد أو يحي الخامسة	وزارة السياحة	نور الدين موسى	29
2006/05/24 إلى 2007/06/04	حكومة عبد العزيز بلخادم الأولى	وزارة السياحة	نور الدين موسى	30
2007/06/04 إلى 2008/06/23	حكومة عبد العزيز بلخادم الثانية	وزارة التهيئة العمرانية والبيئة والسياحة	شريف رحماني	31
2008/06/23 إلى 2008/11/15	حكومة أحمد أو يحي السادسة	وزارة التهيئة العمرانية والبيئة والسياحة	شريف رحماني	32
2008/11/15 إلى 2009/04/27	حكومة أحمد أو يحي السابعة	وزارة التهيئة العمرانية والبيئة والسياحة	شريف رحماني	33
2009/04/27 إلى 2010/05/28	حكومة أحمد أو يحي الثامنة	وزارة التهيئة العمرانية والبيئة والسياحة	شريف رحماني	34
2010/05/28 إلى 2012/09/03	حكومة أحمد أو يحي التاسعة	وزارة السياحة والصناعات التقليدية	اسماعيل ميمون	35
2012/09/03 إلى 2013/09/11	حكومة عبد المالك سلال الأولى	وزارة السياحة والصناعات التقليدية	محمد بن مرادي	36

2013/09/11 إلى 2014/03/13	حكومة عبد المالك سلال الثانية	وزارة السياحة والصناعات التقليدية	محمد أمين حاج أحمد	37
2014/04/29 إلى 2015/05/14	حكومة عبد المالك سلال الثالثة	وزارة السياحة والصناعة التقليدية	نورية يمينة زرهوني	38
2015/05/14 إلى 2016/06/11	حكومة عبد المالك سلال الرابعة	وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعات التقليدية	عمار غول	39
2016/06/11 إلى 2017/05/24	حكومة عبد المالك سلال الخامسة	وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعات التقليدية	عبد الوهاب نوري	40
2017/05/25 إلى 2017/08/15	حكومة عبد المجيد تبون	وزارة السياحة والصناعات التقليدية	حسن مرموري	41
2017/08/15 إلى 2019/03/11	حكومة أحمد أو يحي العاشرة	وزارة السياحة والصناعات التقليدية	عبد القادر بن مسعود	42
2019/03/11 إلى 2019/12/27	حكومة نور الدين بدوي	وزارة السياحة	عبد القادر بن مسعود	43
2019/12/28 إلى 2020/06/23	حكومة عبد العزيز جراد الأولى	وزارة السياحة	حسن مرموري	44
2020/06/23 إلى 2021/02/21	حكومة عبد العزيز جراد الثانية	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي	محمد حميدو	45
2021/06/30 إلى 2023/03/23	حكومة أيمن بن عبد الرحمان	وزارة السياحة والصناعة التقليدية	ياسين حمادي	46
2023/03/23 إلى يومنا هذا	حكومة أيمن بن عبد الرحمان	وزارة السياحة والصناعة التقليدية	ديدوش مختار	47

الجدول رقم (03) وزارات السياحة الجزائرية ومسؤوليها.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التشكيلات الحكومية في الجريدة الرسمية.

من خلال الجدول الموضح أعلاه يتبين لنا أن قطاع السياحة في الجزائر يتطلب فهماً للخلفية التاريخية والسياسية للجزائر بشكل عام، حيث يمكن تقسيم الفترة الزمنية التي تلت استقلال الجزائر إلى عدة مراحل، وقد شهدت هذه المراحل تغييرات في التركيز السياسي والاقتصادي للدولة وتأثرت بها مسميات الوزارات والقطاعات.

ففي الفترة الأولى بعد استقلال الجزائر سنة 1962، ركزت الدولة بشكل رئيسي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكان السياحة ضمن الأولويات الأقل اهتماماً. ومع تغير التوجه السياسي في السنوات التي تلت ذلك، حيث بدأت الدولة في التركيز على التنمية

الاقتصادية، حيث شهد القطاع السياحي تحولاً وأصبح جزءاً من استراتيجية التنمية الاقتصادية للجزائر.

في فترة الثمانينيات، شهد القطاع السياحي في الجزائر نمواً سريعاً، وكانت الحكومة تركز على تطوير البنية التحتية السياحية وتعزيز السياحة الداخلية إلا أن في الفترة الممتدة من سنة 1988 إلى غاية سنة 1992 لم تكن هناك وزارة خاصة بالسياحة وهذا راجع للأوضاع الاقتصادية والسياسية المتدهورة والانتقال من الأحادية الحزبية إلى التعددية السياسية والحزبية، وكذا التحول من نظام اشتراكي إلى نظام اقتصاد السوق.

بعد الفترة التي تلت الأزمة الاقتصادية والأمنية في الجزائر بعد التسعينيات، شهد القطاع السياحي في الجزائر مرحلة جديدة من التحولات والتطوير، وكانت الحكومة الجزائرية تعمل على تحسين صورة الجزائر كوجهة سياحية وزيادة عدد السياح الأجانب الذين يزورون البلاد، وفي هذه المرحلة، تم تغيير اسم الوزارة ليصبح "وزارة السياحة والصناعات التقليدية"، وذلك للتأكيد على أن القطاع السياحي في الجزائر يمثل مزيجاً من الثقافة والتراث والفنون التقليدية.

ومنذ ذلك الحين، شهدت الجزائر تحولات سياسية واقتصادية جديدة، وشهد القطاع السياحي تطورات ملحوظة. خاصة سنة 2020، التي أعلنت الحكومة الجزائرية فيها عن تشكيل وزارة جديدة تضمنت السياحة ضمن مهامها، وتم تغيير اسم الوزارة ليصبح "وزارة السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي"، وذلك لإبراز الروابط الوثيقة بين السياحة والصناعات التقليدية والتجارة والعمل العائلي، وهذا يعكس التحول الذي شهده القطاع السياحي في الجزائر ليصبح جزءاً مهماً من الاقتصاد الوطني، ويعكس أيضاً التزام الحكومة بتطوير القطاع وتعزيزه كجزء من خطتها الاقتصادية الشاملة.

المبحث الثاني: الاستثمارات السياحية في الجزائر.

يعد القطاع السياحي شريان الاقتصاديات الحديثة، في وقتنا الراهن فالاستثمار في هذا القطاع يتيح للدول الاستفادة من عدة مزايا من بينها البنية التحتية القوية، حركة الاستثمارات الأجنبية، ودخول رؤوس الأموال بالعملة الصعبة، وتعد الجزائر وجهة سياحية مميزة بفضل موقعها الجغرافي المتميز وتنوع طبيعتها الخلابة وتاريخها الغني، ومن أجل استغلال هذه الإمكانيات السياحية الكبيرة، وتشجيع الاستثمار في هذا المجال، فقد اتخذت الجزائر مجموعة من الإجراءات القانونية والتشريعية.

المطلب الأول: الاطار القانوني للاستثمارات السياحية في الجزائر. أولاً- إنشاء وكالات السياحة والأسفار.¹

حسب نص المادة 03 من القانون رقم: 99-06 المؤرخ في 04 أبريل 1999 الذي يحدد القواعد التي تحكم نشاط وكالة السياحة والأسفار، حيث تعرف الوكالة السياحية على أنها كل مؤسسة تجارية تمارس نشاطا سياحيا بصفة دائمة، يتمثل في بيع بصفة مباشرة أو غير مباشرة لرحلات وإقامات جماعية أو فردية وكل أنواع الخدمات المرتبطة بها، ومن نشاطات وكالة السياحة والأسفار نذكر ما يلي:

- النقل السياحي والذي يشمل بيع كل أنواع التذاكر المتعلقة بالنقل، ويتم ذلك حسب الكيفية والشروط حسب التنظيم المعمول به في مؤسسات النقل.
- تنظيم نشاطات القنص والتظاهرات الثقافية والفنية والرياضية والصيد البحري والملتقيات والمؤتمرات المكتملة لنشاط الوكالة أو من خلال طلب من أحد منظميها.
- وضع كل خدمات المرشدين السياحيين والمترجمين تحت تصرف السياح.
- أيضا حجز غرف في المؤسسات الفندقية وتقديم الخدمات المرتبطة بها.
- تنظيم رحلات سياحية وإقامات جماعية وفردية بالإضافة إلى تسويق وتنظيم الأسفار.
- تنظيم خرجات وزيارات لمواقع أثرية وتاريخية وثقافية وفق مرشدين سياحيين.
- استقبال السياح ومساعدتهم أثناء إقامتهم.

¹ - الجريدة الرسمية ع 24، في 7 أبريل 1999، القانون رقم: 99-06 المؤرخ في 04 أبريل 1999 يحدد القواعد التي تحكم نشاط وكالة السياحة والأسفار

ثانيا - النقل السياحي والاتصالات في الجزائر:

يعد النقل السياحي من المقومات الرئيسية لتنمية السياحة ومن ثم تحقيق تنمية في العديد من المجالات لهذا وجب توافر نظم ووسائل نقل متميزة وشبكات نقل واتصالات حديثة وفعالة من أجل تغطية الطلب السياحي، ولتحقيق ذلك يتطلب زيادة في الاستثمار في مجال النقل السياحي من أجل ضمان كفاءة وفاعلية في تقديم خدمات في هذا الإطار، لذلك وضع المشرع الجزائري قانون يتعلق بالنقل السياحي سواء النقل البري أو البحري أو الجوي.

1- النقل السياحي:

أ- النقل السياحي البري:

جاء في المادة 02 من القانون رقم: 01-13 المؤرخ في 07 أوت 2001، المتضمن توجيه النقل البري وتنظيمه، أنه يقصد بالنقل البري كل نشاط يقوم به أحد الأفراد من خلال استغلال نقل أشخاص من مكان لآخر، وذلك عن طريق استعمال الطريق أو السكك الحديدية على متن مركبات ملائمة.¹

ب- النقل السياحي البحري:

في المادة 162 من القانون رقم: 76-80 حول الملاحة البحرية، يقصد بها الملاحة البحرية المرتبطة بنقل المسافرين بالإضافة إلى سياحة النزهة والترفيه.² كما تعرف الملاحة البحرية حسب المادة 161 من القانون 76-80 على أنها الملاحة التي تمارس في البحر وفي المياه الداخلية بواسطة السفن المخصصة لذلك.³ حيث تعتبر الشركة الوطنية الجزائرية للملاحة (CNAN) والمؤسسة الوطنية للنقل البحري للمسافرين (ENTMV) ممثلي قطاع النقل البحري في الجزائر، وغياب استثمار الخواص في هذا

¹ - الجريدة الرسمية، ع 44، 08 أوت 2001، المادة 02 من القانون رقم: 01-13 المؤرخ في 07 أوت 2001، المتضمن توجيه النقل البري وتنظيمه.

² - الجريدة الرسمية، ع 29، 10 ابريل 1977، المادة 162 من القانون رقم: 76-80 المؤرخ في 23 أكتوبر 1976، المتضمن قانون النقل البحري. المعدل والمتمم بموجب القانون رقم: 10-04 المؤرخ في 15 أوت 2010، ج ر، ع 46، 18 أوت 2010.

³ - المادة 13 من القانون 76-80 السالف الذكر، على أنه تعتبر سفينة كل عمارة بحرية أو آلية عائمة تقوم بالملاحة البحرية إما بوسيلتها الخاصة و إما عن طريق قطرها بسفينة أخرى أو مخصصة لمثل هذه الملاحة.

المجال ما هو إلا دليل على ضعف قطاع النقل البحري وانخفاض مستوى أداء الخدمات نظرا لغياب المنافسة.

ج- النقل السياحي بالسكك الحديدية:

قطعت الجزائر في الآونة الأخيرة شوطا كبيرا في كهربية العديد من المقاطع لوضع قطارات تمتاز بسرعة كبيرة من شأنها أن تربط المدن الرئيسية للبلاد ببعضها البعض، حيث أسندت مهمة تسيير شبكة السكك الحديدية إلى الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية (SNTF)¹، كما قامت الجزائر بإنجاز ترامواي الجزائر العاصمة وقسنطينة وهران، وأوكلت مهام تسيير واستغلال خدمة الترامواي إلى مؤسسة (RATP) الجزائر للمجمع الفرنسي Régie autonome des transports parisiens ، وكذا شركة ميرو الجزائر (EMA) لمدة تقدر ب: 10 سنوات،²

وعلى الرغم من كل هذه المشاريع المنجزة إلا أنها ما زالت تفتقر لتغطية الطلب السياحي للنقل بالسكك الحديدية في العديد من الولايات.

د- النقل الجوي:

تمتلك الجزائر على مستوى النقل الجوي 35 مطارا، منها 13 مطارا دوليا، ويُعد مطار الجزائر الأكثر أهمية مقارنة ببقية المطارات الأخرى، كما تعتبر الخطوط الجوية الجزائرية (Air Algérie) شركة الطيران الوطنية المهيمنة على سوق النقل الجوي.³

2- الاتصالات:

شبكة الاتصالات في الجزائر كبيرة جدا لدرجة أنها تغطي كامل التراب الوطني بشبكة طولها 22000 من الخطوط الهيرتزية وكذا 15000 كم من خطوط الألياف البصرية. بالإضافة إلى 50 محطة أرضية. كما تمتلك الجزائر شبكة كبيرة لإرسال المعطيات بالجملة (DZ PAC) والتي بدأ استغلالها سنة 1992 والتي وصلت إلى 4500 ربط سنة 2000 . بالإضافة إلى امتلاك وزارة الإعلام والاتصال على شبكة لإرسال المعطيات بالجملة (MEGA PAC). بالإضافة إلى الشبكة المؤسساتية الخاصة بالصكوك البريدية. كما تمتلك الجزائر أيضا شبكة من الخطوط الدولية كشبكة

¹ - الوكالة لتطوير الوطنية الاستثمار النقل، قطاع، الرسمي الموقع، <https://www.industrie.gov.dz/andi/>

² - المرجع نفسه

³ - المرجع نفسه

خطوط الألياف البصرية مع كل من ليبيا والمغرب وتونس. والخطوط البحرية مع كل من إيطاليا وإسبانيا وفرنسا.¹

وفيما يتعلق بالهاتف النقال فيتواجد بالجزائر ثلاثة متعاملين، وهم كالتالي:

أ- اتصالات الجزائر للهاتف المحمول (Algerie Télécom Mobil Mobilis)²

يعد " موبيليس " فرع من مجمع اتصالات الجزائر، وهو أول متعامل للهاتف النقال بالجزائر، أقرت الشركة استقلاليتها كمتعامل منذ أوت 2003.

تسعى شركة موبيليس منذ نشأتها، إلى تحديد أهداف الرئيسية والمتمثلة فيما يلي:

- تقديم أحسن الخدمات للعملاء والمؤسسات،
- التكفل الجيد بالمشاركين لضمان وفائهم للشركة،
- الإبداع والتنوع والحدثة،
- تتطلع بتقديم الجديد بما يتماشى والتطورات التكنولوجية العالمية و هذا ما جعلها تحقق أرقام أعمال مهمة و توصلها في مدة وجيزة إلى ضم أكثر من 20 مليون مشترك.

تبنّت شركة موبيليس سياسة الإبداع والتغيير، حيث تعمل الشركة دوما على تسويق صورة إيجابية و هذا بالسهر على توفير خدمة للمشاركين وشبكة ذات جد ناجعة جودة عالية وبالإضافة إلى الإبداع والتنوع في الخدمات المقترحة والعروض.

أرادت شركة موبيليس التموقع كمتعامل أكثر قربا من زبائنها وشركائها، وما زاد ذلك قوة شعاره الذي أطلقه " معا نصنع المستقبل"، يعد هذا الشعار تعهدا والتزاما بالإصغاء الدائم، ودليلا على التزامه بلعب دور بارز في ميدان التنمية المستدامة ويمساهمتها في التقدم الاقتصادي، بالإضافة إلى إحترامها للتنوع الثقافي، وكذا أداءها

¹ - عبد الرحيم شنيني. دور التسويق السياحي في انعاش الصناعة التقليدية - دراسة ميدانية - حالة مدينة غرداية. مذكرة ماجستير. (جامعة ابو بكر بلقايد . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير) تلمسان. الجزائر: 2010/2009. ص 90.

² - ينظر الموقع الرسمي لشركة موبيليس على الرابط: <https://www.mobilis.dz/ar/apropos.php>

لدوره ومساهمتها في حماية البيئة و هذا بالرجوع إلى قيمه الأربعة والمتمثلة فيما يلي : الشفافية، الوفاء، الحيوية و الإبداع.

كما حققت شركة موبيليس ما يلي:

- تغطية وطنية للسكان.
- أكثر من 180 وكالة تجارية.
- أكثر من 82.965 نقطة بيع غير مباشرة.
- أكثر من 5000 محطة تغطية B T S
- أرضية خدمات ناجعة و ذات جودة عالية.
- تطوير لعروضها والإبداع الدائم لخدماتها المختلفة فوسطو , سلّكني , خدمة الرسائل المصورة و الصوتية MMS و خدمة 3 G , GPRS...
- إضافة إلى كل خدمات التعبئة الإلكترونية : " أرسلني , راسيمو , رصيدي, بطاقة التعبئة الخاصة بالمكالمات الدولية لمشتركي الدفع المسبق."
- تقرض شركة موبيليس اليوم نفسها كشركة حيوية ، ودية، و شفافة ، مبدعة، في محيط يمتاز بالتنافسية، و مفتاح نجاحه يكمن في المصداقية والجدية بالإضافة إلى الإتصال المباشر.

ب- شركة OOREDOO¹:

تعد شركة Ooredoo المتعامل المتعدد الوسائط للهاتف النقال في الجزائر، حيث تعتبر نجمة، التي أصبح يطلق عليها Ooredoo في 21 نوفمبر 2013، الفرع الجزائري لمجموعة Ooredoo.

ومنذ 23 ديسمبر 2003 والعلامة نجمة متواجدة في الجزائر، وهو تاريخ حصولها على رخصة التزويد بمختلف خدمات الهاتف النقال في الجزائر، وقد تم تسويقها في 24 أوت 2004، لتوفر للجزائريين جملة من الخدمات المستحدثة والتي

¹ - ينظر الموقع الرسمي لشركة أوريدو- نجمة على الرابط: <https://www.ooredoo.dz/ar/web/guest/about-us/about-the-company>

تتماشى مع المعايير العالمية بالإضافة لمجموعة من العروض الأخرى، سواء كانوا مؤسسات أو خواص .

تتمتع شركة Ooredoo بشبكة تقنية فعالة، تغطي ما قيمته 99 % من الجمهور الجزائري، وخدمة تشمل شبكة واسعة من المحلات الموزعة على كافة التراب الوطني والمتمثلة فيما يلي : منها 107 فضاء Ooredoo، و3 محلات VIP، و74 محل، و9 محل في محل و345 فضاءات خدمات Ooredoo.

تعتبر Ooredoo شركة عالمية رائدة في ميدان الاتصالات، حيث توفر خدمات الهاتف النقال، وكذا الهاتف الثابت والأنترنيت عالي التدفق وكذا خدمات المؤسسات بصفة تناسب مع احتياجات المؤسسات والخواص عبر كل أسواق الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا والجنوب الشرقي لآسيا، وكونها مؤسسة موجهة للشعوب، ما يقود Ooredoo هو استراتيجيته التي تهدف إلى إثراء حياة الشعوب وقناعاته بالقدرة على إمكانية تحفيز التطور الإنساني من خلال التواصل من أجل مساعدة الشعوب لبلوغ أهدافها وذلك بفضل إمكاناتها.

شركة Ooredoo حاضرة في العديد من الأسواق مثل قطر، سلطنة عمان، الكويت، والجزائر، والعراق وتونس، وأندونيسيا وفلسطين، وجزر المالديف، حيث حققت الشركة خلال سنة 2012 مداخيل بلغت قيمتها 9,3 مليار دولار مع قاعدة زبائن تتجاوز 92,9 مليون زبون إلى غاية 31 ديسمبر 2012. الشركة الأم لـ Ooredoo هي Ooredoo Q.S.C. (اتصالات قطر Qtel Q.S.C. سابقا)، والتي تتداول أسهمها في بورصة قطر « Qatar Exchange » وفي بورصة أبو ظبي « Abu Dhabi Securities Exchange »

ج- جازي جي أس أم (DJEZZY GSM) :¹

يعد شهر جويلية 2001 تاريخ إنشاء المتعامل "جازي" للهاتف النقال بالجزائر.

¹ - ينظر الموقع الرسمي لشركة جيزي على الرابط:

<https://www.djezzy.dz/ar/%d8%ac%d8%a7%d8%b2%d9%8a/%d8%aa%d8%b9%d8%b1%d9%81-%d8%b9%d9%84%d9%8a%d9%86%d8%a7/%d9%84%d9%85%d8%ad%d8%a9-%d8%b9%d9%86-%d8%ac%d8%a7%d8%b2%d9%8a/>

المتعامل " جازي " هو رائد في مجال اتصالات الهاتف النقال مع أكثر من 14 مليون مشترك في شهر أوت 2022، حيث تُوفّر " جازي " عرضا واسعا من الخدمات كالدفع المسبق، DATA والدفع البعدي، و كذا الخدمات ذات القيمة المضافة وSUT.

ومنذ جويلية 2022، التاريخ الذي تنازل فيه " VEON " عن كامل أسهمه في المؤسسة لصالح الصندوق الوطني للاستثمار، ومن ثم أصبح المتعامل " جازي " مؤسسة وطنية، وهي حاليا تعد ملكية الصندوق الوطني للاستثمار بنسبة 96,57% وسيفيتال بنسبة 3,43% وبهذا فان تسيير شركة " جازي " يتم حاليا وكلها من طرف مساهمين جزائريين :

الصندوق الوطني للاستثمار (FNI) بنسبة 96,57% و سيفيتال (CEVITAL) بنسبة 3,43%.

تغطي شبكة المتعامل " جازي " 95% من السكان عبر كامل التراب الوطني، وخدمات الجيل الثالث "G3" منتشرة عبر 58 ولاية .
اطلقت أيضًا شركة " جازي " خدمات الجيل الرابع "G4" في 01 أكتوبر 2016 عبر 20 ولاية والتزمت بتغطية كامل التراب الوطني.

تواريخ رئيسية لجازي GSM :

- منح رخصة استغلال خدمات الجيل الثاني (302): (G: جويلية 2001،
- منح رخصة استغلال خدمات الجيل الثالث (23): (G: ديسمبر 2013،
- منح رخصة استغلال خدمات الجيل الرابع (44): (G: سبتمبر 2016،

وفي جويلية 2022 تم تحويل الصفقة من إلى الصندوق الوطني للاستثمار (CEVITAL) .

ثالثا- الاستثمار في أماكن التخييم واستغلال المياه الحموية .

يعد استغلال أماكن التخييم من الأنشطة السياحية التي تكتسي أهمية بالغة، ومردّد ذلك رغبة السياح الذين يفضلون الاستقرار في أماكن طبيعية متميزة يخيمون فيه مستمتعين بكثرة مناظرها الساحرة بدلا من قضاء عطلم بين جدران الفنادق والمدن .

1- أماكن التخييم:

أ- تعريف المخيم:

تعرف المادة 02 من المرسوم رقم 85-14 المخيم على أنه "مساحة مهيأة لغرض تجاري قصد توفير إقامة منتظمة للمخيمين، فيما يأتي:

- تجهيزات خفيفة يحملها المخيمون معهم أو يجدونها في عين المكان.
- عربات مقطورة "1.

ب- ترتيب المخيمات واستغلالها:

تنص المادة 04 من المرسوم رقم: 85-14 المعدلة بموجب المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 138-01² على أن ترتيب المخيمات يكون وفق أصناف ثلاثة طبقاً لأحكام المرسوم التنفيذي رقم: 130-2000³، وحسب نص المادة 01 من المرسوم رقم: 85-14 فإنه " يمكن لأي شخص طبيعي أو معنوي في إطار احترام التشريع والتنظيم المعمول بهما أن يخصص مساحة أو مساحات للتخييم على أرض يملكها أو ينتفع بها في أي ناحية من التراب الوطني"

2- المياه الحموية:

أ- مفهوم المياه الحموية: 4

تعرف المياه الحموية حسب نص المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم: 69-07 على أنها مياه مجذوبة انطلاقاً من نبع طبيعي أو بئر محفورة والتي يمكن أن تكون لها خصائص علاجية نظراً للطبيعة الخاصة لمصادرها وثبات مميزاتا الطبيعية ومكوناتها الكيمياوية، كما تعتبر مياه البحر من المياه الحموية التي يمكن معالجتها.⁵

¹ - مرسوم رقم: 85-14 مؤرخ في 26 يناير 1985، يحدد شروط تخصيص أماكن التخييم واستغلالها، ج ر، عدد 5 صادر في 27 يناير 1985 معدل ومتمم.

² - مرسوم تنفيذي رقم: 138-01 مؤرخ في 26 مايو 2001، يعدل ويتم المرسوم رقم: 85-14، ج ر، عدد 30 صادر في 27 مايو 2001.

³ - مرسوم تنفيذي رقم: 2000-130 مؤرخ في 11 يونيو 2000، يحدد معايير تصنيف المؤسسات الفندقية إلى رتب وشروط ذلك، ج ر، عدد 35 صادر في 18 يونيو 2000.

⁴ - مرسوم تنفيذي رقم 69-07 مؤرخ في 19 فبراير 2007، يحدد شروط وكيفيات منح امتياز استعمال واستغلال المياه الحموية، ج ر، عدد 13، صادر في 21 فبراير 2007، معدل

⁵ - المرجع السابق، المادة 03 من المرسوم التنفيذي 69-07.

ب- المؤسسات الحموية: حسب نص المادة 5 من المرسوم التنفيذي 69-07 تعد مؤسسة حموية كل مؤسسة تستعمل المياه الحموية ومختلف مشتقاتها لأغراض علاجية واستعادة اللياقة البدنية.

ج- مؤسسات المعالجة بمياه البحر: حسب نص المادة 6 من المرسوم التنفيذي 69-07 تعد كل مؤسسة تستعمل مياه البحر وكذا مياه الموارد الطبيعية المستخرجة من البحر لأغراض علاجية واستعادة اللياقة البدنية.

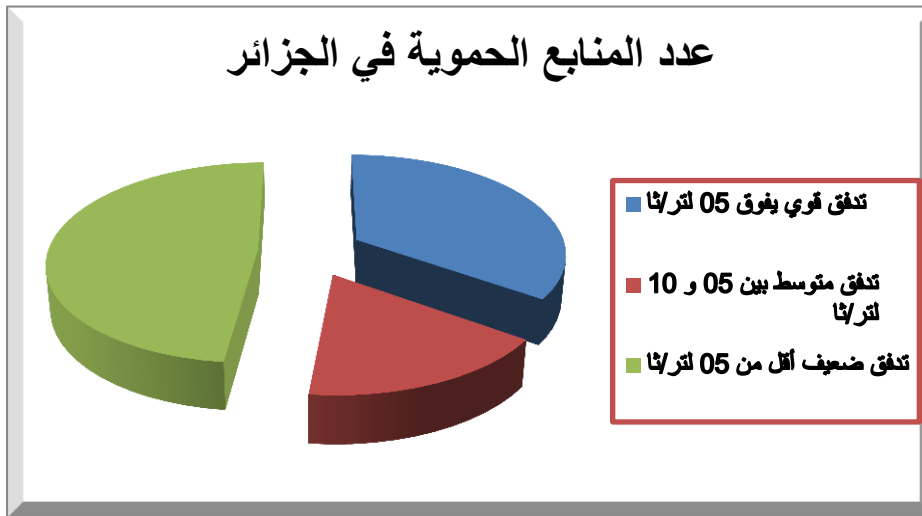
أسفرت عملية تحسين الحصيلا الحموية في الجزائر وعبر التراب الوطني على ما يقارب 282 منبعا حمويا منها 100 منبع حموي لها الأولوية والمؤهلة للاستغلال عن طريق مشاريع حموية جديدة.¹

الجدول رقم (04): تصنيف المنابع الحموية حسب التدفق.

عدد المنابع الحموية	الفئة
98	تدفق قوي يفوق 05 لتر/ثا
48	تدفق متوسط بين 05 و 10 لتر/ثا
136	تدفق ضعيف أقل من 05 لتر/ثا

المصدر: وزارة السياحة والصناعات التقليدية 2019

الشكل رقم (02): تصنيف المنابع الحموية حسب التدفق في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحث بناء على الجدول السابق.

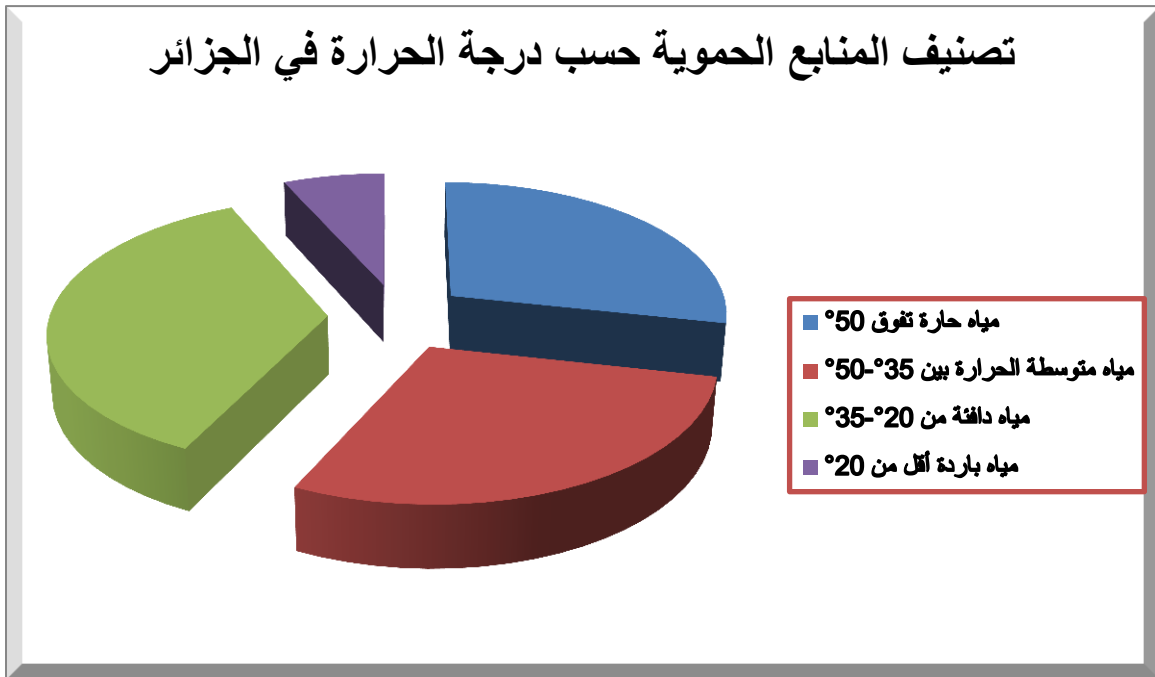
¹ - موقع وزارة السياحة والصناعة التقليدية،

الجدول رقم(05): تصنيف المنابع الحموية حسب درجة الحرارة

الفئة	عدد المنابع الحموية
مياه حارة تفوق 50°	80
مياه متوسطة الحرارة بين 35° - 50°	81
مياه دافئة من 20° - 35°	102
مياه باردة أقل من 20°	19

المصدر: وزارة السياحة والصناعات التقليدية 2019

الشكل رقم(03): تصنيف المنابع الحموية



المصدر: وزارة السياحة والصناعات التقليدية 2019

تتوزع الجزائر بالعديد من المنابع الحموية والتي تختلف وتتباين في درجة حرارتها من منع إلى آخر مما يجعل منها مقصد سياحيا للعلاج والصحة والاستجمام، وهذا ما ينعكس إيجابيا على دعم القطاع السياحي بالجزائر.

د - الاستثمار في المطاعم السياحية وصناعة الفنادق:.
1- المطاعم السياحية:

يحدد المرسوم رقم: 85-12¹ الفرق بين الأعمال السياحية والأعمال الفندقية، فحسب نص المادة 1، 2 من هذا المرسوم يعتبر عملا فندقيا كل استعمال بأجر لهيكل عمومي أو خاص أعد في الأصل للإيواء وكل الخدمات المقدمة والمرتبطة به، بينما يعتبر عملا سياحيا حسب المادة 1، 3 من هذا المرسوم، كل استعمال بأجر لهيكل أساسي مخصص لتقديم طعام ومشروبات بمختلف أشكالها وأنواعها للزبائن.

أ- مفهوم المطاعم السياحية:

تعرف المطاعم السياحية كل المؤسسات المتخصصة في إعداد وتقديم الطعام والمشروبات للسياح وللزبائن، دون أن تشتمل على أي نوع أو شكل من أشكال الإيواء، سواء كانت تحوي عروض ترفيهية أم لا².

ب- أنواع المطاعم السياحية:

- المطاعم:

تعتبر المطاعم متاجرا متخصصة في إعداد وبيع الأطعمة والمشروبات بمختلف أنواعها للزبائن والسياح في عين المكان وتحتوي على خمسة أصناف:³

• مطاعم الأكل الخفيف:

تشتمل مطاعم الأكل الخفيف على تلك المحلات التي تقدم أكالات سريعة ومشروبات لزيائنها حيث يتناولونها أمام طاولة التقديم أو جنب رفوف معدة لذلك، وهي ترتب في خمسة أصناف حسب نص المادة 16 من المرسوم التنفيذي رقم: 85-12.⁴

¹ - مرسوم تنفيذي رقم: 85-12 مؤرخ في 26 يناير 1985 يحدد الأعمال الفندقية والسياحية وينظمها، ج ر، عدد 5 صادر في 27 يناير 1985.

² - المرجع السابق، المادة 13 من المرسوم التنفيذي 85-12.

³ - المرجع السابق، المادة 12 من المرسوم التنفيذي 85-12.

⁴ - المرجع السابق، المادة 16 من المرسوم التنفيذي 85-12.

- مطاعم الخدمة الذاتية:

تشتمل مطاعم الخدمة الذاتية على تلك المحلات التي يكون فيها الزبائن هم من يخدمون أنفسهم بأنفسهم وهي ترتب في خمسة أصناف حسب المادة 15 من المرسوم التنفيذي رقم: 12-85.

- الحانات:

الحانات هي عبارة عن متاجر مخصصة لبيع المشروبات الكحولية لزبائنها، حيث يشترط في كل حانة ما هذه الحانات توفير طاولات ومناضد وكراسي من النوع الجيد، ويكون عددها كاف ومناسب مساحتها، وهي ترتب في ثلاثة أصناف حسب نص المادة 17 من المرسوم التنفيذي رقم: 12-85.¹

- المقاهي:

المقاهي عبارة عن متاجر متخصصة يتم فيها تقديم وجبات ساخنة وباردة لزبائنها، ما عدا المشروبات الكحولية، بالإضافة إلى وجود حلويات خفيفة بها، وحسب نص المادة 18 من المرسوم التنفيذي رقم: 12-85 في ترتب في ثلاثة أصناف.²

- مطاعم الأكل السريع:

تعتبر مطاعم الأكل السريع تلك المطاعم المتخصصة في بيع اللُّمَج والأكل السريع وتحضيره، وكذا المشروبات وغيرها من المأكولات الأخرى المشابهة، وحسب نص المادة 20 من المرسوم التنفيذي رقم: 12-85 فهي ترتب في ثلاثة أصناف، كما تشمل أيضا المطاعم المتنقلة في مركبات مخصصة لتحضير وبيع اللُّمَج والأكل السريع وغيرها.³

- قاعات الشاي وبيع الثلجات:

تعد قاعات الشاي ومحلات بيع الثلجات متاجرا متخصصة في تقديم مشروبات ساخنة أو باردة على موائد وكذا مثلجات وحلويات يتم تحضيرها في عين المكان، وهي حسب نص المادة 19 من المرسوم التنفيذي رقم: 12-85 ترتب إلى ثلاثة أصناف.⁴

¹ - المرجع السابق، المادة 17 من المرسوم التنفيذي 12-85.

² - المرجع السابق، المادة 18 من المرسوم التنفيذي 12-85.

³ - المرجع السابق، المادة 20 من المرسوم التنفيذي 12-85.

⁴ - المرجع السابق، المادة 19 من المرسوم التنفيذي 12-85.

• النوادي الليلية:

النوادي الليلية هي عبارة عن متاجر متخصصة في التسلية الموسيقية بواسطة جوق من الغناء وكذا تقديم المشروبات، أما الأكل في النوادي الليلية يعد أمرا اختياريا، وحسب نص المادة 21 من المرسوم التنفيذي رقم 85-12 فإنها ترتب في ثلاثة أصناف.¹

• المراقص:

تعتبر المراقص بمختلف أنواعها عبارة عن محال متخصصة في التسلية الموسيقية بواسطة آلات وتجهيزات تقنية موسيقية، وحسب نص المادة 22 من المرسوم التنفيذي رقم 85-12 فإنها ترتب في ثلاثة أصناف.²

• الملاهي الليلية

تعتبر الملاهي الليلية عبارة عن مَحَال متخصصة في بيع المشروبات الكحولية غلى عدة والمشروبات الباردة التي تستهلك في عين المكان، مع تقديم عروض ترفيهية، وترتب إلى عدة أصناف حسب نص المادة 23 من المرسوم التنفيذي رقم 85-12.³

2- صناعة الفنادق:

يُقصد بصناعة الفنادق النشاطات الفندقية، وحسب نص المادة 1/4 من القانون رقم: 99-01⁴ يعد نشاطا فندقيا كل استغلال بمقابل لمؤسسة فندقية.

كما نجد المادة 2/2 من المرسوم التنفيذي 2000-46⁵ ، وتعرف صناعة الفندقية على أنها كل استعمال بمقابل للهيكل الأساسية الموجهة أساسا للإيواء، وتقديم الخدمات المرتبطة به، حيث تتكون هذه الهياكل الأساسية من مؤسسات إيواء يستأجرها زبائن يقيمون بها من أسبوع واحد إلى شهر دون أن يتخذونها سكنا لهم.

¹ - المرجع السابق، المادة 21 من المرسوم التنفيذي 85-12

² - المرجع السابق، المادة 22 من المرسوم التنفيذي 85-12

³ - المرجع السابق، المادة 23 من المرسوم التنفيذي 85-12

⁴ - قانون رقم: 99-01 مؤرخ في 6 يناير 1999، يحدد القواعد المتعلقة بالفندقة، ج ر، عدد2 صادر في 10 يناير 1999.

⁵ - مرسوم تنفيذي رقم: 2000-46 مؤرخ في أول مارس 2000، يعرف المؤسسات الفندقية ويحدد تنظيمها وسيرها وكذا

كيفية استغلالها، ج ر، عدد 10 صادر في 5 مارس 2000.

أ- مفهوم المؤسسة الفندقية:

حسب نص المادة 2/4 من القانون رقم: 99-01¹ عرّفت المؤسسة الفندقية على أنها كل مؤسسة تستقبل الزبائن لإيوائهم بالإضافة إلى تقديم خدمات أخرى لهؤلاء الزبائن، كما تم تعريفها حسب نص المادة 1/2 من المرسوم التنفيذي 2000-46 على أنها كل مؤسسة تمارس نشاطا فندقيا.

ب- أنواع المؤسسات الفندقية:²

للمؤسسات الفندقية عدة أنواع وهي تختلف عن بعضها البعض باختلاف خصوصيات كل مؤسسة، بالإضافة إلى اختلاف ترتيبها باختلاف درجة تصنيفها، وتم تحديدها في المرسوم التنفيذي رقم: 2000-46 في 10 أنواع، وهي كالآتي:

• الفنادق:³

حسب نص المادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم: 2000-46 تعتبر الفنادق هياكل إيواء مهياة للإقامة ولإطعام الزبائن، وهي ترتب في ستة أصناف كالتالي:

6- الصنف الأول: خمس نجوم

تتشارك فنادق الخمس نجوم في مجموعة من المواصفات من أهمها؛ أن لا يقل عدد الغرف فيها عن 100 غرفة، كما تتوفر فيها خدمات أخرى، وأن يكون أثاث الفنادق من النوعية الممتازة وبركة سباحة وكالحدائق ومواقف السيارة، ويتوفر على ثلاثة مصاعد على الأقل للنزلاء وللخدمات، وبه مدخل خاص ويتوفر أمام المدخل الرئيس مباشرة مساحة مسقوفة تتسع لثلاث سيارات لإنزال النزلاء لغاية المدخل، كما يجب ألا تقل نسبة المقاعد في المطعم التابع للفندق عن مقعد واحد على الأقل لكل غرفة. أما المرافق العامة التي يجب أن تتوفر فيها فتتمثل في قاعة استقبال؛ بار؛ صالة جلوس، قاعة مؤتمرات كبرى، ومطعم مستواه ممتاز وقاعة للقراءة ودورة مياه خاصة بالنساء وأخرى للرجال.... الخ

¹ - المرجع السابق، قانون رقم 99-01 مؤرخ في 6 يناير 1999.

² - المرجع السابق، المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم: 2000-46 مؤرخ في أول مارس 2000

³ - المرجع السابق، المادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم: 2000-46 مؤرخ في أول مارس 2000

7- الصنف الثاني: أربع نجوم

تتوفر فنادق الأربع نجوم مستوى أقل من الجودة وتسهر أكثر على راحة النزلاء وتتوفر خيارات متنوعة من الغرف بما فيها الأجنحة، والعديد من خدمات المطاعم والمقاهي والمرافق التجارية وحمامات السباحة وصالة لألعاب الرياضة. وخدمة الغرف على مدار 24 ساعة، فضلاً عن خدمات Wi-Fi في جميع الغرف التي يجب ألا تقل عن 50 غرفة.

8- الصنف الثالث: ثلاث نجوم:

يوجد عدة فئات من الغرف لنزلاء بالإضافة إلى مركز أعمال ومطعم وصالة رياضية بسيطة، وقاعة مؤتمرات، وفي بريطانيا يشترط تمكين النزلاء من الدخول والخروج في أي وقت دون استخدام المفتاح، كما يجب أن تكون خدمة الغرف متاحة بالإضافة إلى توفر خدمة Wi-Fi والحمامات الخاصة ونظام هاتفي داخلي للتواصل مع الاستقبال في الفندق، ويكون الحد الأدنى للغرف 30 غرفة.

9- الصنف الرابع: نجمتان

مستويات الخدمة والنظافة والصيانة تكون أفضل في هذه الفنادق، كما يمكن أن يتوفر فيها جهاز تلفزيون وهاتف في الغرفة، وحمامات داخلية ومطعم أو مقهى في الفندق، والحد الأدنى في هذه الفنادق 25 غرفة.

10- الصنف الخامس نجمة واحدة

تتوفر في هذه الفنادق الخدمات الأساسية فقط في الغرف والتي لا يقل عددها عن عشرين غرفة، وفي بريطانيا، يجب أن يحتوي الفندق على خمس غرف على الأقل ويعمل على مدار أيام الأسبوع مع شرط توفر الموظفين بشكل دائم لخدمة العملاء، وفي بعض الأحيان يتشارك نزلاء الفندق الحمامات والمرافق العامة.

11- الصنف السادس بدون نجمة (غير مصنف)

• نزل الطريق أو المحطة (الموتيل):

يعتبر الموتيل هيكل إيواء مبني خارج المناطق السكنية، يصل مباشرة بطريق مفتوح لحركة مرور السيارات، وترتب الموتيلات إلى صنفين، ويشترط في الموتيل يكون مجهز بعشر غرف على الأقل، وأن توفر للزبائن الوجبات الغذائية الأساسية الثلاث في اليوم،

كما يشترط ضرورة توفر حاضرة لوقوف السيارات أو مرأب خاص أو محطة بنزين، وإن لم تتوفر هذه الأخير يجب أن لا يكون الموتيل بعيدا عن محطة بنزين تحتوي على جميع خدمات السيارة كالوقود والتشحيم واصلاح العجلات وغيرها.¹

• قرى العطل:

قرية العطل هي مجموعة من الهياكل المبنية خارج المناطق السكنية، والتي تتوفر بها أجنحة سكنية بها عدد من الشقق العائلية الصغيرة، حيث ترتب قرى العطل في ثلاثة أصناف، ويشترط أن تتوفر بها زيادة عن المنشآت الثقافية والرياضية، مركز تجاري ومستوصف ميداني ومحطة بنزين، كما يشترط ضرورة توفير الوجبات الأساسية الثلاثة في اليوم.²

• الإقامات السياحية:

تعتبر الإقامة السياحية هيكل إيواء يتواجد خارج المناطق السكنية في أماكن يشترك فيها الموقع بجمال طبيعي خاص، وتكون شقق الإقامات مجهزة بالأثاث، حيث ترتب الإقامات السياحية في ثلاثة أصناف، كما يجب أن تتوفر في الإقامات السياحية وسائل للترفيه والنشاطات الرياضية والتنشيط وكذا النشاطات التجارية.³

• النزل الريفية:

يعتبر النزل اليفي هيكل يتواجد خارج المجمعات السكنية، حيث يشتمل على ستة غرف على الأقل، بالإضافة إلى تقديم وجبة فطور الصباح، كما ترتب النزل الريفية في صنفين.⁴

• النزل العائلية:

يشتمل النزل العائلي على خمس غرف إلى خمسة عشرة غرفة، كما يجب أن يوفر وجبة فطور الصباح على الأقل، كما يمكن له أن يوفر لزبائنه وجبات الطعام أو يسمح لهم بإعدادها، وترتب النزل العائلية في صنف واحد.⁵

¹ - المرجع السابق، المادة 5 من المرسوم التنفيذي رقم: 2000-46 مؤرخ في أول مارس 2000.

² - المرجع السابق، المادة 6 من المرسوم التنفيذي رقم: 2000-46 مؤرخ في أول مارس 2000.

³ - المرجع السابق، المادة 7 من المرسوم التنفيذي رقم: 2000-46 مؤرخ في أول مارس 2000.

⁴ - المرجع السابق، المادة 8 من المرسوم التنفيذي رقم: 2000-46 مؤرخ في أول مارس 2000.

⁵ - المرجع السابق، المادة 9 من المرسوم التنفيذي رقم: 2000-46 مؤرخ في أول مارس 2000.

• الشاليهات:

تعد الشاليهات هياكلا معدة لاستقبال الزبائن في المحطات البحرية أو الجبلية، حيث يكون مؤثتا أو غير مؤثت، كما يمكن أن يؤجر لليوم أو للأسبوع أو للشهر أو للفصل، وترتب الشاليهات في ثلاثة أصناف.¹

• المنازل السياحية المفروشة:

يتكون المنزل السياحي المفروش على فيلات وشقق وغرف مؤثثة لا يتعدى عددها عشرة غرف، وترتب المنزل السياحي المفروش في صنف واحد، ويؤجر لمدة أقصاها شهر واحد.²

• المخيمات:

يعد المخيم مساحة مهياة في الأماكن الطبيعية لضمان إقامة منتظمة للسياح في:

- تجهيزات خفيفة يحضرونها بأنفسهم أو تقدم لهم في عين المكان .
- عربات التخيم المقطورة.

ترتب المخيمات على ثلاثة أصناف، ويخضع إنشاؤها واستغلالها لأحكام المرسوم رقم: 14-85، ويرخص بالتخيم الحر أو الفردي في الأماكن الطبيعية للتخيم بموجب مقرر يصدره رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا.³

• محطات الاستراحة:

تقام محطات الاستراحة في طريق الرحلات السياحية ليتمكن السياح العابرين من الراحة، وتشتمل هذه المحطة على غرفة مشتركة على الأقل، مهياة من غرفة أو قاعة للطبخ والإطعام وغرفة أو صالة وتجهيز صحي ملائم، وترتب محطات الاستراحة في صنف واحد.⁴

¹ - المرجع السابق، المادة 10 من المرسوم التنفيذي رقم: 2000-46 مؤرخ في أول مارس 2000.

² - المرجع السابق، المادة 11 من المرسوم التنفيذي رقم: 2000-46 مؤرخ في أول مارس 2000.

³ - المرجع السابق، المادة 1/12 من المرسوم التنفيذي رقم: 2000-46 مؤرخ في أول مارس 2000.

⁴ - المرجع السابق، المادة 13 من المرسوم التنفيذي رقم: 2000-46 مؤرخ في أول مارس 2000.

المطلب الثاني: متطلبات الاستثمارات السياحي ومحفزاته في الجزائر.

الفرع الأول: متطلبات الاستثمار السياحي.¹

حسب نص المادة 07 من القانون رقم: 03-01 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة أنه على الدولة أن " توفر الشروط الضرورية لترقية الاستثمار السياحي " وتتمثل هذه الشروط في العقار السياحي والتمويل البنكي والأمن السياحي والموارد البشرية.

أولاً- العقار السياحي: حسب نص المادة 20 من القانون رقم: 03-02 المحدد للقواعد العامة للاستعمال وللإستغلال السياحي للشواطئ أنه " يتشكل العقار السياحي القابل للبناء على الأراضي المحدد لهذا الغرض في مخطط التهيئة السياحية، ويضم الأراضي التابعة للأموال الوطنية العمومية والخاصة وتلك التابعة للخواص، وعليه وجب ضمان توفير العقار مع ضمان توفير رقابة مشددة من أجل القضاء على مافيا العقار.

ثانياً- التمويل البنكي: ضرورة تكييف طريقة التمويل البنكي مع خصوصيات الاستثمار السياحي، وتشجيع المؤسسات البنكية على تقديم عروض تتوافق وتتكيف مع الاستثمار السياحي، والذي يتضمن ويقضي عادة قروض طويلة الأجل، كما وجب ضرورة توفير بنوك ومؤسسات مالية متخصصة في تمويل المشاريع والاستثمارات السياحية، لذلك نتطلع إلى إنشاء بنك يسمى " بنك التنمية السياحية".

ثالثاً- الاستقرار السياسي والأمن السياحي: من الملاحظ أن قطاع السياحة له علاقة طردية وتكاملية مع مختلف القطاعات الأخرى وكذا بقية المؤسسات الخدمائية، حيث يتراجع مستوى الأداء السياحي كلما تأثر قطاع من بقية القطاعات الأخرى، لذلك نرى أن قطاع السياحة قطاع مركب.

حيث شهدت الجزائر حالة من الاضطراب وعدم الاستقرار الأمني والسياسي مما انعكس سلباً على إمكانية الاستثمار في الجزائر، باعتبار أن الأمن السياحي هو القاعدة الأساسية لصناعة السياحة وتحقيق تنمية سياحية مستدامة، فمن الضروري توفير الأمن السياحي لبناء تنمية سياحية.

¹ - نوال ايران، الاستثمار السياحي في الجزائر، واقع وتحديات، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، ج8، ع3، المركز الجامعي تيبازة، 2021، ص897.

لذلك نرى سنة 2005 بمثابة نقطة تحول في الجزائر خاصة بعد صدور ميثاق المصالحة الوطنية الذي أطلقه رئيس الجمهورية، مما أدى إلى تهدئة الأوضاع واستقرار الأمن، خاصة بعد مرور عشرية سوداء ظلّت آثارها في نفوس الجزائريين من جراء الممارسات الإرهابية في الجزائر، جاء هذا الميثاق لبناء الجزائر من جميع النواحي، فالعلاقة بين الأمن والسياحية علاقة تلازم، كلما توفر الأمن يعني إمكانية وجود استثمارات سياحية، وغياب الأمن يعكس عزوف المستثمرين في هذا المجال الحيوي.

رابعاً- الإطار التنظيمي والتشريعي المحفز على الاستثمار:¹ من شروط توفير محيط ملائم للاستثمار ضرورة وجود سياسة اقتصادية تمتاز بالتكيف والمرونة والوضوح بالإضافة إلى الاستقرار وعدم التضارب مع الأهداف، لذلك استوجب ضرورة توفير مناخ تشريعي وتنظيمي يضمن قدر من الالتزام وضبط الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع العوامل المهمة في جذبها، وذلك من خلال ما يلي:

- 1- وجود تشريعات ثابتة وواضحة تتميز بالشفافية تضمن للمستثمرين الوصول إلى أوعية عقارية سياحية.
- 2- أن تكون السياسة النقدية تتماشى وحجم النشاطات الاقتصادية.
- 3- سياسة الإنفاق العام تؤدي إلى تقوية البنية الأساسية وهو ما يؤدي حتماً إلى جذب الاستثمار.
- 4- وجود نظام قضائي مستقل يضمن حقوق المستثمرين في حال نزاع قائم بين المستثمر والدولة ويكون يمتاز بالحيادية.

خامساً- تحرير السوق على المنافسة: تلعب الشركات السياحية دوراً محورياً في تنمية السياحة وتطويرها، لذا تعتبر هذه الشركات هي المسؤولة عن عرض المنتج السياحي وهي من تقوم بإعداد البرامج السياحية والرحلات الشاملة وطبع المنشورات والاعلانات، فعملها يتم بداية من الترويج والاعلان وكل ما يتعلق بالرحلة السياحية، بالإضافة إلى إقامة بحوث ودراسات التي تتعلق بالعرض والطلب السياحي، فهذه الشركات دور بارز في إنعاش القطاع السياحي من خلال تنميته وتطويره بالإضافة إلى

¹ - عبد الكريم دكاني، معوقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، ج7، ع5، جامعة أدرار 2018، ص 188.

أهداف تتعلق بالربح الذي يحققه المستثمر، والهدف الأسمى هو صناعة المنتج السياحي وإيصاله للمستهلكين.¹

سادسا- الموارد البشرية: يتطلب الاستثمار السياحي مجموعة من العناصر تميزه عن غيره من الاستثمارات، فالقطاع السياحي يعتمد بالدرجة الأولى على اليد العاملة الفنية والمؤهلة للقيام بهذه الخدمات لأن قطاع السياحة خدماتي ولا يتطلب عناصر معقدة لصناعاته كالتيكنولوجيا وغيرها، لذا أضحى من الضروري وجود استثمارات في الموارد البشرية وأنشاء مدارس تكوينية في هذا المجال للقيام بهذه المهمة على أفضل وجه ويحظى هذا القطاع برضا من قبل السياح سواء الأجانب أو المحليين.

تعد الموارد البشرية العمود الفقري للقطاع السياحي، فتوفير منشآت وفنادق وهياكل سياحية ومركبات ومباني لا تعدو أن تكون عناصر جذب سياحية مادية لا أكثر إن لم تتلائم مع وجود عناصر بشرية مؤهلة للقيام بصناعة السياحة داخل هذه الهياكل، مما أصبح من الضروري الاهتمام بقدرات ومهارات وتثمين العنصر البشري والاستثمار فيه ليعكس الهدف المنشود من خلاله لتحقيق تنمية سياحية مستدامة.

سابعا- إرساء بنية قاعدية صلبة: تؤثر البنية القاعدية تأثيرا بالغا في قرار الاستثمار لدى الكثير من المستثمرين، ومرد ذلك إلى المساهمة في تخفيض التكاليف وبالتالي زيادة أرباح للمستثمر، وذلك من خلال ما يلي:

- 1- انشاء شبكة اتصالات سلكية ولاسلكية متطورة وحديثة، وذلك لمواكبة التطورات العالمية على المستوى التكنولوجي.²
- 2- التنوع والتوسيع والتوزيع المنتظم لشبكة النقل والمواصلات، حيث يجب وضع مخطط يوصل المنتج لكل المستهلكين.
- 3- توفير موارد الطاقة دون انقطاع تقادي لكثرة الخسائر.

ثامنا- الوعي الثقافي: تلعب الثقافة السياحية دورا بارزا في صناعة السياحة والنهوض بها، حيث نلمس ذلك من خلال رضا السائح ومدى التأثير في نفسيته، فهناك دراسات جعلت الوعي لدى ساكنة الدولة بأهمية السياحة من شأنه أن يجعل القطاع

¹ - محمد بن سلمان ومحمد خليف، الاستثمار السياحي في الجزائر الفرص والتحديات، مجلة القانون والعلوم السياسية، ج8، ع1، المركز الجامعي النعامة، الجزائر 2022، ص 586.

² - المرجع نفسه.

أكثر تنافسية على اعتبار أن الإنسان هو الركيزة الأساسية في تنمية قطاع السياحة والنهوض به.¹

الفرع الثاني: محفزات الاستثمار السياحي:

انتهجت الجزائر سياسة جديدة تمثلت في فتح المسارات والمجال أمام الاستثمار الخاص الداخلي والأجنبي في القطاع السياحي، بالإضافة إلى خصخصة قطاع السياحي، لذلك أشرفت على القيام بتنظيم هذه المسألة، لدى نجد المشرع الجزائري سن نصوص نص على ضمانات وحوافز من شأنها تشجيع الاستثمار السياحي في الجزائر من أجل تسهيل وتنظيم اجراءات الاستثمار وتطويرها، باعتبار أن الاستثمارات السياحية يجب أن تكون على أصول ثابتة ولمدة طويلة، مما يترتب عليها عدة تغييرات اجتماعية وسياسية ذات مخاطر متباينة.²

أولاً- الامتيازات الممنوحة للمستثمرين حسب قانون 1993:

الجدول رقم (06) امتيازات الاستثمار الممنوحة حسب قانون 1993

الجنوب الكبير	الطوق الثاني للجنوب	المناطق الخاصة	النظام العام	امتيازات النظام
03 سنوات	03 سنوات	03 سنوات	03 سنوات	المساعدات على الانجاز
إعفاء	إعفاء	إعفاء	إعفاء	حقوق التسجيل
%0.5	%0.5	%0.5	%0.5	حقوق التسجيل للعقود ورفع رأس المال
إعفاء 10 سنوات	إعفاء 07 سنوات على الأقل	إعفاء من 05-10 سنوات	إعفاء من 02-05	الرسم العقاري
إعفاء	إعفاء	إعفاء	إعفاء	TVA
%03	%03	%03	%03	الحقوق الجمركية
تكفل جزئي أو كلي	% 50	تكفل جزئي أو كلي	لا شيء	أشغال المنشآت القاعدية
امتيازات يمكن أن تصل إلى الدينار الرمزي	تخفيض 50%	امتيازات يمكن أن تصل إلى الدينار الرمزي	إتاوة التأجير بقيمة حقيقية	التنازل عن الأراضي العمومية

المصدر: مجلة الاستثمار والشراكة في السياحة، وزارة السياحة والصناعات التقليدية 1994 ، ص 15

¹ - عبد الكريم كاظم هجيل، أهمية الثقافة السياحية في تنمية السياحة الدينية في العراق، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، ج 6، ع1، 2019، ص 107.

² - المرجع السابق، نوال ايران، الاستثمار السياحي في الجزائر، واقع وتحديات، ص 899.

- كما نجد أن الحكومة منحت في نفس هذا القانون ضمانات دولية وداخلية:¹
- إمكانية تحويل رأس المال المستثمر الناجم عنه، ويخص هذا الضمان أيضا الناتج الصافي للتنازل أو التصفية حتى ولو كان هذا المبلغ يفوق رأس المال الأصلي للمستثمر.
 - لا يمكن اللجوء إلى تسخير من طرف العدالة، إلا في الحالات التي نص عليها التشريع المعمول به.
 - مبدأ المعاملة العادلة بين المستثمرين الجزائريين والأجانب من جهة ومن جهة أخرى المستثمرين الأجانب فيما بينهم.

وحسب نص المادة 07 من القانون رقم: 16-09²، المتعلق بترقية الاستثمار على أنه " تتضمن المزايا المنصوص عليها في هذا القانون:

- المزايا المشتركة لكل الامتيازات القابلة للاستفادة.
 - المزايا الإضافية لفائدة النشاطات ذات الامتياز أو المنشئة لمناصب الشغل.
 - المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني.
- وبالرجوع للقسم الثاني والثالث والرابع من نفس القانون نجد أن المشرع الجزائري نص على هذه المزايا بموجب المادتين 12 و13 .

وفيما يلي عرض لهذه المزايا وما تتضمنه من إجراءات متعلقة بها:

1- المزايا المشتركة لكل الامتيازات القابلة للاستفادة:³

تنص المادة 12 من القانون رقم: 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار على أنه " زيادة على التحفيزات الجبائية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام، تستفيد الاستثمارات المعنية بالمزايا والمحددة في المادة 02 مما يلي :

أ- مرحلة الإنجاز:

¹ - علي وشقر آمال يوع ، (1998) : قانون الاستثمار في الجزائر O.P.U : الجزائر، ص 63 ، ، :
² - قانون رقم: 16-09 ، مؤرخ في 29 شوال 1437، الموافق ل: 03 اغشت 2016، المتعلق بترقية الاستثمار، ج ر عدد46، الصادرة بتاريخ 03 اغشت 2016.
³ - المرجع السابق، المادة 12 من القانون رقم: 16-09 .

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية، وتطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز الممنوح.
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني.
- تخفيض نسبة 90 % من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء لمدة 10 سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار، ابتداء من تاريخ الاقتناء.
- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.

ب- مرحلة الاستغلال:

- يتم إعداد محضر من طرف مصالح الضرائب بطلب من المستثمر مدته ثلاث سنوات بناءً على مرحلة الاستغلال التي تم معاينتها، حيث يستفيد المستثمر من المزايا التالية:
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.
- تخفيض نسبة الإتاوة السنوية على الأملاك العقاري إلى 50%.
- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.

2- المزايا الإضافية لفائدة النشاطات ذات الامتياز أو المنشأة لمناصب الشغل.

حسب نص المادة 15 من القانون رقم: 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار، على أنه " لا تلغي المزايا المحددة في المادتين 12 و 13 التحفيزات الجبائية والمالية الخاصة المنشأة بموجب التشريع المعمول به لفائدة النشاطات السياحية والنشاطات الفلاحية والصناعية، كما لا يؤدي وجود عدة مزايا من نفس الشكل أو من نفس الطبيعة سواء المنصوص عليها في هذا القانون إلى تنفيذها معاً، بل على المستثمر الاستفادة من الخيار أو الامتياز الأفضل".¹

3- المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني.

حسب نص المادة 17 من القانون رقم: 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار، حيث تتضمن الاستفادة من المزايا الاستثنائية كل الاستثمارات التي تمثل أهمية خاصة للاقتصاد الوطني، والتي تم إعدادها على أساس التفاوض بين المستثمر والوكالة التي تسير باسم الدولة²، حيث تتضمن هذه الامتيازات الاستثنائية ما يلي:

- منح تخفيضات للحقوق الجبائية والجمركية والرسوم أو غيرها من الاقتطاعات أو المساعدات الأخرى ذات الطابع الجبائي أو الدعم المالي أو الاعانات والمساعدات.
- يمكن أن تصل إلى مدة عشر سنوات تلك الامتيازات المنصوص عليها في المادة 12 من القانون رقم: 16-09.

- يؤهل المجلس الوطني للاستثمار لمنح إعفاءات وتخفيضات في الحقوق أو الضرائب أو الرسم بما فيها الرسم على القيمة المضافة المطبق على أسعار السلع المنتجة التي تدخل في إطار الأنشطة الصناعية الناشئة.³

ثانياً - الضمانات الممنوحة للمستثمرين:

يخص الاستثمار في المجال السياحي في الجزائر كل من الأجانب والمحليين، لذلك شرع المشرع الجزائري جملة من الضمانات التي من شأنها تشجيع استثمار الأجانب في البلد المضيف، حيث تتمثل هذه الضمانات في ما يلي:

¹ - المرجع السابق، المادة 15 من القانون رقم: 16-09.

² - المرجع السابق، المادة 17 من القانون رقم: 16-09.

³ - المرجع السابق، المادة 18 من القانون رقم: 16-09.

- تطبيق شرط الثبات التشريعي، الاستقرار في المنظومة القانونية يشجع المستثمر الأجنبي بخوض مغامرة الاستثمار في الجزائر.¹
- ألا تكون الاستثمارات المنجزة موضوع استيلاء.²
- للجوء إلى التحكيم الدولي أو القضاء الوطني في حالة حدوث مشاكل محل نواع بين المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة.³
- ضمان تحويل رأس المال المستثمر والعوائد المنجزة عنه،⁴ فمن باب المصلحة الوطنية تشجيع المستثمر المحلي الذي يستثمر أمواله المحصلة في بلده على العكس بالنسبة للمستثمر الأجنبي الذي يحرص على تحويل أمواله إلى بلده.

¹ - المرجع السابق، المادة 22 من القانون رقم: 09-16.

² - المرجع السابق، المادة 23 من القانون رقم: 09-16.

³ - المرجع السابق، المادة 24 من القانون رقم: 09-16.

⁴ - المرجع السابق، المادة 25 من القانون رقم: 09-16.

المطلب الثالث: معوقات الاستثمار السياحي في الجزائر:

تعتبر الجزائر، بمناظرها الطبيعية المتنوعة وتراثها الثقافي الغني وأهميتها التاريخية، ملاذاً سياحياً محتملاً في شمال إفريقيا، تتميز البلاد بساحل البحر الأبيض المتوسط المذهل، والصحاري الصحراوية الشاسعة، ونسيج من التقاليد الثقافية الفريدة، مما يجعلها وجهة جذابة للمسافرين الباحثين عن الجمال الطبيعي والانغماس الثقافي، لكن رغم إمكاناتها الهائلة، واجهت صناعة السياحة في الجزائر عقبات هائلة أعاقت نموها وتطورها يسعى هذا المبحث إلى التعمق في شبكة التحديات المعقدة التي أعاقت الاستثمار السياحي في الجزائر والتي نوجزها فيما يلي:

أولاً- المعوقات القانونية:

يواجه قطاع السياحة في الجزائر بصفة عامة والاستثمار السياحي بصفة خاصة جملة من المعوقات القانونية تتعلق أساساً بكثرة وتشعب القوانين والتنظيمات وكذا التعديلات المتتالية لها، هذا ما ينتج حالة عدم استقرار في المنظومة السياحية، وهذا بحد ذاته ينتج عنه مشكلة في تنفيذ النصوص القانونية نظراً لتشعبها وتداخلها، وبالتالي يتولد عنه عدم الاطلاع على كل هذه التشريعات والتنظيمات من طرف موظفي وعمال السياحة نظراً لقلّة وضعف التأهيل والتكوين السياحيين، وهذا ما يفتح الباب أمام التلاعبات ومنه انتشار مظاهر الفساد الإداري.¹

ثانياً- عراقيل تتعلق بالاستثمار السياحي:

يعتبر الاستثمار في القطاع الخدماتي في الدول المتقدمة قطاعاً اقتصادياً هاماً وبالأخص إذا ما تعلق الأمر بالمجال السياحي، إلا أنه لا يزال متأخراً في الدول النامية، إذ ينظر إليه بأنه محاط بالمغامرات والمخاطر، فمن الصعب إن لم نقل من غير الممكن أن تحصل المشاريع السياحية على التمويل حتى إن وفقت في التعامل مع مشاكل وتخطيط تلك المشاريع وتحديدها، وهذا هو حال الاستثمار السياحي في الجزائر، ومن جملة العراقيل التي يعاني منها ما يلي:

¹ - مرجع سابق، القطاع السياحي ورهانات التنويع الاقتصادي في الجزائر، ص 132.

1- إشكالية العقار السياحي:¹

يعاني القطاع السياحي في الجزائر من عدة مشاكل من أجل النهوض به على رأسها مشكل العقار السياحي الذي يعد عائقا أمام إنجاز مشاريع استثمارية هامة من شأنها بعث القطاع السياحي من جديد، والذي يعتبر قطاعا هاما وحيويا في تطوير التنمية الاقتصادية ومن بين العراقيل المتعلقة بالعقار السياحي ما يلي:

- المضاربة التي يتعرض لها العقار السياحي في الصفقات العقارية المتعلقة بالأراضي الواقعة في مناطق التوسع، وذلك يعد تجاوزا لقواعد التعمير وخرقا للقواعد البيئية بصفة عامة والعقار السياحي بصفة خاصة.²

- تقلص مساحات أراضي مناطق التوسع السياحي بسبب التدهور المتزايد لمواقع التوسع السياحي.

- وضعية المحيط الطبيعي المتدهورة كغياب قواعد العمران والتلوث ونهب الرمال، مما أدى إلى تغير حالة الموارد عن طبيعتها السياحية، وهذا ما أدى إلى نقص فرص الاستثمار في بعض المناطق ذات القيمة السياحية العالية.

- غالبا ما يكون العقار تابعا لمصالح الغابات أو القطاع الفلاحي، أو ملكا للخواص فالوضعية القانونية للعقار السياحي تكون عائقا أمام العقارات التي سيتم فيها إنجاز المشروع السياحي، هذا ما يستدعي تسوية الوضعية القانونية في البداية حتى يستفيد المستثمر من العقار، إضافة إلى كون الدراسة الكاملة له تجرى من طرف السلطات المحلية، وهو ما يتطلب وقتا لتوفير أقطاب سياحية، وبمجرد جاهزية المخطط يتم الانطلاق في المشروع.

- انتشار البناءات الفوضوية وغير القانونية في مناطق التوسع السياحي والشغل العشوائي لمناطق التوسع السياحي.

- غياب متابعة عملية إنجاز المشاريع الإجمالية المرتبطة بمناطق التوسع السياحي وارتباطها بالجماعات المحلية وكذا السلطات المركزية والمتعاملين المحليين نظرا لغياب

¹ - مرجع سابق، القطاع السياحي ورهانات التنوع الاقتصادي في الجزائر، ص 133..

² - بن حمودة محبوب، بن قانة إسماعيل، أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي، مجلة الباحث، العدد الخامس، 2007، ص 67.

المصالح المختصة التابعة لإدارة القطاع السياحي على المستوى المحلي (المديريات والمفتشيات الولائية للسياحة).

- غياب الآليات التي من شأنها القيام بالاستغلال والتسيير الفعال لمناطق التوسع السياحي.

- عدم التطبيق الفعلي والصارم للتنظيم الخاص بتنمية مناطق التوسع السياحي وحمايتها وذلك نظرا لغياب السلطات المذكورة سالفا.

- معظم دراسات التهيئة السياحية غير مكتملة ولم تنته في ما يخص مراحل الإنجاز والتمويل.

- الاجراءات الإدارية المتشعبة والمعقدة التي حالت دون إنشاء مناطق التوسع السياحي، ما جعل القطاع يواجه شتى الانتقادات من قبل السياح وعجز عن جذب السياح الأجانب بعد أن فشل في تلبية طلباتهم، ومن أجل توفير المرافق التي من شأنها فتح فرص الاختيار أمام الزوار تم صدور مخطط المناطق السياحية في عام 1988 وتمت مراجعته بغرض الاستثمار في القطاع، حيث تحصي وزارة السياحة 205 منطقة للتوسع السياحي على المستوى الوطني، يوجد منها 160 منطقة على الشريط الساحلي و 23 منطقة في الجنوب الكبير و22 منطقة في الهضاب العليا، غير أنه لا يمكن استغلال تلك المناطق نظرا لعدم وجود آليات التعمير الخاصة بها، إضافة إلى ضرورة توفر مخطط التهيئة السياحي الذي بدونه لن تمنح رخص البناء للمستثمر، وبالرجوع إلى أرقام الوزارة فإنه ومنذ صدور أول مرسوم يحدد المخططات السياحية لم تنشأ سوى 13 منطقة توسع سياحي من مجموع 205 منطقة، على خلفية الإجراءات الإدارية (البيروقراطية) المعقدة التي جعلت العملية تتعثر وتستغرق وقتا طويلا.

2- إشكالية تمويل الاستثمار السياحي:¹

يشهد الاستثمار السياحي في الجزائر العديد من المشاكل كمشكل التمويل الذي يعد العنصر الهام والمحوري في التنمية السياحية، حيث تتمثل معيقات التمويل في ما يلي:

- ندرة المؤسسات البنكية والمالية المتخصصة، هذا ما انعكس سلبا على نقص الاستثمارات السياحية، بالإضافة لهيمنة القطاع العام في هذا الإطار بنسبة تفوق 92 %

¹ - المرجع السابق، القطاع السياحي ورهانات التنوع الاقتصادي في الجزائر، ص 135..

في حين نجد 08 % فقط من البنوك الخاصة، لكن مؤخرا نلاحظ بأن الدولة لها مساعي جادة في للقضاء على هذه العقبات المتعلقة بتمويل الاستثمار، إلا أنه بقية مشكل صعوبة الحصول على الموارد المالية وكيفية استغلالها مطروحا.

- ضخامة المبالغ المالية التي تتطلبها المشاريع السياحية، هذا بالإضافة إلى طول مدة إنجاز المشاريع السياحية وبالتالي تأخر عوائد المشروع، فالمشروع السياحي في الغالب لا يؤدي أكله إلا بعد مرور 08 سنوات، ليمثل الرأس المالي للمستثمر في شكل تجهيزات وبنائات، هذا ما يجعل القروض البنكية المقدمة لتمويل الاستثمارات السياحية لا تتناغم مع طبيعة هذا النوع من الاستثمارات التي تحقق أرباح لتغطية القروض على المدى الطويل، وحسب تصريح وزير السياحة الأسبق السيد عبد القادر بن مسعود فإن ما يقارب 50 % من المشاريع السياحية أي ما يعادل 540 مشروعا لم تتطرق بها الأشغال بسبب عائق التمويل سنة 2019.

- ارتفاع نسبة الفوائد المفروضة على القروض الممنوحة.

- عدم وجود برامج وسياسات تمويلية متخصصة.

- عدم وجود الضمانات الكافية للتمويل.¹

3- الإجراءات الإدارية المعقدة وتفشي مظاهر البيروقراطية:

يشهد الاستثمار السياحي في الجزائر عدة مشاكل تتمثل فيما يلي:

- تشعب الإجراءات الإدارية وكثرتها والتي تنص عليها القوانين، والتي تجبر على المستثمر القيام بأربعة عشر خطوة كاملة قبل إنشاء مؤسسته، لكن عدد المراحل التي يمر عليها المستثمر في كل من دولتي المغرب وتونس تتمثل في خمسة خطوات إلى تسعة خطوات.

- بالإضافة لمشكل بطء العمل الإداري.

- الفساد الإداري.

- صعوبة فهم الموظف لإجراءات الاستثمار السياحي.

¹ - محبوب بن حمودة ، إسماعيل بن قانة ، أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي، مجلة الباحث، العدد 5، 2007، ص 6.

- تعدد القوانين والتنظيمات المتعلقة بالاستثمار والتعديلات المستمرة فيها.

لذلك نجد أن المستثمر الإماراتي الذي كان يريد الاستثمار في الجزائر سنة 2000 واجه العديد من الصعوبات والعراقيل البيروقراطية لذلك تم تغيير وجهته للاستثمار في دولة المغرب وذلك لحجم للتسهيلات التي حظي بها، بحيث قدرت هذه الاستثمارات بحوالي 18 مليار دولار، هذه خسارة بالنسبة للسياحة في الجزائر خاصة حين نرى بأن سببها التعقيدات الإدارية، أي خسائر محرزة بالمجان وبدون مقابل.¹

4- ضعف الثقافة السياحية للأفراد الجزائريين:²

المقصود بالثقافة السياحية امتلاك الفرد لقدر من المعارف والمهارات والمفاهيم والاتجاهات والقيم والمعلومات، والتي تنعكس في مجملها على الفرد، حيث يكون له سلوكا سياحيا رشيدا نحو كل والمظاهر السياحية، وكذا العمليات اللازمة للتخطيط والتنظيم والتعامل مع والسياح ومختلف المؤسسات والأماكن السياحية، ولثقافة السياحية أهمية كبيرة تتمثل في ما يلي:

- تلعب الثقافة السياحية دورا محوريا في التعريف بالتراث التاريخي للمنطقة وتنميته وتطويره من خلال المهارات ولغة التواصل مع السياح ومختلف الوافدين لزيارة المنطقة السياحية.

- المهارات والمعلومات المكتسبة لدى الأفراد من خلال الاطلاع على التطورات العالمية الحاصلة ومواكبتها ومن ثم تقديمها في شكل مفاهيم واتجاهات سواء محليا أو دوليا.

- وجوب إحداث تغييرات في سلوك المجتمع على مستوى العلاقات الاجتماعية.

- تعتبر الثقافة السياحية نشاط اجتماعي لأنها ضرورية لإعداد وتنفيذ برامج وخطط التنمية السياحية ومشاركة الجماهير في إعداد برامج لتنمية الثقافة السياحية جد مهم.

¹ - داودي منصورية، خضراوي عقبة، واقع قطاع السياحة في الجزائر وآفاق تنميتها (دراسة تحليلية)، مخبر القانون الدولي للتنمية المستدامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، ص125.

² - المرجع نفسه.

- يعاني المجتمع الجزائري من ضعف كبير في الثقافة السياحية، ولهذا أكد وزير السياحة السابق "بن مرادي" أنه أصبح من الضروري إعادة بناء الثقافة السياحية التي تراجعت بعد فترة الركود المسجلة منذ فترة الثمانينات في الجزائر، ولبناء ثقافة سياحية يجب تسليط الضوء على استراتيجية تربية وتكوين واتصال موجهة بالدرجة الأولى نحو شريحة الأطفال والشباب، وذلك على خلفية الشعار الذي رفع في الطبعة الثالثة للتظاهرة "طفل اليوم سائح الغد"، وأوضح في هذا السياق أن الطفل الذي يبلغ من العمر اليوم ما بين عشرة سنوات وخمسة عشرة سنة "سيكون بلا شك أحد الفاعلين في المنظومة السياحية إما مستهلكا للمنتج السياحي أو فاعلا ومستقبلا للسياح الوافدين" وأعلن "بن مرادي" في تدخله بمناسبة اليوم الوطني للسياحة، المقام رمزيا في سنة 2013 برياض الفتح أن تقديرات المخطط الوطني للتنمية السياحية تشير إلى 11 مليون جزائري سائح محتمل في 2025، وأضاف وزير السياحة والصناعة التقليدية في هذا السياق للتأكيد على وجود "نقص فادح" في القيم والمفاهيم المتصلة بالثقافة السياحية، وذلك نتيجة للسنوات التي عرفت ركود في قطاع السياحة في بلادنا منذ منتصف الثمانينات، مسجلا في نفس الوقت أن هذه الوضعية خلفت من جهتها تدهورا كبيرا وضعفا في الخدمات والأداء سواء داخل أو خارج المؤسسات الفندقية وفي المحيط العام في، إضافة إلى غياب النظافة الذي باتت ظاهرة سلبية تشوب جميع الأماكن السياحية بالإضافة إلى المدن والأرياف.¹

لذلك فإن وتصحيح تلك الأخطاء والنقائص واستدراك ما فات يتطلب بالدرجة الأولى نشر الثقافة السياحية بين أوساط المجتمع بواسطة مختلف الوسائل والأدوات اللازمة لذلك من خلال تكوين مواطن له وعي سياحي ويدرك مدى أهمية الاقتصاد السياحي من خلال دعم ودفع عجلة الحركة التنموية، إلى جانب دراية ومعرفة بمقومات بلده السياحية، بحيث يستهلك المنتج السياحي الوطني ويحافظ عليه، هذا كله يتطلب تضافر الجهود وتسخير

¹ - المرجع السابق، واقع قطاع السياحة في الجزائر وآفاق تنميتها، ص126.

الإمكانات التي تزخر بها مختلف القطاعات في سبيل ذلك، مع ضرورة استحداث عروض استهلاكية موجهة لفئة الأطفال والشباب، وعلى المدى البعيد تدريب وتكوين مجتمع ومواطن يمتلك ثقافة سياحية، وحسب إحصائيات المنظمة العالمية للسياحة فإن 20% من التدفقات السياحية العالمية سنة 2010 كانت من طرف الشباب بقيمة مالية بلغت 165 مليار دولار، وهي مرشحة أن ترتفع النسبة إلى أكثر من 63% في ما بعد 2020.¹

فانعدام الثقافة السياحية لدى المجتمع الجزائري نقطة سوداء خاصة في تعامله مع الوافدين الأجانب، في حين ذاته يراهن مسؤولو القطاع على السياحة الداخلية بمختلف أنواعها لتغيير هذه الثقافة لدى المواطن.

5- انعدام التعليم السياحي في المنظومة التربوية والتعليمية:

يعد التعليم السياحي النواة الرئيسية لتحقيق الصناعة السياحية، لأنه لا تنمية ولا تطور في أي ميدان دون تطوير وتشجيع التعليم، فالنشاط السياحي في الجزائر يمتلك كل مقومات تطورات ونجاحه، لكن ضعف وغياب التعليم السياحي لازم كل السياسات والاستراتيجيات والخطط والبرامج المتعاقبة، وهذا ما يفسر لنا حالة تدهور أداء القطاع السياحي وضعف مساهمته في تنمية الاقتصاد الوطني، والجدير بالذكر أن الدول التي حققت تطورا سياحيا أولت أهمية بالغة للتعليم السياحي، وذلك لأن التعليم في العلوم السياحية هي التي تبني الاقتصاد السياحي، فالمؤسسات التربوية والتعليمية هي مصدر نشر الثقافة السياحية المتزنة ومصدر لإخراج وتطوير وتقوية مهارات النخب والموارد البشري الراقي الذي يعمل بالقطاع، كما أنها تقوم برسم الاستراتيجية السياحية الصحيحة وتسهر على تنفيذها والاستغلال الفعال والمستدام للموارد السياحية، بل الأهم من ذلك أن المؤسسات التعليمية السياحية هي ذاتها التي تبحث في أسباب تدني التنمية السياحية وتبحث في الحلول الأنسب لرفع هذا الغبن.²

¹ - المرجع السابق، القطاع السياحي ورهانات التنوع الاقتصادي في الجزائر، ص 124

² - المرجع نفسه، ص 126.

6- ضعف الإعلام والتسويق والترويج السياحي:¹

على الرغم من التقدم الكبير لوسائل الاتصال الحديثة خاصة منها الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، إلا أن السياسة الجزائرية لا نجدها تعطي أهمية للترويج السياحي والإعلام التسويقي في التنمية السياحية، ولم تستثمر هذه الوسائل بالقدر الذي يحقق اقتصاد سياحي حقيقي، بالإضافة لعدم وجود رؤية استراتيجية تسويقية واضحة بحيث يعد التسويق السياحي أداة ترويجية هامة للخدمات والمنتجات السياحية، وكذا قلة الحملات الترويجية والتوعوية، وغياب النشرات السياحية، فلا نجدها على مواقع الهيئات السياحية ولا حتى على موقع وزارة السياحة، بالإضافة لعراقيل أخرى يعاني منها القطاع السياحي الجزائري تتمثل في ما يلي:

- ضعف الأمن السياحي، في المناطق السياحية، فمعظم المنتجعات أو المرافق السياحية يكاد يغيب فيها الأمن وهذا ما يساهم في انتشار الآفات الاجتماعية التي تجعل السياح يعزفون على التردد لهذه الأماكن.
- ندرة المؤسسات الفندقية وعجز طاقات الإيواء بها، مما يتسبب في ارتفاع أسعار الإيواء بها، وهذا بدوره يحرم المواطن البسيط من الإقبال على هذه المؤسسات.
- ضعف الخدمات السياحية والفندقية التي لا تلبى احتياجات السياح والوافدين.
- عدم الاستغلال الأمثل للموارد السياحية، إذ أن معظم مناطق الجذب السياحي لا تزال مهملة ولم تشملها أدنى عمليات التهيئة السياحية، خاصة ما يتعلق بالسياحة الشاطئية والمناطق الاستجمامية والثروة الحموية المناطق الصحراوية.
- عدم وجود السياحة العلاجية في الجزائر بالرغم من الإمكانيات المالية والمقومات التي تمتلكها الجزائر، فعوض أن تكون قبلة للسياحة العلاجية الدولية بتشييد المؤسسات الاستشفائية ذات المعايير الدولية نجد أن الجزائريين أنفسهم يتوجهون للعلاج بالخارج.

¹ - المرجع السابق، القطاع السياحي ورهانات التنوع الاقتصادي في الجزائر، ص 124.

7- المعوقات السياسية:

- غياب الاستقرار السياسي, يعتبر هذا العامل من أكبر العوامل التي أدت إلى عرقلة وفشل المخطط التوجيهي في تحقيق أهدافه وتنفيذ مشاريعه في مرحلته الأولى، حيث في كل سنة تقريبا أو سنتي يتم تغيير المسؤولين وفي أعلى هرم السلطة التنفيذية والإدارية على القطاع مما خلق فوضى وعدم استقرار في الوزارة الوصية على المخطط وانعكس سلبا على متابعة مراحل تنفيذ المخطط، كما هناك أيضا عدم استقرار في الهيكل التنظيمي لوزارة السياحة في حد ذاته حيث أن في الفترة الزمنية التي مرت على المخطط عرفت عدة قرارات مرتبطة بهيكلها، فمرة تجمع بين السياحة والصناعات التقليدية ومرات أخرى تهيئة الإقليم والسياحة ثم العودة إلى وزارة السياحة والصناعة التقليدية والعديد من القرارات، كل هذا يعكس عدم إيلاء وإدراك المسؤولين في الدولة لأهمية القطاع السياحي ومساهمته في التنمية الاقتصادية والبحث عن الاستقرار في هذا القطاع الاستراتيجي.¹

- غياب التخطيط السياحي الاستراتيجي, أن مراحل امخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الجزائر لم تتبع خطوات التخطيط السياحي الاستراتيجي في معظم محاورها، بل اقتصر على وضع خريطة لبعض المواقع السياحية ومنحها لشركات انجاز محلية ودولية حيث نجد مثال في تقسيم الأقطاب السياحية السبعة تم الاعتماد على المعيار الجغرافي، بينما كان من الأفضل الاعتماد على المنهجية الحديثة والتي تعتمد على معيار الهدف السياحي أي تقسيم الأقطاب وفقا لنوعية المنتج السياحي (عالية، صحراوية، شاطئية..الخ) ليسهل تحديد الأهداف وأيضا من اجل إبراز نقاط القوة والضعف لكل إقليم والفرص التي تتيحها، وعليه يجب إعادة النظر في المخطط مع الأخذ بعين الاعتبار الدارسات التي أنجزت مسبقا، كما يجب إعداد مخطط لاستراتيجية تسويق المنتج السياحي الجزائري.²

¹ - محمد صلاح وآخرون, اشكالية تنمية القطاع السياحي بالجزائر في ظل مخططات تنمية السياحة, رؤية للمخطط التوجيهي للسياحة آفاق 2030, مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية, ج13, ع02, جامعة محمد بوضياف, المسيلة, 2021, ص 228.

² - المرجع السابق, ص 228.

المبحث الثالث: المؤشرات السياحية الدولية والجزائر:

المطلب الأول: المؤشرات السياحية الدولية:

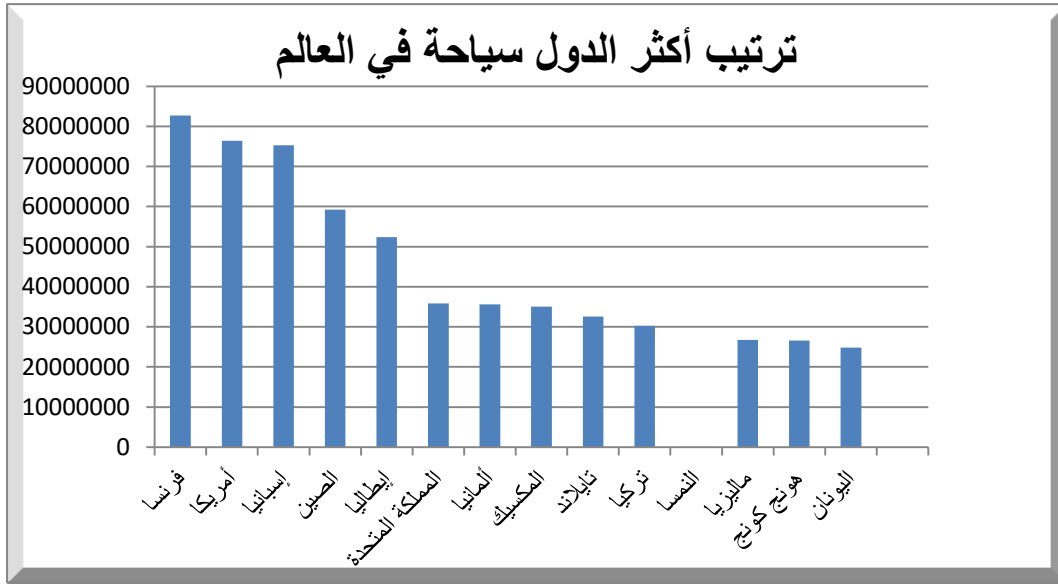
ترتبط السياحة الدولية ارتباطا وثيقا بالتنمية، مما يجعلها محركا أساسيا للتقدم الاقتصادي والاجتماعي لذا بات من الضروري الاهتمام بهذا القطاع المهم، الذي لا يقل أهمية عن باقي القطاعات الإنتاجية والصناعية، حيث نجد في الجدول الموالي أكثر الدول سياحة في العالم إضافة إلى أكثر الدول استفادة من عوائد السياحة وكذا ترتيب الدول العربية.

جدول رقم 07: إحصائيات حول السياحة في العالم الصادرة في سنة 2020:

ترتيب أكثر الدول سياحة في العالم	أكثر الدول المستفادة من عوائد السياحة	ترتيب الدول العربية من حيث السياحة
1.فرنسا 82,700,000 سائح	1. الولايات المتحدة الأمريكية ب 210 مليار و747 مليون دولار	1. السعودية 18,044,000 سائح
2.أمريكا 76,407,000 سائح	2. إسبانيا ب 67 مليار و964 مليون دولار	2. الإمارات 14,870,000 سائح
3.إسبانيا 75315000 سائح	3. فرنسا ب 60 مليار و681 مليون دولار	3. المغرب 10,332,000 سائح
4.الصين 59.270.000 سائح	4. تايلاند ب 57 مليار و211 مليون دولار	4. سوريا 000,8,546 سائح
5.إيطاليا 52,372,000 سائح	5. المملكة المتحدة ب 51 مليار و211 مليون دولار	5. تونس 5,724,000 سائح
6.المملكة المتحدة 35814000 سائح	6. إيطاليا ب 44 مليار و233 مليون دولار	6. مصر 5,258,000 سائح
7.ألمانيا 35,595,000 سائح	7. أستراليا ب 41 مليار و732 مليون دولار	7. البحرين 4,372,000 سائح
8.المكسيك 35,079,000 سائح	8. ألمانيا ب 39 مليار، 823 مليون دولار.	5. الأردن 3,567,000 سائح
9.تايلاند 32,588,000 سائح	9. اليابان ب 34 مليار و54 مليون دولار.	9. قطر 2,938,000 سائح
10.تركيا 30,289,000 سائح	10. الصين ب 32 مليار و617 مليون دولار	10. عمان 2,292,000 سائح
11.النمسا 000,28,121 سائح	11. الهند ب 27 مليار و365 مليون دولار	11. الجزائر 2,039,000 سائح
12.ماليزيا 26757000 سائح	12. تركيا ب 22 مليار و478 مليون دولار	12. لبنان 1,688,000 سائح
13.هونغ كونج26553000 سائح	13. المكسيك ب 21 مليار و333 مليون دولار	13. العراق 1,518,000 سائح
14.اليونان 24,799,000 سائح	14.الإمارات العربية المتحدة ب21 مليار و48 مليون دولار	14. اليمن 1,025,000 سائح

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات منظمة السياحة العالمية

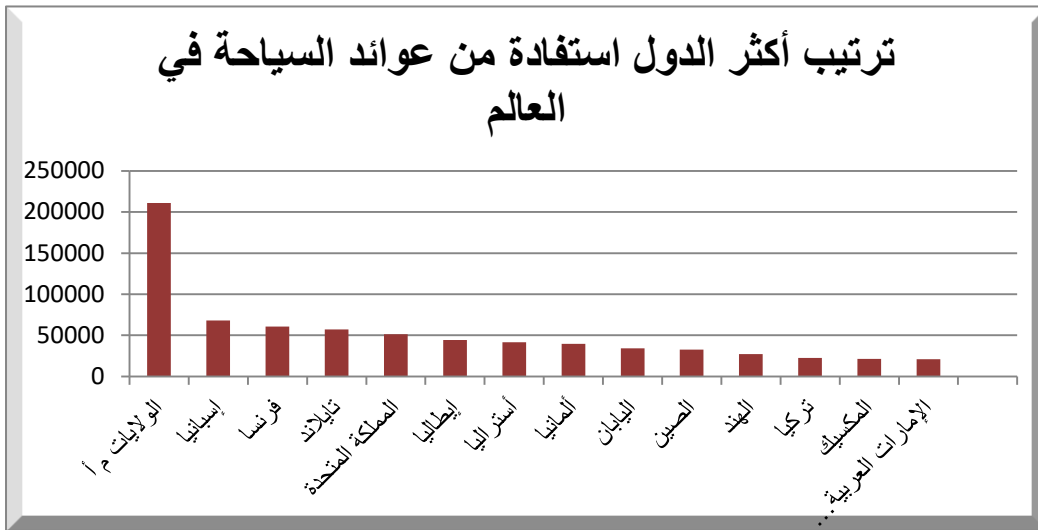
الشكل رقم 04 : يوضح ترتيب أكثر الدول سياحة في العالم سنة 2020 (الوحدة: سائح)



المصدر: من إعداد الباحث بناء على الجدول السابق

من خلال الجدول الموضح أعلاه نلاحظ أن فرنسا أكثر الدول استقطاباً للسياح في العالم بعدد يفوق 82 مليون سائح خلال سنة 2020، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على مدى اهتمام الحكومة الفرنسية بالقطاع السياحي واعتباره من القطاعات ذات الأهمية البالغة، كما نلاحظ بالمقابل أن النمسا تكاد لا تظهر في المخطط البياني من حيث عدد السياح بعدد 28121.

الشكل رقم 05: يوضح ترتيب أكثر الدول استفادة من عوائد السياحة في العالم سنة 2020 (الوحدة مليون دولار)

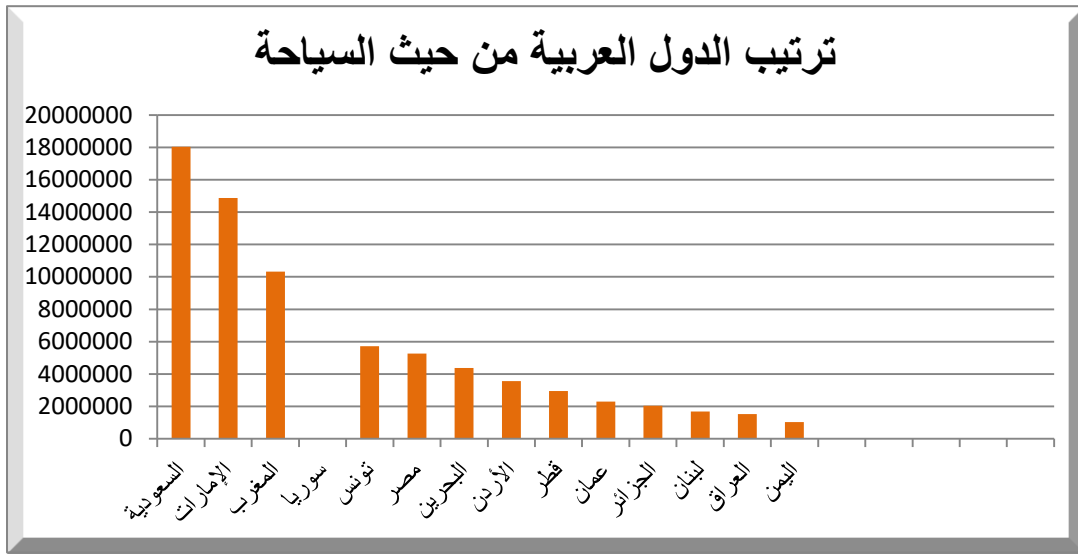


المصدر: من إعداد الباحث بناء على الجدول السابق.

نلاحظ من خلال الجدول والمخطط الموضحين أعلاه أن الولايات المتحدة الأمريكية أكثر الدول استفادة من عوائد السياحة بمبلغ قدره : 210747 مليون دولار خلال سنة 2020 على الرغم من ترتيبها الثاني بعد فرنسا من حيث استقبال عدد السياح في العالم، كما نلاحظ أيضا تذييل المكسيك في القائمة من حيث عوائد السياحة بمبلغ قدره : 21333 مليون دولار.

الشكل رقم 06: يوضح ترتيب الدول العربية من حيث سياحة في العالم سنة 2020

(الوحدة: سائح)



المصدر : من إعداد الباحث بناء على الجدول السابق.

حسب إحصائيات منظمة السياحة العالمية 2019 المنشورة في جانفي 2020 بلغ متوسط عائدات السياحة في عام 2018 استنادا إلى 159 دولة حوالي 10108 مليون دولار أمريكي، وكانت أعلى قيمة في الولايات المتحدة ب 210 مليار و 747 مليون دولار وأقل قيمة كانت في بوروندي ب 4 ملايين دولار، أكثر بلد سياحي في العالم من حيث عدد السياح هو فرنسا تليه إسبانيا وإيطاليا، ولكن كيف نفسّر عندما نجد الولايات المتحدة الأمريكية في الصدارة من حيث عوائد السياحة؟

هذا راجع لأن السياح عندما يسافرون إلى أمريكا يقضون فترات طويلة على الأراضي الأمريكية بالمقارنة مع فرنسا والبلدان الأخرى وهذا منطقي لأن قضاء وقت أكثر يعني مصاريف أكثر وعائدات أكبر للدولة التي يزورها السياح، بحسب إحصائيات منظمة السياحة العالمية فقد بلغ عدد السياح الذين زاروا الجزائر في عام 2019 ما مجموعه 2

ملايين و39 ألف زائر، هذا الرقم يضع الجزائر في المرتبة 11 عربيا و85 عالميا في ترتيب أكثر الدول سياحة في العالم، كما أن عوائد السياحة في الجزائر بلغت في العام الماضي 209 مليون دولار فقط، وهذا الرقم يوحي بأن هذا البلد لا يضع السياحة ضمن الأولويات الاقتصادية.

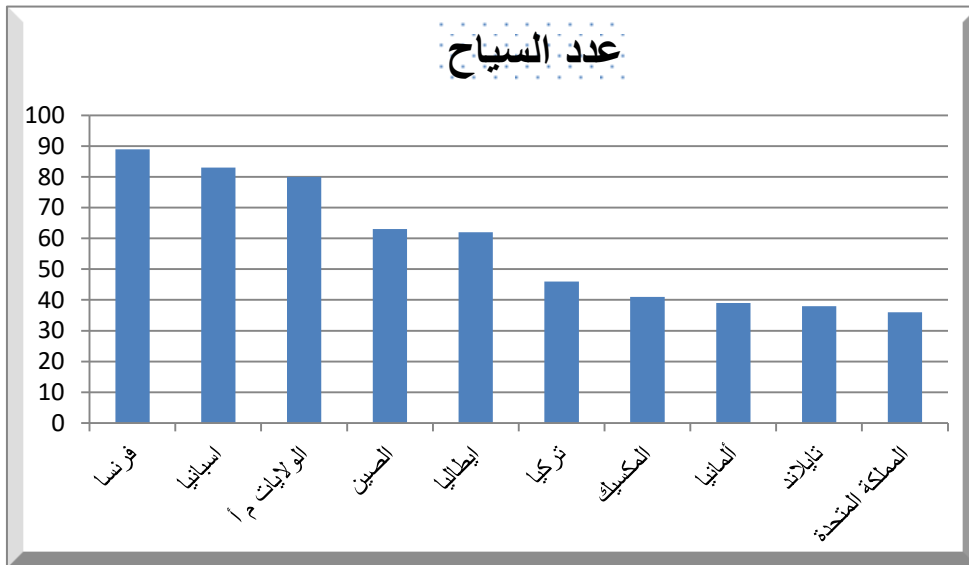
جدول رقم (08): الدول العشر الأولى الأكثر جذبا للسياح سنة 2019

المرتبة	الدولة	عدد السياح
01	فرنسا	89 مليون
02	اسبانيا	83 مليون
03	الولايات م أ	80 مليون
04	الصين	63 مليون
05	ايطاليا	62 مليون
06	تركيا	46 مليون
07	المكسيك	41 مليون
08	ألمانيا	39 مليون
09	تايلاند	38 مليون
10	المملكة المتحدة	36 مليون

المصدر: <https://anamusafer.com/%D8%A3%D9%83%D8%AB%D8%B1-10-%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85>

تاريخ الزيارة 2023/06/10 سا : 12:00

الشكل رقم 07: الدول العشر الأولى الأكثر جذبا للسياح سنة 2019



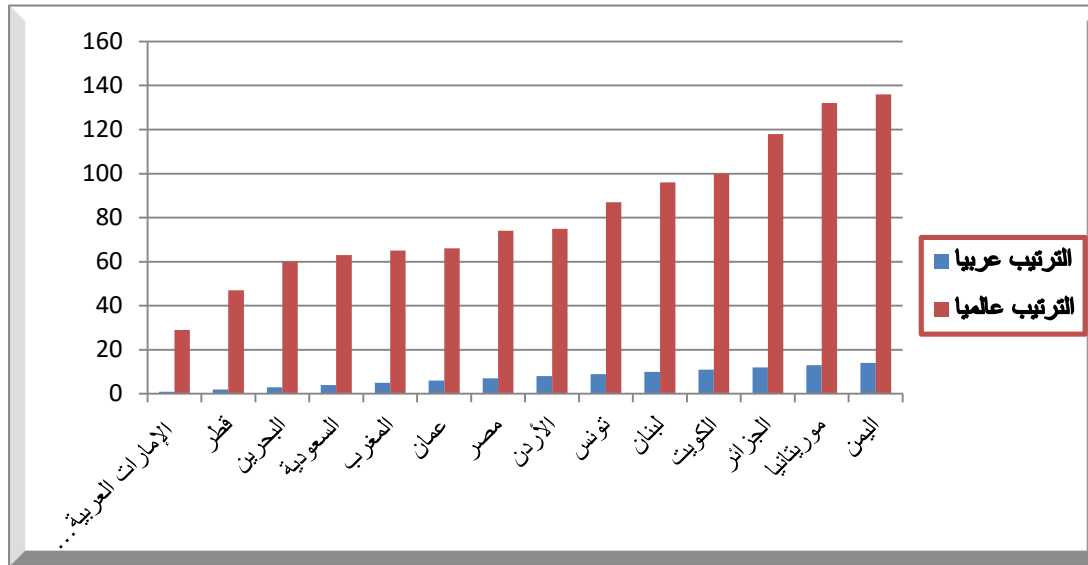
المصدر: من إعداد الباحث بناء على الجدول السابق.

الجدول رقم (09): ترتيب الجزائر عربيا ودوليا ضمن تنافسية السياحة والسفر 2017

اسم الدولة	الترتيب عربيا	الترتيب عالميا
الامارات العربية المتحدة	1	29
قطر	2	47
البحرين	3	60
السعودية	4	63
المغرب	5	65
عمان	6	66
مصر	7	74
الأردن	8	75
تونس	9	87
لبنان	10	96
الكويت	11	100
الجزائر	12	118
موريتانيا	13	132
اليمن	14	136

المصدر: لعويطي نصيرة وغويني العربي، آليات تمكين الاستثمار السياحي في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 01، الجزائر، 2021، ص 742.

الشكل رقم 08 : يوضح : ترتيب الجزائر عربيا ودوليا ضمن تنافسية السياحة والسفر 2017



المصدر : من إعداد الباحث بناء على الجدول السابق.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن سنة 2017 قد تم بها تسجيل، 06 دول (الإمارات، قطر، البحرين، السعودية، المغرب وعمان)، تحسنا بنسب متفاوتة في ترتيبها عالميا، في حين تراجعت 07 دول عربية في الترتيب عالميا وعربيا وذلك راجع لتدهور رصيدها تمثلت هذه الدول في كل من تونس، مصر، الكويت، الأردن، الجزائر، موريتانيا واليمن، وعلى الرغم من كل ما تملكه الجزائر من إمكانيات سياحية إلا أنها كانت في المراتب الأخيرة عربيا وعالميا، وذلك راجع إلى حالة عدم الاستقرار السياسي.

المطلب الثاني: المؤشرات السياحية في الجزائر:

تلعب السياحة دورا محوريا في تنمية الاقتصاد الوطني، وتساهم في رفع إجمالي الناتج المحلي كغيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى.

أولاً- مساهمة السياحة في الناتج المحلي الخام:

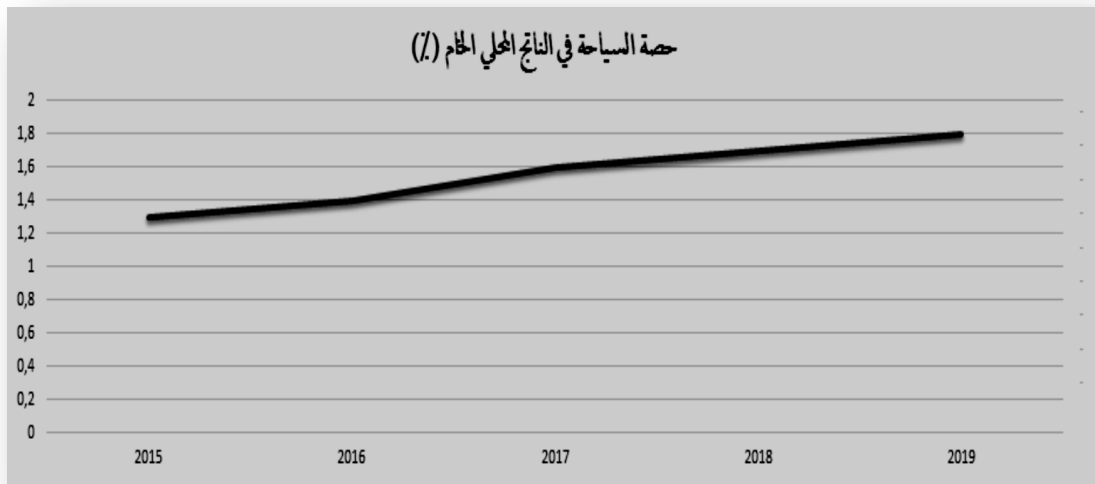
يعتبر قطاع السياحة من القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي في الكثير من الدول، وللاشارة فإن بعض الدول المصدرة للبتروول أعطت للسياحة أهمية متميزة ضمن قطاعاتها الاقتصادية، وبالنسبة للجزائر فإن مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي لها يفسره حجم الإيرادات التي تم تسجيلها على مستوى هذا القطاع¹.

الجدول رقم (10) : حصة السياحة من الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات

السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021
حصة السياحة من الناتج المحلي %	1.4	1.6	1.7	1.8	1.10	الثلاثي الأول (1.65)

المصدر: وزارة السياحة والصناعات التقليدية

الشكل رقم 09 : حصة السياحة من الناتج المحلي الخام / العملة: بالمليون دولار أمريكي



المصدر : من إعداد الباحث بناء على الجدول السابق.

¹ - صباغ رفيقة، التنوع الاقتصادي: استراتيجية الجزائر لما بعد البتروول. مجلة أوراق اقتصادية ، ج 04، ع 01 ، 2020، ص ص 69-70

نلاحظ من خلال الجدول رقم 08 الموضح أعلاه الذي يبين النمو البطيء لحصة السياحة من الناتج المحلي خارج إطار المحروقات، والتي وصلت إلى 1.10 % خلال سنة 2020 وخلال الثلاثي الأول لسنة 2021 ب 1.65%، هذه النسبة تعد ضعيفة جدا إذا ما قارناها بنسب بعض الدول الأخرى الرائدة في قطاع المحروقات، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على عدم ادراج السياحة ضمن الأجندة الاستراتيجية الوطنية مما انعكس سلبا على عائدات هذا القطاع.

ثانيا - مساهمة قطاع السياحة في تحسين ميزان المدفوعات:

تمثل السياحة مصدرا هاما من مصادر الدخل الأجنبي، لذلك نرى أن أهميتها الاقتصادية تقاس بمدى تأثيرها على ميزان المدفوعات، ويتم تحديد قيمة هذا التأثير بالقيمة الصافية للميزان السياحي، ونسبتها إلى النتيجة الحقيقية للميزان التجاري، سواء أكانت ايجابية أم سلبية، فإذا كانت النتيجة الصافية للميزان التجاري ايجابية وكانت النتيجة الصافية للميزان السياحي ايجابية فإنها أيضا تعزز وضع الميزان التجارية، أما إذا كانت النتيجة الصافية للميزان التجاري سلبية وكانت النتيجة الصافية للميزان السياحي ايجابية فانه يغير العجز في الميزان التجاري إلى فائض أو يخفف منه على الأقل.¹

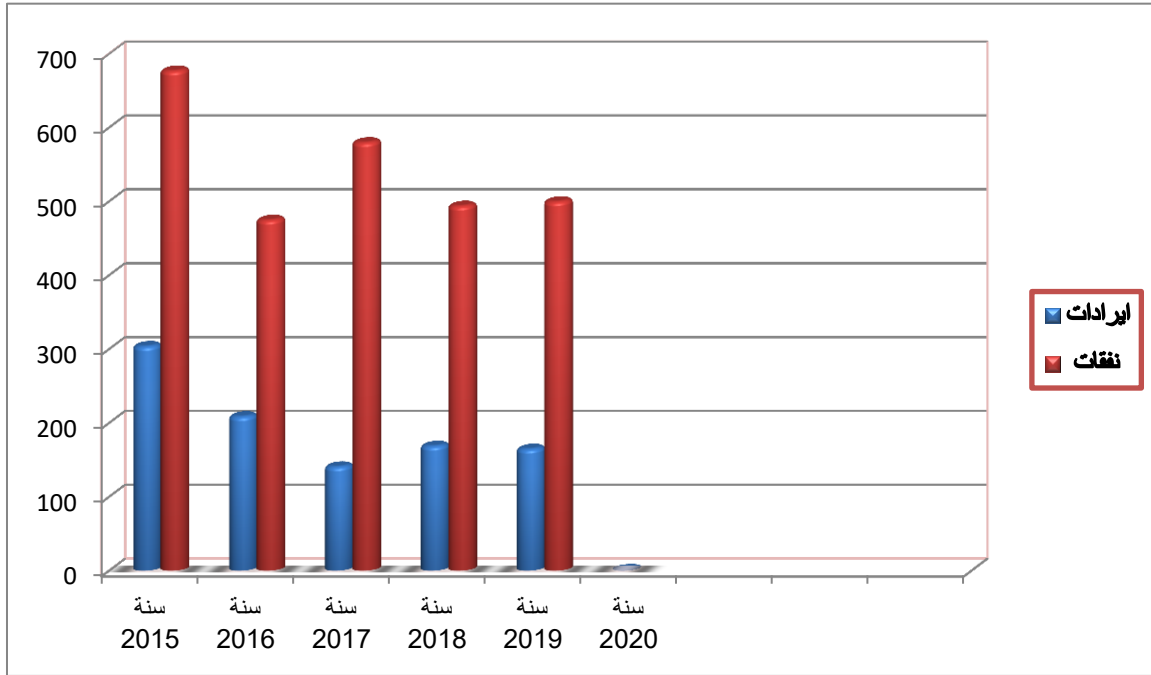
الجدول رقم (11): وضعية تطور ميزان المدفوعات في الجزائر
الوحدة : مليون دولار امريكي

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020
إيرادات	304	209	141	169	165	-
نفقات	677	475	580	494	500	-

المصدر: وزارة السياحة والصناعات التقليدية

¹ - المرجع السابق، التنوع الاقتصادي: استراتيجية الجزائر لما بعد البترول، ص 74.

الشكل رقم : (10) يوضح وضعية تطور ميزان المدفوعات في الجزائر
الوحدة : مليون دولار امريكي



المصدر: من إعداد الباحث بناء على الجدول السابق.

من خلال الجدول الموضح أعلاه نرى بأن حجم الإيرادات يتناقص على الرغم من تذبذب حجم النفقات الذي يمتاز بالصعود تارة والهبوط تارة أخرى، وهذا مرده الى غياب اهتمام الحكومة بهذا القطاع وعدم ادراجه ضمن البرامج والخطط الاستراتيجية الوطنية، مما ينعكس سلبا على حجم التحصيل، بالإضافة إلى إهمال دور القطاع الخاص وعدم ادماجه في أجندة تسيير هذا القطاع، بالإضافة إلى عدم المتابعة والرقابة للسياسات المبرمجة ومقارنة الخطط بالنتائج والأهداف المسطرة مسبقا.

ثالثا- المساهمة في توفير مناصب شغل :

يعتبر قطاع السياحة أحد القطاعات التي يمثل فيها العامل البشري محورا رئيسيا لقيام النشاط السياحي، فهو يساهم في توفير فرص عمل للأفراد بشكل معتبر باعتباره صناعة معقدة ومتشعبة ومتداخلة مع باقي القطاعات الأخرى التي تتطلب يد عاملة كبيرة، لذلك جعلت الجزائر من السياحة قطاعا لإدماج الشباب في الحياة المهنية من خلال ما تملكه من إمكانيات سياحية وكذلك بديلا مهما لخلق الثروات.¹

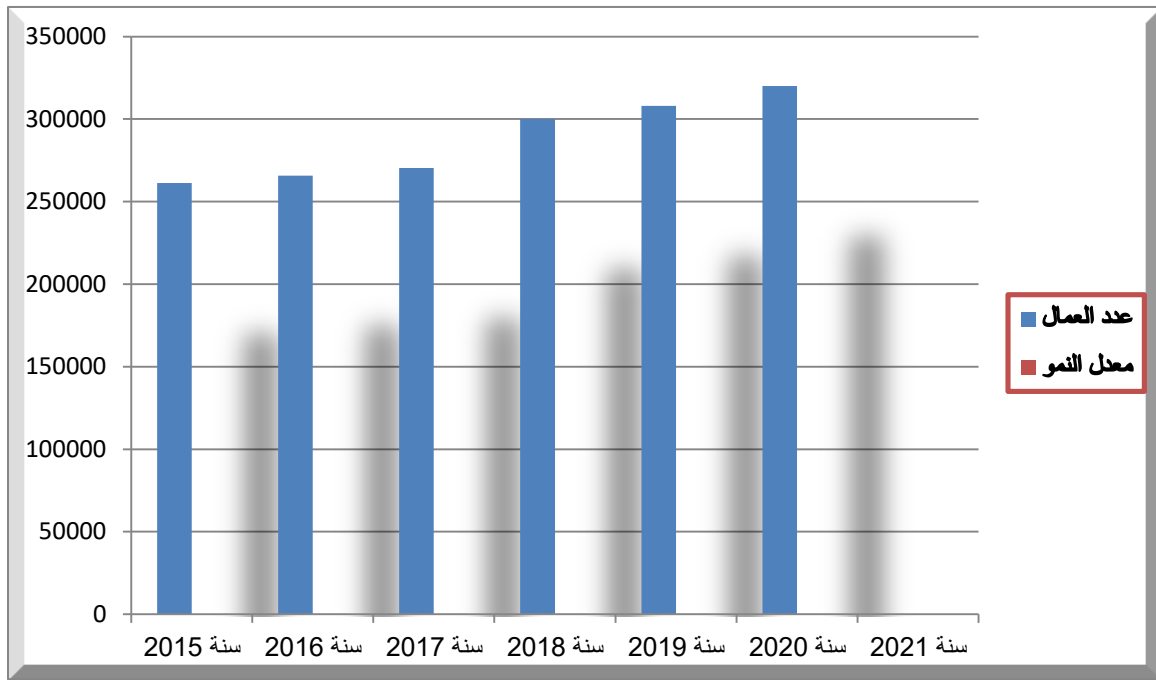
¹ - المرجع السابق، التنوع الاقتصادي: استراتيجية الجزائر لما بعد البترول، ص 75.

الجدول رقم 12: تطور التوظيف في قطاع السياح في الجزائر
(فرع فنادق، المقاهي، المطاعم)

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
عدد العمال	261289	265803	270317	300000	308027	320000	-
معدل النمو	-	1.72	1.69	10.98	2.67	3.88	-

المصدر: وزارة السياحة والصناعات التقليدية.

الشكل رقم 11: تطور التوظيف في قطاع السياح في الجزائر
(فرع فنادق، المقاهي، المطاعم)



المصدر: من إعداد الباحث بناء على الجدول السابق.

من خلال البيانات المدرجة في الجدول الذي يوضح تطور التوظيف في قطاع السياحة، خاصة الفنادق والمقاهي والمطاعم، نلاحظ التطور المستمر والمتصاعد للتوظيف حيث بلغ 320000 عامل خلال سنة 2020 مقارنة 261289 عامل خلال سنة 2015. أي بزيادة تفوق أربعة آلاف عامل خلال خمس سنوات، وهذا العدد يعتبر عاديا مقارنة بزيادة عدد الهياكل والمؤسسات السياحية المنجزة خلال هذا الخماسي، كما يلاحظ أن القطاع السياحي يساهم بنسب ضعيفة في امتصاص البطالة، إذ تتراوح نسبة المساهمة بين 1.72 . 3.88% فقط خلال الفترة 2015-2020 . وهذا السبب راجع

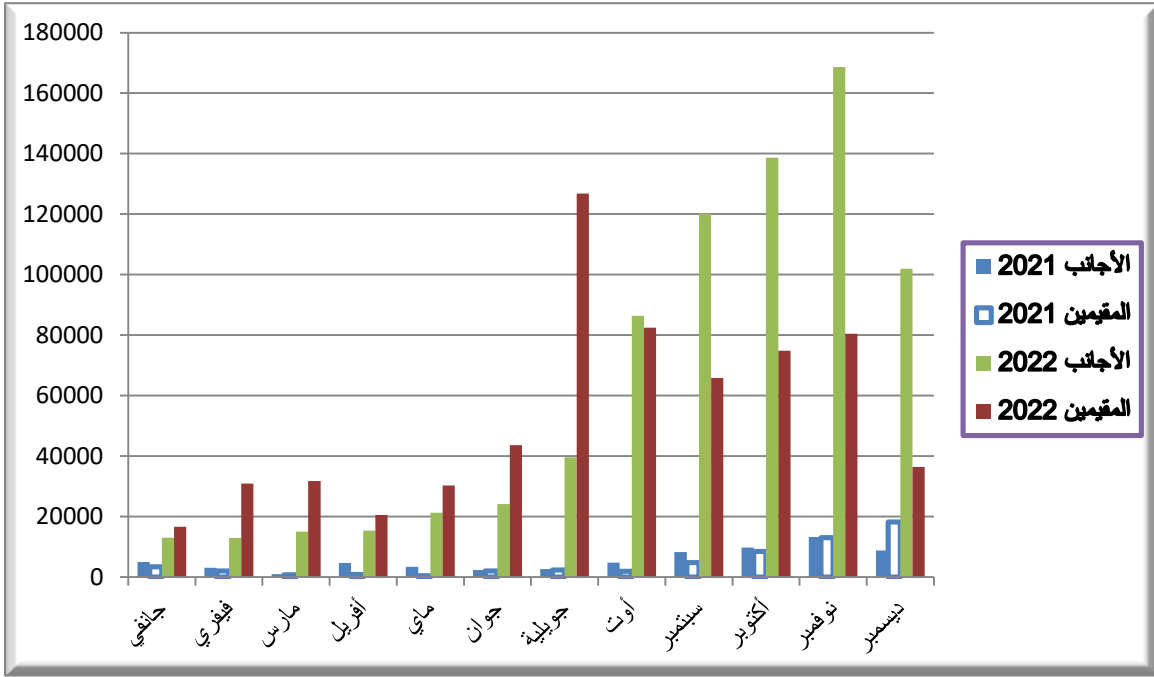
إلى ندرة المنشآت السياحية من جهة، وقلة خريجي المعاهد والجامعات في التخصص المتعلق بالفندقة والسياحة من جهة أخرى، وذلك لعزوف الأغلبية عن هذه التخصصات بحكم الثقافة المجتمعية التي كانت تنظر للعمل في الفنادق نظرة قاصرة نوعا ما.

الجدول رقم 13: يوضح حركة دخول السياح عبر الحدود الجزائرية خلال سنة 2021-2022

2022		2021		الشهر
الجزائريين المقيمين بالخارج	الأجانب	الجزائريين المقيمين بالخارج	الأجانب	
16 643	13 069	3 375	4 946	جانفي
30 962	12 959	2 014	3 131	فيفري
31 792	15 034	759	950	مارس
20 507	15 346	830	4 701	أفريل
30 254	21 299	466	3 402	ماي
43 593	24 179	2 022	2 386	جوان
126 855	39 619	2 308	2 721	جويلية
82 496	86 401	1 943	4 791	أوت
65 808	120 144	4 760	8 252	سبتمبر
74 871	138 723	8 539	9 756	أكتوبر
80 496	168 665	13 009	13 201	نوفمبر
36 391	101 942	18 218	8 758	ديسمبر
640 668	757 380	58 243	66 995	المجموع

المصدر: وزارة السياحة والصناعات التقليدية

الشكل رقم (12): يوضح حركة دخول السياح عبر الحدود الجزائرية خلال سنة 2021-2022



المصدر : من إعداد الباحث بناء على الجدول السابق.

من خلال البيانات المدرجة في الجدول الذي يوضح حركة دخول السياح عبر الحدود الجزائرية خلال سنة 2021-2022، نلاحظ دخول محتشم للأجانب وكذا الجزائريين المقيمين بالخارج في كل من شهر جانفي حيث وصل العدد إلى 4946 وشهر فيفري بعدد يساوي 3131، وذلك من جراء تأثير جائحة كورونا كوفيد 19 على أفراد المجتمع الجزائري، ثم زاد في الانخفاض حيث أصبح العدد 950، نظرا لركود النشاطات السياحية في هذا الشهر وزيادة التشديد في عملية دخول الأجانب والجزائريين المقيمين بالخارج إلى أرض الوطن، بينما ارتفع العدد في شهر أفريل وذلك تزامنا مع العطل الربيعية، ثم تراجع العدد حتى شهر جويلية لأن هذه المرحلة هي مرحلة عمل بالنسبة للأجانب وكذا الجزائريين المقيمين بالخارج هذا من جهة، وازدياد أعداد الوفيات من جراء تأثير جائحة كورونا كوفيد 19 في هذه الفترة، حيث وضع النظام الجزائري اجراءات احترازية بالتشديد في الدخول لأرض الوطن، ثم أخذ العدد في تصاعد بداية من شهر أوت حتى نهاية سنة 2021، وذلك راجع إلى انخفاض مستوى تأثير الجائحة عبر العالم.

أما على مستوى سنة 2022 فنلاحظ بأن الأعداد تضاعفت إلى أكثر من 300% بالنسبة للأجانب في شهر جانفي وإلى نسبة 1000% بالنسبة للجزائريين المقيمين

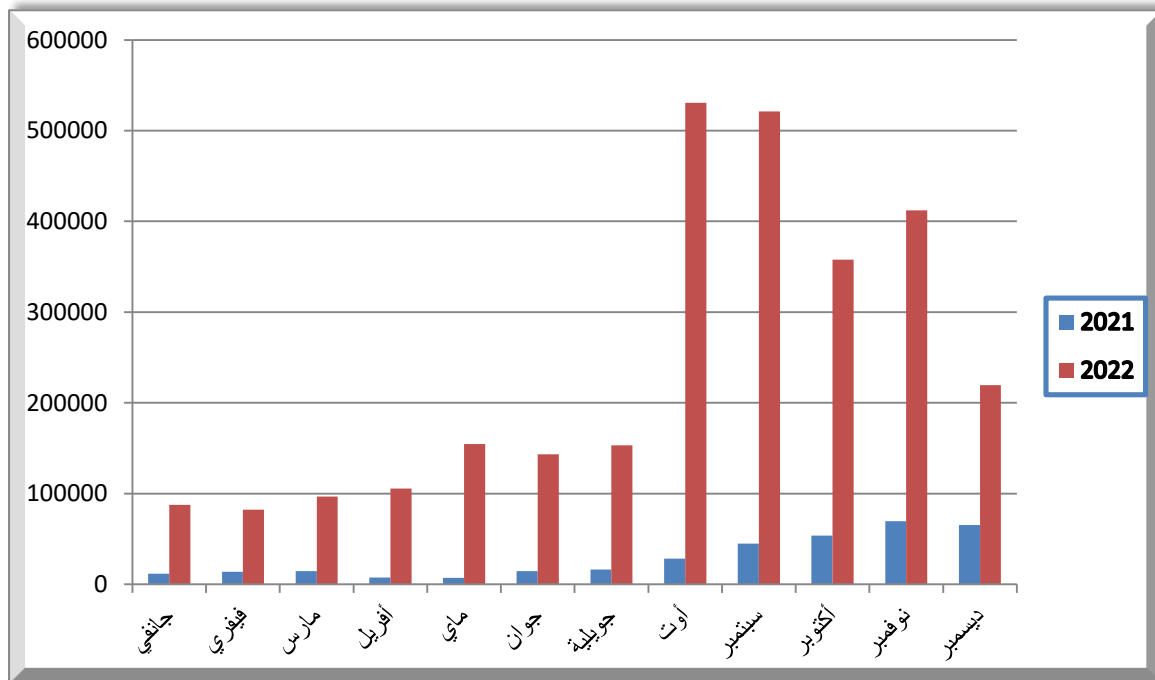
بالخارج مقارنة بسنة 2021، ثم ارتفع العدد إلى ذروته حيث بلغ أكثر من 126 ألف أي بنسبة تفوق 6000% مقارنة بسنة 2021، وهذا مرده انفراج تأثير جائحة كورونا كوفيد 19 على أغلب دول العالم وتعطش الجماهير للسياحة التي حرموا منها لسنتين أو أكثر.

الجدول رقم 14: يوضح حركة خروج المواطنين المقيمين في الجزائر عبر الحدود خلال سنة 2021-2022

المجموع	جان	ماي	أفريل	مارس	فيفري	جانفي	
344 162	14 564	7 176	7 527	14 465	10 928	11 543	2021
	ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أوت	جويلية	
	65 255	69 460	53 877	44 879	28 313	16 175	
المجموع	جان	ماي	أفريل	مارس	فيفري	جانفي	
2 864 606	143 161	154 614	105 469	96 662	82 394	87 493	2022
	ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أوت	جويلية	
	219 391	412 214	357 965	521 258	530 810	153 175	

المصدر: وزارة السياحة والصناعات التقليدية

الشكل رقم (13): يوضح حركة خروج المواطنين المقيمين في الجزائر عبر الحدود خلال سنة 2021-2022



المصدر: من إعداد الباحث بناء على الجدول السابق.

من خلال البيانات المدرجة في الجدول الذي يوضح حركة خروج المواطنين في الجزائر عبر الحدود خلال سنة 2021، نلاحظ أن العدد أخذ في تصاعد بداية من جانفي بعدد 11543 وصولا إلى عدد 65255 في شهر ديسمبر، وهذا سببه بداية الرفع التدريجي للقيود وفتح الحدود في العديد من دول العالم نتيجة بداية انخفاض تأثير جائحة كورونا كوفيد 19،

أما في سنة 2022 نلاحظ تضاعف الأعداد من 800% في شهر جانفي 2022 مقارنة بشهر جانفي 2021 وصولا إلى 3000% في شهر ديسمبر 2022 مقارنة بشهر ديسمبر 2021، وهذا راجع إلى الرفع الكلي للقيود الجمركية وفتح الحدود بصفة كلية.

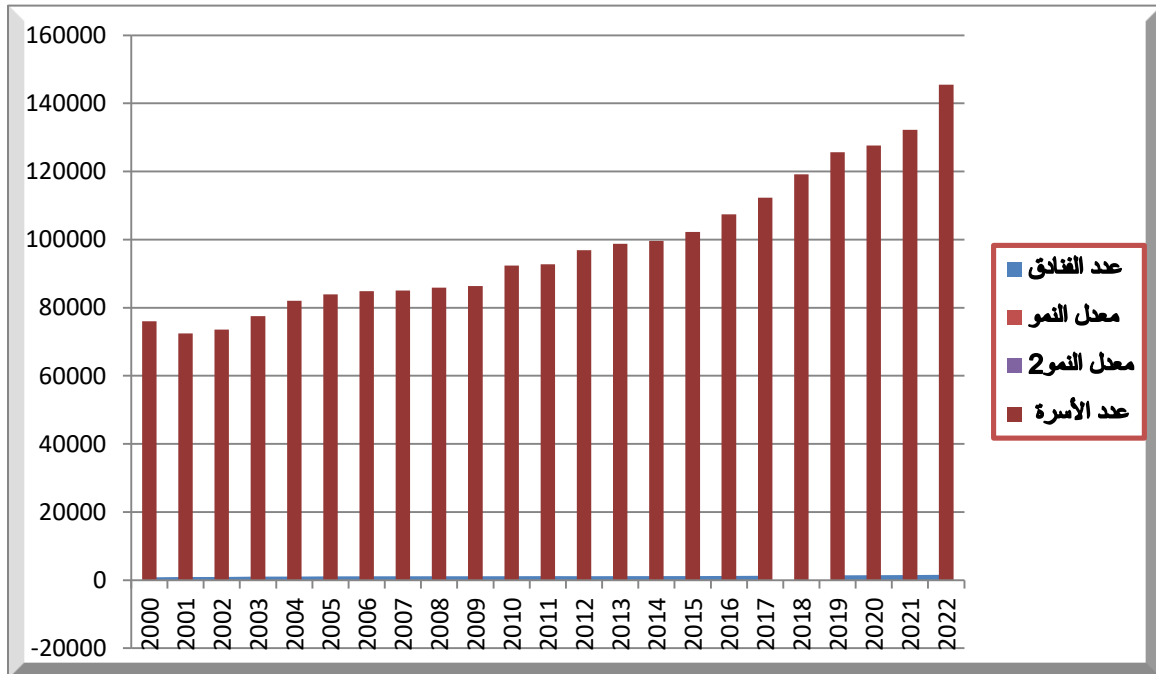
الجدول رقم 15: تطور الحاضرة الفندقية في الجزائر للفترة (2000 - 2022)

السنة	عدد الفنادق	معدل النمو	عدد الأسرة	معدل النمو
2000	827	/	76042	/
2001	927	12.09	72485	-4.67
2002	935	0.86	73548	1.46
2003	1042	11.44	77473	5.33
2004	1057	1.43	82034	5.88
2005	1105	4.54	83895	2.27
2006	1134	2.62	84869	1.16
2007	1140	0.53	85000	0.15
2008	1147	0.61	85876	1.03
2009	1151	0.34	86383	0.60
2010	1152	0.08	92377	6.94
2011	1184	2.77	92737	0.39
2012	1155	-2.45	96898	4.48
2013	1176	1.81	98804	1.96

0.81	99605	0.76	1185	2014
2.65	102244	0.84	1195	2015
5.06	107420	3.01	1231	2016
4.51	112264	4.71	1289	2017
6.14	119155	-	-	2018
-	125 676	-	1 417	2019
-	127 614	-	1 449	2020
-	132 266	-	1 502	2021
-	145 526	-	1567	2022

المصدر: مخطط الجودة السياحية والضبط

الشكل رقم (14): يوضح تطور الحضيرة الفندقية في الجزائر للفترة (2000 - 2022)



المصدر : من إعداد الباحث بناء على الجدول السابق.

من خلال الجدول الموضح أعلاه يتضح لنا أن هناك تطور في عدد الفنادق على المستوى الوطني، سواء كانت فنادق ذات طابع قانوني أو فنادق مصنفة أو حسب المنتج السياحي، فمن 827 فندق سنة 2000 إلى 1567 فندق سنة 2022 أي بفارق 740 فندق بنسبة تقدر ب: 89.48%، حيث أن هذه النسبة غير مشجعة لاستقطاب السياح المحليين والأجانب إذا ما قارناها بحجم الإمكانيات السياحية التي تزخر بها الجزائر على كل المستويات، وبالنسبة لطاقة الإيواء التي كانت سنة 2000 تقدر ب: 76042 سرير بلغت سنة 2022 إلى 145526 سرير، أي بفارق يقدر ب: 69484 سرير بنسبة زيادة تصل إلى 91.37%، ونفس الشيء إذا قارنا هذا التطور في قدرة الإيواء السياحي في الجزائر بدول الجوار نجد أن هناك تأخر عميق بيننا وبينهم، فمثلا في تونس وصل عدد إنجاز الأسرة إلى 235018 سنة 2016، بينما الجزائر لديها سنة 2018 عدد الأسرة 119155، وفي المغرب وصل عدد إنجاز الأسرة إلى 268800 سنة 2019، كل هذا يدل على أن قطاع السياحة في الجزائر مازال قطاعا هامشيا رغم كل الإمكانيات الموجودة والسياسات والبرامج التنموية القديمة والحديثة والخطط.

جدول رقم (16): يوضح توزيع طاقات الإيواء حسب التصنيف (الدرجات)

بمعيار عدد الأسرة 2000-2020

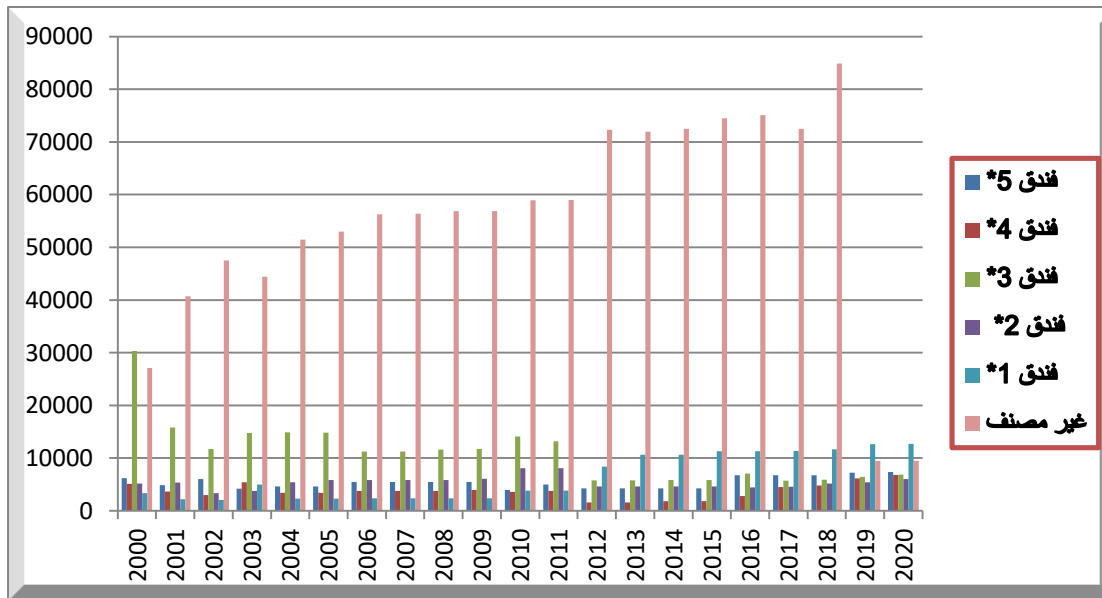
السنوات	فندق *5	فندق *4	فندق *3	فندق *2	فندق *1	غير مصنف	اجمالي
2000	6200	5100	30330	5190	3322	27100	77242
2001	4832	3621	15808	5331	2165	40728	72485
2002	6000	2975	11717	3338	2033	47485	73548
2003	4212	5424	14740	3757	4959	44381	77473
2004	4590	3383	14857	5415	2315	51474	82034
2005	4590	3383	14807	5800	2315	53000	83895
2006	5455	3743	11225	5843	2378	56225	84869
2007	5455	3743	11225	5843	2378	56356	85000
2008	5455	3743	11601	5843	2378	56856	85876

86383	56856	2378	6044	11700	3950	5455	2009
92377	58905	3804	8070	14090	3560	3948	2010
92737	58985	3804	8070	13180	3750	4948	2011
96898	72269	8401	4605	5775	1600	4242	2012
98804	71943	10639	4605	5775	1600	4242	2013
99605	72490	10639	4605	5829	1800	4242	2014
102244	74473	11295	4605	5829	1800	4242	2015
107420	75111	11295	4425	7045	2810	6734	2016
112264	72444	11335	4565	5678	4508	6734	2017
119155	84890	11684	5185	5886	4776	6734	2018
47271	9456	12612	5381	6427	6161	7234	2019
49205	9456	12724	5995	6861	6824	7345	2020

المصدر: حسب احصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي

الشكل رقم (15): يوضح توزيع طاقات الإيواء حسب التصنيف (الدرجات)

بمعيار عدد الأسرة 2000-2020



المصدر من إعداد الباحث بناء على الجدول السابق.

من خلال الجدول الموضح أعلاه نلاحظ طاقة الإيواء المسجلة تتمركز في الفنادق غير المصنفة بنسبة 71.24% في سنة 2018 وهذه النسبة تعتبر ضئيلة ولا تتماشى مع العولمة السياحية والطلب الدولي والداخلي على جودة ونوعية الفنادق السياحية.

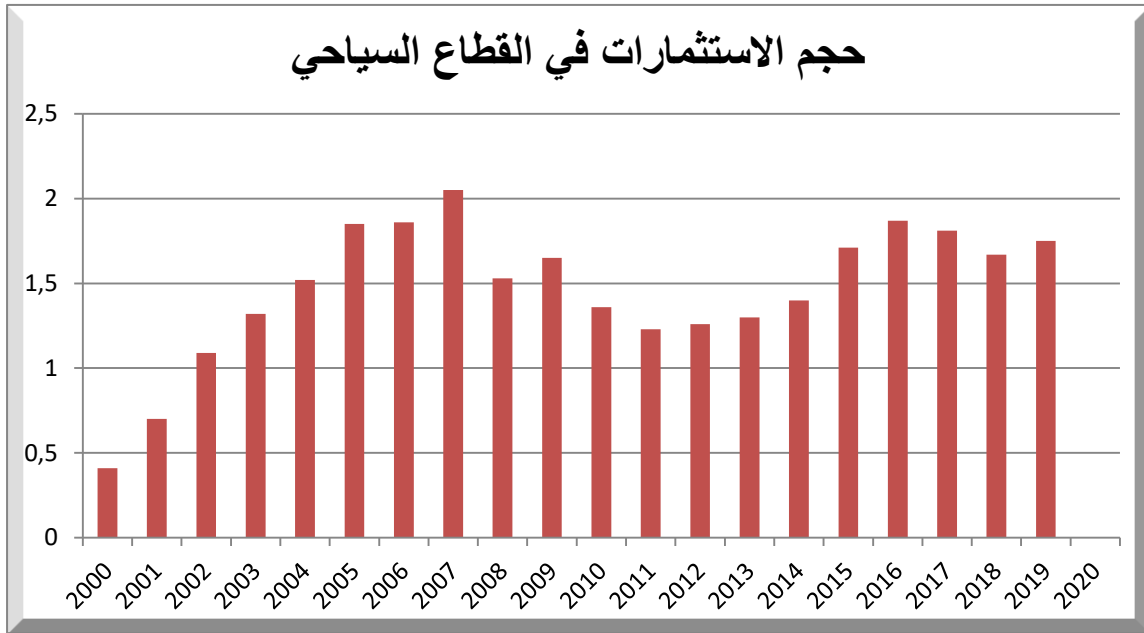
الجدول رقم (17): يوضح تطور حجم الاستثمارات السياحية في الجزائر

خلال الفترة الممتدة بين (2000-2019) الوحدة: مليار دولار

السنوات	حجم الاستثمارات في القطاع السياحي
2000	0.41
2001	0.70
2002	1.09
2003	1.32
2004	1.52
2005	1.85
2006	1.86
2007	2.05
2008	1.53
2009	1.65
2010	1.36
2011	1.23
2012	1.26
2013	1.30
2014	1.40
2015	1.71
2016	1.87
2017	1.81
2018	1.67
2019	1.75

المصدر: الكتاب الجماعي بعنوان: القطاع السياحي ورهانات التنوع الاقتصادي في الجزائر.

الجدول رقم 16: يوضح تطور حجم الاستثمارات السياحية في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (2000-2019) الوحدة : مليار دولار



المصدر : من اعداد الباحث بناء على الجدول السابق.

ونلاحظ من خلال الجدول الموضح أعلاه أن حجم الاستثمارات في قطاع السياحة خلال العشر سنوات الأخيرة سجل أحسن قيمة له سنة 2007 حيث بلغ 2.05 مليار دولار وهي قيمة متواضعة جدا ولا تعكس تطور السياحة في الجزائر، خصوصا مع الأخذ بعين الاعتبار التسهيلات الممنوحة من طرف الدولة للمستثمرين في هذا القطاع، بالإضافة الى هذا فقد استمرت الاستثمارات السياحية في الانخفاض لتبلغ حوالي 1.75 مليار دولار سنة 2019، و هو أمر غير محفز تماما، فمن خلال قراءة مسحية لحجم الاستثمارات الممنوحة للقطاع السياحي طيلة الفترة الممتدة من 2000 إلى 2019 نجد أن المجموع الكلي للاستثمارات الممنوحة للقطاع في فترة سبعة عشر سنة هو 29.42 مليار دولار وهو رقم متواضع يؤكد ضعف الاستثمار السياحي في الجزائر.

المطلب الثالث: تجارب لبعض الدول الرائدة في السياسة السياحية: (الإمارات العربية المتحدة - تونس - تركيا - ماليزيا)

تتميز دول العالم العربي بمقومات سياحية كبيرة تؤهلها لتكون وجهة ومقصدا سياحيا ممتازا، لكن حصتها من الفعلية من السياحة العالمية تعد جد منخفضة أي بنسبة 05 %، حيث تستقطب دول العالم العربي سنويا ما بين 60 إلى 65 مليون سائح¹، كما تتوقع منظمة السياحة العالمية أن يصل استقطاب السياح في دول العالم العربي سنة 2030 إلى 195 مليون سائح².

أولا- تجربة الإمارات العربية المتحدة في السياسة السياحية.

1- مميزات الاقتصاد في الإمارات العربية المتحدة:

حسب تقرير ممارسة الأعمال فقد تم تصنيف دولة الإمارات العربية المتحدة في المركز 14 دوليا كأحد الأفضل دول في ممارسة الأعمال بالنظر إلى بيئتها التنظيمية واقتصادها، حيث تعد الإمارات العربية المتحدة واحدة من أغنى الدول العربية، وهي إحدى الدول البترولية التي يعتمد اقتصادها بصورة رئيسية على المواد والمستخرجات البترولية وصناعاتها.

لقد قامت الإمارات العربية المتحدة بإجراء تحديثات بارزة وهامة على اقتصادياتها وذلك من أجل عدم الاعتماد الكلي على المواد الهيدروكربونية، وتعد مدينة دبي المركز المالي الأول للإمارات المتحدة ومنطقة الخليج العربي ككل وهي بمثابة أعم مركز الاقتصاد العالمي³.

2- القطاع السياحي في الإمارات العربية المتحدة:

بلغت مساهمة قطاع السياحة والسفر في الإمارات المتحدة في الناتج المحلي لسنة 2016 قيمة 68.5 مليار درهم أي بنسبة تصل إلى 5.2 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، ومن المتوقع أن يصل إلى ما بين سنتي 2017-2027 بمساهمة قدرها 116.1 مليار درهم أي ما يعادل 31.6 مليار دولار، كما يساهم قطاع السياحة في

¹ - كمال شكيب، حماد، نحو استراتيجية لتطوير السياحة العربية، كلية التدريب، تونس، 2012، ص ص 4-6.

² - كمال شكيب، حماد، المرجع نفسه، ص 15.

³ - أسامة محمد سلام، البصمة المائية للإمارات العربية المتحدة، دار النشر للكتب، 2016، ص 84.

الإمارات المتحدة في خلق فرص عمل تصل إلى ما قيمته 317500 منصب شغل, كما ساهمت الاستثمارات في ميدان السياحة إلى 26.2 مليار دولار.¹

أما بالنسبة للسياح فتحلت الإمارات العربية المتحدة الرتبة الرابعة عالميا بعد كل من تايلندا ولندن وباريس, ففي إمارة أبوظبي بلغ عدد السياح سنة 2016 ما يقارب 4440314 سائح بإرتفاع قدره 08 بالمائة مقارنة بسنة 2015, أما بالنسبة لإمارة دبي فقد وصل عدد السياح بها 14.9 مليون سائح وعرفت إرتفاع بنسبة 05 بالمائة, وأستقبلت إمارة الشارقة 18 مليون سائح بنسبة مئوية قدرها 17 بالمائة, وبلغ عدد السياح في إمارة رأس الخيمة مليون سائح سنة 2018 ويصل إلى ثلاثة مليون سائح حلول سنة 2025.²

والجدول الموالي يوضح ترتيب دولة الإمارات العربية المتحدة من حيث استقطاب السياح.

الجدول رقم 18: يوضح ترتيب المدن العشر الأكثر استقطابا للسياح في العالم

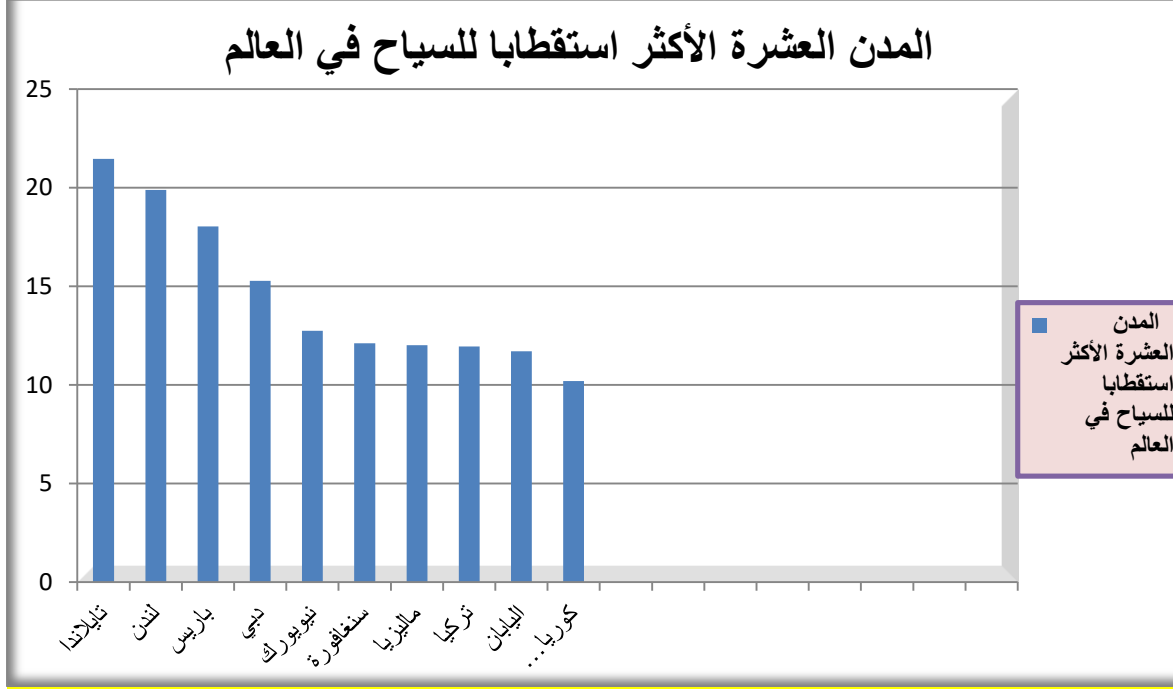
ترتيب المدن	المدن العشرة الأكثر استقطابا للسياح	عدد السياح سنويا (بالمليون شخص)
01	بانكوك (تايلندا)	21.47
02	لندن (إنجلترا)	19.88
03	باريس (فرنسا)	18.03
04	دبي (الإمارات العربية المتحدة)	15.27
05	نيويورك (الولايات المتحدة الأمريكية)	12.75
06	سنغافورة	12.11
07	كوالا لامبور (ماليزيا)	12.02
08	إسطنبول (تركيا)	11.95
09	طوكيو (اليابان)	11.70
10	سيول (كوريا الجنوبية)	10.20

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على المرجع: حكيمة نعيمة, حياة بن حراث, الإستراتيجيات المنتهجة لتنمية السياحة, - تجارب رائدة لبعض الدول العربية -مجلة المالية والأسواق ' ج 6, ع1, جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم, الجزائر: 2019

¹ - حكيمة نعيمة, حياة بن حراث, الإستراتيجيات المنتهجة لتنمية السياحة, - تجارب رائدة لبعض الدول العربية -مجلة المالية والأسواق' ج 6, ع1, جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم, الجزائر: 2019, ص 172.

² - المرجع نفسه.

الشكل رقم 17: يوضح ترتيب المدن العشر الأكثر استقطابا للسياح في العالم الوحدة:
(مليون شخص سنويا)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول.

3- تجربة دبي في التخطيط السياحي:

تضمنت الخطة أن النمو المستدام لن يتحقق ما لم تتوفر جملة من التوازنات والمتمثلة فيم يلي:¹

- على مستوى الموارد البشرية: تم إنشاء مركز التميز لتطوير الموارد البشرية.
- على مستوى الإطار المؤسسي: السلطة المخولة والرئيسية على التخطيط والاشراف على القطاع السياحي هي دائرة السياحة بدبي.
- على مستوى القوانين والتنظيمات واللوائح: دائرة السياحة هي المسؤولة عن المهام الإدارية لمسئولي القطاع السياحي.
- على مستوى الانتاجية: توظيف تكنولوجيا متطورة والخدمات الإلكترونية لإدارة الأعمال.
- على مستوى الابتكار: تقديم دورات تدريبية , القيام بحملات ترويجية في الداخل

¹ - هيئة لحرر, سياسات التسويق السياحي ودورها في الحركة السياحية- دراسة حالة دبي -, المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية, 02ع, سبتمبر 2014, ص ص 147-148.

والخارج.

كما نجد الخطط الاستراتيجية لدولة الإمارات تعتمد على وجود سياسات تسويقية ناجحة، وهي السبب الأساسي في نجاح عملية جذب السياح، حيث ينحصر دورها في تحقيق التوازن بين الحركة السياحية المتوقعة والإمكانات السياحية المتاحة لتغطية ذلك من خلال العمل على ما يلي:¹

- التنشيط السياحي.
- سياسة جودة المنتج والتسعير السياحي.
- مفاجآت صيف دبي (قضاء صيفية متكامل فيها العروض الترويجية والفعاليات الترفيهية).

- معرض أكسبو 2020 (يستمر لـ 06 أشهر يستقطب ملايين الزوار).

كما يعود تفوق دولة الإمارات ونجاحها في استقطاب عدد معتبر جدا من السياح إلى التخطيط المسبق والمنفذ حسب أهداف موضوعة مسبقا، لتحقيق رؤية استراتيجية متكاملة مع قطاعات أخرى تتقاطع مع القطاع السياحي كالنقل والتجارة، والتي تهدف إلى جعل دولة الإمارات العربية المتحدة وجهة سياحية عالمية، وهو ما تم تحقيقه ولا زالت تتطلع إلى تحقيق المزيد.

ومن جهة ثانية فإن الإمارات العربية المتحدة تعتمد بشكل كبير على توفير أكبر قدر ممكن من الإمكانيات لإنجاح خططها وشاريعها السياحية لتنافس بها، فهي تتميز بما يلي:

- شبكة إتصالات متطورة وشاملة.
- بنية تحتية قوية من المواصلات.
- فنادق جد فخمة.
- مراكز تسوق كبيرة.
- أيراج تجارية ذات مواصفات عالمية.

بالإضافة إلى الاستقرار الأمني والاقتصادي، كما تسعى إدارة الحكومة الإماراتية إلى توفير مستوى معيشي راق لسكانتها.

¹ - هيئة لحرر، المرجع نفسه، ص ص 144-146.

- استفادة الجزائر من التجربة الإماراتية في السياحة.

إن النتائج التي توصلت إليها دولة الإمارات العربية المتحدة في القطاع السياحي كان نتيجة لجهود كبيرة جعلتها تصدر الدول الأكثر جذبا للسياح في العالم العربي وكذا في مراتب متقدمة في العالم, جعلنا نفكر في كيفية الاستفادة من هذه التجربة الناجحة على مستوى الجزائر التي عرفت تأخر كبيرا في مراتب تنافسية السياحة والسفر, عربيا ودوليا, وعليه يمكن تقديم المقترحات التالية:

- تمتلك الجزائر مساحة واسعة تتميز ببيئة طبيعية وثقافية غنية وتنوع طبيعي وإرث تاريخي يمكنها من تصدر الدول السياحية إلا أن هذه المعطيات تتطلب بنية تحتية كالنقل الجوي والبري والبحري وشبكة طرقات والخدمات السياحية كالنقل والدفع الإلكتروني وغير ذلك.

- الاستثمار الجاد في انشاء الفنادق وأماكن الإيواء بطاقات استيعابية كبيرة وذات مواصفات عالمية مع التركيز على المشاريع المشتركة الاستثمارات الأجنبية في القطاع السياحي من خلال تقديم تسهيلات لإنشاء مشاريع ضخمة كالفنادق, المطاعم, المنتزهات الترفيهية, والمراكز التجارية مما يغري السائح الأجنبي لزيارة الجزائر.

- التركيز على اقامة المؤتمرات والمعارض التجارية والتظاهرات الثقافية والرياضية بهدف جلب السياح بالإعتماد على العادات والتقاليد التي تتميز بها مختلف مناطق الجزائر مع تشجيع السياحة الداخلية بالتعاون مع مختلف الشركاء خاصة الوكالات السياحية من خلال مجموعة من البرامج السياحية.¹

ثانيا- التجربة التونسية في السياسة السياحية.

1- توطئة عن السياحة في تونس:

تتميز الدولة التونسية بمقومات سياحية طبيعية متنوعة تتكون من شريط ساحلي يبلغ طوله 1300 كلم, وتضاريس مختلفة, والآثار التاريخية العريقة وصحراء كبيرة في الجنوب, بالإضافة إلى تنوع الصناعات التقليدية بها مثل الفخار والحلي البربري الأصيل, أما فيما يتعلق بالمقومات المادية فهي تتوفر على بنية تحتية موزعة على كافة البلاد من

¹ - فيروز قطاف, عبلة بوقرار, مؤشرات زيادة القطاع السياحي, تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة, مجلة الهقار للدراسات الاقتصادية, المركز الجامعي تندوف, ع 1, 2017, ص 52.

مواصلات وشبكات طرق ومطارات كما شهد عدد الفنادق الفخمة تطورا ملحوظا وهم ما يعكس حرص القائمين على القطاع بتوفير كل الإمكانيات من أجل استقطاب أكبر عدد ممكن من السياح, خاصة وأن السياحة تعتبر الركيزة الأساسية في اقتصاد الدولة التونسية,¹ حيث أدى هذا التنوع إلى تحسين صورتها في العالم وتمكينها من جذب السياح, كما هو موضح في الشكل الموالي الذي يبين مكانة تونس في ترتيبها العالمي:

الجدول رقم 19: يوضح الترتيب العالمي لتونس حسب تقرير القدرة التنافسية مقارنة بمصر

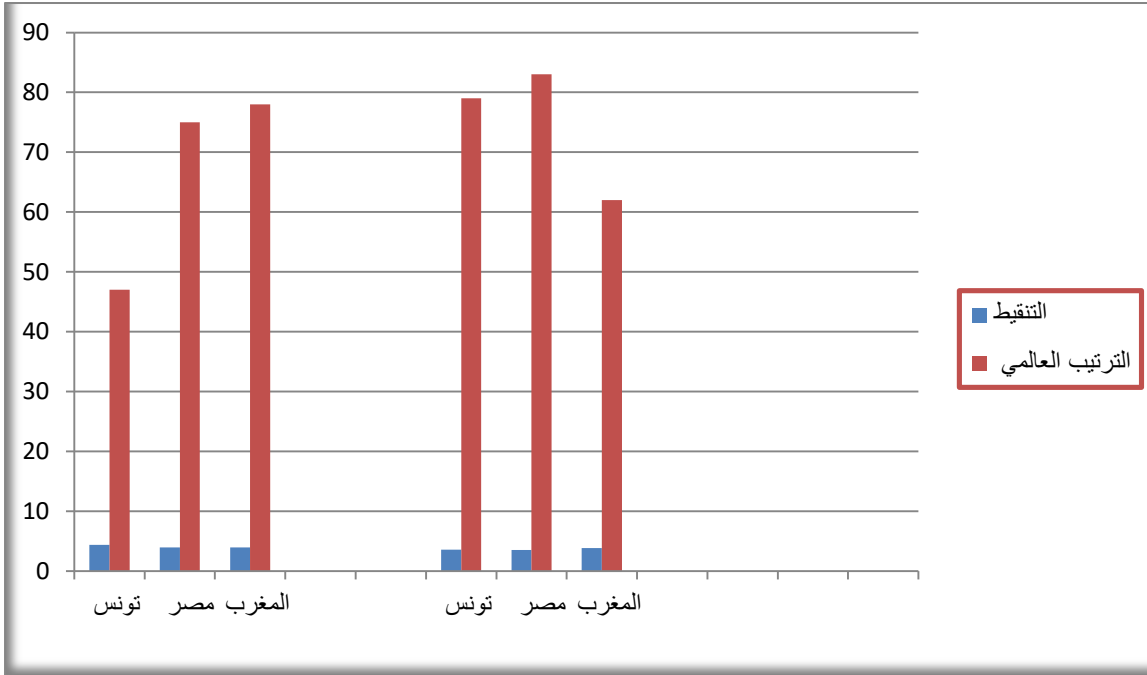
والمغرب لسنتي 2011 و 2015

2015		2011		الدولة
التنقيط	الترتيب العالمي	التنقيط	الترتيب العالمي	
3.54	79	4.39	47	تونس
3.49	83	3.96	75	مصر
3.81	62	3.93	78	المغرب

المصدر: حكيمة نعيمة, حياة بن حراث, الإستراتيجيات المنتهجة لتنمية السياحة, - تجارب رائدة لبعض الدول العربية - مجلة المالية والأسواق ج 6, ع1, جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم, الجزائر: 2019,

¹ - نبيل بوفليح, محمد تقرورت, دراسة مقارنة لواقع السياحة في دول شمال إفريقيا حالة الجزائر, تونس, المغرب, الملتقى الوطني الأول حول السياحة في الجزائر, - الواقع والآفاق, معهد العلوم الاقتصادية, المركز الجامعي البويرة, الجزائر, 12/11 ماي 2010, ص ص 12-12.

الشكل رقم 18: يوضح الترتيب العالمي لتونس حسب تقرير القدرة التنافسية مقارنة بمصر والمغرب لسنتي 2011 و 2015



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول

من خلال الجدول والشكل الموضحين أعلاه نلاحظ تراجع تونس في الترتيب العالمي حسب تقرير القدرة التنافسية فيما يتعلق بقطاع السياحة والأسفار, وذلك يعود إلى الربيع العربي الذي اجتاحت عدة دول عربية كسوريا ومصر وما خلفه من آثار سلبية على هذه البلدان, حيث نال قطاع السياحة نصيبا من هذه الأوضاع, إلا دولة المغرب عرفت تقدما بسبب الاستقرار الأمني بها مقارنة ببلدان شمال إفريقيا, ومع كل هذا بقية تونس تتميز وتتمتع بخاصية جاذبة للسياح وتحاول تحقيق الأهداف والخطط الاستراتيجية الموضوعة مسبقا.

ففي سنة 2010 غطى القطاع السياحي ما يقارب 56 بالمائة من عجز الميزان التجاري, وساهم بقيمة 17.8 بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي ووفر عددا معتبرا من مناصب الشغل, وفي سنة 2011 شهد القطاع السياحي تراجعا معتبرا في مساهمته للناتج المحلي الاجمالي بقيمة 13.9 بالمائة وكذلك تراجعت الإيرادات بنسبة 32.9 بالمائة لكن سرعان ما شهد انتعاشا خلال سنة 2015 حيث تجاوزت مساهمة القطاع السياحي 14.5 بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي.¹

¹ - حكيمة نعيمة, حياة بن حراث, الإستراتيجيات المنتهجة لتنمية السياحة, مرجع سابق, ص 175.

2- الاستراتيجية التونسية في قطاع السياحة:¹

من أجل المحافظة على المكتسبات التي تم تحقيقها في قطاع السياحة في تونس، تم إدراج استراتيجية مركزية وواضحة للتنمية السياحية تمتد إلى 15 سنة ، 2001-2015، حيث تضمنت ما يلي:

- كل هدف مبني على ثلاث أو أربع استراتيجيات وكل استراتيجية تعتمد على مجموعة من المعطيات تهدف إلى القضاء على نقاط الضعف للقطاع.
- تم اعتماد ثلاثة أهداف أساسية ضمن المخطط الوطني للتنمية السياحية تتمثل في: (الاستدامة - التنافسية - المردودية)، ومن خلال هذه الأهداف تم تطوير عشر (10) استراتيجيات.
- تولى الاستراتيجيات المبنية مسبقا أهمية كبيرة للنقاط المهمة وتعد مفتاحا حقيقيا للنهوض بالقطاع السياحي وكلها مرفقة ببعض الأنشطة على المدى القصير والطويل.
- ويمكن أن نوجز هذه الاستراتيجيات فيما يلي:

الشكل رقم 19: الإستراتيجيات العشر المعتمدة في المخطط الوطني للتنمية السياحية

التونسية

1- إستراتيجية تحقيق المنافسة			
إستراتيجية انشاء قطب جذاب	إستراتيجية تحقيق مردودية	إستراتيجية التحقّق الجذري	
2- إستراتيجية تنمية الموارد البشرية			
3- إستراتيجية تحقيق الإستدامة			
إستراتيجية تسيير جذري للمحيط	إستراتيجية تعزيز قدرات الهيئات المختصة	إستراتيجية تحسين الهياكل القاعدية	إستراتيجية تجديد البرامج والمنشآت

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المرجع: عامر عيساني، الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة- حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر: 2010/2009، ص ص 182-193.

¹ عامر عيساني، الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة- حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر: 2010/2009، ص ص 182-193.

على الرغم من التحديات التي تواجهها الدولة التونسية في السنوات الأخيرة، إلا أنها تقوم بمجهودات كبيرة لدعم وتطوير القطاع السياحي بإعتباره الداعم الرئيسي للاقتصاد التونسي، ويمكننا حصر أهم عوامل النجاح في تونس فيما يلي:¹

- إعطاء تحفيزات في شكل تسهيلات ومزايا لأصحاب العقارات والشركات المستثمرة.
- الحفاظ على النسيج العمراني والمباني التراثية، بالإضافة إلى الإهتمام الكبير بالمدن العتيقة.
- ضرورة معالجة كل العراقيل التي تعيق نشاط العملية السياحية في نفس الوقت ودون تأجيل.
- الوقوف عند أوجه القصور وكذا الانجازات المحققة أثناء عملية تنفيذ الخطط الإستراتيجية.

- استفادة الجزائر من التجربة التونسية في السياحة.

من خلال التجربة التونسية في المجال السياحي نلاحظ أنه من الضرورات الملحة للجزائر أن تتخلص تدريجيا من الاعتماد الكبير على النفط في بناء اقتصادها، ومحاولة الإهتمام بقطاعات بديلة كالقطاع السياحي على سبيل المثال، والعمل على إيجاد ظروف ملائمة للقيام بصناعة سياحة جزائرية وتطويرها بما يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد، ولتحقيق هذه الغاية يتطلب ما يلي:

- تحسين الأطر القانونية والتنظيمية المنظمة لقطاع السياحة.
- المحافظة على الموارد والأصول السياحية التاريخية والحضارية والموروث الثقافي والمحافظة على البيئة ومكافحة التلوث، وكذا الإهتمام بنظافة المحيط باعتبار السياحة البيئية مفتاحا للتنمية السياحية المستدامة.
- تعزيز استقرار البناء المؤسسي للسياحة وتحديث أجهزة الإدارة السياحية وتزويدها بالكفاءات والمهارات المتخصصة، واستكمال اصدار وتحديث منظومة التشريعات القانونية الملائمة له.

¹ - حكيمة نعيمة، حياة بن حراث، الإستراتيجيات المنتهجة لتنمية السياحة، مرجع سابق، ص 176.

- تكوين العنصر البشري في مجال السياحة قصد النهوض بمستوى الخدمات والرقى به لمستوى العالمية من جهة وبما يساهم من جهة أخرى في تحسين طرق التسيير السياحي وكذا خلق ثقافة السياحة في أوساط المجتمع وتشجيعه على تقبل الآخر.
- الاستغلال الأمثل للمقومات والإمكانات السياحية التي تزخر بها الجزائر، والاستفادة من التجارب الدولية الرائدة في المجال السياحي، خاصة تلك الدول التي تتقاسم معها نفس المميزات.¹

ثالثا - تجربة تركيا في السياسة السياحية.

تسمى تركيا أو (Turkey)، حيث تقع في الجنوب الغربي لقارة آسيا، وجزء من أراضيها يقع في قارة أوروبا، تتمتع تركيا بمواقع سياحية كثيرة ومتنوعة، ومن أهم مدنها نجد مدينة " اسطنبول"، فهي من المدن السياحية بامتياز.

1- أنواع السياحة في تركيا:

سعت تركيا لاستغلال بيئتها الطبيعية الغنية بالعديد من الموارد بالإضافة إلى مواردها السياحية لتصبح من بين أكثر دول العالم استقطابا للسياح، حيث تعددت أنواع السياحة في تركيا حسب احتياجات السياح ورغبتهم كما يلي:²

- **السياحة الدينية:** فهي أحد أنواع السياحة في تركيا، ومن خلالها تحتل تركيا مكانة مميزة بين دول العالم لما وقع من أحداث دينية على أراضيها تركت للعالم ميراث ديني عظيم جدا.

- **السياحة البيئية والطبيعية:** يعد هذا النوع من السياحة من أهم السياحات في تركيا نظرا للطبيعة البيئية الخلابة لتركيا، كالبحيرات المتجمدة، الجبال المرتفعة والمتلاصقة ببعضها، الحيوانات البرية.

¹ - درديدش أحمد، شريط عبد المنعم، واقع القطاع السياحي، دراسة مقارنة بين الجزائر- تونس - المغرب، مجلة البحوث والدراسات العلمية، ج 12، ع 13، جامعة البليدة، 2020، ص 143.

² - أمينة خطابت، آليات تفعيل القطاع السياحي في الجزائر - دراسة نظرية وميدانية، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، تخصص تسويق العمليات المالية والمصرفية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، الجزائر: ص 45.

- **السياحة التاريخية:** تعد تركيا من أكثر الدول في العالم التي تحتوي على العديد من المعالم التاريخية والحضارية العريقة، والتي تعود أصولها إلى العصور البدائية مروراً بالعديد من الحضارات الإنسانية.

- **السياحة الطبية والاستشفائية:** تتمتع تركيا بمستشفيات جد متطورة وحديثة وذات جودة عالية في تقديم الخدمات الطبية ذات التكنولوجيا العالية، بالإضافة إلى وجود وفرة في ينابيع المياه المعدنية للعلاج.

- **السياحة الرياضية:** تستقطب تركيا الكثير من السياح بهدف الاستمتاع بممارسة الأنشطة الرياضية التي تعتبر مصدراً للمتعة والترفيه لهم، حيث يتوافدون من جميع أنحاء العالم.

- **سياحة المؤتمرات:** المكان الذي تترعب عليه تركيا يجعلها بمثابة المعبر لعلم الإمكانيات المثيرة ومكانا هاما للاجتماعات والمؤتمرات.

- **سياحة المغارات:** تعد تركيا جنة المغارات إذا ما قورنت بباقي دول العالم، حيث تحتوي على 40000 ألف مغارة، إلى جانب الغابات ورياضة تسلق الجبال.

- **السياحة الشتوية:** من أهم ما تزخر به تركيا في الميدان السياحي هو جبالها التي لا ينقطع عنها الثلج صيفا وشتاء.

2- مقومات السياحة التركية:

تتمتع تركيا بكثرة أماكنها السياحية، فهي مقصد مهم لدى الكثير من السياح في العالم، حيث يزورها سنويا ملايين السياح، وقد بلغ عدد السياح سنة 2011 إلى أكثر من 31 مليون سائح، وفي سنة 2013 بلغ العدد أكثر من 39 مليون سائح، وهذا العدد يتجاوز نصف سكان تركيا.¹

¹ - أمينة خطابت، المرجع السابق، ص 46.

- المقومات الطبيعية: تطل تركيا على البحر المتوسط والبحر الأحمر وتزخر بسواحل طويلة على هذين البحرين، حيث يوجد بها مضيقان مائيان يعتبران من أهم المضائق المائية في العالم وهما: مضيق الدردنيل ومضيق البوسفور.

- المقومات التاريخية والحضارية: تحتوي تركيا على 155 متحف وموقع أثري، حيث بلغ الدخل من هذه المواقع إلى 151 مليون دولار أمريكي، في حين بلغ عدد زوار المتاحف إلى 30 مليون زائر خلال سنة 2013.

- أهم المعالم السياحية في اسطنبول: من أهم المعالم السياحية في مدينة اسطنبول التركية نجد ما يلي:¹

* **مسجد السلطان أحمد:** جامع السلطان أحمد (بالتركية: Sultanahmet Camii) هو مسجد تاريخي في اسطنبول، أكبر مدينة في تركيا وعاصمة الدولة العثمانية (من 1453 إلى 1923)، المسجد يشتهر بإسم المسجد الأزرق نسبة إلى البلاط الأزرق الذي يزين حوائطه، حيث تغطي جدران المسجد 21043 بلاطة خزفية تجمع أكثر من خمسين تصميمًا، وتشغل الزخارف المدهونة كل جزء من أجزاء المسجد، وقد أضفى لونها الأزرق على جو المسجد من الداخل إحساسًا قويًا بسيطرة هذا اللون. تم بناء المسجد ما بين 1609 و1616 أثناء حكم السلطان العثماني أحمد الأول، وكالعديد من المساجد الأخرى يضم المسجد مقبرة للسلطان أحمد، مدرسة للتعليم الديني ومستشفى للعجزة، والمعاقين وغيرها. ما زال المسجد تؤدي فيه الصلوات، وهو من أهم المعالم التي تجذب السياح لتركيا.

* **متحف آيا صوفيا:** آيا صوفيا هي كاتدرائية سابقة ومسجد سابق وحاليا متحف يقع بمدينة إسطنبول بتركيا. وتعد من أبرز الأمثلة على العمارة البيزنطية والزخرفة العثمانية. بدأ الإمبراطور جستنيان في بناء هذه الكنيسة عام 532م، واستغرق بنائها حوالي خمس سنوات حيث تم افتتاحها رسمياً عام 537م، كان بناء كنيسة آيا صوفيا على الطراز

¹ - السياحة في تركيا، متحصل عليه من الأنترنت على الرابط <https://www.marefa.org> وذلك يوم 2024/02/10 سا 10:00.

البازيليكي المقعب domed Basilica وهو يأخذ شكلاً مستطيلاً يبلغ طوله 76 متراً من الشرق إلى الغرب و 72 متراً من الشمال إلى الجنوب، وتقع القبة الكبرى فوق وسط المبنى وترتفع عن الأرض بين 60 و55 متراً، أي أنها أعلى من قبة معبد البانثيون، وأبعاد أقطارها 87 و30 متراً بين الشرق والغرب، و87 و31 متراً بين الجنوب والشمال، وتغطي مساحة أرضية تعادل 700 متر مربع بأضلاع 70 . 100متر. وفي الوقت الذي استخدم حجر البازلت والجرانيت في بناء الحوائط أو الجدران الأساسية، فإن القبة المركزية تستند على أربعة أعمدة جرانيتية ضخمة ومستديرة قطرها حوالي 3 أمتار عالية الارتفاع. وللجامع باب واحد كبير مفتوح لجهة الغرب، ولا يؤدي مباشرة لصحن الجامع الداخلي، وإنما يمر الإنسان بساحة مستطيلة الشكل قبل دلفه للداخل.

* **قصر طوپ قپو:** قصر طوپ قپو (بالتركية العثمانية: طويقپو سراي)، هو قصر ضخم في إسطنبول، تركيا، كان مركز إقامة سلاطنة الدولة العثمانية لما يقارب 400 عام (1465- 1856). أمر ببناء القصر السلطان محمد الثاني في عام 1459م وأكمل البناء في 1456م. يقع القصر في اسطنبول بين القرن الذهبي وبحر مرمرة. كان يطلق عليه في العهود العثمانية الأولى "ديوان همايون" أي الديوان السلطاني، وكان يرأسه السلطان العثماني نفسه فلما اتسعت فتوحات الدولة العثمانية وترامت أطراف أراضيها في آسيا وأوروبا كثر عدد الوزراء والأمراء في ديوان همايون تبعاً لكثرة الواجبات الملقاة على عاتق الدولة العثمانية وتبعاً لمسئولياتها الداخلية والخارجية فوضع السلطان محمد الفاتح (885-886. 1551. 1481م) تنظيمات جديدة شملت ديوان همايون، ثم أطلق عليه، الباب العالي"، وأسند رئاسته إلى أعلى وزرائه قدراً وأعظمهم شأنًا وهو "الصدر الأعظم".

* **السوق المسقوف:** يُعتبر السوق المسقوف أو كما يسمى بالسوق الكبير في إسطنبول (الجانب الأوربي) من أقدم الأسواق وأكبرها وأفخمها وأشهرها في العالم ويسمى (كابالي تشارشه) باللغة التركية ويسمونه الفرنسيون بـ (لو غراندي بازار) وهو من أشهر المعالم التاريخية في إسطنبول، يقصده الكثير من السياح ويبلغ عدد شوارعه الداخلية 60

شارعاً وأما متاجره فهي متنوعة وكثيرة ويبلغ عددها 5 آلاف متجر وأما مساحته فهي 47.600 متر مربع والمفاجئ بالأمر بأنه كان في السابق متاهة قديمة! للسوق ستة أبواب رئيسية وهي: باب بايزيد، باب السوق، باب محمود باشا، باب المنجدين، باب نور عثمانية وباب أوجو. بُني السوق المسقوف في عام 1455م في وسط مدينة إسطنبول بأمر من السلطان العثماني محمد الفاتح وذلك بعد فتح القسطنطينية بفترة قصيرة وقد استمر بناؤه حتى عام 1461م وقد تم توسيعه بشكل كبير خلال القرن السادس عشر في عهد السلطان سليمان القانوني وآخر مرة تم ترميمه فيها عام 1894 بسبب زلزال أصابه أما الهدف من بنائه في الأساس فكان لوضع سوق لنقل البضائع بين ولايات الدولة العثمانية نحو البلاد العربية. وكان السوق في الماضي ملتقى هام للتجار القادمين من جهات مختلفة وذلك بسبب موقعه المميز وسط اسطنبول فقد كان يأتي إليه الخارجين من آيا صوفيا والتي تبعد 15 دقيقة عنه مشياً على الأقدام أو المسجد الأزرق، وكان مركزاً هاماً للتفاوض على التجارة ولحاملي البضائع وللترويج عنها مثل السجاد والذهب والأقمشة والجواهر وغيرها من البضائع الأخرى.

* سوق مصر: البازار المصري هو ثاني أكبر بازار في اسطنبول بعد البازار الكبير "Büyük Çarşı" ، كما أنه ظل المركز الرئيسي لتجارة التوابل في تركيا بشكل عام واسطنبول بشكل خاص لأكثر من قرنين ! تم الانتهاء من بناء السوق عام 1664م كجزء من مسجد يني Yeni Camii ، حيث كان الهدف الأساسي من بنائه هو توفير الأموال اللازمة لصيانة هذا المسجد. في البداية أطلق على السوق اسم البازار الجديد " yeni çarşı" ولكن اتخذ فيما بعد اسم البازار المصري وبالتركية "Mısır Çarşısı" بسبب استيراد القهوة والتوابل من الهند وجنوب شرق آسيا إلى مصر ومنها إلى اسطنبول عن طريق البحر الأبيض المتوسط . الجدير بالذكر أن العديد من السياح يظنون أن اسم السوق هو سوق الذرة لأن كلمة Mısır بالإضافة إلى أنها تشير إلى مصر ، تعني أيضا كلمة ذرة باللغة التركية ! خلال عام 1947 قامت الحكومة التركية الحديثة بإجراء

تعديلات عليه حيث كان السوق لوقت طويل متخصص في بيع التوابل والأدوية العشبية فأضافت أيضا بعض المواد الغذائية الأساسية وذلك بسبب الازمة الاقتصادية التي مرت بها البلاد بعد الحرب العالمية الثانية.

* **مضيق البسفور:** البوسفور، هو مضيق يصل بين البحر الأسود وبحر مرمرة، ويعتبر مع مضيق الدردنيل الحدود الجنوبية بين قارة آسيا وأوروبا، ويبلغ طوله 30 كم، ويتراوح عرضه بين (550 متر و 3000 متر)، وحسب المعتقدات اليونانية القديمة، فإن تسمية المضيق تعني ممر البقرة. مياه مضيق البوسفور مصنفة ضمن مجال الملاحة الدولية، وتعتبر حركة السفن بالمضيق واحدة من أهم نقاط الملاحة البحرية في العالم، حيث بلغ عدد السفن المارة بالمضيق سنة 2003 حوالي 47,000 سفينة منها أكثر من 8000 سفينة تحمل مواد خطيرة (غاز مسال، بترول ... الخ)، وفي سنة 2004 تزايد عدد السفن المارة بالمضيق ووصل عددها أكثر من 53,000 سفينة. يخترق المضيق تيارات مائية خطيرة، وضيق المضيق في بعض المناطق يجعل من الملاحة صعبة، وقد وقعت العديد من الحوادث الخطيرة، نذكر منها حادث تصادم سفينتين محملتين بالبتروال في 13 مارس 1994 أدت إلى وفاة 25 بحار، وفي 15 يوليو 2005، باخرة بانامية غرقت بالمضيق في ظروف غامضة.

* **جامع اورتاكوي:** يقع المسجد علي ضفاف مضيق البسفور ويسمي المسجد المجيدي حيث تم بنائه من قبل السلطان عبدالمجيد عام 1854م واخذ طابع الهندسة المعمارية الباروكية وجدران المسجد مقوسة للداخل وقد بني لها دعائم تقوية لزيادة متانتها كما تم إنارة الجامع بواسطة النوافذ العالية والعريضة ويوجد للجامع مؤذنتين مربعي الشكل على طرفي محفل السلطان وهما رفيعتين وجميلتين. والجامع نفسه يقع في منطقة اورتاكوي الجميلة المطلة على مضيق البسفور وجسر البسفور ويمكنك قضاء سهرة رائعة في هذه المنطقة وتناول بعض الطعام التركي الشهي التي تتميز به المنطقة.

* **مطار إسطنبول الجديد:** هو مطار دولي تم افتتاحه في التاسع والعشرون من شهر تشرين الاول في منطقة أرنافوتكوي على الجانب الأوروبي من إسطنبول، تركيا. المطار مخطط له ليكون أكبر مطار في العالم، مع قدرة استيعاب سنوية قدرها 150 مليون مسافر، المطار خطط لإنشائه بسبب نقص القدرات في المطارات الموجودة في إسطنبول. هو المطار الدولي الثالث الذي سيتم بناؤه في اسطنبول بعد مطار إسطنبول أتاتورك ومطار صبيحة كوكجن الدولي. وتم إغلاق مطار أتاتورك بعد تشغيل المطار الجديد. اعتبارا من مارس 2017، تم الانتهاء من حوالي 40% من بناء المطار ؛ وفي التاسع والعشرين من أكتوبر 2018 إفتتح رجب طيب اردوغان رئيس الجمهورية التركية مطار تركيا الجديد.

3- مؤشرات السياحة التركية:¹

- **ارتفاع حجم الاستثمارات الفندقية في تركيا بنسبة تقدر بـ: 13.5% خلال سنة 2017**، وبلغت قيمة المشاريع التي حصلت على شهادات الحوافز الاستثمارية خلال سنة 2017 إلى 481 مليون دولار.

- **بلوغ عدد السياح الذين زاروا تركيا سنة 2014 إلى 42 مليون دولار**، تم التحصيل من ذلك 36 مليار دولار أمريكي إلى الاقتصاد التركي، كما رحبت تركيا بـ 39.9 مليون سائح خلال سنة 2017، وذلك وفقا لما كشفت عنه بيانات منظمة السياحة العالمية التابعة لهيئة الأمم المتحدة.

- **مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج المحلي الإجمالي:** من الملاحظ أن هناك تحسن كبير، حيث احتلت تركيا المرتبة السادسة عالميا في مؤشر السياح القادمين إليها، وتم تحصيل 28 مليار دولار من هؤلائي السياح، وصنفت في المرتبة العاشرة عالميا وفق مؤشر إيصالات السياحة.

¹ - أمينة خطابت، المرجع السابق، ص 47.

- مساهمة السياحة في التشغيل: حيث تراجع معدل البطالة في تركيا إلى أقل مستوياته، حيث نجد خلال سنة 2017 تراجع ب 10.2%، مقارنة ب 2016 تراجع ب 10.5% وهو أقل مستوى له.

- السياحة رافعة للتنمية: حققت السياحة بتركيا عائدات ارتقاعا وصل إلى 8.7% خلال نهاية سنة 2017، مقارنة بنفس الفترة سنة 2016، أي أن إجمالي إنفاق السياح في تركيا بلغ 5 مليارات و 413 مليون دولار، كما أن نحو 81.7% من الإنفاق يرجع إلى السياح الأجانب، فيما أنفق السياح الأتراك 18.3% من إجمالي العائدات السياحية، حيث نلاحظ تراجع إنفاق الأتراك على السياحة في الخارج بمعدل 8.2%، مقارنة بسنة 2016، حيث وصلت القيمة الإجمالية لإنفاق الأتراك ما يقارب مليار 386 مليون دولار.¹

الجدول رقم 20: يوضح عدد السياح الأجانب الوافدين إلى تركيا

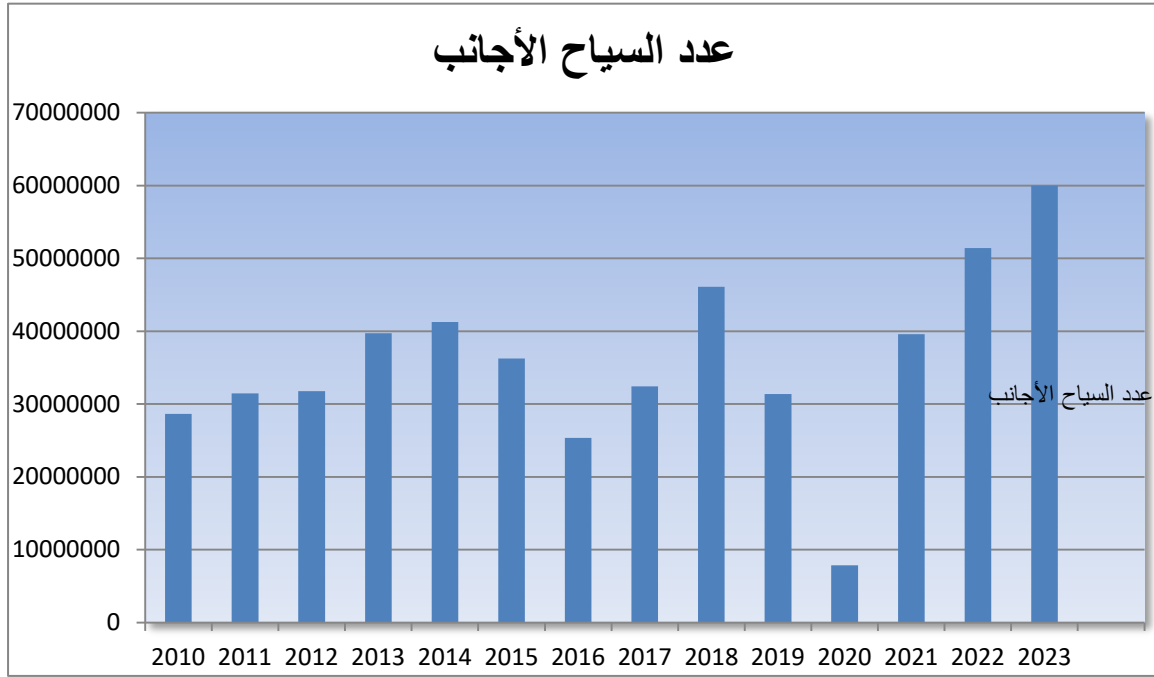
السنة	عدد السياح الأجانب
2010	28.632.204
2011	31.456.076
2012	31.785.780
2013	39.724.912
2014	41.263.670
2015	36.244.632
2016	25.352.213
2017	32.410.034
2018	46.112.592
2019	31.394.000
2020	7.848.500

¹ - موقع تركيا بوست، متحصل عليه من الأنترنت على الرابط <http://www.turkey-post.net/p-ctegory/tourism> تم الاطلاع عليه يوم 2024/02/06، سا 22:00.

39.610.000	2021
51.400.000	2022
60.000.000	2023

المصدر: السياحة في تركيا, متحصل عليه من الأنترنت على الرابط [https:// www.marefa.org](https://www.marefa.org) وذلك يوم 2024/02/10 سا 10:00.

الشكل رقم 20: يوضح عدد السياح الأجانب الوافدين إلى تركيا



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول.

من خلال الجدول الموضح أعلاه نلاحظ المؤشرات التركية فيما يتعلق بعدد الوافدين الأجانب إليها في تزايد كبير, حيث نجد خلال سنة 2018 ما يفوق 46 مليون زائر أجنبي و1.46 مليون في شهر يناير فقط, بعائدات مالية بلغت 30 مليار دولار بزيادة تقدر بـ: 38.5% خلال سنة 2017, ووضعت وزارة الخزانة والمالية التركية هدف استقبال 60 مليون سائح أجنبي خلال سنة 2023 وزيادة عائدات السياحة إلى 56 مليار دولار, كما أن الحكومة التركية تهدف من خلال سياساتها في المجال السياحي بلوغ 90 مليون سائح خلال حلول عام 2028, ورفع العائدات إلى 100 مليار دولار,¹ أما

¹ - شبكة الجزيرة الإعلامية, الجزيرة نت, 53 مليون سائح زاروا تركيا في 11 شهر, تاريخ النشر 2023/12/22.

الانخفاض الملاحظ خلال سنة 2020 فكان بسبب جائحة كورونا التي اجتاحت جميع مناطق العالم واصبح عدد الوافدين للبلاد ضعيف جدا.

تعكس المؤشرات الأخيرة النتائج الإيجابية لإرتفاع أعداد السياح القادمين إلى تركيا على الاقتصاد المحلي التركي, خاصة بعد تراجع القطاع بنحو يقدر ب:41 بالمائة سنة 2016 إثر الأحداث الأمنية والإنقلاب الفاشل, بالإضافة إلى القطيعة مع روسيا من جهة أخرى, خاصة أن روسيا تشكل أكثر من 10 بالمائة من مجمل السياح الوافدين إلى تركيا.¹

تولي الحكومة التركية أهمية بالغة لقطاع السياحة وتعمل على تنميته وتطويره بإستمرار, إذ يعد أحد أهم القطاعات الاقتصادية ومصدرا مهما من مصادر الدخل القومي, حيث نجد القطاع يتمتع ببنية تحتية قوية والعديد من المرافق السياحية والخدماتية جعلته متقدما عالميا.²

- استفادة الجزائر من التجربة التركية في السياحة.

من خلال عرضنا للتجربة التركية في صناعة السياحة المحلية, استخلصنا مجموعة من الفوائد, وهذه الفوائد يمكن أن تكون مرشداً للجزائر باتجاه تصويب أوضاعها في القطاع السياحي, حيث أن الأخذ بها أو ببعضها من شأنه أن يحقق الكثير للجزائر, وهي كالاتي:

- ضرورة التبادل السياحي وتنمية الاستثمارات وتبادل الخبرات بين الجانبين الجزائري والتركي مع الاستفادة من التجربة التركية في تعظيم مردود المنتج السياحي والاهتمام بهذه الصناعة.

- تشجيع الاستثمار في صناعة السياحة والفنادق, ويتم ذلك عن طريق: وضع نظام لتشجيع الاستثمار السياحي في مختلف الولايات والمناطق الجزائرية كما يجب تنوع الحوافز لتشجيع الاستثمار السياحي والفندقي كالاغفاءات من الضرائب خصوصا في

¹ - أمينة خطابت, مرجع سابق, ص 47.

² - شبكة الجزيرة الإعلامية, الجزيرة نت, 53 مليون سائح زاروا تركيا في 11 شهر, تاريخ النشر 2023/12/22.

بداية افتتاح المشاريع، وتسهيل إجراءات الجمارك بالنسبة للأجهزة والمعدات التي تحتاجها، وتقديم القروض الطويلة الأجل بالنسبة لشركات الاستثمار السياحية والفندقية المحلية.

- العمل على تقديم كافة التسهيلات للمستثمرين ورجال الأعمال من داخل الجزائر وخارجها، إضافة إلى سنها التشريعات الجاذبة لرؤوس الأموال والاستثمارات الخارجية في قطاع السياحة.

- تنظيم زيارات للمسؤولين ومدراء مراكز استطلاعات الرأي والدراسات والأبحاث والقيادات الإدارية في مختلف القطاعات، لإطلاع على التجربة التركية في مجال السياحة من خلال الزيارات الميدانية للجهات ذات العلاقة واللقاءات المختلفة لكبار الأكاديميين والباحثين.

- ضرورة العمل على تطوير السياحة الشتوية في الجزائر، وذلك من خلال إنشاء المراكز السياحية من أجل التزلج.

- الاستفادة من الخبرات التركية في مجال تطوير المتاحف ودور المخطوطات والتعاون مع المعاهد السياحية الرتبات التركية لتدريب إطارات الوزارة من خلال إقامة دورات متخصصة في مجال السياحة والآثار.¹

رابعا- تجربة ماليزيا في السياسة السياحية.

يتمتع الاقتصاد الماليزي بإمكانات جد هامة، ويعد من أهم الاقتصادات في منطقة جنوب شرق آسيا، كما يزخر بمقومات وإمكانات هامة في السياحة وكذا التنوع الحضاري والثقافي، فماليزيا تقع في جنوب شرق آسيا وهي عبارة عن دولة صغيرة تبلغ مساحتها الإجمالية 329.758 كلم² ويبلغ عدد سكانها 32.4 مليون نسمة، كما تضم 11 ولاية في شبه الجزيرة الماليزية، بالإضافة إلى ثلاث أقاليم اتحادية.

¹ - ليلي بوحديد، الهام يحيوي، امكانية الاستفادة من التجربة التركية في صناعة السياحة المحلية للجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة الحاج لخضر بباتنة، ع 5، 2016، ص 130.

1- أنواع السياحة في ماليزيا:

تعد ماليزيا مزيج غني من المواقع التاريخية والشعوب وناطحات السحاب الحديثة والشواطئ والتضاريس، فهي تمثل لوحة فنية متكاملة من الجمال، وتزخر بجملة من عوامل الجذب السياحي التي تقدم بالإضافة للسائح فنذكر منها:¹

- **السياحة الثقافية والتراث:** تضم ماليزيا عددا هائلا من المواقع الثقافية الجد رائعة التي تستحق الزيارة، حيث يوجد بها خمسة مواقع مصنفة عالميا ضمن لائحة التراث العالمي لليونسكو.

- **السياحة الدينية:** يشكل التنوع الديني في دولة ماليزيا عامل من عوامل الجذب الكبيرة، حيث تتعدد المظاهر الدينية لكل ديانة بالإضافة إلى تعدد المزارات الدينية المرتبطة بكل منها.

- **سياحة الأعمال والمؤتمرات:** تعد ماليزيا بلد المال والأعمال حيث تشتهر بجذب رجال الأعمال لقضاء عطلات عائلية، وتجذب أيضا محبي الهداية القيمة، حيث تنتشر الحرف اليدوية المتقنة، مثل حرفة غزل الأنسجة المقدسة وحرفة الحياكة وصناعة المنسوجات الشمعية وغيرها من الحرف، كما تستضيف دولة ماليزيا الكثير من المؤتمرات الهامة.

- **السياحة التعليمية:** نتيجة لنظام التعليم المتطور في ماليزيا بدأت تعمل كجاذب للسياحة التعليمية، فأصبح العديد من طلاب العلم يسعون للتعليم الجامعي بها، وكذا الدراسات العليا فيها، نظرا لإنخفاض السعر والدقة في التعليم، وهي تلك المعادلة الصعبة التي نجحت ماليزيا في تحقيقها.

- **السياحة الطبية:** أضحت ماليزيا وجهة ومقصدا أساسيا للسياحة الطبية التي تسعى إلى عناية طبية آمنة وبأسعار جد معقولة، كما للسائح الاستفادة من طواقم طبية ذات مرافق حديثة تعمل وفقا لمعايير الجودة العالمية.

¹ - أمينة خطابت, مرجع سابق, ص 48.

- السياحة الترفيهية: تحتوي ماليزيا على الكثير من الأماكن الترفيهية والحدائق المائية والألعاب والمنتزهات المختلفة, التي يتردد عنها السياح بغرض الترفيه.
- السياحة الزراعية: يعد التنوع الزراعي في ماليزيا جيد في حد ذاته لأعداد كبيرة من الزوار الذين يسعون لمعرفة أسباب هذا التنوع من المزارع في ماليزيا, حيث نجد الكثير من وكالات السفر تنظم جولات لمزارع زيت النخيل.
- السياحة الشاطئية والجزر: ماليزيا شبه جزيرة وذلك لأن الماء يحيطها من ثلاث جوانب بالإضافة إلى بحر الصين الذي يقسمها, لذلك تحتوي على الكثير من الشواطئ التي تتميز بالمناظر الخلابة والمياه الصافية.

2- مقومات السياحة في ماليزيا:

تتميز دولة ماليزيا بمناظرها الساحرة والخلابة, خاصة مرتفعات جنتنج التي تعتبر من بين أماكن الجذب السياحي الأكثر شعبية, حيث تحصلت على جائزة المرجان الأحمر للسياحة الآسيوية سنة 2017, كما تم إدراج ثلاث مدن ماليزية كأفضل أماكن للتقاعد من حيث تكلفة المعيشة, وهذا وفق مؤشر التقاعد السنوي, ونالت عاصمتها كوالا لمبور المرتبة الخامسة كأفضل وجهة للتسوق في العالم سنة 2016 من قبل شركة اكسبيديا البريطانية بعدما أجريت دراسة استقصائية عالمية لـ 25 مدينة لديها مراكز تسوق رئيسية, كما احتلت كوالا لمبور المركز الثاني ضمن مؤشر التسوق الإسلامي لسنة 2015, كما تتمتع ماليزيا بعدة متناقضات تجعل منها قبلة للسياح وأكثر جاذبية لهم, حيث تطل ناطحات السحاب الشاهقة على المنازل الخشبية, وتقع الفنادق 05 نجوم على بعد أمتار قليلة من الشعب القديمة.¹

كما يشار إلى الدولة الماليزية على أنها " جنة الطعام " حيث يمكن تذوق العديد من الاطعمة اللذيذة بأسعار جد معقولة, سواء من المطبخ الماليزي أو الهندي أو الصيني.²

¹ - Malaysia travel.2019. about malaysia fast facts. Consulté 10/02/2024, sur <http://malaysia.travel>.
² - Tourism Malaysia. 2018. Malaisia truly Asia Consulté le 10/02/2024. sur <http://www.tourism.gov.my>.

- ومن أهم عوامل الجذب السياحي الرئيسية في ماليزيا ما يلي:¹
- توافرها على خدمات من الطراز العالمي وأماكن من الدرجة الأولى بالإضافة إلى خدمات وأسعار تنافسية.
 - تميزها بموقعها الاستراتيجي بين الهند والصين ومناخها الاستوائي بما يسمح بالسفر على مدار العام .
 - احتوائها على 06 مطارات دولية و16 مطار محلي وشبكة فعالة للطرق والسكك الحديدية.
 - محمية جغرافيا من الكوارث الطبيعية ومستقرة سياسيا وتنوع ثقافيا.
 - تداول اللغة الانجليزية على نطاق واسع مما يسهل المعاملات التجارية بها.
 - تعد البلد 18 الأكثر تنافسية وفق تقرير التنافسية العالمي للمنتدى الاقتصادي العالمي.
 - احتلت على المركز الثاني في آسيا والمحيط الهادي وفق مؤشر القدرة التنافسية للسياحة والسفر لعام 2017 وفق ذات المصدر.

3- مؤشرات السياحة في ماليزيا:

بدأ قطاع السياحة بالرواج منذ 1970, وأصبح ثاني أعلى مصدر للنقد الأجنبي للبلاد بعد قطاع الصناعات التحويلية,² واستمر في التنامي حيث كان يركز في البداية على السياحة الشاطئية وأمتد ليشكل أنواع أخرى من السياحة كسياحة التسوق, حيث تعد ماليزيا أهم وجهة سياحية في منطقة آسيا والمحيط الهادي, فهي في العادة تجذب عدد معتبر من السياح بغرض الدراسة والعلاج أو الرياضة أو الاستجمام والراحة, حيث عمدت إلى

¹ - أمل براهيمية, تجربة صناعة السياحة في ماليزيا: دروس مستفادة, مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي, ج09, ع 02, جامعة 8 ماي 1945 قالمة, الجزائر, 2022, ص 05.

² - National Tourism Plan, 2004-2010 Main Report, 2004, p9.

تحسين البنى التحتية ما ساعدها على ذلك تمتعها بمقومات طبيعية وحضارية ومزايا إستراتيجية أبرزها:¹

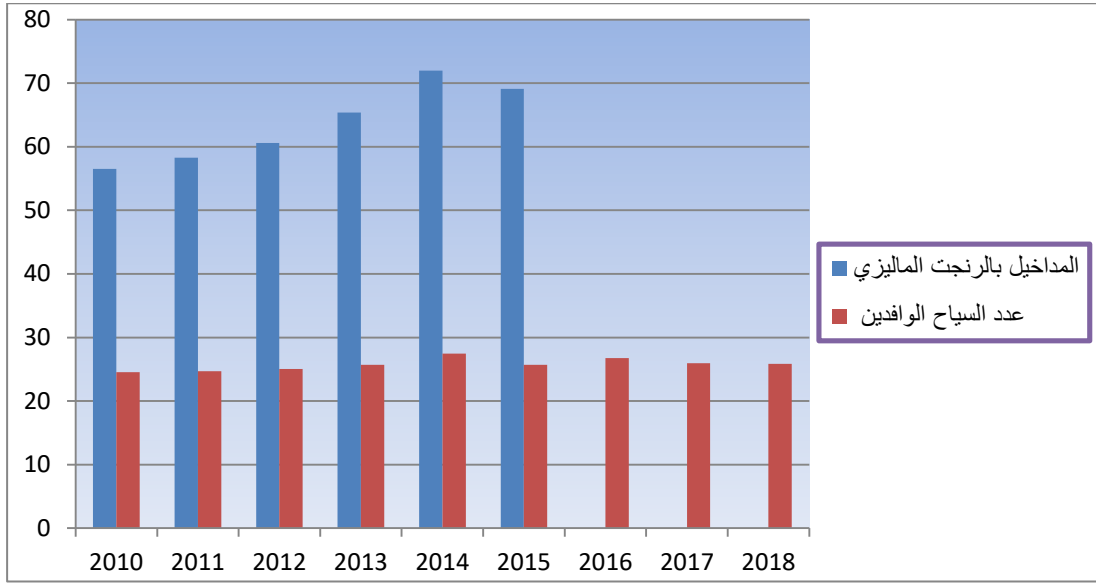
- المناخ الاستوائي الذي يساعد على السفر طوال السنة
 - الأسعار المنخفضة التي تجعل من ماليزيا قبلة سياحية لكل الطبقات وخاصة المتوسطة.
 - التنوع السياحي للموارد لدولة ماليزيا بدء من الشواطئ، الجبال المرتفعة، والغابات والتراث والثقافة بالإضافة إلى مراكز التسوق والمنتجعات.
 - تنوع الثقافات لإمتدادها للعرقين الصيني والهندي، وهذا ما جعلها تستقطب سياح كثيرين من الصين والهند بغرض الترفيه والاستجمام والزيارات العائلية.
- الجدول رقم 21: يوضح تطور تدفق السياح الدوليين على ماليزيا:

السنة	عدد السياح الوافدين (بالمليون سائح)	المدخيل بالرنجت الماليزي (بليون)
2010	24.58	56.5
2011	24.71	58.3
2012	25.03	60.6
2013	25.72	65.4
2014	27.44	72.0
2015	25.70	69.1

المصدر: الموقع الرسمي للسياحة في ماليزيا <http://www.tourism.gov.my/statistics>.

¹ - سمير دهبليس، سعاد مزلف، التجربة الماليزية في تطوير صناعة السياحة المستدامة والدروس المستفادة منها، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، ج03، ع 01، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر: 2019، ص 111.

الشكل رقم 21: يوضح تطور تدفق السياح الدوليين على ماليزيا:



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول.

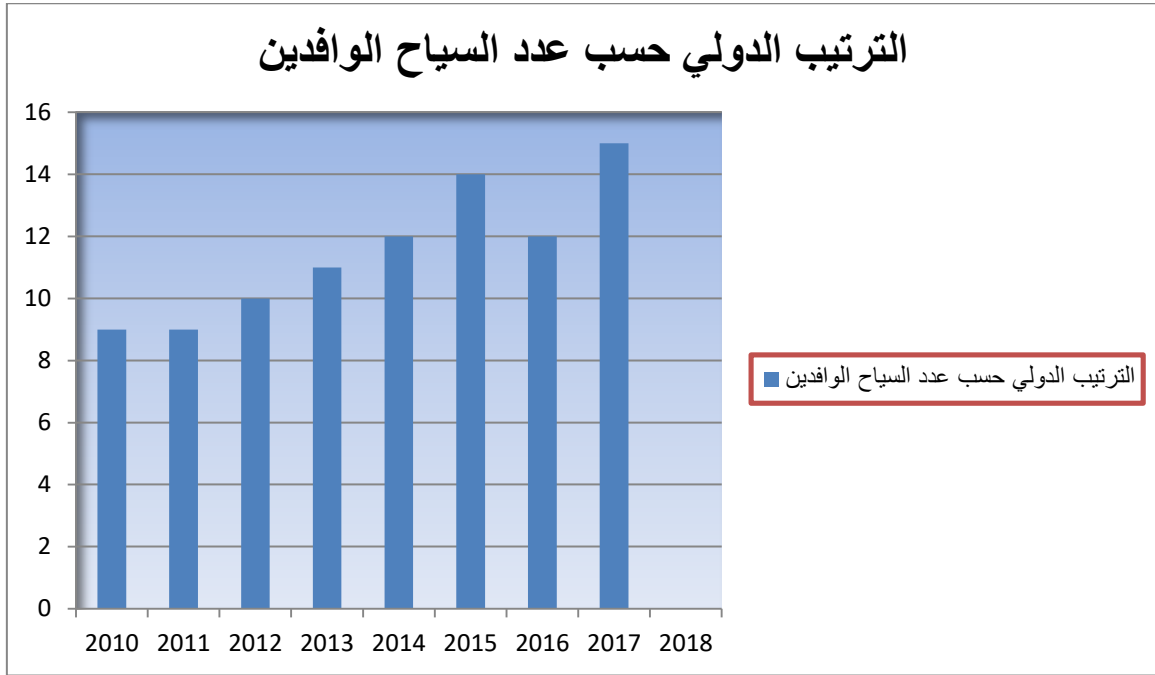
يوضح الجدول أعلاه تطور عدد السياح الدوليين في ماليزيا من سنة 2010 إلى سنة 2015، ومن الملاحظ أن هناك تطور متزايد من 2011 إلى 2014 إلا أنه تراجع عدد السياح تراجع طفيف سنة 2015 وكذلك بالنسبة لمداخل السياحة، وتعتبر المؤشرات شبه مستقرة نوعا ما.

الجدول رقم 22: يوضح الترتيب الدولي لدولة ماليزيا حسب عدد السياح الوافدين:

الترتيب الدولي حسب عدد السياح الوافدين	السنة
09	2010
09	2011
10	2012
11	2013
12	2014
14	2015
12	2016
15	2017
15	2018

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على : Malaysia Tourism Data (2021) : Hotel and room supply, website : <http://mytourismdata.tourism.gov.my>.

الشكل رقم 22: يوضح الترتيب الدولي لدولة ماليزيا حسب عدد السياح الوافدين



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول.

من خلال الجدول تم ملاحظة تراجع ترتيب ماليزيا دوليا سنة 2013 وكذا سنة 2014 الى المرتبتين 11 و 12 على التوالي لصالح دولة تايلاندا وهونغ كونغ والمكسيك, وكان أكبر تراجع لماليزيا سنة 2015 بعد اختفاء حادثة الطائرة الماليزية في 08 مارس 2014 الذي أدى إلى مخاوف الكثير من السياح من الرحلات الجوية إلى ماليزيا, وهذا ما أدى إلى انخفاض الطلب للرحلات الجوية مما أجبر الشركة إلى تقليص حجم نشاطها, وفي سنة 2016 ارتفع عدد السياح الوافدين بنسبة 04 بالمائة وتقدم ترتيبها الدولي إلى 12 بعدما كان 14 سنة 2015, وازداد في التراجع سنتي 2017 و2018 على التوالي لتحتل المرتبة 15 أيضا على التوالي مما أدى إلى تراجعها في الترتيب الدولي كوجهة سياحية وكان مرده إلى ما يلي :

تخفيض الاعتمادات المالية الموجهة لدعم هذا القطاع, اشتداد المنافسة بين دول الجوار, تقليص الدولة الماليزية للحملات الترويجية للتعريف بالوجهة السياحية, كما يرجع السبب أيضا إلى انخفاض عدد السياح القادمين من هونغ كونغ بسبب أزمة الإزدحام التي

يعاني منها هؤلأئي السياح أثناء عبورهم الجسر الرابط بين ماليزيا وهونغ كونغ, مما غير وجهتهم السياحية, بالإضافة إلى انخفاض عدد السياح الأندونيسيين بسبب مبادرات تحفيز السياحة الداخلية ببلدهم.

الجدول رقم 23 : يوضح تطور عدد الفنادق والغرف في ماليزيا في الفترة الممتدة بين

2018-2005

السنة	عدد الغرف	عدد الفنادق
2005	155.36	2.27
2010	168.5	2.37
2015	304.72	4.8
2018	308.21	4.75
2019	315.97	4.83

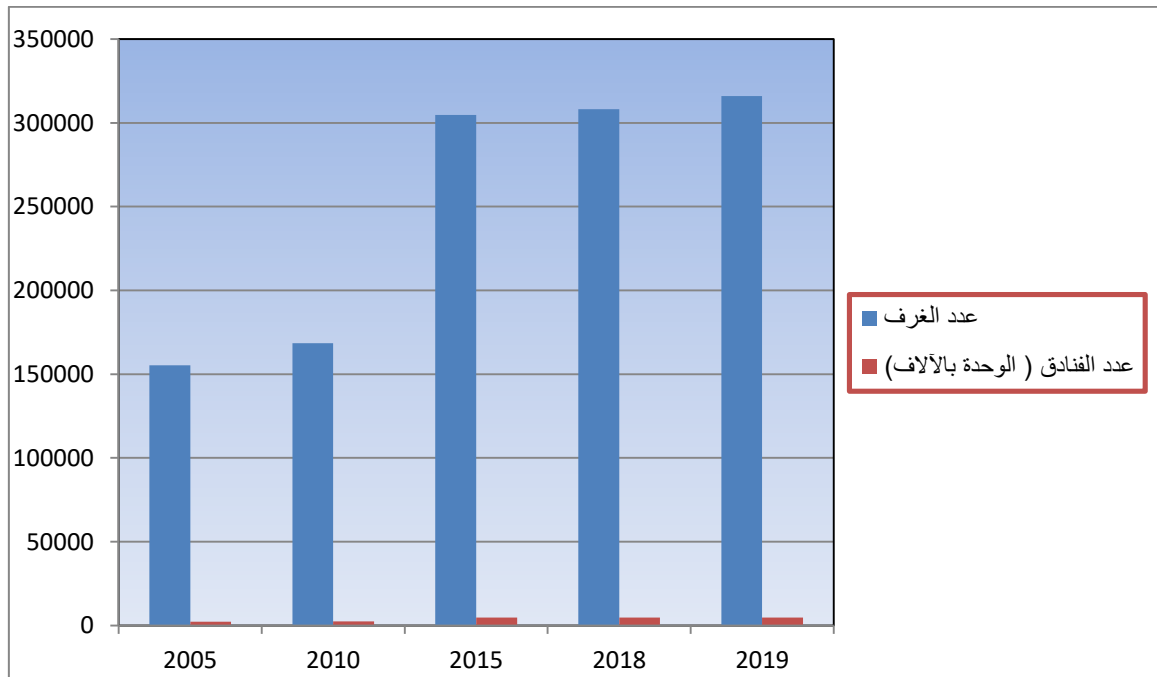
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على :

Malaysia Tourism Data (2021) : Hotel and room supply, website :

<http://mytourismdata.tourism.gov.my>.

الشكل رقم 23: يوضح تطور عدد الفنادق والغرف في ماليزيا في الفترة الممتدة بين

2018-2005



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل زيادة معتبرة في عدد الفنادق من 2270 فندق عام 2005 إلى 4830 فندق سنة 2019، وكذلك نلاحظ ارتفاع في عدد الغرف من 155.36 غرفة سنة 2005 إلى 315970 غرفة سنة 2019.

- استفادة الجزائر من التجربة الماليزية في السياحة.

صحيح أن الماليزية تتمتع بخصائص فريدة من نوعها، كما أنها صغيرة الحجم مقارنة بالجزائر، إلا أن تجربيا تعتبر مهمة ويمكن الإقتداء بها، فهناك مجموعة من الدروس المستفادة من التجربة الماليزية التي يمكن تطبيقها في الجزائر على مراحل:

- المرحلة الأولى وتشمل:

- دعم الخطط التنموية الاقتصادية العامة بوضع خطط سياحية طويل المدى مع وضع أهداف محدد متوسطة المدى تسيل عملية مراقبة المسار العام للخطط ومدى تحقيقها للنتائج المنوط بها مع تجنيد مختلف الوسائل والامكانيات للوصول إلى الهدف.

- ادماج قطاع السياحة ضمن خطط التنمية الاقتصادية العامة لمدولة كما فعلت ماليزيا حين ادمجت هذا القطاع في الخطط الماليزية المتعاقبة وأعطته أهمية كبيرة.

- التركيز على النهوض بالبنية التحتية، وتهيئة أقاليم سياحية محددة وجعلها على أعلى مستوى تحتوي على أماكن من الدرجة الأولى وخدمات من الطراز العالمي و بأسعار تنافسية.

- التركيز على تطوير الموارد البشرية من حيث جودة التدريب لتقديم خدمات عالية الجودة.

- المرحلة الثانية وتشمل:

- وضع نهج شامل للسياحة يشتمل على تضافر الجهود بين الدولة القطاع الخاص والأفراد، لتوليد فكر عام موحد يركز على حسن الضيافة والاعتماد على تقديم احسن المنتجات للسياح.

- تكثيف الحملات التسويقية والتركيز على اختيار شعار محدد للحملة من أجل تسويق الجزائر.
- تشجيع المؤسسات الخاصة المبتكر, أو تلك التي تجذب أكبر قدر من السياح عن طريق منحها امتيازات ضريبية أو دعم مالي أو فني.
- المرحلة الثالثة وتشمل:
- تنويع المنتجات السياحية والترويج لمنتجات جديدة يتم ابتكارها كل سنة وتطويرها وتنميتها باستمرار.
- التركيز على سوق أو دول معينة ومنطقة معينة كالدول الأوروبية نظرا لقربها من الجزائر أو الدول المجاورة مثل تونس ومحاولة استقطاب سياحيا عن طريق تكثيف الجهود الترويجية الموجهة خصيصا لهذه الدول.¹

¹ - أمال براهيمية, تجربة صناعة السياحة في ماليزيا: دروس مستفادة, مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي, ج 09, ع 02, جامعة 08 ماي 1945 قالمة. 2022, ص 1230.

خلاصة الفصل:

لقد أصبحت السياحة من بين أهم القطاعات الهامة والتي لها تأثير على اقتصاديات الكثير من دول العالم, فهي تساهم بصورة جلية في الاقتصاد الوطني والدخل القومي, بالإضافة إلى الحركة الأفقية التي تقوم بها السياحة من خلال ارتباطها بباقي القطاعات الأخرى التي تحقق منها انتعاشا, ولقد سعت الجزائر منذ استقلالها على بذل جهود كبيرة من أجل حماية الموارد السياحية المتنوعة في كل التراب الوطني من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب, لذلك وضع المشرع الجزائري جملة من التشريعات والقوانين والتنظيمات لحماية هذه الإمكانيات والمقومات وكذا تنظيم عملية تسييرها ومتابعتها.

الفصل الثالث:

مضامين السياسات السياحية في الجزائر



المبحث الأول: الفواعل الناشطة بالقطاع السياحي في الجزائر.

المبحث الثاني: المخططات التنموية المنجزة بالقطاع السياحي في الجزائر.

المبحث الثالث: تقييم المخططات التنموية المنجزة.

تمهيد:

تحظى السياحة في الآونة الأخيرة بمكانة هامة من بين الأنشطة الاقتصادية في العالم، حيث باتت صناعة قائمة بذاتها وموردا هاما دائما لتشغيل الأيدي العاملة وللعملة الصعبة، فضلا عن مساهمتها في استقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية والمساهمة في الرفع من الناتج الداخلي الخام وتحسين وضعية ميزان المدفوعات، وبالتالي تحريك عجلة التنمية الاقتصادية وتدعيم معدلات النمو.

إن الأهمية المتنامية التي تكتسيها السياحة جعلت الكثير من العديد من الدول تقيم اقتصاداتها عليها، حيث تعتبرها من بين القطاعات الهامة والاستراتيجية، كما دفعت بالعديد من الحكومات إلى المسارعة بوضع السياحة في المكانة التي تستحقها، فباشرت بتجسيد وتبني السياسات العامة التي من شأنها النهوض بقطاعاتها السياحية، وفي هذا الإطار سنحاول ابراز مضامين السياسة السياحية في الجزائر، وكذا آليات وسبل تفعيلها.

المبحث الأول: الفواعل الرسمية وغير الرسمية ودور في تنفيذ السياسة السياحية في الجزائر.

سنتناول في هذا المبحث إلى ابراز مختلف المؤسسات الناشطة في الميدان السياحي, سواء كانت مؤسسات ذات طابع عمومي أو ذات طابع تجاري أو اقتصادي أو مؤسسات خاصة أو مؤسسات ذات طابع ثقافي

المطلب الأول: دور الفواعل الرسمية في تنمية القطاع السياحي بالجزائر.

لقد تم إنشاء مؤسسات سياحية من قبل الدولة الجزائرية وذلك منذ الاستقلال, مهامها تنفيذ السياسة السياحية من خلال تنشيط وترقية السياحة, وتشتمل هذه المؤسسات على ما يلي:¹

الفرع الأول: وزارة السياحة والصناعة التقليدية:²

ومن أهم مهامها: التعريف بالمنتج السياحي الجزائري وترقيته وتوجيهه كذلك تجسيد السياسة الحكومية في المجال السياحي وكذا تجسيد المخططات التنموية السياحية.³ وتشتمل الإدارة المركزية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية على الهياكل التالية:

أولاً- الإدارة المركزية:

1- المديرية العامة للسياحة:

وتضم أربعة مديريات والمتمثلة فيما يلي:

- مديرية مخطط جودة السياحة والضبط:

والتي بدورها تضم ما يلي:

¹ - إلهام يحيوي, دور نشر ثقافة الجودة في تحقيق التنمية السياحية في الجزائر, مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية, جامعة باتنة, الجزائر, العدد 07, ص 85.

² - موقع وزارة السياحة والصناعة التقليدية.

<https://www.mta.gov.dz/%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%8A%D9%83%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%85%D9%8A-%D9%84%D9%84%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%A9> الهيكل التنظيمي للوزارة, تاريخ الدخول 2023/09/01 سا 21:00.

³ - إلهام يحيوي, المرجع السابق, ص 85.

- المديرية الفرعية لمخطط جودة السياحة والضبط
- المديرية الفرعية لضبط ومراقبة وكالات السياحة والأسفار
- المديرية الفرعية لضبط ومراقبة النشاطات الفندقية والاطعام
- المديرية الفرعية لترقية السياحة
- ب- مديرية التهيئة السياحية والمحافظة على العقار السياحي:**

والتي تظم ما يلي:

- المديرية الفرعية للتهيئة السياحية
- المديرية الفرعية لأقطاب الامتياز السياحي
- المديرية الفرعية للمحافظة على مناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية
- ج- مديرية الاستثمار السياحية:**

والتي تظم ما يلي:

- المديرية الفرعية لتقييم المشاريع السياحية
- المديرية الفرعية لدعم المشاريع السياحية ومتابعتها
- د- مديرية الحمامات المعدنية والنشاطات الحموية:**

والتي تظم ما يلي:

- المديرية الفرعية لتثمين استعمال المياه الحموية
- المديرية الفرعية لتأطير نشاطات المهن وحرف الحمامات المعدنية
- هـ- المديرية العامة للصناعة التقليدية والحرف:**

وتظم ثلاث مديريات والمتمثلة فيما يلي:

* مديرية تطوير الصناعة التقليدية والحرف:

والتي تظم ما يلي:

- المديرية الفرعية لدعم نشاطات الصناعة التقليدية والحرف.

- المديرية الفرعية للدراسات والإدماج الاقتصادي لنشاطات الصناعة التقليدية والحرف.
- المديرية الفرعية لتنمية المقاولات والابتكار.

* مديرية تنظيم وتأطير المهن وحرف الصناعة التقليدية:

والتي تضم ما يلي:

- المديرية الفرعية لتنظيم المهن وحرف الصناعة التقليدية
- المديرية الفرعية للتأهيلات ومتابعة الأجهزة المنتخبة
- المديرية الفرعية لتأطير مؤسسات دعم الصناعة التقليدية والحرف
- * مديرية الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية:

والتي تضم ما يلي:

- المديرية الفرعية لترقية الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية
- المديرية الفرعية لتطوير الجودة
- * - مديرية متابعة مؤسسات القطاع¹
- * - مديرية الدراسات الاقتصادية والتخطيط
- * - مديرية المنظومات الإعلامية والاحصائية
- * - مديرية التكوين وتثمين الموارد البشرية
- * - مديرية الاتصال والتعاون: والتي تضم ما يلي:
- مديرية التنظيم والشؤون القانونية والوثائق
- مديرية الإدارة العامة والوسائل

ثانيا - المصالح اللامركزية: أنشئ على مستوى كل ولاية مديرية خاصة بالسياحة

والصناعة التقليدية، مع تحديد مهامها وتنظيمها؛ حيث تكلف المديرية الولائية للسياحة

1 - زهواني عبد الرزاق، تثمين الموارد السياحية كآلية لدعم الاستثمار المحلي في الجزائر، دراسة حالة المناطق الصحراوية - ولاية الوادي أنموذجا- أطروحة دكتوراه مقدمة في ميدان العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، الجزائر 2020/2019، ص 102.

والصناعة التقليدية بالمهام التالية:¹

- * - مهام المديرية الولائية للسياحة والصناعة التقليدية في ميدان السياحة:
 - إعداد مخطط عمل سنوي يتعلق بالنشاطات السياحية والتنمية السياحية.
 - السهر على التنمية المستدامة للسياحة من خلال العمل على تهمين القدرات المحلية.
 - تشجيع بروز عروض سياحية متنوعة وذات نوعية.
 - تنفيذ برامج وتدابير ترفيه وتطوير النشاطات السياحية والحمامات المعدنية وتقويم نتائجها.
 - المساهمة مع القطاعات المعنية في ترقية الشراكة الوطنية والأجنبية لاسيما في مجال الاستثمار وتكوين الموارد البشرية.
 - توجيه مشاريع الاستثمار السياحي ومتابعتها بالاتصال مع الهيئات المعنية.
 - السهر على مطابقة النشاطات السياحية وتطبيق القواعد ومقاييس الجودة المقررة في هذا المجال.
 - المساهمة في تحسين الخدمات السياحية سيما النظافة وحماية الصحة والأمن.
 - السهر على تلبية حاجيات وتطلعات السياح في مجال الراحة والاستجمام والترفيه.
 - ضمان متابعة تنفيذ عمليات الدعم بعنوان صندوق دعم الاستثمار وجودة وترقية النشاطات السياحية.
 - المشاركة في تنفيذ وإعداد تمويل النشاطات السياحية بصناديق الهضاب العليا والجنوب.
 - تنشيط وتأطير المصالح الخارجية والفضاءات الوسيطة والحركة الجمعوية التي تنشط في السياحة على المستوى المحلي.

¹ - وزارة السياحة والصناعة التقليدية, المرجع السابق.

- المساهمة في إعداد مخطط سنوي ومتعدد السنوات لتنمية السياحة على مستوى الولاية.

* مهام المديرية الولائية للسياحة والصناعة التقليدية في ميدان الصناعة التقليدية:

- إعداد مخطط عمل سنوي ومتعدد السنوات يتعلق بتطوير نشاطات الصناعة التقليدية وكذا الحصائل الثلاثية والسنوية وجميع المعطيات الاحصائية وضمان توزيعها.

- المبادرة بكل إجراء من شأنه خلق جو ملائم للتنمية المستدامة لنشاط الصناعة التقليدية.

- المساهمة في حماية تراث الصناعة التقليدية والمحافظة عليه ورد الاعتبار له.

- السهر على تطبيق واحترام القوانين والمقاييس والنماذج والتنظيمات المتعلقة بالجودة في مجال الإنتاج وممارسة أنشطة الصناعة التقليدية.

- المشاركة في متابعة تنفيذ عمليات الدعم بعنوان الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية.

- المشاركة في إعداد وتنفيذ تمويل نشاطات الصناعة التقليدية بصناديق الهضاب العليا والجنوب.

- المشاركة في جهود ادماج نشاطات الصناعة التقليدية في المنظومة الاقتصادية المحلية.

- تدعيم أعمال المنظمات والتجمعات المهنية والجمعيات والفضاءات الوسيطة الناشطة في مجال الصناعة التقليدية.

- المبادرة بالدراسات والتحقيقات ذات الطابع التقني والاقتصادي والاجتماعي المتعلقة بتقييم الأنشطة الحرفية.

- تأطير التظاهرات الاقتصادية من أجل ترقية الصناعة التقليدية والحرف وتنشيطها.

- ضمان تنفيذ ميزانية التجهيز والتسيير المسجلة بعنوان الصناعة التقليدية.

من خلال ما تم عرضه فإن مديريات السياحة على المستوى المحلي تتمتع بصلاحيات واسعة ومهمة تمكنها من النهوض بالسياحة على المستوى المحلي, خاصة تلك الولايات التي تزخر بمقومات وامكانات سياحية هائلة سواء الولايات الساحلية أو الوسطى أو الصحراوية, لذلك نلاحظ أن المديريات الولائية قامت بالأدوار المنوطة بها ويمكن أن يعول عليها في دفع عجلة التنمية السياحية على المستوى المحلي ومن ثمة على المستوى الوطني.

الفرع الثاني: المؤسسات.

• المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية (ENET):¹

هي مؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري, تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي, أنشأت المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية بموجب المرسوم التنفيذي رقم : 98-94 المؤرخ في 10 مارس 1998,² ووضعت هذه المؤسسة تحت وصاية الوزير المكلف بالسياحة, وهي تهدف في إطار تنفيذ السياسة الوطنية لتنمية السياحة, إلى القيام بالدراسات السياحية وتقييم النشاطات السياحية.

وفي هذا الإطار تتكفل المؤسسة بالمهام التالية:

- القيام بالدراسات الخاصة بتحديد القدرات السياحية وتنميتها.
- القيام بدراسات التهيئة السياحية والحمامية.
- العمل على متابعة مشاريع التنمية ومراقبتها.
- انشاء كل الدراسات المتعلقة بميدان نشاطها بطلب من السلطات العمومية.
- انشاء بنك للمعلومات الخاص بتهيئة السياحة وتنميتها.

¹ - لحبيب بليو, تطور السياسة السياحية في الجزائر, مداخلة مقدمة في فعاليات اليوم الدراسي الموسوم بعنوان: السياحة كمورد استراتيجي لتحقيق التنمية, كلية الحقوق والعلوم السياسية, جامعة مستغانم, الجزائر, 30 نوفمبر 2016, ص 15.

² - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية, ج ر, العدد 11, المؤرخة في 15/03/1998, ص 6.

- متابعة ومراقبة المرافق الفندقية والمنشآت السياحية وكذا المرافق الحمامية وجر المياه المعدنية ومعاينتها.

• المؤسسة العمومية للإذاعة والتلفزيون الجزائري:

يعتبر التلفزيون من أكثر الوسائل وأوسعها إنتشارا في هذا العصر مما له من تأثير على العديد من قطاعات المجتمع, حيث أصبح التلفزيون من المكونات الأساسية للحياة اليومية لغالبية الأسر في العديد من المجتمعات العالمية,¹

ويعد التلفزيون الجزائري من وسيلة إعلامية تغطي مختلف القطاعات كالقطاع السياحي, والذي يعتبر بمثابة منبر للإعلام السياحي من خلال العديد من البرامج السياحية التي يقدمها للجمهور ويغطيها على مدار العام, حيث يقوم التلفزيون الجزائري بعرض الكثير من البرامج السياحية والثقافية التي تغطي الشق السياحي, وذلك من خلال استعراض الخدمات والمنتجات السياحية وكذا الموروث الثقافي المنتشر في كل أنحاء الوطن, والذي يهدف إلى التعريف والترويج لمختلف المقاصد والخدمات السياحية, وذلك من خلال الحصص والبرامج المعنية بالسياحة, مثل برنامج صيف الجزائر وحصّة شريط عوالم وأسفار, وما يميز البرامج التلفزيونية هو اعتماده على البنية السمعية البصرية مما يضفي عليه نوع من المصداقية والتأثير, إلا أن إقرار الجزائر للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT2025 سنة 2008 أخذ التلفزيون الجزائري مسعاها إلى مواكبة سياسة الدولة الرامية إلى ترقية وتطوير القطاع السياحي من خلال تطوير برامجها كبرنامج المرشد السياحي الذي يعرف بالسياحة الوطنية, بالإضافة إلى بث روبرتاجات تتعلق بالسياحة.²

¹ - عزام أبو الحمام, الإعلام الثقافي, عمان الأردن, دار أسامة للنشر والتوزيع, ط1, 2010, ص122.
² يوسف مقعاش, دور الإعلام السياحي في تنشيط السياحة الجزائرية - دراسة ميدانية على عينة من الوكالات السياحية في الشرق الجزائري, أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في الإعلام والاتصال, تخصص إعلام سياحي, جامعة باتنة1 الحاج لخضر, كلية العلوم الانسانية والاجتماعية, الجزائر, 2021/2020, ص ص 222-223.

• الإذاعة الجزائرية:

تسعى الإذاعة الجزائرية عبر جميع محطاتها الولائية للترويج والتعريف بمختلف المقاصد والخدمات السياحية المتوفرة وكذا تنمية الوعي السياحي لدى المستمعين، بالإضافة إلى الترويج للسياحة الداخلية من خلال تنمية التوجه الاجتماعي نحو صناعة السياحة والتعريف بالفرص الاستثمارية المتعلقة بالنشاط السياحي، كما تهدف إلى التعريف بالتراث المادي واللامادي المنتشر في أغلب ولايات الوطن وكذا تهيئة الجمهور من خلال توعيتهم بتقبل السائح الأجنبي وإحترامه.¹

• **المؤسسات الدينية:** تلعب المؤسسة الدينية دورا بالغ الأهمية في الدفع بعجلة التنمية السياحية من خلال مقوماتها ومعالم الجذب السياحي التي تكون مقصد للزوار والسياح الأجانب والمحليين، وتلك المتمثلة في المساجد والمزارات والزوايا والمقامات ودور العبادة والتي تمثل السياحة الروحية بالنسبة لهواة هذا النوع من السياحة، ومن هذه المؤسسات نذكر ما يلي:

- الصندوق المركزي للأماكن الوقفية بالجزائر:²

لم يرق المشرع الجزائري بتعريف هذا المركز وإنما نصت المادة 05 من القرار الوزاري المشترك إنشاء صندوق مركزي للأماكن الوقفية، وكان فحوة هذه المادة ما يلي: " تصب في الحساب المركزي للأماكن الوقفية الإيرادات والموارد الوقفية المحصلة على مستوى نظرات الشؤون الدينية بالولايات، بعد خصم النفقات المرخص بها طبقا لأحكام المادة 33 من المرسوم التنفيذي رقم: 98-381 المؤرخ في 12 شعبان سنة 1413هـ الموافق لـ: 01 ديسمبر 1998" بالإضافة إلى أنه اعتبر أن النفقات المخصصة لترميم وصيانة المساجد والأضرحة والزوايا تكون على حساب الصندوق.³

¹ - يوسف مغلوش، المرجع السابق، ص 223.

² - سفيان شبيرة، دعم المنظومة الوقفية للسياحة الدينية في الجزائر، قراءة في الفرص القانونية المتاحة، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول الاستثمار في السياحة الصحراوية ورهانات تنمية الموارد الاقتصادية للجماعات المحلية، جامعة أدرار، الجزائر، أيام 03/04/2018، ج2، ص316.

³ - سفيان شبيرة المرجع السابق.

الفرع الثالث: المدارس والمعاهد الوطنية.

أولاً- المدارس .

أ- المدرسة الوطنية العليا للسياحة:

هي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري, تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي,¹ حيث تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 94-255 المؤرخ في 17 أغسطس 1994,

تختص المدرسة في إطار السياسة الوطنية لتطوير السياحة والفندقة والحمامات المعدنية على ما يلي:

- تتولى إصدار مجلة متخصصة في الحمامات المعدنية والفندقة.
- تقوم بالمشاركة في مختلف الدراسات التي تنجز بالاتصال مع المؤسسات على المستوى الوطني والدولي ومجال تطوير السياحة.
- تقوم بتكوينات عالية ومتخصصة في الدراسات الجامعية وكذا الدراسات العليا في مجال السياحة والفندقة والحمامات المعدنية.
- تحسين مستوى التقنيين في مجال في الفندقة والحمامات المعدنية والسياحة, بالإضافة إلى تكويناتهم المستمرة.
- تتصور برامج إرشادية في تقنيات الفندقة والسياحة والحمامات المعدنية بشتى الوسائل.

حيث يقع مقرها حاليا في نهج فرانس فانون الثغريين, الأوراسي الجزائر العاصمة, أما الالتحاق بالمرسة يكون لحاملي شهادة البكالوريا للسنة الجارية, مع المعدل العام المتحصل عليه في إحدى الشعب التالية:²

1 - المادة الأولى من القانون رقم: 94-255, المؤرخ في 17 أوت 1994, ج ر, رقم: 54 بتاريخ 1994/08/24.
2 - زهواني عبد الرزاق, تثمين الموارد السياحية كآلية لدعم الاستثمار المحلي في الجزائر, دراسة حالة المناطق الصحراوية - ولاية الوادي أنموذجا- أطروحة دكتوراه مقدمة في ميدان العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية, كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية, جامعة البشير الإبراهيمي برج بوعريريج, الجزائر 2020/2019, ص 109.

تسيير واقتصاد, علوم تجريبية, رياضيات, تقني رياضي, وتدرس بها التخصصات
المالية:¹

- التسيير الفندقي والسياحي.
- تكوين متخصص قصير المدى لصالح مختلف المؤسسات والهيئات في: الفندقية والسياحة, مرشد سياحي, حمامات معدنية, تسيير كاترينغ, الإطعام الجماعي.
- حيث تكون مدة التكوين بالمدرسة أربعة (04) سنوات.²

ب- المدرسة العليا للفندقية والاطعام :

تعمل هذه المدرسة تحت وصاية مشتركة بين كل من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي, ووزارة السياحة والصناعة التقليدية, الكائن مقرها بعين البنيان الجزائر العاصمة, حيث كان أول افتتاح لها سنة 2016,

أما الدخول لهذه المدرسة فإنه يتم عن طريق شهادة البكالوريا لمدة عامين, حيث تنتمي هذه المدرسة لمؤسسة الاستثمار الفندقي والتي تقدم بها تكوينات عالية المستوى, امتدادا للمدرسة الفندقية بلوزان السويسرية وذلك لضمان تكوين كوادر مستقبلية مؤهلة تتمتع بمعارف تطبيقية ونظرية في الكثير من المجالات المرتبطة بالفندقية والاطعام والاستقبال, حيث ينتهي ويختتم هذا التكوين بتسليم شهادة لسانس في التسيير الفندقي بعد اتمام ثلاث سنوات تسلمها لهم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالجزائر, أما الشهادة الثانية لسانس دولية في التسيير الفندقي يتم تسليمها بعد أربعة سنوات من التعليم مدرسة الفندقية بلوزان السويسرية.³

1 - المرجع نفسه.

2 - زهواني عبد الرزاق, تثمين الموارد السياحية كألية لدعم الاستثمار المحلي في الجزائر, المرجع السابق.

3 - عبد الرزاق زهواني, المرجع السابق, ص112.

ثانيا: المعاهد الوطنية.

أ- المعهد الوطني للتقنيات الفندقية والسياحية :

يعد هذا المعهد مؤسسة عمومية ذات طابع إداري, تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية,¹ والمهام الموكلة لهذا المعهد في إطار تنفيذ السياسة الوطنية لتنمية السياحة والحمامات المعدنية والفندقة هي كما يلي:

- يقوم المركز بتكوين تقنيين في مختلف مهن السياحة والحمامات المعدنية والفندقة.
- تحسين مستوى الموظفين التقنيين المتخرجين من قطاع السياحة والفندقة والحمامات وتكوينهم المستمر بالإضافة إلى تحيين معلوماتهم.
- تعميم تقنيات السياحة والحمامات المعدنية والفندقة بكل الوسائل الملائمة والكائن مقرها حاليا بتيزي وزو, والتي يتواجد بها التخصصات التالية:

تخصص تقني سامي في الإدارة الفندقية, دليل سياحي, مطبخ وحلويات, أما فيما يخص تخصص تقني في الفندقة, حلويات, طبخ, يتم عن طريق تكوين إقامي والتكوين عن طريق التمهين.

الفرع الرابع: الدواوين والمكاتب.

أولاً- الدواوين²:

ممثلة بوزارة الثقافة قامت الجزائر بإنشاء مجموعة من الدواوين للمحافظة على التراث الثقافي وحمايته وصيانته, خاصة في الصحراء, ومن بين هذه الدواوين نذكر ما يلي:

أ- ديوان حظيرة الوطنية للأهقار:³

نشأ مؤسسة عمومية ذات طابع اداري وصبغة ثقافية تسمى " ديوان حظيرة الأهقار الوطنية " و تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي, وتعد السلطة المسيرة

1 - المادة الأولى من القانون رقم: 94-256, المؤرخ في 17 أوت 1994, ج ر, رقم: 54 بتاريخ 1994/08/29, ص22

2 - موقع وزارة الثقافة والفنون, التراث-الثقافي-2/المؤسسات/الدواوين-82-ديوان-حظيرة-الأهقار-الوطنية <https://www.m-culture.gov.dz/index.php/ar>. متحصل عليه من الانترنت بتاريخ: 2023/09/11, سا 19:30.

3 - المرجع نفسه.

للحظيرة، أنشئ بموجب مرسوم رقم 87 - 231 مؤرخ في 11 ربيع الأول عام 1408 الموافق 3 نوفمبر سنة 1987 يتضمن إنشاء ديوان حظيرة الأهقار الوطنية.

تشمل حظيرة الأهقار الوطنية الأماكن الآتية:

- المنطقة الأولى: جبال الأهقار الوسطى (اطاكور احكاغنون ، هليجن اغشوم، ادرار)، جبال التاسيلي وان أهقار (شرقا و غربا)، تين شرغور، و تين ميساو) .
الأماكن الواقعة في محور تيت اباليسا، سيلات، تين داهار، و محطات الترسوم الجدارية في ايكار، أن أمقال.

- المنطقة الثانية: جبال تافداست، مرتوتك، وامدرور .

- المنطقة الثالثة: ادرار و جبال تاسيلي الاراك، و من الاحنت، والاميدير ابتداء من النطاق السابق للتاسيلي في أراك تين خليفة، وتيديكي الجنوبي حتى وادي ولان . اسجراد، وايميدير أوسادرت.

- المنطقة الرابعة: أحرش إن غار المتحجرة، و فجارة الزواء، و عقبة ان الحجات التي هي منفذ إلى هضبة تادامت و الأراضي التي تتكون منها " حظيرة أهقار الوطنية " معينة و محددة في المخطط الملحق بأصل هذا المرسوم.

ب- ديوان الحظيرة الوطنية للتاسيلي ناچر بجانت - :

أنشئت هذه الحظيرة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم: 72-168 المؤرخ في: 16 جمادي الثانية سنة 1392هـ، الموافق لـ: 02 جويلية سنة 1972، حيث تشمل هذه الحظيرة على أراضي الهضبة التي تسمى أهقار أزفار وحدودها كالاتي:¹

- من الشمال: يكون حد الجبل هو منطقة التماس بين الهضبة والكثبان ويتمثل في طريق إليزي أمقيد المعبد غربا، وطريق إليزي تارات المعبد شرقا.
- من الشرق: الشريط الحدودي مع الجماهيرية العربية الليبية.
- من الجنوب الشرقي: الحدود مع جمهورية النيجر حتى وادي تافاساست غربا.

¹ - المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم: 87-88 المؤرخ في 02 شعبان سنة 1407هـ، الموافق لـ: 21 ابريل 1987م.

- من الجنوب الغربي إلى الشمال الغربي: يحدها جبال إيدمبوا حتى تلتقي بالجرف في علوتين نوار ويمتد هذا الجرف حتى أمقيد.

ج- الديوان الوطني لتسيير واستغلال الموارد الثقافية والمحمية :

تم إنشاء الوكالة الوطنية للآثار وحماية المعالم والنصب التاريخية بمقتضى مرسوم تنفيذي رقم: 87-10 المؤرخ في 06 جانفي 1987, وتعد هذه الوكالة مؤسسة عمومية ذات طابع إداري, وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي, ومن المهام المكلفة بها هذه الوكالة ما يلي:¹

- القيام بأعمال الجرد ودراسة التراث الثقافي والتاريخي والوطني والمحافظة عليه.
- دراسة ومراقبة الأبحاث والطلبات التي من شأنها البحث عن الآثار.
- تنشئ متاحف للمعالم وتصونها وتثريها بمقتنيات الحظائر.
- وبموجب المرسوم التنفيذي رقم: 05-488, المؤرخ في: 20 ذي القعدة 1426هـ الموافق لـ: 22 ديسمبر 2005, تم تغيير أسم ومقر وأهداف هذه الوكالة, وأصبحت تسمى بالديوان الوطني لتسيير الممتلكات الثقافية المحمية بموجب القانون 98-04, وبهذه الصفة أوكلت لهذا الديوان عدة مهام أهمها:

- ضمان صيانة وحراسة وحفظ الممتلكات الثقافية المحمية المخصصة له.
- ترقية الممتلكات الثقافية على المستوى الوطني والدولي.
- ضمان الاتصال من خلال إيصال المعلومات لمستعملي التراث الثقافي داخل الجزائر وخارجها.²

بالإضافة إلى عدة دواوين أخرى نذكرها فيما يلي:

- ديوان حماية وادي ميزاب وترقيته.
- الديوان الوطني للحظيرة الثقافية للأطلس الصحراوي الذي يضم كل من : بسكرة,

¹ - عبد الرزاق زهواني, مرجع سابق, ص 118.

² - العلاء سائحي, مقال موسوم بعنوان: الآليات الوطنية والدولية لحماية التراث الثقافي الجزائري, جامعة الأغواط, ص 73.

المسيلة, الجلفة, الأغواط, البيض, النعامة.

- الديوان الوطني للحظيرة الثقافية توات قرارة تيد كلتادار.

- الديوان الوطني لحظيرة الثقافية تندوف.¹

د- الديوان الوطني للتنشيط والتطوير والإعلام في الميدان السياحي (ONAT):

الديوان هو مؤسسة ذات طابع اقتصادي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال

المالي², كما يعد هذه المؤسسة تاجرة في علاقتها بغيرها,³

كما يتولى الديوان جملة من المهام في إطار المخطط الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية نذكرها فيما يلي:⁴

- في مجال الإعلام والاستثمار السياحي:

- يقوم الديوان بجمع كل المعلومات ذات الطابع السياحي التي تساعد على دراسة أحسن الظروف لنشر الإعلام السياحي بصورة فعالة وواسعة.

- من أجل تطوير السياحة الجزائرية ضرورة استعمال الوسائل السمعية البصرية.

- العمل على انجاز وطباعة المطويات والنشرات واللافتات والملصقات ذات الطابع السياحي ونشرها.

- في مجال تطوير السياحة:

- المشاركة والمساهمة في مختلف التظاهرات التي لها ارتباط بالسياحة.

- المساهمة في دراسة ومتابعة الصفقات بعد أخذ رأي سلطة الوصاية لفحص شروط توسيع السياحة الجزائرية أو مدى ملاءمتها الداخلية والخارجية.

- المساهمة في التطوير التجاري والترويج من خلال, الملتقيات وحملات العلاقات العمومية وكذا اللقاءات ... وغيرها, فيما يتعلق بطبيعة الانتاج السياحي الجزائري.

1 - المرجع نفسه, ص 73.

2 - المادة 01 من القانون رقم: 77-80, الموافق لـ: 15 مارس 1980, ج ر, رقم: 12 مارس 1980.

3 - المادة 02 من نفس القانون رقم: 77-80, .

4 - المادة 05 من نفس القانون رقم: 77-80.

- في مجال التنشيط والتسليّة:

- تحث الجماعات المحلية والمنظمين في مجال السياحة على القيام بإعداد برنامج سنوي للتنشيط السياحي.
- يتم التنسيق بين أعمال الديوان وأعمال مختلف النقابات عبر التراب الوطني.
- تشجع التظاهرات الثقافية والفنية وتساعد في إطار المؤسسات السياحية.
- ومواكبة لمختلف التطورات العالمية المتسارعة في الميدان السياحي، تم تعديل القانون 77-80 المؤرخ في 15 مارس 1980 بقانون جديد رقم: 83-208 الموافق لـ: 26 مارس 1983، وخاصة فيما يتعلق بأهداف الديوان التي تسعى إلى أكثر ترويجا للمنتوج السياحي الجزائري في الداخل والخارج وفقا لما يلي¹:
- يتم تقديم الخدمات التي عادة ما توفرها الوكالات السياحية للأسفار في مرحلة تنقلاتهم وإقامتهم.
- يعمل الديوان في هذا المجال على انتاج وتوزيع وإخراج وتسويق المستندات الدعائية ذات الطابع السياحي.
- يتم تنظيم الزيارات والرحلات سواء كانت بالدليل أو بدون دليل عبر المتاحف والمدن والمعالم والآثار والمحطات المناخية والحمامات المعدنية وغيرها.
- ضرورة تكليف وكالاتها ببيع وتسليم تذاكر النقل بمختلف أنواعها.
- حجز البقاع في النقل المشترك.
- كراء سيارات النقل.
- تقوم بحفظ المرافق والأجهزة المشتركة وصيانتها أو تكلف من يقوم بذلك.
- تمارس حق الشفعة على كل عقار يدخل ضمن المناطق أو الأماكن السياحية يكون موضوع تصرف إرادي بتعويض أو بدون تعويض.
- نجز كل العمليات المرتبطة بموضوعها سواء كانت مالية أو صناعية أو تجارية

¹ - القانون 77-80 المؤرخ في 15 مارس 1980 بقانون جديد رقم: 83-208 الموافق لـ: 26 مارس 1983.

والمتعلقة بالعقارات أو المنقولات.

- تبرم كل العقود والاتفاقيات المتعلقة بموضوعها.

- تنشئ ملحقات طبقا للتشريع الساري المفعول.

هـ - الديوان الوطني للسياحة (ONT):

تم إنشاء الديوان الوطني للسياحة بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 88-214, المؤرخ في 31 أكتوبر 1988, المتضمن إنشاء الديوان الوطني للسياحة وتنظيمه, والمعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم: 90-409, المؤرخ في 22 ديسمبر 1990, وهو عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية¹, وهو أداة للحكومة لتحديد السياسة الوطنية في مجال السياحة وتنفيذها², وتتمثل مهمته في إطار المخطط الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في إعداد سياسة التنمية السياحية والحمامات المعدنية والمناخية واقتراحها وتنظيم تنفيذها³, وبهذه الصفة فهو يكلف بما يأتي⁴:

- يقوم بإنجاز الدراسات المتعلقة بتحديد مناطق التوسع السياحي في إطار مخطط التهيئة الإقليمية أو يقدم أوامر لإنجازها.
- يقوم بتوجيه الاستثمارات الخاصة والعمومية في مجال السياحة ويشجعها.
- يشارك في الترويج للسياحة ويواكب كل التطورات في هذا المجال.
- يشارك في مختلف التظاهرات المرتبطة بالسياحة والمناخ والحمامات المعدنية.
- يشارك في إعداد المنظومات المتعلقة بالقطاع السياحي.
- يحدد مختلف القواعد النوعية لاستغلال الموارد الخاصة بالحمامات المعدنية ومراقبتها وحمايتها.

1 - المادة رقم: 01 من القانون 88-214 (الجريدة الرسمية رقم: 44 المؤرخ في 02 نوفمبر 1988).

2 - المادة رقم: 02 من القانون 88-214 (الجريدة الرسمية رقم: 44 المؤرخ في 02 نوفمبر 1988).

3 - المادة رقم: 04 من القانون 88-214 (الجريدة الرسمية رقم: 44 المؤرخ في 02 نوفمبر 1988).

4 - المرجع نفسه.

- يحدد الأطر والمحاور المتعلقة بالقطاع السياحي على المدى المتوسط والطويل ويقدم المقترحات.

وأیضا في إطار ترقية السياحة خارجيا وداخليا, جاء القانون رقم: 92-402 المؤرخ في 1992/10/31, معدلا للقانون رقم: 88-214, حيث عرج في هذا الصدد¹, على أن الديوان هو أداة للوزارة المكلفة بالسياحة لدراسة السوق والعلاقات العامة وتصور تحقيق ترقية السياحة, حيث يتم وضع الديوان الوطني تحت وصاية الوزير المكلف بالسياحة بعد أن كان أداة لتحديد السياسة الوطنية في مجال السياحة حسب القانون السابق, حيث أن هذا التعديل جاء لإعطاء طابع التخصص الخاصة بالمجال السياحي على مستوى الوزارة المعنية وإعطاء ديناميكية وحيوية أكثر لهذا القطاع.

وأیضا في إطار ترقية السياحة وفقا للقانون الجديد, أن مهمة الديوان أصبحت في المشاركة في رسم ووضع السياسة العامة السياحية, وكذا وضع برامج لترقية السياحة والسهر على تنفيذها.² بالإضافة إلى توسيع مجلس إدارة الديوان ليضم مجلس إدارته ما يلي:³

- ممثل الوزير المكلف بالثقافة والاتصال.
- المدير العام للوكالة الوطنية للصناعة التقليدية.
- ممثل عن الفيدرالية الوطنية للفندقة والمطاعم.
- ممثل عن الفيدرالية الوطنية لوكالات السياحة والأسفار.

ثانيا - المكاتب:

● **المكتب الوطني للسياحة:** هذه هي المنظمة الرئيسية المسؤولة عن الترويج للسياحة في الجزائر. تدير مراكز المعلومات السياحية في جميع أنحاء البلاد وتقدم الدعم التسويقي والترويجي لصناعة السياحة.⁴

1 - المادة الأولى من القانون رقم: 92-402, المؤرخ في 1992/10/31, ج1, رقم 79 بتاريخ 1992/11/02.

2 - المادة 04 من القانون رقم: 92-402, المؤرخ في 1992/10/31, ج1, رقم 79 بتاريخ 1992/11/02.

3 - المادة 08 من نفس القانون السابق.

4 - أبرز الملامح السياحية لمنظمة السياحة العالمية، منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة. (2021). ، طبعة

2021. تاريخ التصفح: الساعة: ،

ينظر الرابط: <https://www.e-unwto.org/doi/pdf/10.18111/9789284422336>

- **المكتب الوطني للسياحة والمعالجة الحرارية:** هذه المنظمة مسؤولة عن الترويج لقطاع السياحة الحرارية في الجزائر. وهي تعمل على تطوير البنية التحتية للسياحة الحرارية وتسويق عروض السياحة الحرارية للسياح المحليين والدوليين.¹
 - **مكتب السياحة الجزائري بالخارج:** هذه المنظمة مسؤولة عن ترويج السياحة في الجزائر في الأسواق العالمية. وهي تعمل على تطوير العلاقات مع منظمي الرحلات ووكالات السفر وغيرهم من المتخصصين في صناعة السفر لزيادة الوعي والاهتمام بالجزائر كوجهة سياحية.²
 - **المكتب الوطني لإحصاءات السياحة:** المكتب الوطني لإحصاءات السياحة مسؤول عن جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالسياحة في الجزائر. يوفر معلومات عن وصول السائحين، ومعدلات إشغال الإقامة، ومؤشرات السياحة الرئيسية الأخرى، والتي تُستخدم لتوجيه السياسات وصنع القرار في قطاع السياحة.³
 - **المكتب الوطني لترويج الحرف اليدوية:** المكتب الوطني لترويج الحرف اليدوية مسؤول عن تعزيز تنمية قطاع الحرف اليدوية في الجزائر. يعمل على تحديد ودعم الحرف التقليدية وتطوير البرامج التي تروج لتسويق وبيع منتجات الحرف اليدوية.
- الفرع الخامس: الوكالات.**

1- الوكالة الوطنية للتنمية السياحية (ANDT):

هذه الوكالة مسؤولة عن تطوير وتعزيز البنية التحتية للسياحة في الجزائر. تعمل على تحديد مشاريع سياحية جديدة وتنسيق الجهود بين مختلف أصحاب المصلحة في صناعة السياحة.⁴ وتعد من المؤسسات السياحية العمومية ذات طابع تجاري وصناعي، حيث

¹ - وزارة السياحة والصناعات التقليدية الجزائرية. منشآت الإيواء في الجزائر. تم الاسترجاع من [/http://www.mtpa.gov.dz/en/home/accommodation-establishments-in-algeria](http://www.mtpa.gov.dz/en/home/accommodation-establishments-in-algeria)

² - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2017). تقرير التنمية البشرية في الجزائر 2016. مأخوذ من [https://www.dz.undp.org/content/dam/algeria/docs/Publications/Reports/Human%20Development%20Version\).pdf%20\(French%202016%20Report](https://www.dz.undp.org/content/dam/algeria/docs/Publications/Reports/Human%20Development%20Version).pdf%20(French%202016%20Report)

³ - المكتب الوطني لإحصاءات السياحة معلومات عنا. تم الاسترجاع من [/http://www.ont.dz/a-propos](http://www.ont.dz/a-propos)

⁴ - المكتب الوطني الجزائري للإحصاء. (2021). السائحون الوافدون إلى الجزائر حسب بلد الإقامة 2020. ينظر على الرابط: https://www.ons.dz/IMG/pdf/arrivees_touristiques_par_pays_de_residence_2020.pdf

تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي¹, تم إنشاء هذه الوكالة بموجب مرسوم تنفيذي رقم: 70-98 الموافق لـ: 21 فبراير سنة 1998, تهتم هذه الوكالة بتنشيط وتأطير وترقية النشاطات السياحية في إطار تنفيذ السياسة الوطنية لتطوير السياحة والتهيئة العمرانية.²

وتختص هذه الوكالة بالمهام التالية:³

- تسهر على حماية مناطق التوسع السياحي والحفاظ عليها.
 - تسهر بالتنسيق مع المؤسسات والهيئات المعنية بالتسيير العقلاني للتجهيزات والأماكن ذات المنفعة العامة والمشاركة, وتقدم كل المقترحات التي تهدف إلى تحسينها وتوسيعها وتحديثها.

- تعتمد على اقتناء الأراضي الصالحة لإنشاء الهياكل السياحية وملحقاتها.

- تقوم بكل أعمال ترقية وتطوير مناطق التوسع السياحي

وكل هذه المهام التي تطرقنا إليها والتي تقوم بها والوكالة الوطنية للتنمية السياحية, ما هو إلا ترجمة لتوجه الحكومة بإعطاء أهمية بالغة لجانب التخصص في النشاط بالميدان السياحي وترقيته من خلال المحافظة علي مناطق التوسع السياحي وحمايته وتطويره.

كما تكلف الوكالة الوطنية للتنمية السياحية في إطار المرسوم التنفيذي رقم: 41-94 باقتناء الأراضي الضرورية للاستغلال السياحي لمنابع المياه المعدنية ذات القيمة العلاجية العالية وتقوم بدراسات التهيئة الضرورية.⁴

أما في إطار القضاء على مشاكل العقار السياحي وتوفيره للمتعاملين والمستثمرين, تلتزم الوكالة الوطنية للتنمية السياحية طبقا للتشريع الساري المفعول بإعادة الأراضي

¹ - المادة 08 من القانون رقم: 92-402, المؤرخ في 31/10/1992, ج ر, رقم: 79 بتاريخ, 02/11/1992.

² - المادة 04 من نفس القانون.

³ - المادة 01 من القانون رقم: 98-70, المؤرخ في 21/02/1998, ج ر, رقم: 11 بتاريخ, 02/11/1998.

⁴ - المادة 05 من القانون 98-70, الموافق لـ: 20 فبراير 1998, ج ر, رقم: 11, بتاريخ: 02/11/1998.

المهياة بمقابل لفائدة المتعاملين أو المستثمرين وتكون إعادة البيع أو إعادة الامتياز مرفوقتين بدفتر شروط, يوضع لهذا الغرض ويتعلق بمشروع سياحي أو مشروع حمام معدني.¹

1- الوكالة الوطنية لتثمين التراث والترويج الثقافي: هذه الوكالة مسؤولة عن الترويج للتراث الثقافي الجزائري للجمهور المحلي والدولي. وهي تعمل على تحديد وتطوير منتجات السياحة الثقافية وتنسيق الجهود بين الحكومة وأصحاب المصلحة من القطاع الخاص في صناعة السياحة.²

2 - الوكالة الوطنية للمتنزهات والمحميات الطبيعية: وهي المسؤولة عن إدارة والحفاظ على التراث الطبيعي للجزائر، بما في ذلك المتنزهات الوطنية والمناطق المحمية. وهي تعمل على تعزيز السياحة البيئية وممارسات السياحة المستدامة في هذه المناطق.³

الفرع السادس: المراكز والنوادي.

1- مركز الفندقية والسياحة:

هي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري, تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي,⁴ حيث تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 94-257 المؤرخ في 17 أغسطس 1994, يتواجد مقره في بوسعادة,⁵ حيث تتمثل مهام هذه المؤسسة في إطار تنفيذ السياسة الوطنية لتنمية السياحة والحمامات المعدنية والفندقية على الخصوصيات التالية:

¹ - المادة 07 من القانون نفسه.

² - برنامج الأمم المتحدة للبيئة. (2017). السياحة البيئية في الجزائر: تقييم للوضع الحالي والآفاق المستقبلية. من <https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/21249/ECotourism%20prospect.pdf?future%20and%20status%20current%20of%20assessment%20an=sequence=1&isAllowed>

³ - الوكالة الوطنية للحدائق والمحميات الطبيعية. عرض تقديمي. تم الاسترجاع من <http://www.apn.dz/index.php/fr/presentation>

⁴ - المادة الأولى من القانون رقم: 94-255, المؤرخ في 17 أوت 1994, ج ر, رقم: 54 بتاريخ 1994/08/24.

⁵ - زهواني عبد الرزاق, المرجع السابق .

- يقوم المركز بتكوين تقنيين في مختلف مهن السياحة والحمامات المعدنية والفندقة.
 - تحسين مستوى الموظفين التقنيين المتخرجين من قطاع السياحة والفندقة والحمامات وتكوينهم المستمر بالإضافة إلى تحيين معلوماتهم.
 - تعميم تقنيات السياحة والحمامات المعدنية والفندقة بكل الوسائل الملائمة .
- وأما فيما يتعلق بالشروط للالتحاق بالمعهد فهي كالتالي: يتم قبول لإجراء المسابقة الدخول لمتابعة التكوين.¹

- بالنسبة للتقنيين السامين:

- المترشحون الحائزين على شهادة البكالوريا في كل الشعب (بعد إجراء المقابلة مع اللجنة المخولة).
 - المترشحون الذين أنهو ثلاثة سنوات كاملة بمرحلة التعليم الثانوي (مستوى نهائي) والذين حصلوا على معدل سنوي يساوي أو يفوق 20/08 (على أساس اختبارات كتابية تُتبع بمقابلة مع اللجنة المعنية).
 - المترشحون الحائزون على تقني في الفندقة, أو السياحة والمثبتة بثلاثة سنوات من الأقدمية بهذه الصفة (إجراء اختبار مهني).
 - المترشحون الحائزون على تقني في الفندقة, أو السياحة والمرتبون أوائل في دفعاتهم, يتم قبولهم مباشرة في السنة الثانية للتقنيين السامين.
- #### - بالنسبة للتقنيين:

- كل المترشحون الذين أنهو مستوى ثانية من التعليم الثانوي (اختبار كتابي ومقابلة مع اللجنة المعنية).

• النادي السياحي الجزائري (TCA):²

يعد هذا النادي متعاملا اقتصاديا وذلك من خلال النشاطات التي يقوم بها ويقدمها في شكل خدمات الاسفار والحج والعمرة, وفي ميدان الترفيه والتخييم, تأسس هذا النادي

¹ - المرجع نفسه.

² - بومدين زياني غوتي, مكانة السياحة في ظل المعطيات الاقتصادية العامة الجديدة, حالة الجزائر, مذكرة ماجستير , كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر , 2000/1999, ص 119.

في أكتوبر 1963، تم وضعه تحت وصاية وزارة السياحة سنة 1971، وكُلف بتنمية النشاطات السياحية، حيث يملك النادي السياحي الجزائري 42 وكالة عبر التراب الوطني. وقد اتخذ النادي من طرف شركتيه الفرعيتين سياحة وأسفار الجزائر التي تم إنشاؤها سنة 1995، ومؤسسة الخدمات الدولية للسياحة طابعا جديدا من خلال النشاطات التجارية التي يقوم بها، وبذلك فإن مهمتها هي كالتالي:

- تنظيم رحلات إلى البقاع المقدسة.
- تنظيم رحلات ثقافية سياحية خارج الوطن.
- إقامة وتنظيم رحلات في المنشآت السياحية الوطنية.
- اصدر رخص السياقة الدولية.
- إصدار تذاكر السفر بحرا وجوا.

الفرع السابع: المتاحف: ¹

تتمتع الجزائر بالعديد من المتاحف عبر التراب الوطني والتي تم إنشاؤها منذ الاستقلال، وذلك بغية المحافظة على الموروث الثقافي من الاندثار، وتمكين المواطنين والأجانب والمختصين من التعرف على تاريخ حضارتهم الحافل بالإنجازات، وبهذا تلعب المتاحف دورا بارزا في عملية تثمين التراث الثقافي، سواء المادي أو اللامادي واستغلاله في الميدان السياحي، ومن هذه المتاحف نذكر ما يلي:

أ- المتحف الوطني للآثار:

هذه المنظمة مسؤولة عن إدارة وحفظ التراث الثقافي الجزائري، بما في ذلك المواقع التاريخية والمتاحف والكنوز الأثرية. يعمل المتحف الوطني للآثار بشكل وثيق مع صناعة السياحة لتعزيز السياحة الثقافية في الجزائر. ²

¹ - عبد الرزاق زهواني، الرجوع السابق، ص 112.

² - وزارة السياحة والصناعات التقليدية الجزائرية. الاستثمار السياحي في الجزائر. تم الاسترجاع من <http://www.mtpa.gov.dz/en/home/tourism-investment-in-algeria>

ب- معلم البارود:

هذا المعلم هو عبارة عن فيلا يعود بناؤها إلى القرن 18م, يقع في أعالي مدينة الجزائر, حيث تم تشييده من قبل أحد أثرياء المدينة ليكون مسكن ثانويا وكان ذلك في الفترة العثمانية, وفي سنة 1926 انتقلت فيلا البارود إلى الأملاك العمومية, وحولت خلال سنة 1930 إلى متحف لما قبل التاريخ والإثنوغرافيا, وفي 01 سبتمبر سنة 1985 صنفت فيلا البارود إلى معلم تاريخي, ويحتوي هذا المعلم على مجموعة هامة تمثل حضارات ما قبل التاريخ, حيث جلبت من العديد من المناطق الجزائرية كالمواقع العاشرية بتبسة, ومواقع الحنيش, وتغنيف, وكذلك من الهقار والطاسيلي وغيرها.¹

ت-متحف زبانة بوهران:

من أجل الحفاظ على التحف الموجودة في مختلف المواقع الأثرية², ظهرت فكرة بإنشاء متحف بالمدينة من طرف جمعية الجغرافيا والآثار لمقاطعة وهران, حيث كان في 05 مارس 1985 افتتاح المستشفى المدني القديم وأصبح تحت وصاية البلدية, وصنف في 27 ماي 1986 من بين المتاحف الوطنية, واستبدل تسميته بمتحف الشهيد " أحمد زبانة ".

ث- المتحف الوطني للجيش:

تم إنشاء هذا المتحف في عهد الرئيس الراحل " هواري بومدين ", حيث كان مقره بالأبيار ثم حُوّل إلى رياض الفتح, ويحتوي على القاعة الكبر للعرض, نادي الانترنت, قبة الرحمة, قاعة المحاضرات, مكتبة الحاضرة, ومن المهام الموكلة لهذا المتحف ما يلي:
- ترميم وجمع كل ما يجمعه المتحف وفق المقاييس المعمول بها في هذا المجال.

¹ - فريدة ليندة, شروق منى, المتاحف في الجزائر ودورها في السياحة, متاح على الموقع: <http://fsecg.univ-guelma.dz/sites/default/files> تاريخ الدخول: 2023/09/09, سا 19:00.

² - متاح على الموقع: تاريخ الدخول: 2023/09/09 سا 18:00. <https://www.djazairiss.com/echchaab>.

- يقوم بجمع الشهادات والوثائق والآثار والأشياء والأعمال المرتبطة بثورة التحرير الوطني.

- يعمل المتحف على جمع المراجع وتبادل المعلومات التقنية والعلمية مع الهيئات المتخصصة الأجنبية والوطنية.

- نشر المعلومات عن طريق المكتبات والمطبوعات والمجلات.¹

ج- المتحف الوطني للآثار القديمة والفنون الإسلامية:

تم إنشاء هذا المتحف سنة 1938، حيث يتربع حديثة الحرية بشارع كريم بلقاسم، وهي من أجمل الحدائق بالعاصمة، حيث أعيد ترميمه بعد الاستقلال سنة 1962، وفق الهندسة المعمارية المغاربية الأصيلة، ويسهم المتحف في المحافظة على الموروث الثقافي والاجتماعي والتاريخي، يوجد بالمتحف عدد كبير من القطع الأثرية النادرة التي تعكس مختلف الحضارات التي تعاقبت على الجزائر، منذ الأزل، بالإضافة إلى عرضه أجزاء من الحضارة الفرعونية وكذا الإغريقية، وتشكيلات تنتمي للحضارة الإسلامية، فهذا المتحف ينقسم إلى قسمين، القسم الأول للآثار القديمة، والثاني للآثار الإسلامية، وهذا القسم الأخير تم فتحة سنة 2004.²

ح - متحف سيرتا للآثار بقسنطينة:

هذا المتحف تم فتحه يوم 1931/04/15، وكان يسمى "قوسطاف مارييس"، وهو الأمين العام لجمعية الآثار، وبقية على هذه التسمية حتى 1975/07/05، ومن ثم استبدل باسم "سيرتا" وهو الاسم الأصلي لمدينة قسنطينة، وفي سنة 1986، أصبح هذا المتحف من المتاحف الوطنية.³

¹ - المرجع نفسه.

² - المتحف الوطني الجزائري للآثار القديمة والفنون الإسلامية، متحصل عليه من الموقع بتاريخ 2022/12/12.

³ - المرجع نفسه.

خ - المتحف العمومي الوطني للفنون الجميلة:¹

يعد المتحف العمومي الوطني للفنون الجميلة من أبرز المتاحف الخاصة بالفنون الجميلة في الجزائر والمغرب وكذا افريقيا, حيث تم تشييده من قبل المهندس الفرنسي "بول قيون" ويقوم المتحف بالإشراف على أحد أهم الخراجات في العالم, محاط بكل من رياض الفتح وفندق سوفيتال والمكتبة الوطنية كما أنه يتواجد في أعالي حي الحامة, ويتقابل من أقدم الحدائق النباتية في العالم, يضم المتحف أكثر من ثمانية آلاف قطعة فنية من منحوتات ورسومات ولوحات ونقوش وخزف وفنون تزيينية موزعة على ثلاث مستويات. بالإضافة إلى جملة المتاحف التي تم ذكرها سالفًا يوجد العديد من المتاحف الأخرى المتواجدة على أرض الوطن وهي كما يلي:²

- المتحف الوطني العام للآثار بسطيف.

- المتحف الوطني للإضاءة والمنمنمات والخط بالجزائر العاصمة.

- المتحف الوطني العام للآثار الإسلامية بمدينة تلمسان.

- المتحف الوطني العام لناصر الدين دينيت ببوسعادة.

- متحف الشلف الوطني العام.

- متحف المجاهد برياض الفتح.

- المتحف البحري الوطني العام بالجزائر العاصمة.

- المتحف الوطني العام بتبسة.

- متحف خنشلة الوطني العام.

- المتحف الوطني العام ببشار.

- المتحف الوطني العام شرشال بتيبازة.

- المتحف الوطني العام بغرداية.

¹ - عبد الرزاق زهواني, المرجع السابق, ص 115.

² - فريدة ليندة, شروق منى, المتاحف في الجزائر ودورها في السياحة, متاح على الموقع: [http://fsecg.univ-](http://fsecg.univ-guelma.dz/sites/default/files)

guelma.dz/sites/default/files تاريخ الدخول: 2023/09/09, سا 19:30.

الفرع السابع: مراكز البحث:¹

توجد بالجزائر عدة مراكز وملحقاتها أوكلت لها مهمة حماية التراث وهي كالتالي:

أ- المركز الوطني للبحوث في عصور ما قبل التاريخ وفي علم الإنسان والتاريخ:

تم إنشاء هذا المركز بموجب المرسوم رقم: 93-141 المؤرخ في 24 ذي الحجة سنة 1413هـ الموافق لـ: 14 جويلية 1993 المتضمن تحويل المركز الوطني للدراسات التاريخية إلى مركز وطني للبحوث في عصر ما قبل التاريخ وعلم الإنسان والتاريخ², وكذا المرسوم التنفيذي رقم: 03-462 المؤرخ في 07 شوال 1424هـ الموافق لـ: أول ديسمبر 2003 المعدل والمتم للمرسوم التنفيذي السابق.

حيث أوكلت للمركز عدة مهام نذكر منها ما يلي:

- القيام بالأبحاث في ميدان علوم ما قبل التاريخ وفي علوم الإنسان والتاريخ وتشتمل على كل من الإنسان والتجمعات البشرية وممارستها الثقافية وتفاعلاتها مع المحيط من عصور ما قبل التاريخ إلى أيامنا هذه.

- تجميع عناصر ومعطيات لتعريف مشاريع البحث المطلوب القيام بها.

- القيام بكل الأعمال ذات الطابع الجيومورفولوجي والأثري تاريخي مما له علاقة بمهمته.

- المساهمة في تعميم ونشر المعرفة في ميدان اختصاصه.

- تكوين بنك للمعطيات ورصيد وثائقي يرتبطان بهدفه.

ب- مركز الفنون والثقافة في قصر رؤساء البحر:

هذا المركز تحت وصاية الوزير المكلف بالثقافة, حيث يختص في ضمان المجتمع الثقافي المتعدد الاختصاصات وتنشيطه وتنظيمه ضمن إطار المعلم التاريخي المصنف, ومن المهام المكلف بها هذا المركز ما يلي:

- جمع الوثائق المتعلقة بميدان التاريخ والتراث والفنون.

¹ - العلاء سائحي, المرجع السابق, ص 74.

² - معروف بلحاج, طرشاوي بلحاج, تصنيف التراث الجزائري بين الواقع والعوائق, مجلة منبر التراث الأثري وتثمينه, جامعة تلمسان, الجزائر, العدد 2-3, 2013-2014, ص 192.

- السهر على إعداد اتفاقيات في إطار الأحكام القانونية والتنظيمية التي تتعلق باستغلال المعلم والسهر على تطبيقها تطبيقا صارما
- التنسيق بين مختلف الأنشطة الثقافية المتكاملة داخل المركز في ميدان علم المتاحف والتاريخ والفنون الجميلة والعمران والفنون التقليدية.
- ج- المركز الوطني للبحث في علم الآثار:
 - تتمثل المهام التي يقوم بها هذا المركز في القيام بالأبحاث العلمية في مجال علم الآثار, بالإضافة إلى إعداد بنك للمعلومات والبرامج التعليمية المرتبطة بهدفيه.
 - وبالإضافة إلى المراكز المذكورة سالفا هناك مراكز أخرى والتي هي كالتالي:
 - ملحقة للمركز الوطني للمخطوطات بولاية بسكرة.
 - المركز الجزائري للتراث الثقافي المبني بالطين.
 - مركز الفنون والمعارض بولاية تلمسان.
 - مركز التفسير ذي الطابع التحفي للباس الجزائري التقليدي والممارسات الشعبية.
 - المركز الوطني للمخطوطات بولاية أدرار.

المطلب الثاني: دور الجماعات المحلية في تنشيط القطاع السياحي بالجزائر.

تشتمل المؤسسات الخاصة التي تنشط في مجال القطاع السياحي أحد أهم أدوات تنفيذ للسياسة العامة السياحية في الجزائر، وتتمثل في البلدية والولاية والوكالات السياحية والأسفار والتي تعد متعاملا اقتصاديا له مكانة مرموقة في الميدان السياحي، نظرا للدور البارز والفعال التي تقوم به في تحسين جودة الخدمات السياحية وكذا عملية استقطاب السياح الأجانب، وتطوير وتنمية روح المنافسة وكسب الخبرات الأجنبية، بالإضافة إلى القيام بالتعريف للمناطق السياحية في الجزائر من وكذا بتنمية الثقافة السياحية لدى المجتمع، ومن هذه الوكالات السياحية نذكر ما يلي:

• الجماعات المحلية:

الجماعات المحلية في الجزائر هما هيئتان حددهما الدستور ألا وهما البلدية والولاية¹ فالبلدية تعرف حسب قانون البلدية 10/11 في مادته الأولى " على أنها الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وتحدث بموجب القانون"²

والولاية هي " الجماعة الإقليمية للدولة تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وهي أيضا الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة وتساهم مع الدولة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة وكذا حماية وترقية وتحسين الاطار المعيشي للمواطنين وتتدخل في كل مجالات الاختصاص المخولة لها بموجب القانون، شعارها هو بالشعب وللشعب وتحدث بموجب القانون."³

1 - أسماء سلامي، دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر، مجلة الشريعة والاقتصاد، ع 05، كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة 3، ص412.

2 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المادة الأولى، ع 37، الصادرة في 03 يوليو 2011 الموافق لـ: أول شعبان 1432هـ، ص07.

3 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، قانون الولاية 07-12، المادة الأولى، المؤرخة في 21 فيفري 2012، الصادرة في 29 فيفري 2012،

- البلدية:

حسب القانون 10-11 تمارس البلدية كل صلاحياتها بموجب قانون فهي تقوم بإعداد عمليات تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة وتنفيذها طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما, وكذا تعيين لجان دائمة مهمتها القيام على شؤون الاقتصاد والمالية والاستثمار, ولجان أخرى اختصاصها تهيئة الإقليم والتعمير والسياحة والصناعات التقليدية والري والفلاحة وحماية البيئة , بالإضافة إلى اعطاء رأي مسبق فيما يتعلق بإقامة المشاريع الاستثمارية التي تدرج ضمن المخططات والبرامج القطاعية للتنمية, كما يمكن للمجلس البلدي أن يبادر بكل عملية ويتخذ كل إجراء من شأنه التحفيز وبعث تنمية نشاطات اقتصادية تتماشى مع طاقات البلدية وكذا مخططاتها التنموية.¹

يقوم المجلس الشعبي البلدي بكل عمل أو مبادرة من شأنه ترقية وتطوير مختلف الأنشطة الاقتصادية في حدود مخططاتها التنموية, بالإضافة إلى أنها تعمل على تشجيع المتعاملين الاقتصاديين, فعلى سبيل المثال يقوم المجلس على مستوى القطاع السياحي بتشجيع كل المبادرات المتعلقة بهذا المجال الآتية من قبل المتعاملين الاقتصاديين, فهناك بلديات تتمتع بمناطق ذات مناظر ساحرة بحكم موقعها الجغرافي المتميز, فهي تعد بلديات سياحية, جميلة, القالة, تيمقاد, وهذا ما يجعل منها قبلة للمستثمرين في الميدان السياحي.²

ففي مجال ترقية وتطوير الاستثمار السياحي نجد للبلدية دورا محوريا بارزا في التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي, وذلك باعتبارها القاعدة الأساسية من خلال اعطاء أولوية للمبادرة بالمشاريع الاستثمارية على مستوى الدائرة الإقليمية لها.

1 - محمد زايد, فرص الاستثمار السياحي في الجزائر (واقع وآفاق), مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية, المركز الجامعي تمنراست, الجزائر, ج07 , ع 05, 2018, ص19.

2 - المرجع نفسه, ص19.

- الولاية:

تضمن قانون الولاية رقم: 07-12 صلاحيات خاصة بالمجلس الشعبي الولائي من خلال العمل على القيام اختصاصات متعددة ضمن الدائرة الإقليمية للولاية، فنذكر من هذه الصلاحيات ما يلي:¹

- يتم انشاء على مستوى كل ولاية بنك معلومات يشجع على تمويل الاستثمارات بالولاية بالإضافة إلى أنه يسهل الاستفادة من العقار الاقتصادي.

- يسنى للمجلس الشعبي الولائي التدخل في كل المجالات التابعة لاختصاصات الدولة بالمساهمة في تنفيذ مختلف النشاطات المقررة في إطار السياسات العمومية الاقتصادية والاجتماعية.

- يمكن للمجلس الشعبي الولائي اقراح قائمة سنويا حول المشاريع بهدف تسجيلها في المخططات القطاعية العمومية.

- يقوم المجلس الشعبي الولائي بالمصادقة على ميزانية الولاية قصد تمويل أعمال وبرامج التنمية المحلية، كالسياحة، الصناعة، الفلاحة، البيئة، وغير ذلك.

- يشكل المجلس الشعبي الولائي لجان من بينها لجنة التنمية المحلية، الاستثمار، التجهيز وغيرها، ويتداول المجلس حول جملة المسائل المتعلقة بالتنمية الاقتصادية، كالتجارة والسياحة والنقل والتربية والتعليم العالي والصحة، حيث يمكن الاستعانة بالخبراء في مجال الاستثمار والاقتصاد.

لذلك تلعب الجماعات المحلية دورا محوريا ممثلة في الولاية والبلدية نظرا لجملة الصلاحيات التي تتمتع بها قانونا حيث لها دور بارز في خلق فرص الاستثمار السياحي وترقيته وتطويره ومحاولة استغلال كل الموارد السياحية بالدائرة الإقليمية لها، وذلك بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية وكذا التنمية المستدامة.

¹ - محمد زايد، المرجع السابق، ص20.

المطلب الثالث: دور الفواعل غير الرسمية في تطوير القطاع السياحي بالجزائر.

أ- وكالات السياحة والأسفار: ¹

تعرف وكالات السياحة والأسفار حسب القانون رقم: 99-06 المؤرخ في 04 أبريل 1999 الذي يحدد القواعد التي تحكم نشاطها بأنها "كل مؤسسة تجارية تمارس بصفة دائمة نشاطا سياحيا يتمثل في بيع مباشر أو غير مباشر لرحلات وإقامات فردية أو جماعية، وكل أنواع الخدمات المرتبطة بها، والمنصوص عليها أدناه:

- تقوم بتنظيم زيارات وجولات برفقة مرشدين سياحيين داخل المدن وفي المواقع الأثرية ذات الطابع السياحي والتاريخي والثقافي.
- وضع خدمات المرشدين السياحيين والمترجمين تحت تصرف السياح.
- العمل على النقل السياحي كذا بيع التذاكر النقل بكل أنواعها حسب التنظيم المعمول به لدى مؤسسات النقل.
- تتوّم بحجز الغرف أو الإيواء في المؤسسات الفندقية وتقديم الخدمات المرتبطة بها.
- تسويق أسفار ورحلات سياحية وتنظيم إقامات جماعية وفردية.
- تنظم نشاطات الصيد البحري والقنص وكذا التظاهرات الرياضية والثقافية والفنية بالإضافة إلى تنظيم الملتقيات والمؤتمرات المكملة لنشاط الوكالة أو بطلب من منظميها.
- استقبال السياح ومساعدتهم خلال فترة إقامتهم.
- القيام بالتأمين من المخاطر الناجمة عن النشاطات السياحية لصالح زبائنهم.
- القيام بكراء سيارات بسائق أو بدون سائق وحمل الأمتعة ونقلها وكراء البيوت المنقولة وغيرها من أدوات ومعدات التخميم، وقد قدرت وزارة السياحة والصناعات التقليدية سنة 2012 أن عدد الوكالات في هذه السنة 900 وكالة.²

¹ - لحبيب بليه، تطور السياسة السياحية في الجزائر، مرجع سابق، ص 17.

² - سعاد دولي، آليات ترقية السياحة في الجزائر وآثارها على التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، 2013-2014، ص 110.

ب- الدواوين المحلية للسياحة:¹

حسب المرسوم رقم: 85-15 المؤرخ في 26 جانفي 1985, يعد الديوان المحلي للسياحة عبارة عن جمعية يؤسسها أشخاص معنويون أو طبيعيون يشغلهم ويهمهم أمر ترقية وتطوير السياحة في بلدتهم, حيث أن مهمة هذه الدواوين تتمثل في:

- تقديم يد العون للسياح الذين يقومون بزيارة بلدتهم ومساعدتهم.
- ترقية الأعمال السياحية في البلدية.
- ضرورة إعلام السياح فيما يتعلق بإمكانيات الإيواء والإقامة وإرشادهم إلى ذلك.
- تقوم بتنظيم رحلات سياحية وزيارات للبلدية للتعرف على الأماكن الترفيهية والسياحية بها.

- وضع وثائق تحت تصرف الجمهور تساعد على تنظيم النقل والإقامة.
- اقتراح خدمات المرشدين السياحيين على السياح.
- المشاركة في التنشيط الثقافي والفني المحلي.
- المساهمة في حماية الممتلكات التاريخية والأماكن الطبيعية وصيانتها وكذا حماية المواقع السياحية.

- تنظيم مبادلات في شتى المجالات السياحية مع دواوين أجنبية ووطنية.
- المساهمة في الحفاظ على مختلف الفنون الشعبية والتقاليد والتعريف بقيمتها الأصيلة.

وهناك الدواوين الولائية للسياحة والتي تعتبر وسيطا بين الدواوين الوطنية والدواوين البلدية ومهمتها ما يلي:

- الموافقة على برنامج العمل السنوي لجميع الدواوين داخل الولاية.
- تنسيق عمل جميع الدواوين السياحية في الولاية ومراقبتها وتوجيهها وتنشيطها.

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية , ج ر , ع 05, المؤرخة في: 1985/01/27, ص 93.

- تمثيل مصالح دواوين السياحة في الولاية لدى الفيدرالية الوطنية لدواوين السياحة.

ج- المجتمع المدني:

في حوار للسيد " ماهر حمور " رئيس المنظمة الجزائرية للسياحة مع جريدة المصدر الاقتصادي:

بات جليا أن هناك ضرورة ملحة بتوحيد جهود القطاعين العمومي والخاص بمنظمات المجتمع المدني, وذلك من أجل ارجاع السياحة الجزائرية إلى خارطة السياحة العالمية, كونها الأقرب بالاحتياجات المحلية, والتي طرحت مصطلحا جديدا أسمته " الدبلوماسية السياحية ".¹

غالبا ما يعتمد على منظمات المجتمع المدني بالمبادرة في تحسن معيشة المواطنين والتنمية الاقتصادية, وهو ما يؤكد المشتركين في الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني التي تنشط في المجال السياحي, خاصة إذا لقيت الدعم الكافي من الجهات الوصية وتم الأخذ بتوصياتها واقتراحاتها وتتمين دورها وتحسيسها بأهميتها في هذا الميدان, فهي من خلال ذلك يظهر دورها جليا بالدفع لتنمية وتطوير القطاع السياحي.²

وأثناء جلسات الحوار التي قام بها المرصد الوطني للمجتمع المدني والذي كان له فرصة للحوار والتشاور بين مختلف الفاعلين والناشطين في عديد المجالات, وخاصة المجال السياحي وفي هذا الإطار قال رئيس المنظمة الجزائرية للسياحة السيد : " ماهر حمور ", أن دور المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية بات واضح المعالم من خلال توجيهات الدولة الجزائرية وكذا تعليمات رئيس الجمهورية, إلا أنه في القطاع السياحي يقع على عاتقنا عمل مكثف وكبير باعتبار السياحة أحد روافد الاقتصاد, حيث تقدر عوائد السياحة في البلدان المجاورة ب: 10 ملايين دولار, وهو ما يعكس الدور المهم للسياحة".³

¹ - جريدة " المصدر الاقتصادي " الدبلوماسية السياحية لتسويق الوجهة الجزائرية... كيف ذلك ؟ متحصل عليه من الأنترنت بتاريخ 2023/01/17 سا 10:00 عبر الموقع ..

<https://www.elmasdaronline.dz/23/11/2022....>

² - المرجع نفسه.

³ - المرجع نفسه.

وأضاف في تصريح " للمصدر " يهنا ويرينا عندما نلاحظ ونرى الوعي المتنامي للمجتمع المدني في ترقية وتطوير السياحة من خلال الترويج للجزائر كوجهة سياحية في المنطقة العربية وكذا القارة الافريقية, وهو ما يجعل المجتمع المدني يلعب دورا بارزا في تنظيم الرحلات الاستكشافية وتبادل مختلف الثقافات, وهذا ما يسهل العملية السياحية والترويجية لكل المناطق بالتراب الوطني, والتعريف بها ضمن مسارات عكفت الوزارة على تطويرها وتتميتها لتقديمها للسياح الأجنبي والمحلي, تماشيا مع فكرة أن أغلب المؤثرين صناع المحتوى هم من مواطنين يسهرون على تقديم محتوى سياحي نظيف وترويجي.¹

وتابع السيد " حمور " خلال لقاء الجلسات الوطنية بقصر الأمم: " ناقشنا مشاكل المجتمع المدني بصفة عامة, خاصة ما تعلق بوسائل الدعم المادي والمعنوي لتحقيق معظم الأهداف المرجوة وتحقيق الاستراتيجيات العمل لكل منظمة على حدى, لكن المنظمة الجزائرية للسياحة كانت ممثلة للقطاع السياحي وطرحت العديد من العراقيل والصعوبات التي تقف سدا منيعا في سبيل تنمية وتطوير السياحة الداخلية, لاسيما الاستجابة للمبادرات التي تحقق انعكاسا ايجابيا في التنمية الاقتصادية المستدامة ".²

وأشار إلى أن " خلال الورشات طرحنا عدة مواضيع على سعيد الدبلوماسية السياحية كمصطلح جديد في سبيل كسر عوائق الترويج السياحي للجزائر في الخارج, وطلب يد العون من وزارة الخارجية ووزارة السياحة لجذب السياح للجزائر, ضمن استراتيجية ورؤية 2030 الرامية لرفع عدد السياح الأجانب بنسبة 30 بالمائة.³

وأوضح رئيس المنظمة الجزائرية للسياحة في ذات السياق, " كللت الجلسات ضمن الشق السياحي بجملة من التوصيات المهمة التي تخدم القطاع, إذا أرادت السلطات الجزائرية التوجه نحو الترويج الفعلي للسياحة وزيادة ومضاعفة عدد السياح وتسهيل عملية دخول السياح, فنحن بلد نعاني من نقص المرافق السياحية وكذا النقص في البنى

1 - جريدة " المصدر الاقتصادي " , المرجع السابق.

2 - المرجع نفسه.

3 - المرجع نفسه.

التحتية, كما طالبنا عدة مرات بوضع اقراحات للمؤسسات العمومية الاقتصادية بالاستثمار في المجال الفندقي والخدماتي, مما يخلق تنافسية مميزة تسهم في خلق ديناميكية اقتصادية وتخفيض الأسعار.¹

وأضافة السيد " ماهر حمّور" متحدثا عن السياحة الصحراوية في الجنوب وكذا السياحة الشتوية والسياحة الحموية, فإن للجزائر مقومات طبيعية كبيرة في هذا الإطار تنتظر الترويج لها على الرغم من النقائص الكبيرة, خاصة أن هذا النوع من السياحة يعتبر متنفس السائح الجزائري وكذلك الأجنبي في فترة العطل وملاذه المفضل, ودعا ذات المتحدث إلى الفاعلين في المجال السياحي بالخصوص إلى التعاون والتضافر والتكاتف لتحقيق الهدف المنشود وهو تحقيق تنمية سياحية مستدامة, كما لا يفوتني التوجه للسلطات المختصة بتسهيل العمل خاصة للخوادم والمجتمع المدني, كما علينا أن نثمن قرارات الدولة بالجوء بتفعيل المرسوم التنفيذي المتعلق بتصنيف أسعار الفنادق, مما يخلق منافسة بين مختلف الناشطين في هذا الميدان وينعكس إيجابيا في رفع أعداد السياح الأجانب والمحليين.²

وأشار رئيس المنظمة الجزائرية للسياحة أنه بات ضروريا علينا كمؤسسات الدولة وخوادم ومجتمع مدني ناشطة في القطاع السياحي, إلى جعل مصلحة البلاد فوق كل شيء وذلك بتطوير السياحة وجعلها رافدا من الروافد السياحية التي تليق بالجزائر البلد القارة, وانتظار مساهمة كبيرة في الاستثمار السياحي لمختلف الفاعلين, خاصة بعد تحرير القانون الخاص بذلك, مما يسهل عملية الاستثمار السياحي للمستثمرين الأجانب في الجزائر, حيث نجد الاستثمار السعودي في ولاية سكيكدة كنموذج ناجح لتطوير السياحة وتنويعها.³

1 - المرجع نفسه.

2 - جريدة " المصرد الاقتصادي", المرجع السابق.

3 - جريدة " المصرد الاقتصادي", المرجع السابق.

وفيما يتعلق بمقترحاتهم فقد دعت المنظمة الجزائرية للسياحة إلى تفعيل العمل التشاركي بين المرصد والمنظمة، خاصة بما يقدمه بالإضافة للقطاع السياحي، كونه باذرة من بوادر التنمية الاقتصادية المستدامة، وفي حين أكدوا على ضرورة التنسيق بين وزارة السياحة والصناعة التقليدية وفعاليات المجتمع المدني ذات التخصص السياحي، دون أن تفرق بين خدمة القطاع السياحي وتحقيق التنمية الاقتصادية، كما دعت المنظمة الوزارة الوصية إلى لقاء وطني رفقة الفعاليات المتخصصة بالشراكة مع المرصد لتبني الاقتراحات وكذا طرح الانشغالات، بما يسهل العمل ويجعله ساسا وبسيطا بهدف تفعيل آليات رسم خارطة طريق بالأسراع في رقمنة فعاليات المجتمع المدني عبر منصة رقمية تتعلق بالنشاط السياحي كما دعا رئيس المنظمة الجزائرية السياحية إلى ما يلي:¹

- ضرورة إشراك فعاليات المجتمع السياحي في النشاطات السياحية.
- إرساء آليات التشاور والتفاعل والتواصل مع المجتمع المدني كقوة اقتراح لدى الوزارة وجعله شريك حقيقي في عملية التنمية وتحقيق الثروة.
- ضرورة المرافقة الدائمة من طرف الوزارة لمختلف الجمعيات الوطنية والمنظمات ذات التخصص السياحي عن طريق الدعم والتكوين في سبيل تحقيق الأهداف المسطرة.
- إشراك الجالية الجزائرية في الخارج بخلق الثروة عن طريق الترويج للوجهة الجزائرية وكذا السياحة الداخلية.

وفي الختام أشار إلى أن قطاع السياحة والرغم من المؤهلات والمقومات الكبيرة التي تمتلكها الجزائر، إلا أنه يبقى حبيس عوائق كبيرة وهو ما يحتم الضرورة الملحة للنهوض بهذا القطاع من أجل جعل الجزائر وجهة سياحية بإمتياز، وحسب المسؤولين فإن ذلك يتم من خلال ما يلي:

- دعم وكالات السفر.

¹ - جريدة " المرصد الاقتصادي" و المرجع السابق.

- تسهيل إجراءات التأشيرة لصالح السياح الأجانب.
- تنويع العرض السياحي.
- العمل على بروز أقطاب امتياز سياحية تستجيب للمعايير الدولية وتشجيع اللجوء إلى صيغ تحفيزية.

وفي تصريح سابق للوزير الأول، أكد فيه أن المستهدفات تقع على عاتق الممثيات الدبلوماسية والقنصلية المساهمة في بلوغها، بالعمل على التعريف بالوجهة الجزائرية وبعرضها السياحي الفريد من نوعه واستقطاب الطلب العالمي والاستثمار في مجال السياحة.¹

* منظمات المجتمع المدني الناشطة في القطاع السياحي :

وتشمل ما يلي:

- **الاتحاد الجزائري للسياحة:** هذا الاتحاد هو منظمة للقطاع الخاص تمثل مصالح الشركات السياحية في الجزائر. وهي تعمل على تعزيز تنمية صناعة السياحة في البلاد والدعوة إلى السياسات التي تدعم الأعمال التجارية السياحية.²
- **مكاتب السياحة الإقليمية:** هناك العديد من مكاتب السياحة الإقليمية المنتشرة في جميع أنحاء الجزائر. هذه المكاتب مسؤولة عن الترويج للسياحة في مناطقها ، فضلاً عن توفير المعلومات والمساعدة للسائحين الذين يزورون تلك المناطق.³
- **الاتحاد الوطني للمطاعم والفنادق:** الاتحاد الوطني للمطاعم والفنادق هو منظمة تابعة للقطاع الخاص تمثل مصالح المطاعم والفنادق في الجزائر. تعمل على تعزيز تنمية صناعة الضيافة في الجزائر والدعوة لسياسات تدعم أعضائها.⁴

¹ - جريدة "المصدر الاقتصادي" و المرجع السابق..

² - وزارة السياحة والصناعات التقليدية الجزائرية. أهم الوجهات السياحية في الجزائر. تم الاسترجاع من [/http://www.mtpa.gov.dz/en/home/top-tourist-destinations-in-algeria](http://www.mtpa.gov.dz/en/home/top-tourist-destinations-in-algeria)

³ - مجلس السفر والسياحة العالمي. (2020). الأثر الاقتصادي للسفر والسياحة: الجزائر. تم الاسترجاع من <https://wtcc.org/Research/Economic-impact/Algeria>

⁴ - الاتحاد الوطني للمطاعم والفنادق. من نحن. تم الاسترجاع من [/http://www.fnhr-dz.com/a-propos](http://www.fnhr-dz.com/a-propos)

- الرابطة الوطنية لأصحاب الفنادق والمؤسسات السياحية: تمثل هذه الجمعية مصالح أصحاب الفنادق والشركات السياحية الأخرى في الجزائر. وهي تعمل على مناصرة السياسات التي تدعم نمو صناعة السياحة وتطويرها، ولتوفير الدعم والموارد لأعضائها.¹
- جمعية وكالات السفر الجزائرية: وهي جمعية مهنية تمثل وكالات السفر في الجزائر. هدفها الرئيسي هو تعزيز تطوير صناعة السفر في الجزائر ودعم مصالح أعضائها.²
- د- وسائل الإعلام.

ومن بين الوسائل الإعلامية الناشطة في المجال السياحي نجد ما يلي:

1- جريدة السياحي:

تعد جريدة السياحي بمثابة الجريدة الأولى والوحيدة والفريدة من نوعها في الجزائر والتي انطلقت نسختها الإلكترونية سنة 2010، حيث تستهدف القراء الجزائريين بصفة عامة والتي شعارها " أيها الجزائري اكتشف الجزائر"،³ وتعتبر من المنابر الهامة للإعلام المتخصص في الميدان السياحي والتي ينصب اهتمامها على الموروث السياحي للبلاد وذلك من خلال التأثير على الجمهور باستقطاب أكثر عدد ممكن من الجمهور نحو الخدمات السياحية وكذا خلق رغبة لإستهلاك المنتج السياحي الجزائري، كما تسعى الجريدة أيضا إلى الترويج لكافة الجهات والمقاصد السياحية للجزائر، كما تقوم بتغطية المهرجانات السياحية والمناسبات التي تقام على مدار العام، بالإضافة إلى أن الجريدة تسعى إلى خلق ثقافة سياحية بتوجهها للقراء عبر صفحاتها التي تعنى بالنصائح السياحية، وذلك بهدف تنمية وتطوير الثقافة السياحية للقراء ومحاولة منها بغرس الوعي السياحي فيهم، حيث نالت الجريدة لقب أفضل صحيفة تهتم بالسياحة العربية من طرف المركز العربي للإعلام السياحي، كما تسعى الجريدة أيضا لبذل المزيد من الجهد للربط

¹ - وزارة السياحة والصناعات التقليدية الجزائرية. السياحة الثقافية في الجزائر. تم الاسترجاع من <http://www.mtpa.gov.dz/en/home/cultural-tourism-in-algeria>

² - جمعية وكالات السفر الجزائرية. معلومات عنا. تم الاسترجاع من <http://www.aav-algeria.com/about-us>

³ - جازية سليمان، صحيفة السياحي تغذي السياحة الجزائرية، تاريخ النشر 2015/08/17، تاريخ الإطلاع 2022/01/25، متاح على الرابط <http://www.alaraby.com>

بين الترويج السياحي والعادات والتقاليد الخاصة بالجزائر, وذلك رغبة منها بهدف الحفاظ على الموروث الثقافي الذي هو بمثابة وجها من أوجه استقطاب السياح.¹

2- قناة شمس TV:

تعتبر قناة شمس TV من المنابر الإعلامية المتخصصة في المجال السياحي, والتي ترمي إلى أن تكون المنبر الإعلامي والمعلوماتي للسياحة الجزائرية, وذلك من خلال التعريف بالإمكانات والمقومات السياحية وكذا عناصر الجذب السياحي المتوفرة في الجزائر وذلك بتسليط الضوء على الخدمات السياحية والعادات والتقاليد في كافة أنحاء الوطن, بالإضافة إلى سعي القناة بأن تكون همزة وصل بين المواطن والسلطات من جهة والقائمين على القطاع السياحي من جهة ثانية لتقريب وجهات النظر وكذا توطيد الاتصال بين الإدارة والمواطن, حيث ركزت القناة على إعادة بعث النشاط السياحي, وذلك من خلال التعريف بالمواقع السياحية والثقافية والتاريخية بالإضافة إلى تسليط الضوء على كافة الخدمات السياحية من أسعار للمنتوجات والعروض والخدمات السياحية المقدمة للسياح, كما تسعى القناة إلى تقديم شبكة برمجية متنوعة حول الاستثمارات السياحية وكذا الصناعات التقليدية, والتعريف بالمعالم السياحية في الجزائر.²

3- مواقع التواصل الاجتماعي:

شغلت مواقع التواصل الاجتماعي حيزا كبيرا على ساحة الإعلام السياحي الجزائري, فأضحت فضاء بديلا عن الإعلام التقليدي, كما تعد أيضا فضاء للتفاعلات الاجتماعية بمختلف تمثيلاتها وتحليلاتها, وهذا لكثرة الناس والمؤسسات وتناميهم باللجوء إلى هذه الفضاءات وسعيهم نحو تحقيق تطلعاتهم, وما يدور بها من عمليات تجارية واجتماعية.³

¹ - فاطمة نسيمه وآخرون, الاستثمار السياحي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة, دار ألفا للنشر والوزيع, ط1, فسنطينة, الجزائر: 2019, ص 197.

² - يوسف مقاش, المرجع السابق, ص 222.

³ - عزام أبو الحمام, مرجع سابق, ص 60.

حيث أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي الناشطة في المجال السياحي بمثابة الإعلام السياحي، الذي يهدف إلى الترويج للسياحة الجزائرية والتعريف بالإمكانيات والمقومات والوجهات السياحية الجزائرية، وتمتعها بمختلف المواقع الثقافية والأثرية، خاصة بملاحظة تنامي أعداد مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي في الجزائر في الآونة الأخيرة، والذي أصبح بدوره ضرورة ملحة للجهات الوصية في الميدان السياحي باستغلال هذه الأرقام والتطورات الحاصلة، وكذا برمجة استراتيجيات جديدة بالترويج للسياحة عبر شبكات ومواقع التواصل الاجتماعي، فقد أطلقت وزارة السياحة والصناعة التقليدية بوابة إلكترونية جديدة هدفها الترويج للوجهة السياحية الجزائرية والتعريف بالتنوع السياحي للجزائر، بالإضافة إلى الترويج للمقاصد المتوفرة والمتعاملين السياحيين كوكالات السفر والفنادق،¹ وذلك بتقريب المعلومات من الجمهور.

و- **اعتماد المرشد السياحي:** يجب أن يكون المرشدون السياحيون في الجزائر معتمدين من قبل وزارة السياحة من أجل العمل بشكل قانوني. تتضمن عملية الاعتماد اجتياز سلسلة من الاختبارات وإثبات المعرفة بالثقافة والتاريخ والجغرافيا الجزائرية.²

ز- **ترخيص منظمي الرحلات السياحية:** يتعين على منظمي الرحلات السياحية في الجزائر الحصول على ترخيص من وزارة السياحة من أجل العمل بشكل قانوني. تتضمن عملية الترخيص تلبية متطلبات معينة، مثل وجود شركة مسجلة والوفاء بالالتزامات المالية والتأمينية.³

هـ - الأحزاب السياسية:

لم نشهد اهتمام الأحزاب السياسية بالقطاع السياحي في مختلف البرامج والحملات الانتخابية التي يقومون بها في كل الاستحقاقات والنشاطات الخاصة والعامة، وهذا ما

¹ - يوسف مفعاش، المرجع السابق، ص 223.

² - وزارة السياحة والصناعة التقليدية، اعتماد المرشد السياحي. تم الاسترجاع من [/http://www.mtpa.gov.dz/en/home/tourist-guide-accreditation](http://www.mtpa.gov.dz/en/home/tourist-guide-accreditation)

³ - وزارة السياحة والصناعة التقليدية. رخصة المشغل السياحي. تم الاسترجاع من [/http://www.mtpa.gov.dz/en/home/the-tour-operators-license](http://www.mtpa.gov.dz/en/home/the-tour-operators-license)

يعكس عدم الوعي بأهمية القطاع السياحي ودوره في التنمية الاقتصادية لدى رؤساء هذه الأحزاب.

و- الجمعيات للسياحية:¹

ومن بين أهم الجمعيات السياحية نذكر ما يلي:

- جمعية المرشدين السياحيين.

- الاتحادية الوطنية للفندقيين.

- جمعية حماية المواقع والحضائر.

- الاتحادية الوطنية لوكالات السفر.

- الاتحادية الوطنية لدواوين السياحة المحلية.

تعد الجمعيات الناشطة في الميدان السياحي ضئيلة جدا مقارنة بالدور الذي يمكن أن تلعبه هذه الأخيرة في نشر الثقافة السياحية لدى المجتمع, بالإضافة إلى توعية المجتمع بمدى أهمية القطاع السياحي وتعريفه بحجم العوائد المحصلة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

بشكل عام، لا يزال قطاع السياحة في الجزائر في المراحل الأولى من التطور، ولكن هناك إمكانات كبيرة للنمو. وتعمل الحكومة ومختلف المنظمات على تحسين البنية التحتية والخدمات المتاحة للسياح في الجزائر، والترويج للبلاد كوجهة آمنة وجذابة للمسافرين الدوليين.

¹ - سعاد دولي, آليات ترقية السياحة في الجزائر وآثارها على التنمية المستدامة, مرجع سابق, ص 108.

المبحث الثاني: المخططات التنموية المنجزة في القطاع السياحي بالجزائر.

سنتناول في هذا المبحث البرامج والمخططات التنموية المنجزة المتعلقة بالمجال السياحي منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، وذلك للوقوف عند الأهمية التي توليها الجزائر لهذا القطاع من خلال البرامج والمخططات المتعاقبة التي ينتظر منها تقديم إضافة للاقتصاد الوطني والمضي قدما نحو التحرر من التبعية للقطاع الهيدروكربوني.

المطلب الأول: المخططات التنموية للسياحة ما بين 1967-2000:

يعد قطاع السياحة كبقية القطاعات الاقتصادية الأخرى المندمجة في برامج التنمية، لذلك حظيت باهتمام من طرف الحكومة من خلال تخصيص اعتمادات لتنميتها وترقيتها وتطويرها بهدف رفع حصتها في الناتج المحلي الخام، إلا أن غداة الاستقلال لم تكون الحكومة مهتمة بهذا المجال ولم يرتقي للتطلعات المطلوبة من جهة ولم يكن في المستوى المطلوب مقارنة بحجم الإمكانيات والمقومات التي تزخر بها الجزائر في هذا الميدان من جهة أخرى، لهذا الشيء استوجب علينا التعرف على اهتمامات الدولة في هذا القطاع من خلال البرامج والمخططات التنموية التالية:¹

• المخطط الثلاثي الأول 1967-1969:

في هذه المرحلة لم يعد قطاع السياحة من القطاعات ذات الأولوية في التنمية الاقتصادية بسبب السياسات الاقتصادية المتبعة والنموذج الاقتصادي المتبع، حيث كانت حصة الاستثمار السياحي تقدر بـ: 285 مليون دينار جزائري، أي بمساهمة قدرها: 2.55% من المجموع الإجمالي المخصص لهذا البرنامج، حيث تم تخصيص هذا المبلغ من أجل ترقية وتطوير منشآت الاستقبال المتعلقة بالسياحة الساحلية والصحراوية من خلال إنجاز 13081 سرير، لكن لم يتم إنجاز إلا 2949 سرير أي بنسبة عجز تقدر بـ: 22.5%.²

¹ - بسمة كحول، دور السياحة الصحراوية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بالجزائر، حالة الحظيرة الوطنية الأهقار بتمنراست، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 1 الجزائر، 2018/2017، أطروحة دكتوراه ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث، تخصص: إدارة أعمال وتنمية مستدامة. ص 87.

² - عبد القادر خليل، يوسف شرع، مخططات التنمية السياحية وواقع الانجازات الحقيقية، دراسة تقييمية للإشارة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 4، العدد 4(7) و ص 71.

الجدول رقم 24: بين توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات وفق المخطط الثلاثي 1967-1969.

النسبة المئوية	المبالغ بالمليون دينار جزائري	القطاعات
48.74	5400	الصناعة
16.87	1869	الزراعة
10.14	1124	الهيكل الأساسية
8.23	912	التربية
3.72	412	السكن
2.54	282	السياحة
1.14	127	التكوين
2.66	295	الضمان الاجتماعي
3.98	441	الإدارة
1.94	215	المتفرقات
100	11078	المجموع

المصدر: وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، المخطط الثلاثي 1967-1969

من خلال البيانات الموضحة في الجدول أعلاه لاحظنا أن القطاع السياحي لم يكن من ضمن الأولويات في درجة الأهمية مقارنة ببقية القطاعات حيث تم ترتيبه مع القطاعات الأخيرة بمبلغ قدره: 282 مليون دينار جزائري، أي بنسبة مئوية تقدر بـ: 2.54% على الرغم من الإمكانيات التي تتمتع بها الدولة، ونجد قطاعي الصناعة والزراعة في صدارة الترتيب بمبالغ قدرها على التوالي: 5400 مليون دج، 1869 مليون

دج، وهذا راجع لترزجه الحكومة نحو تدعيم البنية التحتية وتطوير المجال الزراعي والمنشآت الصناعية، ونلاحظ في نهاية هذا المخطط لم يتم إنجاز ما خطط له وإنما أنجز 20% فقط من أهداف الانجاز والمقدرة بـ: 13081 سرير.

- المخطط الرباعي الأول 1970-1973:

يهدف هذا المخطط تقريبا إلى نفس الأهداف السابقة¹، والمتمثلة في العمل على بناء مرافق سياحية موجة للسياحة الخارجية بالدرجة الأولى، ومن الأهداف المسطرة في هذا البرنامج الوصول إلى مليون سائح خلال تلك العشرية، كما يهدف هذا البرنامج أيضا إلى الوصول لرفع قدرات الإيواء إلى ما بين 70000 و 90000، في السبعينيات، وتم برمجت 35000 سرير خلال الفترة 1970-1973، وذلك لتلبية المتطلبات السياحية الدولية والوطنية²، حيث تم رصد اعتماد يقدر بـ: 700 مليون دينار جزائري بنسبة 2.5% من المجموع الاجمالي للاستثمارات في هذا الثلاثي، بالإضافة إلى ميزانية تقدر بـ: 120 مليون دينار جزائري لإنجاز 08 محطات معدنية في نهاية المخطط³، ولم يتم تقدم الانجازات إلا بنسبة 30% من الاجمالي لهذا المخطط، أي بزيادة 9000 سرير فقط.

الجدول رقم 25: بين توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات

وفق المخطط الثلاثي 1970-1973

النسبة المئوية	المبالغ بالمليون دينار جزائري	القطاعات
40	12400	الصناعة
15	4140	الزراعة
08	2307	الهيكل الأساسية

1 - صورية مساني، الاستثمار السياحي كبديل لمرحلة ما بعد البترول، حالة الجزائر للفترة ما بين 1995-2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عباس فرحات سطيف-1-الجزائر، 2019/2018، ص225.

2 - عبد القادر خليل، يوسف شرع، مرجع سابق، ص71.

3 - هادية يحيوي، السياحة والتنمية بالجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، 2003/2002، جامعة باتنة، الجزائر، ص48.

05	1520	السكن
10	2718	التربية
2.5	700	السياحة
2	585	التكوين
3.5	934	الضمان الاجتماعي
3.2	870	الإدارة
3	800	المتفرقات
3.1	760	النقل
100	27736	المجموع

المصدر: وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية, المخطط الثلاثي 1970-1973

لاحظنا من خلال الجدول الموضح أعلاه أن قطاع السياحة مازال لم يرتقي إلى أن يكون ضمن القطاعات ذات الأولوية مقارنة ببقية القطاعات, حيث لا يزال يحتل المرتبة ما قبل الأخيرة بمبلغ خصص له يقدر بـ: 700 مليون دينار جزائري, أي بنسبة 2.5% من إجمالي الاعتمادات الموزعة على مختلف القطاعات المدرجة ضمن هذا المخطط الرباعي الأول.

• المخطط الرباعي الثاني 1974-1977:

شهدت الاستثمارات المخصصة لقطاع السياحة خلال هذا المخطط ارتفاعا معتبرا مقارنة بالثلاثي السابق وذلك بهدف إنجاز هياكل جديدة,¹ ويعد هذا المخطط امتدادا للمخططات السابقة, بإضافة إلى رفع قدرة الاستقبال إلى 25000 سرير لتصل قبل حلول سنة 1980 إلى 60000 سرير بميزانية مقدرة بـ: 1230 مليون دينار جزائري², على

¹ - خالد كواش, أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية حالة الجزائر, أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة الجزائر, 2004/2003, ص143.

² - شريف أمروش, بشير عامر, السياسة السياحية في الجزائر - واقع وآفاق - الملتقى الدولي حول السياحة ورهانات التنمية المستدامة (تجارب دولية), يومي: 24-25 أفريل 2012, جامعة البليدة, الجزائر.

الرغم من ارتفاع أسعار المحروقات في هذه الفترة في الأسواق العالمية إلا أن قطاع السياحة بقية يعاني التهميش، وانخفضت نسبة الاستثمارات المخصصة لهذا القطاع بنسبة 2.5% في المخطط السابق إلى 1.4% في هذا الرباعي، والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم 26 : بين توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات وفق المخطط الرباعي الثاني

1977-1974

النسبة المئوية	المبالغ بالمليون دينار جزائري	القطاعات
43.5	48000	الصناعة
10.9	12005	الزراعة
04.2	4600	مياه الري
1.4	1500	السياحة
0.1	0155	الصيد
14	15500	البنية الاقتصادية
9	9947	التربية والتكوين
13.3	14610	الشؤون الاجتماعية
1.3	1399	الإدارة
2.3	2520	دراسات مختلفة
100	27736	المجموع

المصدر: وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، المخطط الرباعي الثاني 1977-1974

من خلال الجدول الوضح أعلاه نلاحظ أن الاعتمادات المالية المخصصة للاستثمارات السياحية والمقدرة بـ: 1500 مليون دينار جزائري تعتبر جد ضئيلة مقارنة ببقية القطاعات، حيث نجد خلال هذا المخطط مستوى الانجازات قد بلغ 7960 سرير أي بنسبة 31.84%، وسنة 1978 بلغت الاعتمادات المالية المخصصة للاستثمارات

السياحية 328.5 مليون دينار جزائري، حيث انجز 860 سرير لتصبح الطاقة الاجمالية خلال نهاية سنة 1978 ، 8820 سرير موزعة على الأنواع المختلفة للسياحة.¹

وكان من بين أهداف هذا المخطط ما يلي:

- إنجاز 25000 سرير.
- تكملة المشاريع المسجلة وكذا المشاريع التي هي في طور الإنجاز.
- توسيع السياحة الصحراوية والحموية والبحرية.
- تلبية الطلبات والاحتياجات وتشجيع السياحة الداخلية للطبقات العمالية والمتوسطة، وهذه الأهمية المعطاة للسياحة الداخلية أو ما يسمى بالشعبية المنصوص عليها في الميثاق الوطني خلال سنة 1976.
- توسيع شبكة الفنادق الصحراوية في كل من بسكرة، الوادي، بشار، وتمنراست التي استفادت من انجاز فندق الطاهات بطاقة استيعابية مقدرة ب: 300 سرير.
- ايجاد صيغ جديدة للمنشآت السياحية الداخلية كالمخيمات والقرى العائلية، وجعل هذه السياحة أداة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- ترقية وتطوير السياحة الخارجية وجعلها أكثر ملائمة مع ما يطلبه السياح.
- ترقية وتطوير الحرف التقليدية والحفاظ عليها من الاندثار.
- تشجيع المبادرات الخاصة بخصوص تلك المتعلقة بالاستثمار في القطاع السياحي من طرف الخواص.²

• المخطط الخماسي الأول 1980-1984:

من أجل ترقية وتطوير السياحة الداخلية واشباع حاجيات السياح المحليين والأجانب في مجال التسلية والترفيه من خلال هذا المخطط، بالإضافة إلى خلق مناصب جديدة من خلال مواصلة برمجة المشاريع الاستثمارية السياحية حيث تم تخصيص اعتماد مالي يقدر

¹ - خالد كواش، مرجع سابق، ص144.

² - هادية يحيوي، مرجع سابق، ص33.

ب: 3400 مليون دينار جزائري لقطاع السياحة من اجمالي الاعتمادات المالية لبقية القطاعات المقدر بـ: 400 مليار دينار جزائري, حيث مثلت حصة السياحة نسبة 0.85% فقط من أصل اجمالي الاستثمارات, وذلك بهدف الوصول إلى طاقة إيواء تقدر بـ: 50880 سرير¹,

وما ميز هذا المخطط عن بقية المخططات هو الوعي الذي بلغه المسيرين بإحداث نوع من التوازن الجهوي في تلك الفترة بسبب النزوح الريفي, حيث كان الأولوية في المخططات السابقة للسياحة الحضرية دون غيرها, حيث تم التركيز على ثلاث مناطق سياحية نموذجية في هذا المخطط والموجهة بالأساس للسياحة الداخلية, والتي تتوافق مع التقاليد الجزائرية, حيث تم توزيع الاعتماد المالي المقدر بـ: 3400 مليون دج كما يلي:²

- 1.6 مليار سنتيم مخصصة للمشاريع الجديدة قيد الانجاز.
- 1.8 مليار سنتيم خصصت للمشاريع الجديدة التي يفترض أن تبلغ بها طاقة إيواء تصل إلى 50880 سرير سنة 1985, وعليه تم برمجة 89 مشروع وزعت كما يلي:
- توسيع الفنادق الصحراوية.
- برمجت الفنادق الحضرية.
- توسيع المحطات المعدنية.
- تهيئة مناطق التوسع السياحي واعتمادها من طرف المتعاملين الآخرين والمشاريع المستقبلية (قطاع خاص, جماعات محلية).³

• المخطط الخماسي الثاني 1984-1989:

تكلمة للسياسة السياحية المنتهجة والهادفة إلى ترقية السياحة الداخلية, وكذا انجاز مشاريع سياحية جديدة وخلق مناطق توسع أخرى, وفي هذا المخطط وصل حجم

¹ - خالد كواش, نفس المرجع, ص 154.

² - عبد القادر خليل, يوسف شرع, مرجع سابق, ص 72.

³ - خالد كواش, مرجع سابق, ص 44.

الاستثمارات السياحية المبرمجة مبلغ قدره 3500 مليون دينار جزائري من أصل 550 مليار دينار جزائري من مجمل الاعتمادات المالية المخصصة لهذا الخماسي.¹ وكانت الأولوية للسياحة الداخلية في هذا الخماسي مع البدء في برامج استقبال السياح الأجانب, وتمثلت أهداف هذا الخماسي فيما يلي:

- ترقية وتطوير المراكز المناخية والحمامات المعدنية.
 - العمل بمبدأ اللامركزية الاستثمارات وتنويع المتعاملين كالجماعات المحلية, القطاع الخاص, وكذا التنظيمات العمومية الأخرى.
 - متابعة سياسة التهيئة السياحية.
 - التحكم في الطلب المتنوع.
- وكانت احتمالات الانجاز لهذه الفترة كالآتي:
- أ- **الانجازات المقررة لسنة 1985 أن يتم فيها:**
- إعادة تحريك المشاريع قيد الانجاز.
 - توسيع العديد من الفنادق, كفندق بني عباس, تميمون, حمام بوغرارة, بجاية, مسيلة.

ب- **الانجازات المقررة لسنة 1986 أن يتم فيها:**

- انشاء 600 سرير بوهران (فندق الشاطوناف).
- انشاء 1000 سرير خاص بالمنتج المناخي لمحطة تيكجدة.

ت- **الانجازات المقررة لسنة 1987 أن يتم فيها:**

- انجاز فندق بمدينة جيجل 300 سرير.
- انجاز فندق بمدينة أرزبو 300 سرسر.
- برنامج تجديد بعض الوحدات الصحراوية.

¹ - خالد كواش, المرجع السابق, ص154.

ث- الانجازات المقررة لسنة 1988 أن يتم فيها:

- فندق بمدينة الوادي 300 سرير.
 - فندق بمدينة غرداية 600 سرير.
 - مركب سياحي بسوق الاثنين 444 سرير.
 - توسعة المناطق السياحية بتيميمون 120 سرير.¹
- وتعتبر هذه المرحلة من هذا المخطط بداية لانطلاق جملة من الإصلاحات على مستوى القطاع, وإعادة هيكلة لمختلف المؤسسات السياحية وكذا لامركزيتها, مما أدى ظهور عدة شركات ودواوين جديدة نذكر منها:²
- شركة ألتور (S N Altour) : ويتواجد مقرها بمدينة تيبازة والمسند إليها تسيير المنشآت الشاطئية والصحراوية.
 - الشركة الوطنية للفندقة الحضرية (S N H U) : ويتواجد مقرها بمدينة المدية والمسند إليها مهمة تسيير الفندقة الحضرية وتطويرها.
 - الشركة الوطنية للدراسات السياحية (E N E T).
 - الديوان الوطني للسياحة (O N A T).
 - الديوان الوطني للندوات والمؤتمرات (O N C C).
- وقد صدر القانون 88-25 المؤرخ في 12 جويلية 1988 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الوطنية الخاصة ليعطي دفعا جديدا للنشاط السياحي وولوج المتعاملين الخواص لهذا الميدان لتخفيف الأعباء عن الدولة, خاصة بعد انهيار اسعار المحروقات وتزايد اعباء المديونية وقلة الموارد المالية.³

¹ - Conseil national économique et social (CNES) . rapport " contribution pour la redéfinition de la politique national du tourisme, Alger, Novembre 2000, p, 35.

² - عبد القادر خليل, يوسف شرع, مرجع سابق, ص75..

³ - عبد القادر خليل, يوسف شرع, مرجع سابق, ص84..

- تقييم حصيلة المخطط الخماسي الثاني 1984-1989

خلال هذا الخماسي أدركت الحكومة أهمية القطاع السياحي في المنظومة الاقتصادية، لذا

برنامج مكثف كان هدفه ما يلي:¹

- تطوير الحمامات المعدنية.
- متابعة سياسة التهيئة السياحية.
- لامركزية الاستثمارات.
- تنويع المتعاملين كالجماعات المحلية والقطاع الخاص.

الجدول رقم 27: يوضح طاقات الاستقبال حسب القطاع الخماسي الثاني

نصيب القطاع الخاص		نصيب القطاع العام		مجموع طاقات الاستقبال		نوع المنتج السياحي
النسبة	سرير	النسبة	سرير	النسبة	سرير	
8.59	1145	91.40	12182	27.59	13327	بحري
35.53	2250	58.93	3731	13.10	6331	صحراوي
29.86	1528	70.13	3588	10.59	5116	حمامات
7.37	76	92.62	954	2.13	1030	إقليمي
76.27	17161	23.72	5337	46.57	22498	الحضري
%46.49	22460	%53.50	25842	%100	48302	المجموع

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية

لو قمنا بمقارنة الفترة الممتدة بين 1966-1980 والفترة الممتدة بين 1980-1989 نجد أن طاقات الإيواء تضاعفت كثيرا بنحو 30539 سرير ما يعادله بنسبة 46.57%، والفضل في ذلك يعود لمساهمة القطاع الخاص، كما نلاحظ أيضا تضاعف نسبة عدد

¹ - المرجع نفسه.

الفنادق ذات الطابع السياحية الإقليمي مقارنة بالفنادق ذات الطابع الحضرية التي بلغت

نسبة 46.57% مقارنة بـ: 21.3% للفنادق ذات الطابع الإقليمي.¹

المطلب الثاني: مخطط التنمية السياحية 1990-2000 (مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق):

في نهاية ثمانينيات القرن الماضي بدأت الحكومة الجزائرية التفكير في تصحيح آلياتها ونظامها السياحي والاقتصادي, حيث عملت على اصدار مجموعة من القوانين ومحاولة تكييفها مع الأوضاع الجديدة للاقتصاد الجزائري, ومن جملة هذه القوانين نذكر ما يلي:

- قانون النقد والقرض (90-10).
 - بورصة القيم المنقولة مرسوم (93 - 10).
 - قوانين استقلالية المؤسسات العمومية (01-88).
 - قانون الاستثمار والشراكة مرسوم تشريعي (93-12).
 - قانون الخوصصة الأمر (95-22).
 - قانون المنافسة والأسعار الأمر (96-06).
 - قانون تسيير الأموال المنقولة للدولة (95-23).²
- حيث تم في هذه الفترة أيضا فتح المجال أمام المستثمرين المحليين والأجانب للاستثمار في جميع القطاعات فيما في ذلك القطاع السياحي, وكان ذلك بعد صدور قانون النقد والقرض رقم: 90-10, والمؤرخ في أبريل 1990, والذي سمح بفتح رؤوس أوال المؤسسات أمام الخواص وتحرير المعاملات الاقتصادية, حيث تبنت الحكومة في هذه المرحلة برنامج الخوصصة الاقتصادية وكان من بين القطاعات التي تم خوصصتها القطاع السياحي, وذلك لعدة أسباب نذكرها كما يلي:³

¹ - شريف أمروش, بشير عامر, مرجع سابق, ص102
² - عز الدين محدي, التطور السياحي بالجزائر, رسالة لنيل شهادة الماجستير, معهد العلوم الاقتصادية, جامعة الجزائر, 2002, ص56.
³ - عائشة شرفاوي, السياحة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني والمتغيرات الاقتصادية الدولية, أطروحة دكتوراه في علوم التسيير, جامعة الجزائر3, 2014/2015, ص155.

- العجز في تقديم صورة جيدة عن الوجهة السياحية الجزائرية طيلة السنوات الماضية.

- ضعف مشاركة القطاع السياحي في امتصاص البطالة وخلق فرص عمل.
- تسجيل عجزا ماليا لـ: 13 مؤسسة من أصل 17 مؤسسة.
- تدني مستوى الخدمات وارتفاع أسعارها.
- انعدام الثقافة السياحية لمستخدمي القطاع وكذا المجتمع المحلي وقلة الوعي.
- انعدام الصيانة الدورية والمتابعة للمرافق السياحية.

المطلب الثالث: مخطط التنمية السياحية 2000-2013

منذ مطلع القرن الواحد والعشرون بدأت الجزائر مرحلة جديدة من خلال ادخال جملة من الإصلاحات الاقتصادية ودخول عالم الانفتاح الاقتصادي, حيث راهنت على القطاع السياحي كأحد البدائل المهمة في عملية التنوع الاقتصادي, بهدف النهوض بالتنمية الاقتصادية وتطويرها, حيث قامت بصياغة برامج التنمية السياحية تحت مسمى " مخطط أعمال التنمية المستدامة للسياحة في الجزائر آفاق 2010", حيث أدخلت عليه جملة من التعديلات بالنظر للتطورات الجديدة الواقعة على المستويين الداخلي والخارجي, بهدف إعطاء ديناميكية لقطاع السياحة حيث أصبح مشروع 2013.¹

وكانت الأهداف المسطرة في هذا البرنامج تتمثل فيما يلي:²

- تحسين نوعية الخدمات السياحية والمساهمة في التنمية المحلية والمحافظه على البيئة وكذا تثمين الطاقات الدينية والثقافية والطبيعية والحضرية والطبيعية وإعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية.

- تحديد الاختيارات المستقبلية من أجل تثمين عقلائي للمقومات وكذا الإمكانيات التي

¹ - لويزة قويدر, اقتصاد السياحة وسبل ترفيتها, أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية, تخصص تحليل اقتصادي, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة الجزائر, 2010/2009, ص ص320-321.

² - المرجع نفسه.

تزرخ بها البلاد وتفعيلها لتصبح الجزائر مقصدا.

- تحديد الأهداف النوعية والكيفية المنتظرة في أفق 2013.
- تحديد الأدوات والتدابير المعتمدة لتنفيذ البرامج المسطرة، بهدف الشروع في إنشاء صناعة سياحية واعدة ومستقبلية.¹

1- الأهداف المسطرة مخطط التنمية السياحية 2000-2013:

من أهداف البرنامج نذكر: تهمين الطاقات الطبيعية والثقافية والدينية والحضارية، وتحسين نوعية الخدمات السياحية، وكذا إعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية والسياحية، والمساهمة في التنمية المحلية، والمحافظة على البيئة والفضاءات الطبيعية لتوسيع السياحة البيئية، هذا بالإضافة إلى تلبية حاجات الطلب الوطني المتزايد باستمرار، قصد تقليص عدد المتوجهين إلى الخارج لقضاء العطل وكذا زيادة التدفقات السياحية، فالتدفقات السياحية خلال الفترة 2008 و 2013 تم الحصول عليها بتطبيق نسبة نمو متوسط التدفقات عند بداية العشرية 10، % أعيد تعديلها بنصف نقطة 5.0 % ابتداء من سنة سنويا 2008 وبناء على التقديرات السابقة والاستقرار المرحلي لدخول السياح الأجانب، فإن عدد السياح المرتقبين سيقارب في 2013، 3.100.000 سائح منهم 1.900.000 سائح أجنبي.²

ولتحديد أهداف استراتيجية التنمية السياحية بدقة تم تقسيمها إلى أهداف فرعية وأخرى كمية كما يلي:

أ- الأهداف النوعية: وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي

- التعريف بالمؤهلات الطبيعية والثقافية والحضارية لتحسين نوعية الخدمات وتحسين الصورة السياحية للجزائر.
- تحسين التوازنات العامة، الميزان التجاري، التشغيل، الاستثمار.

¹ - حسين عبد القادر، استراتيجية تنمية مستدامة للقطاع السياحي في الجزائر على ضوء ما جاء به المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لأفاق 2025: الآليات والبرامج، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، ع 2، 2013، ص 190

² - فطيمة حاجي، واقع وأفاق تنمية القطاع السياحي في ماليزيا: دراسة مقارنة مع الجزائر. مجلة دفاتر اقتصادية. (2) العدد (02). د.س.ن). ص13

- توسيع الآثار المترتبة عن ترقية وتطوير القطاع إلى القطاعات المرتبطة به سواء كانت بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

- المحافظة على المحيط بهدف تشجيع انتشار السياحة البيئية.

- إقحام منتجاتها في السوق السياحي العالمي.

- إعادة الاعتبار للمؤسسات السياحية والفندقية¹.

ب- الأهداف الكمية: وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

لتحقيق الأهداف النوعية السابقة لا بد من توفير شروط النجاح والمتمثلة في الهياكل القاعدية الأساسية، فكان حجم المشاريع والاستثمار في قطاع السياحة في السنوات الأخيرة الضمانة لتعزير الانتعاش، برفع العوائق والصعوبات التي وتحقيق التواصل للقطاع ويبقى تحقيق الرهان مرتبطا يواجهها المتعاملون في ميدان السياحة، وتتمثل الأهداف فيما يلي:

- تنمية الاستثمار السياحي .

- رفع قدرات الاستقبال السياحي .

- رفع التدفقات السياحية .

- إيجاد مناصب شغل .

- زيادة المداخل من العملة الصعبة².

2- الإجراءات المتخذة لتطبيق مخطط التنمية السياحية 2000-2013.

الحركية المنتهجة من طرف قطاع السياحة تندرج في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي المستدام والتي من ضمن أهدافه الرئيسية مضاعفة إنتاج الثروات وتأمين كل الطاقات، فالأهداف المعلنة لا يمكن تحقيقها أبدا دون المساندة الفعلية والجادة للسلطات العمومية قصد تذليل وإزالة العقبات التي تقف أمام ترويج النشاطات السياحية وتنميته من

¹ - إلياس الشاهد، عبد النعيم دفرور، دراسة وتحليل المزيج التسويقي السياحي في الجزائر. مجلة الاقتصاد الصناعي. العدد 13، سنة 2017، ص 133.

² - عامر عيساني، الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة- حالة الجزائر- . أطروحة دكتوراه، (جامعة الحاج 2 لخضر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير، 2009-2010) ص ص 116-119..

جهة، ووضع أدوات تنفيذ قادرة على ضمان أحسن تأطير وتنظيم للقطاع السياحي من جهة أخرى.¹

أ- دعم الاستثمار السياحي: ويتحدد من خلال النقاط الآتية:

- تأطير وتمويل المشاريع السياحية:

ويتعلق هذا الأمر بتكييف طريقة التمويل وفقا للخصوصيات التي يتميز بها الاستثمار السياحي، وفي هذا الإطار لابد من :

- دعم تمويل المشاريع السياحية وتحفيز الاستثمارات عن طريق تخفيض نسب الفائدة على القروض الموجهة للاستثمارات السياحية.

- تشجيع انشاء بنوك متخصصة في تمويل الاستثمار السياحي وابتكار منتجات ذات خصوصيات مالية، كالقروض الفندقية.

- التهيئة والتحكم في العقار السياحي:

إن التدابير الموصى بها في هذا الشأن هي إعداد مخطط توجيهي للتهيئة السياحية والذي يشكل الأساس في تنفيذ الاستراتيجية القطاعية² ، حيث يتم تهيئة والتحكم في العقار السياحي من خلال مواصلة ودعم الأعمال التي يتم إنجازها خلال الفترة 2002 و2003 والتي تمثلت في الإنجازات التالية:

- استحداث القطاع لنصوص قانونية متعلقة بالتنمية المستدامة، كالقانون 01/03 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، الذي صدر في 17 فيفري 2003.

- المساهمة في التنمية والتوازن الجهوي والمحافظة على البيئة، والعمل على رفع الإيرادات السياحية.³

ب- دعم التكوين والتدريب: يعد التدريب والتكوين للموارد البشرية عنصرا هاما في

العملية السياحية، ويتم ذلك من خلال ما يلي:

¹ - فرح روقات، مرجع سابق، ص123.

² - عامر عيساني، مرجع سابق ص 120..

³ - فطيمة حاجي، مرجع سابق، ص 133.

- تأسيس شهادة بكالوريا تقنية في السياحة قصد ضمان توفير مسيرين ومهنيين متخصصين في ميدان السياحة.
- فتح فرع الاقتصاد السياحي بالجامعة مع توسيعه وترقيته إلى ما بعد التدرج.
- إعادة النظر في البرامج التكوينية بهدف تكييفها مع تطور الاحتياجات والتقنيات الحديثة لتسيير النشاط والخدمات السياحية باقتناء دعائم بيداغوجية عصرية وإعادة، تأهيل سلك الأساتذة.
- ضرورة الحث على إنشاء مراكز جديدة للتكوين لمواجهة الطلب المتوقع.¹
- ج- دعم الترويج السياحي: يجب أن تسخر كل الجهود المبذولة لهذه الوظيفة الاستراتيجية، وعلى جميع مستويات الإنتاج السياحي كما يجب أن تتدعم وتتواصل من خلال المبادرة بالأعمال المولوية:
- إعداد مخططات متعددة السنوات للاتصال المؤسساتي، حيث أن مخططات الاتصال يجب أن تكون في المستقبل قوية وحتى هجومية، تهدف إلى سد العجز في ميدان الترويج للمنتج السياحي في الجزائر.
- إشراك منظمات المجتمع المدني والحركة الجمعوية في العملية الترويجية للمنتج السياحي الجزائري، وتوعية السكان بالفعل السياحي وانعكاساته الإيجابية، قصد تطوير وتنمية ثقافة سياحية حقيقية لدى السكان، أما المنظمات المهنية فيتعين عليها أن تشكل قوة اقتراح فعلية، ومشاركة السلطات العمومية من أجل النهوض والارتقاء بالسياحة الجزائرية إلى المكانة التي تستحقها.
- إعادة تقوية وتنظيم أداء الترويج السياحي من خلال تدعيم الديوان الوطني للسياحة، مما يسمح له بالقيام بصفة فعالة بالمهام الموكلة له.
- إعداد دراسات التسويق: حيث أن هذه المهمة يجب أن تأخذ مكانتها الطبيعية في البرامج المقبلة للترويج والتسويق السياحي وينبغي أن تمتد أيضا لتشمل ترقية

¹ - حسين عبد القادر, مرجع سابق, ص ص 192-193.

الاستثمار والشراكة لتدقيق توقعات التدفقات والإيرادات ومناصب العمل بالقطاع السياحي.

- تكثيف مشاركة القطاع في المعارض المخصصة في الخارج وتدعيم التظاهرات الترويجية المنظمة بالخارج وبالداخل.¹

د- دعم النوعية: إن تدهور نوعية الخدمات وتدنيها يشكل اليوم إحدى نقاط الضعف الكبيرة في الجزائر، لهذا السبب وجب الاهتمام بهذا الجانب وإعطاءه عناية خاصة من قبل السلطات العمومية. حيث إن أهم الأعمال المقترحة لتحسين النوعية في هذا المجال تدور حول ما يلي:

- تحسين محيط السياحة من خلال التطبيق الصارم للإجراءات والقواعد المتعلقة بالنظافة العمومية، حماية الصحة، حماية المستهلك، حماية الموارد الطبيعية والتراث الثقافي، أمن الأشخاص والممتلكات، تسهيل إجراءات الدخول والتنقل للسياح.

- مواصلة عملية التقييم ومراقبة النشاطات في قطاع السياحة.

- توعية المتعاملين باللجوء إلى نظام منح شهادات النوعية المعتمدة في العالم والمعمول بها في ميدان السياحة المستدامة.

- فتح خطوط جوية مباشرة باتجاه الأقطاب السياحية والمدن السياحية خاصة تلك المتواجدة بالجنوب.

- فتح مكاتب صرف دائمة على مستوى الموانئ والمطارات، مراكز الحدود والفنادق المصنفة والشوارع الرئيسية للمدن السياحية طيلة أيام الأسبوع.

- تكثيف خطوط نقل بحرية باتجاه الدول الكبرى الموفدة للسياح.²

¹ - حسين عبد القادر، مرجع سابق، ص 193.

² - عامر عيساني، مرجع سابق، ص 122.

المبحث الثالث: تقييم المخططات التنموية المنجزة .

المطلب الأول: تقييم المخططات التنموية للسياحة ما بين 1967-2000:

- تقييم حصيلة المخطط الثلاثي الأول 1967-1969

ان الاستراتيجية التي تم رسمها خلال هذا المخطط حول كل القطاعات, لم تفصل في أولوية قطاع السياحة وإنما كانت مدمجة في المخطط الوطني للتنمية والذي بدأت فيه الحكومة سنة 1967 بعدما تم رسم سياستها من خلال ميثاق السياحة 1966, حيث بدأت الانطلاقة من المخطط الثلاثي الأول 1967-1969, والذي تم فيه برمجة انشاء 11690 سرير, إلا أنه لم ينجز منها سواء 2736 سرير فقط, بعجز يقدر بـ: 10135 سرير, أي بنسبة عجز مئوية تقدر بـ: 77.5%, حيث تبين العجز في جميع المشاريع السياحية, إلا أن مشاريع السياحة المعدنية بلغت عجز 100%¹.

جدول رقم 28: يوضح حصيلة برنامج المخطط الثلاثي الأول 1967-1969

العجز في الإنجاز		نسبة الإنجاز	الأسرة المنجزة	النسبة لمجموع المشاريع	عدد الأسرة المبرمجة	العمليات المقررة
العجز بالنسبة المئوية	العجز في الأسرة					
64.5	4360	35.5	2406	51.7	6766	الشاطئ
84.6	1396	15.4	254	12.6	1650	الحضري
84.3	1532	15.7	286	13.9	1818	الصحراوي
100	2847	0	0	21.8	2847	المعدني
77.5	10135	22.5	2946	100	13081	المجموع

Source :bilan de développement touristique, ministre de tourisme, Alger, 1977, p27.

¹ - المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية, آفاق 2025, الكتاب 02, الجزائر, 2007, ص ص 04-48.

- تقييم حصيلة المخطط الرباعي الأول 1970-1973

في هذا الرباعي تبين أن الحكومة بدأت تهتم للشأن السياحي تدريجيا, وذلك من خلال برمجة انجاز محطات سياحية, ففي مرحلة الرباعي 1970-1973 خطط لإنشاء 35000 سرير, وفي نهاية سنة 1979 محاولة بلوغ 90000, لهذا الغرض تم تخصيص غلاف مالي مقدر بـ: 700 مليون دينار, لتغطية 21 مشروع, إحدى عشر مشروع ذات طابع صحراوي والباقي ذات طابع ساحلي, إلا أن حصيلة الرباعي الأول 1970-1973 لم ترقى للمستوى المطلوب وكات دون المتوسط مثلما هو موضح في الجدول أدناه:¹

جدول رقم 29: يبين عدد الأسرة المنجزة خلال فترة الرباعي الأول 1970-1973

نوع المنتج	الشاطئ	الصحراوي	الحضري	المناخي	المعدني
عدد الأسرة	4300	1250	710	300	300
النسبة المئوية المنجزة	62.68	18.22	10.34	04.37	04.37

المصدر: وزارة السياحة.

من خلال الجدول لاحظنا أن كل المشاريع لم يتم انجازها بنسبة مائة بالمائة وبقي التأخر الكبير في السياحة المعدنية وهذا دليل على عدم اهتمام الحكومة بهذا النوع من السياحة.

- تقييم حصيلة المخطط الرباعي الثاني 1974-1977

نلاحظ خلال هذا الرباعي تقدم نسبة انجاز المشاريع السياحية, ففي هذه المرحلة وصلت نسبة انجاز المشاريع السياحية 41% أي أن هذا القطاع عرف بداية تطور ملحوظ إذا ما

¹ - CNES, contribution pour la redefinition de la politique national de tourisme, Alger, 1998, p:79.

قارناه بالمخططات السابقة، والتي لم تتعدى فيها نسبة الانجاز 30%، وذلك راجع لبعض

الأعمال والاجراءات التي تمت في هذا المخطط والمتمثلة في:¹

- تم في هذه الفترة انشاء الشركة الوطنية سنة 1976 والتي اسندت اليها مهمة التسويق للمنتج السياحي.

- تم انشاء مؤسسة الأعمال السياحية التي أوكلت لها مهمة انجاز مشاريع التنمية السياحية لكنها لم توفق في ذلك، فمن بين 50000 سرير تم برمجتها انجز منها 18000 سرير فقط.

- إلحاق المصالح التجارية التابعة للوكالة الجزائرية السياحية، إلا أنها لم تصمد لأكثر من سنتين وأثبتت فشلها.

- كثرة المخططات السياحة مما جعل تسيير هذا القطاع معقد.

- العجز المالي الذي ألحق بالقطاع وانخفاض مستوى جودة الخدمات السياحية.²

جدول رقم 30: يبين عدد الأسرة المنجزة خلال فترة الرباعي الأول 1974-1977

نوع المنتج	الشاطئ	الصحراوي	الحضري	المناخي	المعدني
عدد الأسرة	4300	800	2620	300	1700
النسبة المئوية المنجزة	38.54	09.07	29.70	03.04	19.27

المصدر: وزارة السياحة.

من خلال الجدول لاحظنا أن كل المشاريع لم يتم انجازها بنسبة مائة بالمائة ولم يبقى التأخر في السياحة المعدنية مثل الرباعي السابق وحقق قفزة فمن 4.37% في المخطط

1 - شريف أمروش، بشير عامر، مرجع سابق، ص102.

2 - عبد القادر بودي، أهمية التسويق السياحي في تنمية القطاع السياحي بالجزائر، " السياحة بالجنوب الغربي"، أطروحة دكتوراه دولة في علوم التسيير بجامعة الجزائر، 2006/2005، ص102.

السابق إلى 19.27% خلال الرباعي الحالي، إلا أن السياحة المناخية تعتبر ضئيلة جدا وهذا دليل على عدم اهتمام الحكومة بهذا النوع من السياحة.

- تقييم حصيلة المخطط الخماسي الأول 1980-1984

لم تشهد هذه المرحلة من هذا الخماسي أي مشروع يذكر من المشاريع الجديدة المخصصة لهذا الخماسي، على الرغم من انتهاء الدراسات الخاصة بهذه المشاريع، وذلك بسبب الأزمة الاقتصادية للدولة بالإضافة إلى التوجهات الاقتصادية والسياسية، وتحول مؤسسة الأشغال السياحية تحت وصاية وزارة العمران والبناء والاسكان سنة 1983 وإعادة هيكلتها إلى أربعة مؤسسات جهوية.¹

- تقييم حصيلة المخطط الخماسي الثاني 1984-1989

خلال هذا الخماسي أدركت الحكومة أهمية القطاع السياحي في المنظومة الاقتصادية، لذا برنامج مكثف كان هدفه ما يلي:²

- تطوير الحمامات المعدنية.
- متابعة سياسة التهيئة السياحية.
- لامركزية الاستثمارات.
- تنويع المتعاملين كالجماعات المحلية والقطاع الخاص.

الجدول رقم 31: يوضح طاقات الاستقبال حسب القطاع الخماسي الثاني

نصيب القطاع الخاص		نصيب القطاع العام		مجموع طاقات الاستقبال		نوع المنتج السياحي
النسبة	سرير	النسبة	سرير	النسبة	سرير	
8.59	1145	91.40	12182	27.59	13327	بحري
35.53	2250	58.93	3731	13.10	6331	صحراوي

¹ - عبد القادر خليل، يوسف شرع، مرجع سابق، ص 84.

² - المرجع نفسه.

29.86	1528	70.13	3588	10.59	5116	حمامات
7.37	76	92.62	954	2.13	1030	إقليمي
76.27	17161	23.72	5337	46.57	22498	الحضري
%46.49	22460	%53.50	25842	%100	48302	المجموع

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية

لو قمنا بمقارنة الفترة الممتدة بين 1966-1980 والفترة الممتدة بين 1980-1989 لنجد أن طاقات الإيواء تضاعفت كثيرا بنحو 30539 سرير ما يعادله بنسبة 46.57%، والفضل في ذلك يعود لمساهمة القطاع الخاص، كما نلاحظ أيضا تضاعف نسبة عدد الفنادق ذات الطابع السياحية الإقليمي مقارنة بالفنادق ذات الطابع الحضري التي بلغت نسبة 46.57% مقارنة بـ: 21.3% للفنادق ذات الطابع الإقليمي.¹

¹ - شريف أمروش، بشير عامر، مرجع سابق، ص 102

المطلب الثاني: تقييم مخطط التنمية السياحية 1990-2000 (مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق):

لم تتجح في هذه الفترة " الخوصصة للقطاع السياحي الجزائري لعدة أسباب، ولعلها أبرزها عزوف المستثمرين الأجانب عن الاستثمار في المجال السياحي في الجزائر وذلك راجع للوضع الأمني والسياسي المتصدر للمشهد آنذاك، بالإضافة لعدة عوامل أخرى نذكر منها:

- غياب بنك معلومات سياحي من أجل تسهيل عملية الخوصصة.
- نقص رؤوس الأموال لدى المستثمرين.
- الموقف المعارض لعملية الخوصصة خوفا من تدهور الوضع الاجتماعي.
- غياب السوق المالي الذي يعمل على زيادة المدخرات لأجل الاستثمار.¹

جدول رقم 32: يوضح تطور الاستثمارات من طرف وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار (A P S I) في

مختلف القطاعات

1996	1995	1994	القطاعات
07	01	01	الزراعة
25	10	42	الصناعة
02	02	09	البناء والأشغال العمومية
02	01	03	السياحة
09	02	06	الخدمات
01	01	00	الصحة
03	01	00	التجارة
49	17	61	المجموع

المصدر: APSI جويلية 1996

ورغم كل هذه الإصلاحات والامتيازات والقوانين المسطرة، إلا أنها لم تعود بالفائدة للقطاع السياحي، حيث لم يتم تسجيل إلا ستة مشاريع ذات طابع سياحي من سنة 1994 إلى

¹ - عبد الرزاق زهواني، مرجع سابق، ص 168.

غاية سنة 1996, وهذا مرده إلى الأوضاع التي مرت بها البلاد في تلك المرحلة, خاصة الأمنية والسياسية منها, الشيء الذي أخاف المستثمرين ولم يتشجعوا في ضخ رؤوس أموالهم وفي مستقبل مجهول وغير واضح للبلاد.

الجدول رقم 33: يوضح عدد توافد السياح إلى الجزائر بين 1990-1999

السنوات	عدد السياح الوافدين إلى الجزائر
1990	1136918
1991	1193210
1992	1119548
1993	1127545
1994	804713
1995	519576
1996	604968
1997	634752
1998	678448
1999	755268

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية 2001

منذ سنة 1990 شهد عدد السياح القادمين إلى الجزائر تغيرات وتذبذبات كبيرة كانت في مجملها سلبية, حيث وصل انخفاض نسبة السياح إلى 70% وذلك بسبب الأوضاع السياسية والأمنية التي تمر بها البلاد خلال هذه المرحلة, فقطاع السياحة قطاع حساس يتأثر بالأزمات الاقتصادية والسياسية والحروب, ويمكننا أن نرجع أسباب عدم تطور السياحة في الجزائر خلال هذه المرحلة إلى ما يلي:

- الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع السياحة قليلة جدا.
- غياب الوضوح في تحديد المهام الموكلة لهذا القطاع بدقة.

- لا يوجد سياسة تكوينية لتكوين الاطارات المشرفة على هذا القطاع.
 - غياب العمالة المتخصصة الفنية والمؤهلة.
 - الأوضاع غير المستقرة في البلاد على الصعيدين الأمني والسياسي.
 - نقص المؤسسات التعليمية المهمة بالشأن السياحي.
 - غياب الإستراتيجية التسويقية للتعريف بالسياحة الجزائرية.¹
- وأما فيما يتعلق بالطاقة الفندقية لم يكن في هذا المخطط ما يذكر من مشاريع استثمارية،² وذلك راجع للانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق وخصوصة العديد من المؤسسات العمومية وخاصة الفندقية منها، حيث وصلت الطاقة الفندقية في بداية سنة 2000 إلى 67089 سرير موزعة بالشكل التالي:

جدول رقم 34: يوضح تطور توزيع طاقات الإيواء حسب الدرجة لسنة 2000

الدرجة	عدد الفنادق	النسبة المئوية	عدد الأسرة	النسبة المئوية
نجمة	49	6	2541	4
نجمتين	66	9	5119	8
ثلاث نجوم	78	10	21310	32
أربع نجوم	20	3	3222	5
خمس نجوم	11	1	4604	7
غير مصنفة	552	71	29821	42
المجموع	776	100	67089	100

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية

¹ - أحمد لشهب، السياسة السياحية في الجزائر من 1962 إلى 1982، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، ص 14.

² - عائشة شرفاوي، مرجع سابق، ص 160.

من خلال الموضح أعلاه نلاحظ الحصة الأكبر في الفنادق غير المصنفة بعدد يقدر بـ: 552 فندق بنسبة 71%, يقابله 29821 سرير بنسبة 42%, ويتقاسم باق التصنيفات العدد المتبقي, وهذا دليل واضح على الغياب الجزئي في مواكبة مختلف التحولات والتغيرات السياحية في العالم خاصة فيما تعلق بالمؤسسات الفندقية المصنفة بتصنيفات دولية.

المطلب الثالث: تقييم مخطط التنمية السياحية 2000-2013

تم برمجة طاقات الإيواء لهذا المخطط كما يلي:

- **الفترة الممتدة بين 2004-2007:** انجاز حوالي 55000 سرير بطاقة سنوية تبلغ حدود 13750 سرير تدخل حيز الاستغلال, وتم تسجيل 387 مشروع, حيث وصلت نسبة الانجاز 75% بطاقة إيواء قدرت بـ: 38000 سرير.

- **الفترة الممتدة بين 2008-2013:** تم تقدير طاقة استيعابية تصل 60000 سرير, بالإضافة إلى 72000 سرير التي تم إحصاؤها سنة 2002, وكذا الطاقة المتوقعة خلال الفترة 2004-2007 بـ: 55000 سرير يصبح المجموع الاجمالي 187000 آفاق سنة 2013.

والاستثمارات المخصصة لتلك الفترة أي 2008-2013 مقدرة بـ: 232.50 مليون دينار جزائري.¹

¹ - فطيمة حاجي, مرجع سابق, ص 133.

خلاصة الفصل

أن الاهتمام بالقطاع السياحي أصبح ضرورة حتمية لتنمية الاقتصاد وترقيته في الجزائر , ولبلوغ هذا الهدف لابد من الوقوف على أهم المعوقات والتحديات التي تعترض هذا القطاع , ثم اتخاذ اجراءات وتدابير أكثر فعالية ووضع خطط وبرامج استراتيجية تتوافق مع الأهداف المسبقة الصنع من أجل النهوض بالقطاع السياحي, حيث تشكل المخططات السياحية إطارا استراتيجيا ومرجعي للسياسة السياحية, والذي من خلاله تعلن الدولة الجزائرية عن نظرتها في مختلف الآفاق على المدى البعيد والمتوسط والقصير, في إطار التنمية السياحية المستدامة قصد جعل الجزائر وجهة سياحية وقبلة للسياح الأجانب والمحليين.

الفصل الرابع:

استراتيجيات السياسات السياحية في الجزائر وتقييمها.

**المبحث الأول: المخططات الاستراتيجية للقطاع السياحي في الجزائر
أفاق 2030.**

المبحث الثاني: سبل وآليات تفعيل القطاع السياحي في الجزائر.

المبحث الثالث: التقييم العام للسياسة السياحية في الجزائر.

تمهيد

بعد الفشل الذي طال القطاع السياحي من خلال السياسات والمخططات التنموية منذ الاستقلال، تهيئت كل الأطراف الفاعلة في هذا القطاع وذلك بتحديد أوجه القصور وتشخيص المعوقات التي تقف أمام النهوض بالقطاع السياحي الذي يعد من أهم القطاعات الاقتصادية في كثير من بلدان العالم، حيث كللت الجهود بوضع تصور استراتيجي لتنمية وتطوير القطاع من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT وعليه أصبح تسويق الصناعة السياحية الجزائرية خيارا رئيسيا وأولوية وطنية للنهوض بقطاع السياحة في الجزائر.

المبحث الأول: السياسة الاستراتيجية للقطاع السياحية في الجزائر آفاق 2030.

شهد القطاع السياحي في الجزائر منذ الاستقلال تهميشا واضحا في مخططات التنمية، حيث عرفت الاعتمادات المالية المخصصة لتنمية وترقية هذا القطاع أرقاما ضعيفة جدا، مما أثر سلبا على القطاع ككل، إلى غاية دخول العقد الأول من القرن الواحد والعشرون الذي شهد اهتماما من طرف السلطات الحكومية اتجاه هذا القطاع الحيوي، خاصة بعد تدني أسعار المحروقات وتذبذبها، الذي كان له الأثر البالغ على الاقتصاد الوطني بشكل عام، وهذا مما جعل الحكومة تفكر في البدائل للاقتصاد الريعي وتبنت مقاربة التخطيط الاستراتيجي للنهوض بالقطاع السياحي، و ترقيته وتطويره في إطار تنمية وطنية وشاملة، من خلال طرح العديد من البرامج والمخططات التنموية وكان من بين هذه البرامج، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030.

المطلب الأول : المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030.

الفرع الأول : نظرة عامة حول المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية آفاق 2030 -S-N-A-T

تشكل التهيئة الإقليمية في الوقت الحالي المحرك الرئيسي والأداة لأي عملية تنموية ناجحة، تمس عدة مجالات سواء سياسية أو علمية، فمن الناحية السياسية فالإقليم يعد دائرة سياسية لها الصلاحيات التامة في التشريع، والتسيير وكذا التطبيق، أما من الناحية المنهجية فيعد الإقليم الإطار الأنسب والأفضل لإدارة شؤون البلاد كونه يعطي صلاحيات أكبر للمسؤولين المحليين لتنمية وترقية أقاليمها ضمن استراتيجية محلية، تنطلق من الإمكانيات والمقومات والموارد المحلية المتوفرة في إطار تحقيق التنمية المستدامة.¹

وتقوم عملية التهيئة الإقليمية على جملة من الأدوات على عدة مستويات وطنية، جهوية ومحلية، حيث يت وضع استراتيجية وطنية منسجمة تشرك جميع الفاعلين في التنمية مع إشراك المواطن بصفة مباشرة أو عن طريق نوابه المنتخبين.²

ومن أهم الخطط والأدوات في العشرية الأخيرة والتي تشكل رهانا وطنيا وتحديا لبناء والتنمية للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم الذي صدر بموجب القانون 01-02 الذي تضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم حيث اعتمد في مقتضياته على العديد من القوانين والأوامر التي تعكس أهداف وأهمية هذا القانون، فهو وسيلة بالدرجة الأولى للمحافظة على البيئة وعصرنة المدن والعقار.³

لكن وعلى الرغم من الأهمية الكبيرة لهذا المخطط التي يمكن استخلاصها من خلال الأهداف المراد تحقيقها في آفاق 2030، إلا أن الأمر يتطلب تكاتف الجهود الوطنية وبالأخص تفعيل دور الشراكة، بالإضافة لرصد كم كبير من الإمكانيات المادية والمالية . خاصة في ظل تماطل وركود إنجاز المشاريع.⁴

¹ - الطاهر لعشبي، التهيئة الإقليمية وإشكالية التنمية في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية -جامعة محمد خيضر بسكرة-، (2)، العدد14، سنة 2008، ص91.

² - لحسن فرطاس، التهيئة الإقليمية في الجزائر بين مستلزمات الحكم الرشيد والممارسة في المجال الجغرافي. مجلة (3) الآداب والعلوم الاجتماعية. العدد5، سنة2007، ص26

³ - نور الدين يوسف، المخطط الوطني لتهيئة الإقليم - وسيلة المحافظة على العقار والبيئة وعصرنة المدن-. ملتقى وطني حول إشكالات العقار الحضري وأثرها على التنمية في الجزائر" بجامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 17-18 فيفري 2013، ص ص

435- 434

4- المرجع نفسه، ص 4.

الفرع الثاني : مفهوم المخطط الوطني لتهيئة الإقليم:

1- تعريف S-N-A-T.

هو أحد أهم الأدوات التشريعية التي وضعها المشرع الجزائري لضبط توجهات السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم،¹ حيث صدر القانون رقم 01-20 في سنة 2001 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، الذي نص على وضع مخطط وطني لتهيئة الإقليم S-N-A-T والذي شرع في تطبيقه منذ سنة 2011 بعد أن تمت المصادقة عليه أمام البرلمان بموجب القانون رقم 10-02 المؤرخ في 29 يونيو 2010.²

يترجم S.N.A.T لكافة التراب الوطني، التوجيهات والترتيبات الاستراتيجية الأساسية فيما يخص السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، التي ترمي إلى الاستغلال العقلاني للفضاء الوطني ودعم الأنشطة الاقتصادية المعدة حسب الأقاليم، كما يضع المخطط الوطني المبادئ التي تحكم تموقع البنى التحتية الكبرى للنقل والتجهيزات الكبرى والخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية، وتشمل كل القطاعات كالنقل، المياه، الصحة، الزراعة، الصناعة، السياح.³

2- مضمون S-N-A-T :

تسعى الدولة من خلال المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية إلى تحقيق تجسيد ثلاث محاور كبرى وأساسية لهذا المخطط وهي :

- تحقيق العدالة الاجتماعية.
- تحقيق الفعالية الاقتصادية.
- القيام بعملية الدعم الإيكولوجي.

وسيتم تجسيد هذه المحاور في إطار التنمية المستدامة وتشمل كل مناطق الوطن خلال العشرين سنة القادمة.⁴

¹ - عصام عماري ، رهنات المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030 -بين الواقع والأفاق- . مجلة الشريعة والاقتصاد. (3) العدد13. سنة 2018. ص39

² - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية. العدد 61 ، بتاريخ 21 أكتوبر 2010 ، ص8

³ - عصام عماري، مرجع سابق، ص 397.

⁴ - نور الدين براوي ، عمارة نعيمة، التخطيط الاستراتيجي كألية فاعلة في تحقيق التنمية السياحية المستدامة (1) (SDAT) "2025) أنموذجاً. مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية. العدد 2. سنة 2018. ص 3

3- أهداف S.N.A.T :

- يسعى المخطط الوطني لتهيئة الإقليم إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، وهي كالتالي:
- تنمية الهضاب العليا والجنوب بما فيه الكفاية (توفير شروط حياة ملائمة ومناصب شغل دائمة) قصد جذب السكان إلى هذه الأقاليم واستقرارهم الدائم فيها.
 - إعادة هيكلة النظام الحضري وإقامة علاقات جديدة بين الساحل - الجبل.
 - دفع النظام الحضري إلى القيام بدور المحرك الأول للتنمية الاقتصادية الوطنية مع ضمان حياة نوعية لسكانه والحفاظ على رأس مال المنطقة من الموارد الطبيعية وأوساطها.

- العمل على جعل جبال منطقة وسيطة بين الساحل والهضاب العليا.¹

- 4- إعداد وتنفيذ S.N.A.T : يتم إعداد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم من طرف الدولة وتتم المصادقة عليه عن طريق التشريع لمدة 20 سنة ويكون موضع تقييم دوري كل 05 سنوات من طرف المجلس الوطني لتهيئة الإقليم، وقد تمت المصادقة عليه فعليا من خلال 10-02.²

ويتم تنفيذ المخطط وفق الأدوات التالية:

- * برامج العمل الإقليمي.
- * هياكل الدعم والمتمثلة في وضع وسائل خاصة بهذه السياسة سواء كانت مالية، تقنية، أو بشرية.
- * التمويل والذي يتم من خلال:

- الصندوق الوطني للتهيئة وجاذبية الإقليم FNAAT.

- علاوات تهيئة وتنمية الإقليم PADT.

- عقود تنمية الإقليم.³

¹ - كميلية سعداوي، "سياسة حماية البيئة البحرية في الجزائر من خلال المخطط الوطني لتهيئة الإقليم". المجلة الجزائرية للأمن والتنمية. العدد 10 سنة 2017. ص 521.

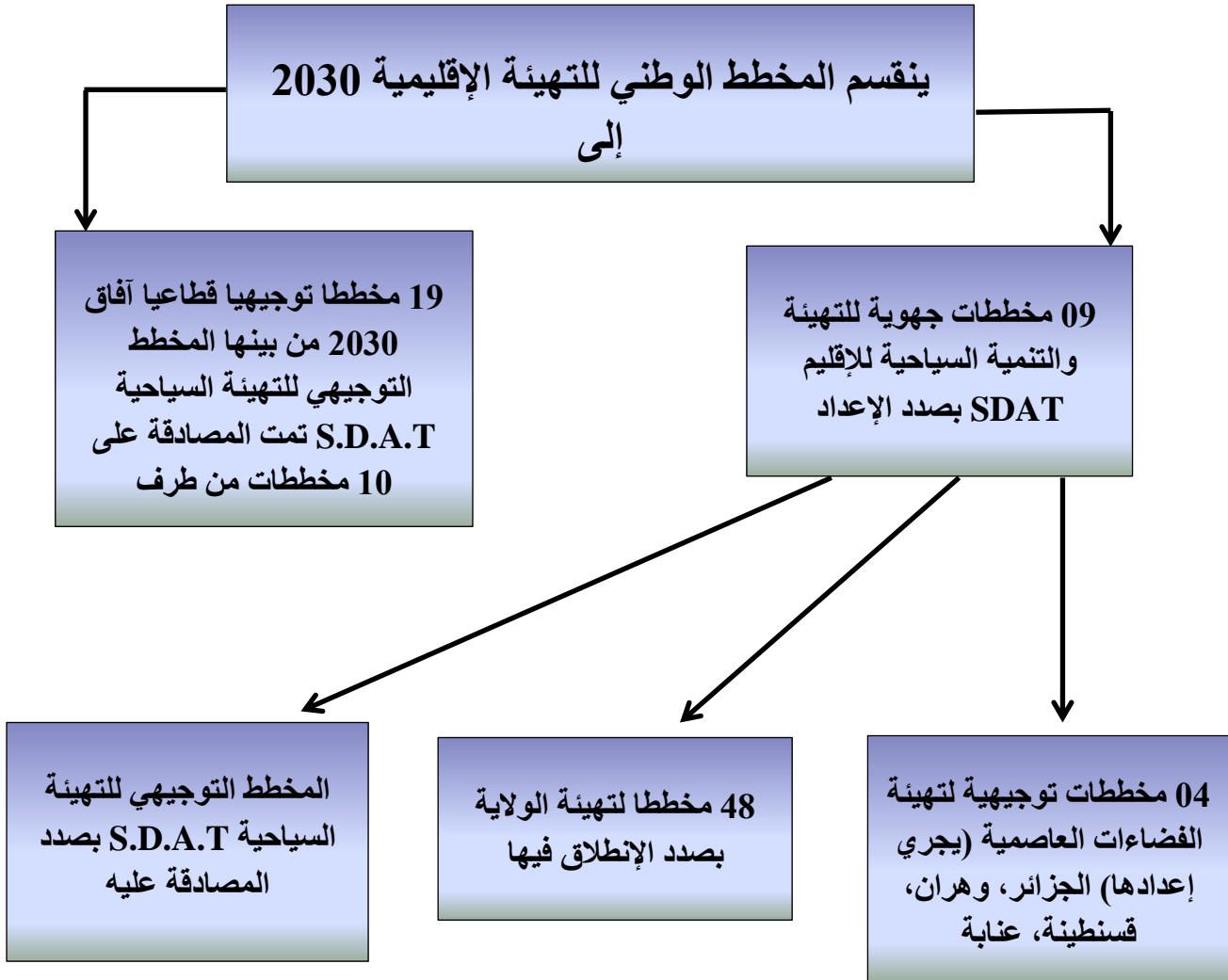
² - عبد الغني حسونة، مرجع سابق، ص 171.

³ - كميلية سعداوي، مرجع سابق، ص 523.

الفرع الثالث: مكانة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق SDAT-2025 - من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم آفاق SNAT-2030

يحتل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية جزءا كبيرا ومهما ضمن المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية، كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (24): يوضح مكانة S.D.A.T من S.N.A.T ¹



يتضح من خلال الشكل أن المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية يتكون من 19 مخططا توجيهيا قطاعيا وذلك لآفاق 2030، حيث تم تخصيص غلاف مالي يقدر بـ: 21 ألف مليار دينار جزائري لتجسيد هذا المخطط في إطار التنمية المستدامة خلال الفترة (2010/2014)، ويعد هذا المخطط الأول من نوعه، يهدف إلى خلق نوع من التناسق

¹ - كميلية سعداوي، مرجع سابق، ص 285.

في إنجاز مختلف المشاريع القطاعية، ويعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030 من بين هذه المخططات 19، حيث تمت المصادقة عليه من قبل الحكومة ودخل حيز التنفيذ، كما يتكون المخطط S.N.A.T من 48 مخططا لتهيئة الولاية، وهي بصد الانطلاق فيها، كما يوجد 04 مخططات لتهيئة الفضاءات العاصمية، وهي مركزة في أربع ولايات وهي الجزائر، وهران، قسنطينة وعنابة، إذ ركزت السلطات على أربع ولايات كبرى في البلاد، وحظيت هذه الأخيرة باهتمام واسع.¹

الفرع الرابع: تقديم المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق S.N.A.T-2030 -

قبل الدخول في الموضوع لابد من التأكيد على أن السياحة أصبحت نشاط اقتصادي ذو أهمية كبيرة، فهي عبارة عن قطاع مشجع للاقتصاد على كل المستويات، يساهم في خلق فرص العمل، ومزود للعمالات الأجنبية، وموزع للثروة وفي نفس الوقت مروج للمنتجات المحلية، تجعل هذه الخصائص من السياحة نشاطا تطمح إليه كل الدول، لكن في الجزائر ما زالت التنمية السياحية في مرحلتها الأولى² على الرغم من ثرواتها الجغرافية والحضارية والثقافية، إلا أنها لم تصبح وجهة حقيقية بعد.³

لذا وفي إطار النهوض بقطاع السياحة في الجزائر أعلنت الحكومة عن اعتماد استراتيجية وطنية تمتد حتى سنة 2030، والتي ستفتح المجال لتحول جذري في أسلوب التفكير والدفع للعمل على إعادة بعث وإرسال قطاع السياحة في الجزائر.⁴

أ- مفهوم المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية: لقد تبنت الجزائر استراتيجية لترقية وتطوير السياحة وتنميتها إلى غاية سنة 2030 بهدف تحسين الواجهة السياحية الجزائرية

¹ - عبد القادر عوينان، "السياحة في الجزائر الامكانيات والمعوقات (2000- 2025) في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025". أطروحة دكتوراه، (جامعة الجزائر 03، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية، 2012- 2013) ص ص 284 - 286.

² - Djamel Kouri, "Le tourisme et le développement économique en Algérie".Revue d'économie et de développement humain.numéro 02. P383.

³ -Pierre Magnan, "L'Algérie veut doper son tourisme", obtenue : <http://geopolis.francetvinfo.fr>. consulté le : 07/04/2017

⁴ - حاييف سي حاييف شيراز، بركان دليلة، " الترويج السياحي رافد لتنشيط حركة السياحة الصحراوية- ولاية بسكرة أنموذجا- ". مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية. العدد 10. سنة 2013. ص.77.

بالخارج وجذب الاستثمارات الأجنبية من أجل تسويق المنتج السياحي الذي يتميز بالوفرة من حيث المرافق السياحية الترويجية والعائلية في مختلف المناطق والمدن الجزائرية.¹ بالإضافة إلى التوفيق بين ترقية السياحة والبيئة وتأمين التراث التاريخي والثقافي الذي تزخر به الجزائر من جهة أخرى.²

يعتبر (SDAT) المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية التتويج الناضج لمسار طويل من الأبحاث والتحقيقات والدراسات والخبرات، وتساور واسع مع الفاعلين الوطنيين والمحليين العموميين والخواص، لتحقيق أهداف المخطط الاستراتيجي كان لابد له من برنامج وأعمال سياحية ذات أولوية تمثل الأساس الجوهرى للاستراتيجية الجديدة للتهيئة السياحية لآفاق 2030.³

يعد (SDAT) الإطار الاستراتيجي للسياسة السياحية في الجزائر على المدى الطويل 2030 والجدول الموالي يوضح التقديرات السياحية لآفاق 2030.⁴

الجدول رقم (35): يوضح التقديرات السياحية لآفاق 2030⁵

المجموع	عدد الأسرة للقرى السياحية	عدد الأسرة للفنادق	الأقطاب السياحية للامتياز
49144	39849	9295	القطب السياحي شمال وسط
13343	7378	5965	القطب السياحي شمال شرق
16998	6852	10146	القطب السياحي شمال غرب

¹ - عبود زرقين، إيمان العلمي، "آليات تفعيل دور التسويق السياحي في تهيئة الوجهة السياحية لولاية قسنطينة". حوليات جامعة الجزائر. العدد 27. سنة 2015، ص ص 84-85.

² - صلاح الدين قدرى، سعيد شوقي شكور، "السياحة الساحلية واستهلاك الحياة البحرية في الجزائر: دراسة تقييمية للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية "SDAT 2025". مجلة العلوم الانسانية- جامعة محمد خيضر بسكرة-. العدد 43 . سنة 2016. ص 438.

³ - عيساني عامر، عيساني ربيع، "التجربة السياحية (الجزائر، تونس)- دراسة تقييمية- (2014، 2001)". مجلة الاقتصاد الصناعي. العدد 10. سنة 2016. ص 375.

⁴ - فضيل رابح، حفصي بونبعو ياسين، "تشخيص واقع وأهمية القطاع السياحي ومحاولة معالجة نقائصه في الجزائر". دراسات اقتصادية. العدد 28. سنة 2017. ص 143.

⁵ - حفصي بونبعو ياسين، مرجع سابق، ص 217.

2184	92	2092	القطب السياحي جنوب شرق الواحات
1513	-	1513	القطب السياحي جنوب غرب الواحات
150	-	150	القطب السياحي الجنوب الكبير الطاسيلي
225	-	225	القطب السياحي الجنوب الكبير أهقار
83557	54171	29386	إجمالي الأسرة
-	83557	-	إجمالي الأسرة (فنادق قرى سياحية)

وعليه يصبح المخطط SDAT أداة تترجم إرادة الدولة في تثمين القدرات الطبيعية، الثقافية والتاريخية للبلاد ووضعها في خدمة السياحة الجزائرية لترقيتها إلى صف الوجهات المميزة في المنطقة الأور ومتوسطة، بهذا سيتمنح هذا المخطط مجمل البلاد ولكل جزء من التراب الوطني التوجيهات الاستراتيجية للتهيئة في إطار من التنمية المستدامة.¹

يقوم SDAT على 5 مرتكزات / آليات وهي:

- ✓ التثمين والترويج للوجهة السياحية للجزائر.
- ✓ الرفع من مستوى الجودة والخدمات السياحية.
- ✓ ترقية الأقطاب السياحية وتشجيع الاستثمار.
- ✓ مخطط الشراكة ما بين القطاع العام والخاص.
- ✓ مخطط التمويل العملي للسياحة.²

كما يسعى المخطط إلى تحقيق جملة من الأهداف لتنفيذ السياسة الجديدة وهي:³

¹ - قطاف ليلي، بوشنقير إيمان، "أثر السياحة البيئية الداخلية على تحقيق التنمية المستدامة- دراسة حالة ولاية مستغانم"، ملتقى وطني حول "فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر". جامعة باتنة، يومي 19-20 نوفمبر 2012، ص 12.

² - شكري بن زعرور، رشيد ساطور، " السياحة والنمو الاقتصادي في الجزائر الأدلة من التكامل المشترك وتحليل السببية" جامعة الجزائر 3، جامعة بلدية، 2016 ص 13. ينظر على الرابط التالي: https://mpru.ub.uni-muenchen.de/78731/1/MPRA_paper_78731.pdf تم الزيارة يوم 2024/03/13، سا 00:00.

³ - بو حفصي حاكمي، "رؤية حول السياحة في الجزائر مقارنة بمثلتها في تونس والمغرب". دراسات. العدد 30 سنة 2017. ص 261.

- ترقية اقتصاد بديل للمحروقات.
 - تثمين صورة الجزائر وجعلها مقصدا سياحيا بامتياز.
 - تنشيط التوازنات الكبرى وانعكاساتها على القطاعات الكبرى.
 - تثمين التراث التاريخي والثقافي مع مراعاة خصوصية كل التراب الوطني.
 - التوثيق الدائم بين ترقية السياحة والبيئة.
- وبالتالي فالمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية يشكل مرجعا لسياسة جديدة تبنتها الدولة، ويعد جزءا من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم في آفاق 2030 (SDAT 2030)، فهو المرآة التي تعكس هدف الدولة فيما يخص التنمية المستدامة وذلك من أجل الرقي الاجتماعي والاقتصادي على الصعيد الوطني طيلة العشرية القادمة.¹
- S.D.A.T هو جزء من المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية لآفاق 2030 والذي تقرر تحديد معالمه وإعداده بالقانون 01-02 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، والمتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، حيث يشكل الإطار الاستراتيجي والمرجعي للسياسة السياحية في الجزائر، تعلن من خلاله الدولة عن نظرتها المستقبلية للتنمية السياحية الوطنية على المدى القصير، المتوسط والبعيد، ويحدد الأدوات الكفيلة بتنفيذها وشروط تحقيقها.
- SDAT يعتبر مخطط الإدارة السياحية الجديدة آفاق 2030، والذي أشرفت عليه وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة، المسؤول الأول على القطاع على المستوى الوطني.

- أهداف S.D.A.T:²

تسعى الاستراتيجية السياحية الجديدة من خلال هذا المخطط إلى تحقيق 3 أهداف رئيسية تتفرع منها مجموعة من الأهداف الفرعية وهي:

1- الأهداف الرئيسية:

- تحسين التوازنات الاقتصادية الكلية: التشغيل، الميزان التجاري والمالي والاستثمار.
- توسيع الآثار المترتبة عن هذا القطاع إلى القطاعات الأخرى: الفلاحة، الصناعة، النقل، الخدمات، التشغيل
- المساهمة في المبادلات والانفتاح على الصعيد الوطني والدولي.

¹ - بو حفصي حاكمي، المرجع نفسه.

² - مريم بلخير، "استخدام نظم المعلومات الجغرافية لنقل وتوطين السياحة". ملتقى وطني حول "المعلومات الصناعية والشبكات". بالمنظمة العربية للتنمية الصناعية و التعدين، يوم 20-21-22 ديسمبر 2009 ،ص7.

2- الأهداف الفرعية:

تهدف هذه السياسة إلى إعادة تنظيم هياكل الإدارة والمصالح المشرفة على التنظيم السياحي، بصورة تسمح لها بالتكفل الناجح بمهامها في إطار استراتيجية وطنية تعتمد على إشتراك جميع الفاعلين في المجال وتهدف إلى مايلي:

- السهر على سير توجيهات المخطط الوطني للتهيئة السياحية ومتابعة تطبيقها خلال جميع المراحل.
- تحديث المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية كل 5 سنوات ومتابعة مدى تلاؤمه مع قدرات البلاد والسوق الدولية.
- تحديد الأهداف لكل متعامل في الأقطاب السياحية المقترحة.
- تكييف المخطط مع جميع المتعاملين في السياحة (مديريات، دواوين، وكالات...).

3- مراحل تنفيذ S.D.A.T¹

قامت وزارة السياحة والصناعات التقليدية برسم المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030 على أساس تقسيم تنفيذ هذا المخطط إلى 3 مراحل على النحو التالي:

المرحلة الأولى: من 2008 إلى 2009 خصصته لتحقيق الأهداف القصيرة المدى.

المرحلة الثانية: من 2009 إلى 2015 خصصته لتحقيق الأهداف المتوسطة المدى.

المرحلة الثالثة: من 2015 إلى 2030 خصصته لتحقيق الأهداف بعيدة المدى.

الفرع الخامس: خطة أعمال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030-

SDAT

ستناول هنا مجموعة من النقاط التي تشكل خطة أعمال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030 والتي تتمثل أساسا في: تحديد الأهداف الإستراتيجية للمخطط، دراسة المشاريع ذات الأولوية، وتحديد أنواع السياحة الواجب تنميتها.

¹ - دراجي رابحي، خالد كواش، "قطاع السياحة الجزائري. واقع وآفاقه. قراءة في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025"، ملتقى وطني حول "—"، يوم — ، ص 12.

1 - الأهداف الاستراتيجية للمخطط S.D.A.T

يسعى المخطط إلى تحقيق جملة من الأهداف على المدى البعيد والمادية والنقدية على المدى المتوسط كما يلي:

أ- الأهداف العامة للمخطط:

يهدف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية إلى تحقيق خمس أهداف رئيسية تتمثل فيما يلي:

- جعل السياحة أحد محركات النمو الاقتصادي من خلال المساهمة في استحداث مناصب الشغل وتحسين التوازنات الكبرى كالميزان التجاري، وميزان المدفوعات.¹
- توسيع الآثار المترتبة عنه إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى (الزراعة، الصحة، الصناعة، الحرف والخدمات) بإدماج الفكر السياحي لدى مختلف المتعاملين في مجال النقل، المدينة والعمران، البيئة، الجماعات المحلية، التكوين.
- التوافق بين الترقية السياحية والبيئة.
- تثمين التراث التاريخي، الثقافي والشعائري.
- التحسين المستمر لصورة الجزائر.²

إذن هذا المخطط يضع تفاصيل مشروع سياحي شامل يشرك أكبر عدد من الفاعلين، ومنهم على وجه الخصوص المجتمع المحلي المعني بالنشاط السياحي، إضافة إلى توضيحه للطريقة التي تعتمدها الدولة من خلالها ضمان التوازن الثلاثي: العدالة الاجتماعية، الأداء الاقتصادي، والدعم الإيكولوجي في إطار التنمية المستدامة، وتضمينها بجملة من الإجراءات الجديدة، منها ما نص عليه قانون المالية التكميلي لسنة 2015 والخاص بتحديد مواقع إنجاز المشاريع الاستثمارية، إذ تحدد المادة 48 من هذا القانون شروط وكيفيات منح الامتياز على الأراضي التابعة للأماكن الخاصة للدولة، والموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية.³

¹ - أحسن العايب، عبود زرقين، مرجع سابق، ص 302.

² - حسين عبد القادر، مرجع سابق، ص ص 179-180.

³ ، عماري عصام، السعيد بوعنافة، مرجع سابق، ص ص 407-408.

ب- الأهداف المالية والمادية والنقدية:

- الأهداف المالية:

- تنوي الجزائر من خلال هذا المخطط الوصول إلى تدفقات سياحية تقدر بـ: 2.5 مليون سائح أجنبي في آفاق 2015، وعليه يجب توفير 84.615 سرير، ذات جودة عالية.
- الأهداف المحددة للأقطاب السياحية ذات الأولوية، تشكل مايقارب نصف قدرة الاستيعاب المتوقعة بـ: 400.000 سرير بالمعايير الدولية، 300.000 منها في المدى القصير، و 10.000 سرير المتبقية في المدى المتوسط.
- توفير 400.000 منصب شغل (مباشر وغير مباشر) و 91.600 مقعد بيداغوجي للتكوين.¹

- الأهداف المادية:

حسب المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الجزائرية في آفاق 2030 فإنه يجب ضمان الانطلاق السريع للسياحة الجزائرية وذلك من مخطط أعمال يتضمن أهداف مادية تشمل مايلي:

- ✓ **تحسين مستوى الإيواء السياحي:** وذلك بزيادة طاقة الإيواء السياحي من حيث عدد الأسرة، حيث إن هدف الجزائر في هذه الفترة هو استقبال 2.5 مليون سائح، وحسب المعايير الدولية فإنها تحتاج من أجل ذلك حوالي 75 ألف سرير من النوعية الجيدة، على اعتبار أنه من أجل استقبال 6.5 مليون سائح في ظروف جيدة تمتلك تونس حاليا 220 ألف سرير، حيث أنه في الجزائر 40 ألف سرير منها بمقاييس دولية في المدى القصير و 10 آلاف سرير في المدى المتوسط والباقي في المدى الطويل.
- ✓ **رفع التدفقات البشرية السياحية:** لقد عرفت فترة التسعينات انخفاضا ملحوظا للسياح بسبب ظروف الجزائر الأمنية آنذاك، لكن الأمور تحسنت بعد ذلك، إذ أنه من المتوقع أن تكون هناك زيادة ثابتة في التدفقات السياحية على مدى السنوات اللاحقة، والتي تؤدي إلى وصول سياح أجانب وجزائريين غير مقيمين بالجزائر.

¹ - مروان صحراوي، مرجع سابق، ص 156.

✓ **زيادة مناصب العمل:** تهدف السياحة إلى خلق مناصب شغل جديدة وطبقا لتقديرات المنظمة العالمية للسياحة المتعلقة بالشغل، فإن إنجاز سريرين يؤدي إلى خلق أربعة مناصب شغل، أحدهما مباشر وثلاثة مناصب شغل غير مباشرة متعلقة بالنشاطات الملحقة.

أما بالنسبة للجزائر فإنها تطمح لخلق 400 ألف منصب شغل متنوع مباشر وغير مباشر، بالإضافة إلى 91.600 مقعد بيداغوجي للدراسة في المجال السياحي والفندقي.¹ ويمكن تلخيص الأهداف المادية في الجدول التالي للمرحلة (2008 - 2015) **الجدول رقم (36): يوضح الأهداف المادية للمرحلة (2008 - 2015)**²

السنة	2015
- عدد السواح	2.5 مليون
- عدد الأسرة	75000 سرير فخم
- المساهمة في الناتج المحلي الخام	3 بالمئة
- إيرادات (مليون دولار)	1500 إلى 2000
مناصب شغل مباشرة وغير مباشرة	200.000 إلى 400.000
تكوين مقاعد بيداغوجية	1200 إلى 91600

- الأهداف النقدية:

من أجل تنفيذ خطة الأعمال، والوصول إلى الأهداف المادية للمخطط التوجيهي، تحتاج الجزائر إلى ميزانية معتبرة، حيث قدر الاستثمار العمومي والخاص الضروري لإنجاز المشاريع السياحية بين (2008 - 2015) ب: 2.5 مليار دولار على مدى سبعة سنوات أي 350 مليون دولار سنويا، حيث عملت الجزائر من خلاله على وضع الاستراتيجية اللازمة لتسويق المنتج السياحي الجزائري وبيان الاستثمارات على المدى المتوسط 2015 والبعيد 2030 ومن بين هذه الاستثمارات الواجب القيام بها، وهناك مشاريع جاري إنجازها، ومنها ما هو في طريق الإنجاز، والجدول التالي يبين ذلك:³

¹ - عميش سميرة، مرجع سابق، ص ص 146-147.

² - حميد حملاوي، "مجالات وآليات تنمية القطاع السياحي في الجزائر في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لأفاق 2025". حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والانسانية. العدد 14. سنة 2016. ص 164.

³ - براى نور الدين، عمارة نعيمة، مرجع سابق، ص ص 335-336.

الفرع السادس: الرهانات التي تواجه السياحة الجزائرية وفق لمخطط -SDAT

تواجه السياحة في الجزائر العديد من الرهانات والتي نوجزها فيما يلي :

1- الرهانات الاقتصادية: زيادة على الدخل بالعملة الصعبة وآثار السياحة على ميزان المدفوعات، تنتج السياحة أيضا آثار على بقية القطاعات الإنتاجية الأخرى، كالصناعة التقليدية، الفلاحة، الصناعات، الخدمات، الأشغال العمومية.

2- الرهانات المتعلقة بالتهيئة الإقليمية والتنمية المحلية: ويكون ذلك من خلال إدماج في كل سياسة تتعلق بالتنمية المحلية والتهيئة الإقليمية، وكذا تعمل على تثمين الموارد المادية وغير المادية، مع تعارضها في أي شكل من الأشكال المتعلق بتهديد الموارد البيئية.

3- رهانات التشغيل: يعمل القطاع السياحي على خلق فرص ومناصب عمل مباشرة وغير مباشرة، حيث تمثل وسيلة جد فاعلة في محاولة إدماج العديد من الشباب البطال في الحياة الاجتماعية والمهنية والعملية، ومن ثم تساهم في تقليل الهجرة الخارجية والداخلية.

4- الرهانات الثقافية: تتيح السياحة تثمين التراث المادي وغير المادي للجزائر، بإعتبارها عامل للسلم والانفتاح وكذا الحوار بين الثقافات.

5- رهانات تتعلق بصورة الجزائر: وذلك من خلال تنمية وتطوير وتحسين صورة البلد، والعمل على الترويج للوجهة السياحية الجزائرية، خاصة فيما يرتبط بالاستثمار السياحي والفندقي.¹

الجدول رقم (37): يوضح المشاريع المنجزة والتي في طريق الإنجاز²

الأقطاب	الفنادق	الأسرة
القطب السياحي شمال شرق	86	5969
القطب السياحي شمال وسط	49	9295
القطب السياحي شمال غرب	85	10146

¹ - مريم بورنيسة، خيضر خفري، واقع الاستثمارات السياحية الداخلية في الجزائر على ضوء الإحصائيات الوطنية، الملتقى الوطني العاشر حول السياحة الداخلية في الجزائر واقعا وسبل تطويرها يومي 10 و 11 جانفي 2018، جامعة بومرداس، الجزائر، ص ص12-13.

² - المرجع نفسه، ص 336.

2092	26	القطب السياحي جنوب غرب "الواحات"
1513	23	القطب السياحي جنوب غرب "توات"
150	01	القطب السياحي الجنوب الكبير الطاسيلي
225	04	القطب السياحي الجنوب الكبير
29386	274	المجموع

2- المشاريع ذات الأولوية

لقد تم تحديد الفترة الممتدة من 2008 إلى 2015 من أجل إطلاق ثمانين مشروعا موزعة بين فنادق وشبكات فندقية على مختلف الأقطاب السياحية السبعة للامتياز، حيث قدر الاستثمار العمومي والخاص الضروري لهذه الفترة بـ: 2.5 مليار دولار أمريكي وهذا بغية الوصول إلى 40.000 سرير للامتياز وتوفير 800 منصب عمل، إضافة إلى إنجاز 23 قرية سياحية و 05 حضائر إيكولوجية مصممة وفق الطلب المحلي والدولي، و 03 مراكز للصحة والرفاهية.¹

وتتمثل أهم المشاريع ذات الأولوية في هذا المخطط في:

- * فنادق السلسلة: عدد الأسرة من كل الأنواع يقدر بـ: 29286 سرير.
- * عشرون قرية سياحية متميزة وأرضيات جديدة مدمجة، مخصصة ومصممة لتناسب مع الطلب الدولي والطلب الوطني.²
- * الحضائر البيئية والسياحية: تم تحديد الحضائر التالية من أجل الاستثمار فيها وهي : حديقة دنيا بعنابة، حديقة دنيا بقسنطينة، حديقة دنيا بالجزائر العاصمة، حديقة دنيا بوهران، حدائق الواحات.
- * مراكز العلاج والترفيه: تم تحديد كذلك الحمامات التالية: حمام قرقور، حمام ملوان، الشريعة.

¹ - بن علي لخضر، "دور الاستثمار السياحي في تنمية الاقتصاد الوطني في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030". مجلة البديل الاقتصادي، العدد 07. (د.س.ن). ص ص 73-74.

² - عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، مرجع سابق، ص 77.

* وقد بلغ عدد المشاريع التي تم الانطلاق فيها 80 مشروع في عدة مناطق من الوطن موزعة حسب الجدول التالي:¹

الجدول رقم (38): يوضح توزيع المشاريع التي تم الإنطلاق فيها²

عدد المشاريع	الأقطاب السياحية بامتياز
23	الشمال الشرقي
32	شمال الوسط
18	الشمال الغربي
04	الجنوب الغربي " الواحات "
02	الجنوب الغربي " توات - قورارة "
01	الجنوب الكبير " الأهقار "
00	الجنوب الكبير " الطاسيلي "
80	المجموع

¹ - سماعيني نسبية، مرجع سابق، ص ص 140 - 141.

² - المرجع نفسه، ص 141.

المطلب الثاني : مخططات إنعاش السياحة الجزائرية.

يتطلب الوضع الجديد للسياحة الجزائرية من الدولة وشركائها الفاعلين في قطاع السياحة التجند بهدف العمل على إنعاش سريع ومستدام لها، الذي ينادي بإعادة الإعتبار للدور والمكان الذي يتعين على السياحة الجزائرية أن تتخذه على مستوى السياحة الدولية ضمن آفاق التحكم في الرهانات التي تقوم عليها أية سياسة للتنمية المستدامة، وفيما يلي نقوم بعرض عام للديناميكيات الخمسة التي جاء بها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025.¹

الفرع الأول: مخطط وجهة الجزائر.

يتطلب رجوع الجزائر للواجهة في صناعة السياحة إعطاء صورة جيدة للجزائر وتثمين الوجهة السياحية الجزائرية، وذلك من أجل محو الإنطباعات السيئة التي تكونت في ذهن الرأي العام الأجنبي عن المجتمع الجزائري فترة العشرية السوداء، بسبب الأوضاع الأمنية غير المستقرة التي عانت منها البلاد، فمخطط تثمين الوجهة الجزائرية متميزا ذو علامة تجارية تكون شعارا لهذه الاستراتيجية في المستقبل، تعتمد هذه الإستراتيجية على سبع أساسات وهي:²

- 1- **ثقافة وذهنية :** تتطلب هذه النقطة ضرورة اختيار وضعية مستمرة يتم من خلالها غزو الأسواق لعدة سنوات، وإعداد السوق والصورة النمطية من أجل البيع والاتصال.
- 2- **الإلتزام :** تنسيق وتنشيط دائم ومتناسب لمخطط التسويق، مع ضرورة تجنيد وسائل الاتصال الحديثة تقنيا وماليا وبشريا.
- 3- **الأدوات:** اللجوء إلى التنشيط بالإعلام، أنترنت، أفلام، شاشات فيديو، فضاءات مرئية... الخ.
- 4- **فضاءات الاتصال:** تبنى وضعية مراقبة ورصد استراتيجية على المستوى الوطني، جناح لكل قطب أمتياز يوفر خمس وظائف: المعاض، فضاءات، المحلات، الاستقبال، الإعلام.

¹ - المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب الثاني الحركيات الخمس، ص22.

² - أمينة خطابت، مرجع سابق، ص 245.

5- **المسعى:** هي شركة فاعلة على المستوى المحلي والدولي وامتلاك مرجع مشترك للتجانس.

6- **التعاون والتنسيق بتوحيد العمل مع كافة الهيئات:** الوكالة الوطنية للسياحة ONT ودار الجزائر والوكالة الوطنية الجزائرية للسياحة ONAT.

7- **تشجيع ربط السياسات القطاعية مع المحافظة على الشركاء والمحترفين.** وبهدف تثمين وجهة السياحة الجزائرية في الأسواق الدولية يقتضي الأمر البحث عن أسواق واعدة تكون مستهدفة للسياحة الجزائرية والتي نعرضها كما يلي:

الجدول رقم(39): يوضح الأسواق المستهدفة للسياحة الجزائرية

الأسواق المستهدفة	الفروع المختارة	أهداف التسويق في المخطط
السوق الداخلية 1- الجزائريون المقيمون	- المواد الواسعة الاستهلاك في الحمامات البحرية. - تسوق المتعة. - التسلية حول المدن. - العلاج والصحة. - التعبد. - التجوال. - الرياضة. - منتج الفروع الجديدة. - أعمال ومؤتمرات. - ثقافي حديث، استكشاف الحرف والمهارات والمواقع الأثرية. - اتجاهات الجنوب - السياحة الزراعية.	- تحديد التدفقات " البديل الجانب بالنسبة للوجهات المجاورة. - التشجيع على الذهاب للعطل. - تطوير استهلاك التسلية الجوارية على مدار السنة. - تشجيع استهلاك كل من : الصحة، العلاج، الرفاهية، بغرض تحسين الصحة العمومية. - تحديد التدفقات بإقتراح منتج قيمة وإضافة عالية. - زيادة النفقة السياحية. - تنمية المنتج المتمحور حول الفروع المؤثرة في الصورة

الإيجابية. - استهداف الجيل القادم.	- الصيد البحري. - أنشطة الثلج.	
- الحفاظ على إقامة الجزائريين غير المقيمين. - تطوير الإقامة ومضاعفتها. - زيادة القيمة المضافة " الاستهاتك" في كل إقامة إجراء، - إجراء الإقامة بغرض جذاب ومتعدد العناصر.	- الإستجمام البحري. - تسوق المتعة. - التسلية حول المدن. - الثقافي: سياحة الذاكرة - اكتشاف الحرف والمهارات الحديثة، والمواقع الأثرية. - التعبد.	2- الجزائريون غير المقيمين

المصدر: وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، الحركيات الخمسة وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولوية، ص 27.

من خلال الجدول الموضح أعلاه تبين لنا أن المخطط - مخطط وجهة الجزائر - حدد الأسواق المستهدفة في السوق الداخلية، كما بين أيضا الفروع السياحية المختارة لكل فئة من السياح، بغرض الوصول إلى الأهداف المسطرة مسبقا من قبل هذا المخطط، وهذا بهدف النهوض ببعض أنواع السياحة وترقيتها وتطويرها، والعمل على رفع معدل الطلب عليها، كالسياحة الصحية، العلاجية، ومحاولة لتثبيت إقامة السكان المحليين وكذا الجزائريين غير المقيمين.

أما السوق الخارجية فيمكن تقسيمها وتنظيمها حسب الأولوية للحفاظ عليها وأسواق بعيدة ذات مستقبل، وأسواق واعدة، وأسواق دول الخليج، وسنعرضها في الجدول الموالي كما يلي:

الجدول رقم(40): يوضح تنظيم الأسواق الخارجية

أهداف التسويق في المخطط	الفروع المختارة	الأسواق المطلوب الحفاظ عليها
<p>- إعادة الثقة: تجديد صورة الجزائر بالاعتماد على مميزاتها الرئيسية بالنسبة لوجهات تونس والمغرب، الصحراء على أبواب إفريقيا السوداء.</p> <p>- التركيز على القيم العاطفية القوية: سحر الصحراء " في مواجهة السياحة الشعبية الاصطناعية والمركبة للتراث.</p> <p>- التركيز على الجوارية. -إظهار وتأمين طريقة استهلاك سياحية مسؤولة.</p> <p>- التطوير والمحافظة على التدفقات وتشجيع الاستهلاك.</p>	<p>إتجاهات الجنوب الثقافي، السياحة العلاجية، الصحية ذات الطراز الرفيع</p> <p>- أعمال المؤتمرات</p> <p>- فروع تكميلية.</p> <p>- ثقافية وتعبدية.</p> <p>- المنتجوي النوعي " الصيد، الغطس"</p> <p>- فن استكشاف المغارات.</p>	<p>1- الأسواق ذات الأولوية "الأسواق التقليدية المرسله للسياح نحو الجزائر".</p> <p>- فرنسا</p> <p>- إسبانيا</p> <p>- إيطاليا</p> <p>- ألمانيا</p> <p>2- الأسواق الواعدة</p> <p>- بريطانيا</p> <p>- البنيليكس " هولندا"</p> <p>- النمسا</p> <p>- الدول الإسكندنافية</p>
		<p>الأسواق البعيد وذات مستقبل.</p> <p>- الأسواق الآسيوية " الصين، اليابان،</p> <p>- السوق الروسية.</p> <p>- أسواق أمريكا الشمالية " كندا"</p>

		الولايات المتحدة.
		3- دول الخليج
- التركيز على الشركات يجعل زبائنها يستهلكون المنتوج السياحي ذو القيمة المضافة العالية.	اتجاهات الجنوب. - الحمامات البحرية. - أعمال / مؤتمرات - صيد بحري / صيد. - ثقافي/حدائي. - علاجي وصحي.	

المصدر: وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، الحركيات الخمسة وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولوية، ص 28.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن مخطط وجهة الجزائر يهدف من وراء هذا التقسيم إلى بعث الثقة من جديد وتحسين صورة الجزائر، بالإضافة إلى الرفع من معدل الاستهلاك السياحي، إذ يعد هذا المخطط طموح، إذ تم تنفيذه وفقا ما هو مسطر له.

الفرع الثاني: مخطط الأقطاب السياحية:

يعتبر القطب السياحي بمثابة تركيبة من القرى السياحية للإمتياز في بقعة جغرافية معينة مزودة بعدة تجهيزات المخصصة للإقامة كالتسليية، والدورات السياحية والأنشطة، في تعاون مع مشروع التنمية المحلية، يتمتع بالاستقلالية ويستجيب لطلب السوق، متعدد الأبعاد، كما يمكن لرقعته الجغرافية أن تدمج منطقة أو عدة مناطق للتوسع السياحي، وتمتلك الجزائر 250 منطقة توسع سياحي، صنفت لقرارات تنفيذية مختلفة.¹

وتتمثل الأقطاب السياحية السبع وفق مخطط SDAT فيما يلي:²

- 1- القطب السياحي شمال - شرق: الطارف، عنابة، سوق أهراس، قلمة سكيكدة، تبسة.
- 2- القطب السياحي شمال - وسط: الجزائر العاصمة، بومرداس، تيبازة، عين الدفلى، البليدة، الشلف، البويرة، المدية، بجاية، تيزي وزو.

¹ - مروان صحراوي، التسويق السياحي وأثره على الطلب السياحي- حالة الجزائر- مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، 2012/2011، ص159.

² - سلسمة صوشي، خلف الله بوجمعة، رفع تحديات اقتصادية محلية لبلديات المسيلة بأفاق التنمية السياحية التراثية، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، ع 04، 2016، ص330.

- 3- القطب السياحي شمال - غرب: مستغانم، عين تموشنت، وهران، معسكر، تلمسان، غيليزان، سيدي بلعباس.
- 4- القطب السياحي جنوب - شرق: غرداية، المنيعه، الوادي، بسكرة.
- 5- القطب السياحي شمال - غرب: طرق القصور، قورارة، بشار، تميمون، أدرار.
- 6- القطب السياحي للجنوب الكبير: طاسيلي ناجر، إليزي، جانت.
- 7- القطب السياحي للجنوب الكبير: تمنراست، أهقار.

في إطار مخطط أقطاب الامتياز تم تحديد مشاريع ذات الأولوية التي تهدف إلى تحقيق 40.000 سرير بتكلفة مقدرة بـ: 2.5 مليار دولار أمريكي، حيث أن حصة الاستثمارات العمومية في هذا المخطط تقدر بـ: 15% بما المادي وغير المادي بالإضافة إلى المشاريع ذات الأولوية والتي منها ما هو في طور الانجاز وما هو محل دراسة وعرض :

- عشرون قرية سياحية متميزة.
- فنادق السلسلة حيث عدد الأسرة من كل الأنواع يقدر بـ: 29.386 سرير.
- مراكز العلاج والصحة والرفاهية.
- الحضائر البيئية والسياحية.
- إنطلاق 80 مشروع سياحي في سبعة أقطاب سياحية بامتياز، حيث تم الشروع في انجاز 274 فندق بطاقة إيواء 29386 سرير موزعة على سبعة أقطاب سياحية للائتمياز على كافة التراب والوطني، والتي هي موضحة في الجدول التالي كما يلي¹:

¹ - فرح رواقات، مرجع سابق. ص143.

الجدول رقم(41) : يوضح مجموع القرى السياحية وطاقت الإيواء الخاصة بكل قطب

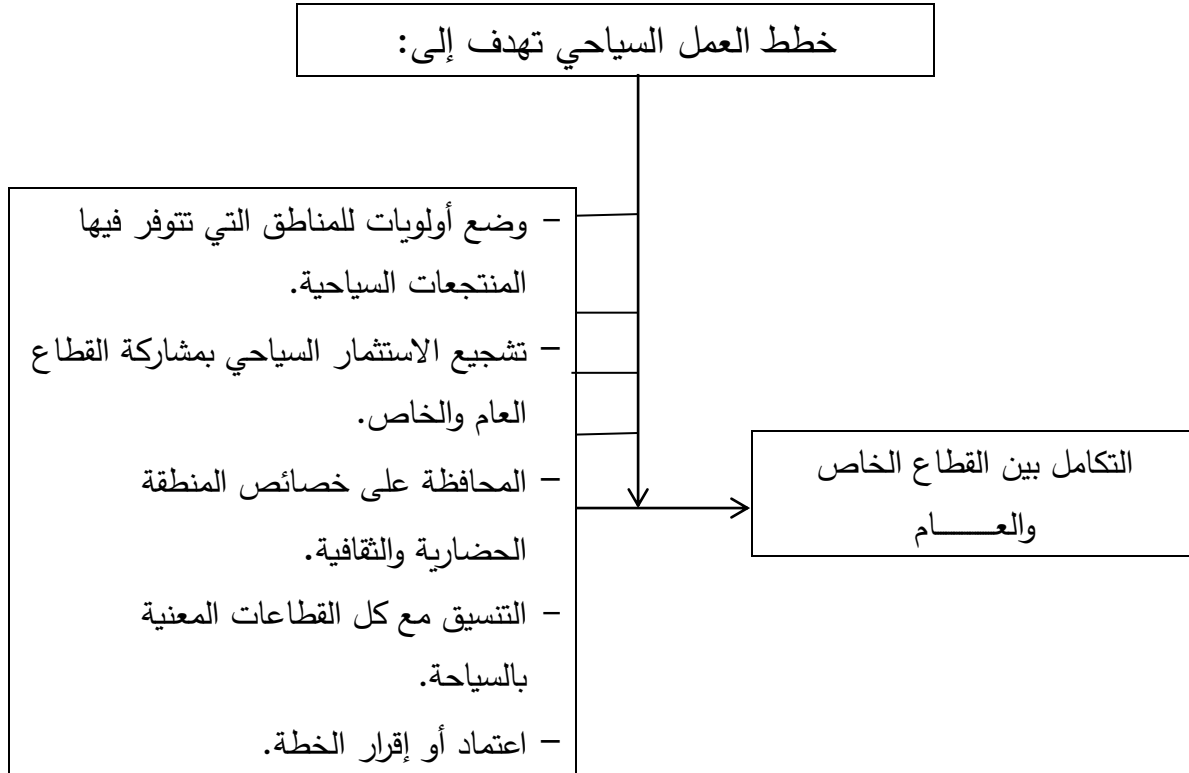
سياحي

الأقطاب السياحية	جميع أصناف الفنادق (عدد الأسرة)	القرى السياحية	القرى السياحية (عدد الأسرة)
القطب السياحي الشمالي - الشرقي	5965	4	7378
القطب السياحي الوسط	9295	12	39849
القطب السياحي الشمال - الغربي	10146	3	6852
القطب السياحي الجنوب - الشرقي	2092	-	-
القطب السياحي الجنوب - الغربي	1513	1	92
القطب السياحي الطاسيلي	150	-	-
القطب السياحي الأهقار	225	-	-
المجموع	29386	20	54171

تتطلب استراتيجية الشراكة بين القطاع العام والخاص لتنمية وتطوير القطاع السياحي

تحقيق الأهداف الموضحة وفق الشكل الموالي:

الشكل رقم: (25) يوضح هدف تحقيق التكامل بين القطاع الخاص والعام¹



يستخدم القطاع العام عوائد الرسوم في تنمية وتطوير خدمات البنية التحتية، بينما يقوم القطاع الخاص بتطوير وترقية الخدمات السياحية والمرافق، ولكن تبقى مهمة القطاع العمومي التخطيط والرقابة، ويبقى التنسيق والتكامل بين القطاعين العام والخاص ضروريا بالإضافة إلى مساهمة المجتمع المدني المحلي، ومن ثم تبني الخطط الخاص بالتنمية وتدرج ضمن مخططات القطاعات الأخرى، بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه الدولة والجماعات المحلية في هذا المجال، خاصة ما تعلق الأمر بتهيئة الإقليم ووضع المنشآت كالمطارات والطرق وحماية المناظر العامة، في خدمة السياحة، كما أنها تسهر على توفير الأمن والنظام العام وتدير الصروح التاريخية والمتاحف وتصون الصورة الرفيعة للبلاد والمواقع بواسطة سياساتها وعمليات الاتصال.²

¹ - عثمان محمد غنيم، نبيل سعد، التخطيط السياحي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص 212.

² - أمينة خطابت، مرجع سابق، ص 245.

الفرع الثالث: مخطط الجودة السياحية (PQT).¹

على الرغم من جودة المنتج السياحي الجزائري إلا أنه لم يستطع منافسة المنتجات السياحية لدول الجوار التي تمتلك نفس الخصائص والمميزات مع الجزائر، مما يدل على أن هذا الضعف والنقص ليس مرده نقص المقومات الطبيعية والموارد وشحها، وإنما سببه عدم جودة الخدمات السياحية المقدمة للسياح، مما جعل الوزارة المعنية تقدم مخطط جودة ضمن استراتيجيتها الجديدة المتعلقة بالتهيئة السياحية، تهدف من خلاله إلى تحقيق ما يلي:

- حجز مكان ضمن الأسواق العالمية.
 - حث المتعاملين في السياحة على العمل وإجراءات النوعية.
 - منح رؤية جديدة للمحترفين.
 - تطوير العرض السياحي وتحسين النوعية.
 - نشر صورة الجزائر وترقيتها كوجهة نوعية.
- حيث يجب مخطط الجودة على الأسئلة التالية:

1- مبررات المخطط النوعي للسياحة:

بهدف بناء مقصد سياحي جزائري وتطويره وتنميته وتحسين صورته والإرتقاء بالنوعية والجودة بمفهومها الواسع إلى المقاييس العالمية، وتعزيز كل حلقات السلسلة السياحية، وتوفير الإجراءات والتسهيلات المدعمة للنشاط السياحي بمختلف أنواعه.

2- شركاء مخطط النوعية السياحية:

يرتكز مخطط النوعية السياحية بالتعرف على المؤسسات الشريكة، ويرتبط تنفيذه في مرحلته الأولى بأربع شركاء: الحصة الكبرى من الحاضرة الفندقية، الإطعام الفاخر، الغرف السياحية المحلية، وكالات السياحة والأسفار.

3- تدابير تنفيذ مخطط الجودة السياحية:

تتمثل آليات تنفيذ مخطط الجودة السياحية فيما يلي:

¹ - المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب الثاني الحركيات الخمس، مرجع سابق، ص 47.

- تقويم المورد المحلي ومراقبة المواقع ونظافتها وصيانتها.
 - تقويم المحترفين " السياحة النوعية الجزائرية "
 - الإعلان عن مسعى أهداف مخطط نوعية السياحة وكذا تحديد التزاماته.
 - إبرام عقود الرخص النوعية السياحية مع المؤسسات المنخرطة في مسعى النوعية.
 - تقييم إلتزامات المحترفين على مستوى كل من : الإعلام، الإتصال، الإستقبال.
- وضعت وزارة السياحة والصناعة التقليدية هذا المخطط بهدف المنافسة بين المتعاملين والمؤسسات الناشطة في المجال الفندقي، لتقديم أفضل الخدمات السياحية التي تعطي الصورة الحقيقية عن الجزائر، ومنه تشجيع السياحة لزيارة واكتشاف ما تتمتع به الجزائر من موارد طبيعية وثروات ومقومات، وحتى يحقق هذا المخطط الهدف المرجو لابد من تدعيم القطاع السياحي وتأطيره بمدارس تكوينية، حيث أن العنصر البشري أضى دوره محوريا في العملية السياحية، وقد تم تحديد ثلاث استراتيجيات للتكوين بغية تحضير الجزائر سياحيا، تتمثل هذه الإستراتيجيات فيما يلي:
- تعزيز القدرات التنظيمية، احترافية المؤطرين والقيادات في المدارس السياحية، والكفاءات.
 - ضمان الخاصية التنافسية للبرامج البيداغوجية تأهيل المؤطرين البيداغوجيين بمدارس السياحة.
 - إعداد مقاييس الامتياز للتكوين السياحي والتربية. وأعتاد التسجيل الرسمي والتصديق.
- وهم من كانوا خلف إطلاق مشروعين لمدرستين سياحيتين في كل من عين تيموشنت وتيبازة لتصبح لإضافة للمدارس الموجودة حاليا، كما سيتم إنجاز مشروع يضم 07 مؤسسات تكوين مهني متخصصة في السياحة.
- كما يجب العمل بإستمرار على عصرنة القطاع السياحي من خلال استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال لأن:
- استخدام هذه الأخيرة يتطلب تطوير في سلوكيات الاستهلاك وعمليات التوزيع التي تسمح بتقديم المنتجات السياحية لأكبر عدد ممكن من مستخدمي الأنترنت.

- تقديم نظام إلكتروني لتسيير الرحلات، الاستقبال في الفنادق وكذا الإطعام، بالإضافة إلى خلق نظام دائم للرقابة والمتابعة.
- التسويق الإلكتروني يضمن السرعة التي لا توفرها القنوات الأخرى، السمعة الحسنة للعلامة التجارية، العدد الكبير من المستهلكين، تقديم المنتجات النوعية والنادرة في الأسواق، الحجز عبر الأنترنت.

الفرع الرابع: مخطط تمويل السياحة.

هذا المخطط أخذ بعين الاعتبار البطء في عائدات الاستثمار السياحي مقارنة بالاستثمار في مجالات أخرى، إذ يهدف مخطط تمويل السياحة إلى ضمان ديمومة المشاريع السياحية والمساعدة على تنفيذها من خلال ما يلي:¹

- السهر على المشاريع الاستثمارية.
 - مرافقة وحماية المؤسسات السياحية الصغيرة والمتوسطة.
 - تشجيع الاستثمار السياحي عن طريق التحفيز المالي والضريبي.
 - تكييف وتسهيل التمويل البنكي للنشاطات السياحية، خاصة في إطار بنك متخصص.
 - جذب المستثمرين الأجانب والمحليين وحمايتهم.
- يعتبر الاستثمار السياحي، استثمار طويل الأجل وكثيف رأس المال ومخاطره كبيرة، لذلك ومن أجل هذه الميزة سيتم إنشاء بنك الاستثمار السياحي الذي يتكيف مع طبيعة المشاريع السياحية، ويرافق هذه المشاريع في عملية التمويل بإيجاد الصيغ اللازمة لذلك والتكفل بالجوانب الرئيسية لبناء وتأهيل صناعة سياحية في الجزائر، كما يقدم بنك الاستثمار السياحي الهندسة الأولية لإطلاق المشاريع بالتكفل بجزء أو بكل الدراسات ويتم الدعم الملي من خلال التمويل بنسبة 80% لدراسة سقفها 50 مليون سنتيم.²

¹ - المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب الثاني الحركيات الخمس، مرجع سابق، ص 57.

² - أمينة خطابت، مرجع سابق، ص 245.

المبحث الثاني: سبل وآليات تفعيل قطاع السياحة في الجزائر.

في سبيل تحقيق آليات فاعلة من أجل النهوض بالقطاع السياحي الجزائري والدفع بعجلة التنمية المحلية والشاملة يتطلب اتباع ما يلي:

المطلب الأول: سبل وآليات تفعيل قطاع السياحة على المستوى القانوني والسياسي.
أولاً- ضرورة وضع إطار قانوني سياحي متميز ومستدام:

من أجل تنمية النشاط السياحي تطويره يتطلب ضرورة وضعه في إطار قانوني وتنظيمي يرقى لاحتواء وتسيير الموارد السياحية من كافة الجوانب سواء من حيث الاستغلال والتسيير، الإحصاء، الاستثمار، الحماية، بل تحتاج كلها إلى نصوص تنظيمية وقوانين تسعى لتنمية وتطوير هذه الموارد، فعلى الحكومة الجزائرية رعاية السياحة وإفرادها بمنظومة قانونية تسهل عملية ممارسة النشاط السياحي واستغلاله، لأنها تعاني من جهة من عدم استقرار التشريع السياحي، وكذا تبعتها بين القوانين العامة الأخرى من جهة ثانية، خاصة الاستثمار، فضرورة وضع تشريع سياحي خاص به أي الاستثمار سيقضي حتما على كل الثغرات الموجودة وأيضا البيروقراطية ومختلف أشكال الفساد، فالسياحة بالجزائر تحتاج إلى نظام قانوني سياحي مستدام وواضح يرقى لمستوى نظيراتها من الدول الكبرى¹.

ثانيا- وجوب توفير الأمن السياحي:

يعتبر الاقتصاد والسياحة والأمن عناصر ضرورية للترقية والتطوير في الدولة، فمن غير الممكن للاقتصاد أن ينمو ويزدهر ويتطور في ظل عدم توافر عوامل الأمن والاستقرار، وهي عناصر مهمة لجذب رؤوس الأموال الخارجية والاستثمارات، ويعد القطاع السياحي المكون الأساسي في صناعة الاقتصاد على استمرار القوة والانتعاش التي تتمثل في زيادة المدخرات من العملات الصعبة².

حيث يعرف الأمن السياحي على أنه " توفير الأمن لكل من السائح وموضوع السياحة وأمن السائح يشمل أمنه على نفسه وماله وعرضه وحمايته من الجرائم والمضايقات التي

¹ - منصورية دواودي، عقبة خضراوي، واقع قطاع السياحة في الجزائر وآفاق تنميتها (دراسة تحليلية)، مخبر القانون الدولي للتنمية المستدامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغان، الجزائر، ص 127.

² - يحيوي عبد الحفيظ، مرجع سابق ص 128

يمكن أن تقع عليه، كما أن أمن موضوع السياحة يعني أمن المنشآت السياحية والمناطق الأثرية والطبيعية والدينية والتاريخية " بالإضافة لأمن المجتمع من الجرائم التي يرتكبها السائح ذاته.¹

يعني مفهوم الأمن السياحي كل التشريعات والأنظمة التي ترتبط بضبط عملية الأمن السياحي، سواء من ناحية مخالفة قوانين وأنظمة السياحة، أو عدم الامتثال لأخلاقيات مختلف المهن السياحية التي تعتبر بمثابة السياح الذي يحيط بكل جوانب هذه العملية لتبقى مهنة خالية من أية عيوب أو خدوش، في حين إن الإجراءات التي تتخذ من قبل الأجهزة الأمنية عامة والشرطة السياحية خاصة تعتبر من الجوانب ذات الأهمية البالغة في الأمن السياحي سواء من ناحية التخطيط أو الإجراءات، فالإجراءات هو ما يتعلق بأمن السائح من كل الجوانب سواء من ناحية استقبال الشكاوى أو مرافقة الأفواج السياحية، وتقديم التسهيلات أو مراقبة الفعاليات السياحية على كافة أشكالها، بهدف التصدي لأي تصرف مشين باستغلال فسحة الاستقرار والأمن التي ينعم بها الوطن للقيام بأعمال تتعارض مع المعايير الأمنية ومقاييسه²، أما التخطيط فله الإطار الأعم في مفهوم الأمن السياحي من خلال إعداد الأفراد العاملين في هذا المجال وتأهيلهم بحجم معين من التدريب العلمي والعملية، من أجل أن يكونوا قادرين على مواجهة ما قد يمكن أن يعكر صفو الأمن السياحي، وكيفية مجابهته بالطرق التي تكفل عدم الإضرار بسمعة السياحة أو المساس بأمن السائح، بالإضافة إلى إعداد الخطط اللازمة لمواجهة أية أعمال إرهابية أو أية اعتداءات على الأماكن السياحية، المنتجعات السياحية، المواقع الأثرية، وكيفية تطويقها بالطرق الأمنية واحتوائها والسيطرة عليها بأقل الخسائر، لذلك لا بد من تنمية وتطوير الحس الأمني لدى العاملين في القطاع السياحي عن طريق التعليم

¹ - زايد مراد، السياحة كصناعة في الاقتصاد الوطني، حالة الجزائر، بحث مقدم ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة في -09/10 مارس 2010، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، جامعة ص 14.

² - الأهمية الاقتصادية للأمن السياحي، متوفر على الموقع الإلكتروني (www.albawaba.com) 2021/09/10 ، < ... > :على الساعة: 20:00.

والتدريب، وكذا التوجيه والإرشاد والممارسة، لذلك يتطلب على السلطات المسؤولة في الجزائر التركيز على توفير هذا الركن المحوري من خلال ما يلي¹:

- اعتماد طرق وأساليب تأمين المنشآت السياحية الحديثة مثل اعتماد التكنولوجيات الحديثة وذلك بتوفير الكاميرات التقنية الحديثة، اعتماد مضادات وكاشفات الحرائق، تدريب العاملين بالمجال السياحي على التصدي لكل ما من شأنه الإخلال بأمن المنشأة، فحص كافة العاملين جنائيا وسياسيا واستبعاد كل من لا يصلح للعمل بالمجال الأمني السياحي، استخدام الدوائر التلفزيونية المغلقة لمتابعة المنشآت السياحية والفندقية.

- ضرورة إشراك منظمات المجتمع المدني من خلال التوعية بأهمية السياحة وحماية الآثار والحفاظ على التراث الثقافي.

- استحداث ما يعرف بسمى الشرطة السياحية لتأمين السائح.

- تبادل الخبرات بين المنشآت السياحية الدولية والوطنية في مجال الأمن السياحي.

ثالثا- التركيز على إدراج التعليم السياحي في المنظومة التربوية والتعليمية الجزائرية

يعد التعليم السياحي ركيزة أساسية في بناء وتنمية الوعي السياحي لدى الأفراد والمجتمعات، فالتطور والرقي المنشود في صناعة السياحة يتوقف على ضرورة توافر المورد البشري الفعال والكفاء والقادر على التعامل مع متطلبات السوق العالمية، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال خضوع العملية التعليمية بكل مستوياتها للتطوير في إطار منظومة تعليمية متناسقة ومتكاملة.²

يبدأ الوعي السياحي انطلاقا من الأسرة الجزائرية أولا، التي عليها تربية أبنائها على ثقافة السياحة وكذا تلقينهم أخلاقها وقيمها، ثم بعد ذلك تنتقل مهمة نشر الوعي السياحي إلى المدارس، المتوسطات، الثانويات، الجامعات، والمساجد، ووسائل الاتصال الحديثة، اعتماد مواقع التواصل الاجتماعي الحديثة التي تمتاز بالسرعة والقابلية للاستجابة، البرامج التلفزيونية والإذاعية، والقيام بحملات التوعية من خلال مختلف التظاهرات العلمية

¹ - يحيوي عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص 128.

² - سامح أحمد رفعت عبد الباقي، تطبيق معايير الجودة الشاملة في التعليم السياحي الجامعي بالتطبيق على قسم السياحة بكلية السياحة والفنادق، دار 28 /الكتب القانونية، 2011، مصر، ص 09.

والثقافية، نشر الدليل السياحي، ويقضي تحقيق مسعى نشر الثقافة السياحية ضرورة إدخال التعليم السياحي في المناهج الدراسية في المدارس والجامعات وإنشاء كليات وفتح تخصصات تعنى بتخريج المتخصصين في المجال السياحي والضيافة، كما أن الأستاذ يلعب دورا محوريا في نشر تعاليم السياحة وكذا تعليم التراث وتدعيم السلوكيات الإيجابية تجاهها، لذلك يتحتم على صناع القرار في الجزائر أخذ هذه المبادئ الضرورية بعين الاعتبار من أجل تحقيق تنمية سياحية والنهوض بها، وهذا قبل أي مساعي وجهود أخرى، وهنا تجدر الملاحظة إلى أن معظم الدول التي حققت صناعة سياحية بامتياز تعتمد المناهج التعليمية السياحية في منظوماتها التعليمية على مستوى كافة الأطوار والمستويات، هذا بالإضافة إلى أنه يجب على مختلف فواعل المجتمع أن تكون لهم مساهمة في هذا البناء من خلال إلقاء دروس ومحاضرات والمشاركة في الندوات والمؤتمرات التي تعنى بالسياحة.¹

رابعا- تشييد الهياكل والمنشآت السياحية والفندقية:

تعد الهياكل السياحية من بين الأولويات التي لا غنى عنها لتطوير السياحة ترقيتها وجعل الاستفادة منها أمرا ممكنا، وفي الدول المتقدمة تدرج هذه الهياكل ضمن صنفين متميزين، يتمثل الصنف الأول في المركبات السياحية الضخمة وما تحتويه من التجهيزات ووسائل النقل والاتصال ومرافق رياضية وترفيهية وفنادق، حيث إن هذه الهياكل ونظرا لضخامتها وارتفاع تكاليف إنشائها غالبا ما تتواجد في المدن الحضرية ذات الكثافة السكانية لإمكانية التوافد عليها من طرف أكبر قدر ممكن من الزوار الميسورين من رجال الأعمال وأثرياء وتجار، وأما النوع الثاني فيتمثل في الهياكل الأقل تكلفة مثل الموتيلات ومطاعم ومقاهي أو مساكن منفصلة يراعى في بنائها خفض التكاليف، كما هو الحال في السياحة الجبلية، ومن ثم إمكانية جذب السائح ليستفيد منها بأسعار تكاد تكون

¹ - أسعد حماد موسى أبو رمان، ممدوح عبد الله أبو رمان، الوعي السياحي ودوره في تعزيز القدرة التنافسية لقطاع السياحة والسفر في الأردن- دراسة تحليلية ميدانية- ص 11.
متوفر على الموقع الإلكتروني: /showJournal/ir.gov.isc.ecc 606079/36771/3147/ 2021/09/26 على الساعة : 14:00.

في متناول السواد الأعظم من السياح غير أن تدني الأسعار المفترض وهو مطلب عام لا ينبغي أن يكون على حساب نوعية الخدمات التي تقدم للسائح، وهذا النوع من الهياكل يتلاءم مع المناطق الداخلية حيث يقل السياح والسكان أيضا.¹

¹ - منصورية دواودي، عقبة خضراوي، مرجع سابق، ص15.

المطلب الثاني: سبل وآليات تفعيل قطاع السياحة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

أولاً- تشجيع الاستثمار السياحي:¹

يجب إنشاء صندوق لتمويل المشاريع السياحية وذلك من أجل تنشيط الاستثمار في المجال السياحي وتشجيعه، حيث يعمل على مرافقة الشباب الجزائري ومساعدتهم على إقامة مشاريع خاصة بهم في كافة أنحاء البلاد، حيث يكون بمثابة مؤسسة خيرية تقوم بمساعدة الشباب على تحقيق استقلال اقتصادي ذاتي، ويقوم بالمهام التالية:

- الإرشاد: ويعتبر توفير المرشد السياحي شرط محوري للتمويل وكذا قيام صندوق التمويل بتوفير الإرشادات لصاحب المشروع السياحي، (قيامه بدور المرافق للمشروع السياحي).

- التمويل: أي بمعنى قيام الصندوق بتمويل كلي أو جزئي على شكل قروض حسنة لأصحاب المشاريع السياحية.

- تسهيل الإجراءات الإدارية: بحيث يتلقى صاحب المشروع السياحي كافة التسهيلات الإدارية لإقامة مشروعه (يقوم الصندوق بدور الوسيط بين المستثمر والقائمين الرئيسيين على النشاط السياحي)، وله في سبيل تحقيق ذلك التعاون مع الجهات ذات العلاقة، أن يقوم صندوق التمويل بالمهام التالية:

- دعم تبني السلطة القائمة على النشاط السياحي لبرنامج التسويق السياحي المشترك.

- تمويل المشاريع السياحية وتقديم خدمات الإرشاد وتسهيل الإجراءات الإدارية.

- إعداد وتطوير قائمة بالمشاريع السياحية الصغيرة والمتوسطة التي تتمتع بمزايا الصناديق وفقا لشروطها وضوابطها.

¹ - يحيوي عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص 129.

- القيام بتدريب وتأهيل المستفيدين من القروض المقدمة للمشاريع السياحية مع تقديم الاستشارة الإدارية والفنية لصاحب المشروع.
- تزويد القائمين على النشاط السياحي بمعلومات مفصلة عن المشاريع الاستثمارية السياحية بشكل مستمر للتعريف بها.
- إنشاء قاعدة بيانات بين صناديق التمويل والسلطة القائمة على النشاط السياحي يتضمن معلومات عن المستثمرين السياحيين.
- المشاركة في تقييم المشاريع السياحية القائمة والعمل على تطويرها.
- الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في مجال تنمية وتطوير المشروعات السياحية الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا- تطوير التخطيط التسويقي والترويج السياحي¹:

يلعب التخطيط السياحي دورا بارزا في عملية نشر الوعي السياحي، وذلك من خلال إشراك كافة أفراد المجتمع في عملية التخطيط، ويتم ذلك عن طريق فتح باب الحوار والمناقشة لهم، وتفعيل أفكارهم في إطار التنمية السياحية، بالإضافة إلى إشراكهم في الاستثمارات السياحية حتى يتنامى الشعور لديهم بأن المردود السياحي لاسيما العائد الاقتصادي هو لكافة أطراف المجتمع وليس حكرا على جهة معينة، كما يجب إيجاد آليات للتواصل بين المواطن والسائح في المجتمعات السياحية في مختلف أنحاء الدولة.

ويتمثل النشاط التصديري الوحيد في قطاع السياحة في التسويق السياحي، إذ يعتبر التسويق السياحي المتميز بمثابة المفتاح لتحقيق التنمية السياحية من خلال الحصول على الرضا المرغوب بفاعلية وكفاءة وتحديد الاحتياجات والرغبات للسوق المستهدفة أكثر من السياح، لذلك نجد أن الدول المتقدمة اعتمدت على نظام المعلومات الجغرافي في عملية التسويق نظرا لسرعته الفائقة في التسويق من خلال:

¹ - المرجع نفسه.

- الكفاءة العالية لهذا النظام في عملية تحليل الشبكات وهو ما يعتمد عليه نظام الدراسة في التعامل مع المواقع السياحية وكذا شبكة الطرق والمواصلات.
- إمكانية استخدام نظام المعلومات الجغرافي بكفاءة عالية في تسويق المواقع السياحية إذ يربط بها كافة البيانات الوصفية المتعلقة بها مثل أسعارها، خدماتها مكانها،.
- القدرة العالية لنظام المعلومات الجغرافي بالتعامل مع عدة أنواع من البيانات مثل التقارير، الجداول، الخرائط، الإحصائيات، وهو ما يضيف نوعاً من الدقة على مخرجات النظام.¹

- كما يمكن استخدام أدوات الاتصال التسويقية المرئية والمسموعة على اختلاف أشكالها مثل مواقع التواصل الاجتماعي، المواقع الإلكترونية، شاشة التلفزيون الفضائي والمحلي، المطبوعات والمنشورات، الصحف، الكتب والمقالات المجلات المتخصصة بالسياحة، شبكة الانترنت، الأفلام التسجيلية الراديو، المؤتمرات، الدراما المحلية، العاملين في الإعلام السياحي المجالس المحلية، الولائية والبلدية، الحملات التحسيسية والتوعوية، التظاهرات العلمية والثقافية.

وتعد عملية الترويج السياحي عملية مهمة في التعريف بالمنتج السياحي، ولذلك لا بد من اعتماد الوسائل الفاعلة في هذه العملية.

ثالثاً- تفعيل دور القطاع الخاص من خلال توفير مناخ ملائم ومحفز للأعمال:

لكي تتمكن الجزائر من بناء صناعة سياحية متميزة يتطلب من القطاع العام ترك المجال للقطاع الخاص للمساهمة في عملية التخطيط للقطاع السياحي وتنميته، على أن يتحول دور القطاع العام من المسيطر على العملية التنموية إلى المنظم لها، على أن يعمل هذا الأخير على تحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك بتوفير جملة من الآليات، ومن أهمها ضرورة توفير أفضل الظروف التي يعمل فيها القطاع الخاص، والذي يعرف بـ: "

¹ - براهيم خليل بظاظو، تخطيط وتطوير المواقع السياحية في الأردن وتسويقها باستخدام نظام المعلومات الجغرافي، أطروحة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في الجغرافيا، الجامعة الأردنية، 2006 ص.

مناخ الأعمال"، والذي يعرف أيضا أنه مجمل الأوضاع القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تكوّن البيئة التي سيتم فيها النشاط الاستثماري.¹

رابعاً- تكليف القطاع الخاص بتسيير المنشآت السياحية:

إجبارية توفير مختلف الخدمات الضرورية للمستثمرين في مواقع الاستثمار وتهيئة مناطق التوسع السياحي ZET لتخفيض تكاليف الاستثمار، حيث تتحمل الدولة كل هذه الأعباء لمرافقة ومساندة المستثمرين وكذا تحفيزهم على مواصلة المزيد، كما يتطلف توفير كل الخدمات اللازمة لصناعة السياحة، حيث يكلف القطاع الخاص بتولي العملية ويضطلع بالمهام الحقيقية للقطاع في اقتصاد السوق، وبذلك تصبح الدولة تلعب دور التنظيم والحراسة ويكون القطاع الخاص هو المنتج، والمحرك للعملية الاقتصادية، فتتعاضم المنافسة وينتعش الاقتصاد بصفة شاملة ويعم التنشيط لكل القطاعات الأخرى على غرار قطاع السياحة.²

خامساً- الشراكة بين القطاع العام والخاص:

أصبح هناك عددا كبيرا من الدول التي اختارت التوجه نحو الشراكة بين القطاعين العام والخاص، خاصة فيما يتعلق بمجال البنية التحتية، ويعد قطاع النقل من أكثر القطاعات استقطابا للشراكة، وفي الجزائر يمكن أن يدفع بعملية الصناعة السياحية إلى الأمام، لأن من بين المعوقات للصناعة السياحية في الجزائر هو النقل، وللتخفيف من قيود الانفاق وكذا العجز الميزانياتي على الدولة أن تلجأ لتفعيل للشراكة بين القطاعين وذلك لتخفيض حجم الانفاق على مشاريع البنية التحتية وتوجه التمويل لإستخدامات أخرى، ومن أهم الآليات التي تدفع بنجاح عملية التنمية هو العمل على تجسيد نظام

¹ - كريم بوددخ، مسعود بوددخ، رؤية نظرية حول إستراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول " دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول" جامعة جيجل، الجزائر: يومي 20 و21 نوفمبر 2011، ص 11.

² - عائشة شرفاوي، السياحة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني والمتغيرات الاقتصادية الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علوم التسيير، تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر: 2014/2015، ص 239.

اقتصادي قائم على أساس الشراكة بين القطاع العام والخاص، مع ضرورة تحديد الأدوار والمهام بدقة عالية، كما أن القطاع الخاص لا يمكنه أن ينمو في العديد من المجالات إلا إذا كان بجانبه القطاع العام.¹

سادسا - نشر الثقافة السياحية:²

يحتل الوعي السياحي أهمية كبيرة في تحسين الصورة السياحية والتقليل من بعض الآثار السلبية التي ترافق عملية صناعة السياحة، ويكون ذلك من خلال بناء مجتمع مثقف سياحيا، وتبنى هذه الثقافة على أساس إدراك ووعي عالي بأهمية القطاع بما يساهم في تشكيل محيط سياحي سليم، وهذا الوعي لا يتحقق إلا من خلال تضافر جهود كافة الجهات داخل المجتمع، فالسياحة مرتبطة بسلوكيات الأفراد، بحيث لن تزدهر إلا إذا حضنها المجتمع ككل واعتبرها قضية مجتمع.

سابعا - عصرنة النقل السياحي:³

يعد النقل بمختلف أنواعه من العوامل المهمة لتنمية السياحة وازدهارها في كل بلدان العالم، نظرا لما توفره من راحة، والأمان والسرعة اللازمة، حيث تتركز أهمية النقل السياحي أساسا في أنها تساعد على إضافة المنافع الزمانية والمكانية للعملاء، حيث تتعدد سرعة تنقلهم من منطقة لأخرى، حسب درجة كفاءة هذه الوظيفة، ولا يتم القيام بأي وظيفة اقتصادية دون اتصالها بوسيلة النقل.

كما يعتبر الطريق السيار شرق-غرب، أو كما يطلق عليه مشروع القرن لضخامته المالية (11مليار دولار أمريكي) أحد المؤشرات المحورية الهادفة إلى تطوير السياحة الجزائرية وتنميتها وازدهارها، وهذا نظرا لما يحمل في طياته من تنظيمات وسلوكيات، وخدمات رفيعة، التي تواكب تطلعات ومتطلبات السائح المعاصر، كما يهدف هذا المشروع إلى ما يلي:

¹ - كريم بودخدخ، مسعود بودخدخ، مرجع سابق، ص 16.

² - يحيى عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص 130.

³ - خطابت آمنة، مرجع سابق، ص 285.

- يعزز الأمن المروري، ويخفض بذلك تكلفة حوادث المرور .
- يقلل من تكلفة تشغيل المركبات.
- يخفض من زمن التنقل 25%.
- تحديث وعصرنة المحاور الهيكلية: الطرق الداخلية والطرق الرابطة شمال-جنوب.
- إزالة أكثر من 30 نقطة اكتظاظ و221 نقطة مسببة لحوادث المرور .
- فك العزلة خاصة في المناطق الريفية للشمال، الهضاب العليا والجنوب، وتحسين أمن الطرقات .
- عصرنة عملية تأجير السيارات التي أصبحت في الوقت الحالي في بعض البلدان المتطورة سوقا اقتصاديا قائما سواء كان الغرض منه الأعمال أو السياحة أو الترقية وهو سوق يستخدم تطبيقات النقل بقوة خصوصا مع التطبيقات المتوفرة في السيارات وأنظمة النقل الابتكارية.
- تعميم استعمال المترو والترامواي والقطار أمر ضروري للتقليل من حدة اكتظاظ الطرقات مما يساهم في راحة السائح، كما يجب تطوير الأدوات المتعلقة بها من خلال ما يلي:
- أ- استعمال التذاكر الإلكترونية على نطاق واسع وتنويع استخدامات النقل وتوجيهات عن الوضعية في القطار والمحطات.
- ب- تسريع عملية الحجز بصورة أكبر عن طريق تطوير الهواتف النقالة مع تحسين الجداول الزمنية والتعديلات في الرحلات والإبلاغ عن الأخبار الجوية وكل تعطل.

المطلب الثالث: سبل وآليات تفعيل قطاع السياحة على المستوى التكنولوجي.

أولاً- تحديث شبكة الاتصالات:¹

على الرغم مما تبذله الحكومة الجزائرية من مجهودات معتبرة في مجال الاتصالات إلا أنه لا يزال متأخر لحد ما مقارنة بما تبذله دول الجوار، حيث عرف هذا الميدان قفزة نوعية من خلال حجم المنافسة بين المتعاملين الثلاث في السوق الجزائرية، حيث وصل عدد المشتركين في نهاية 2016 بـ: 48 مليون مشترك مع توفر عروض بأسعار تنافسية ومتنوعة، حيث عرف استعمال تكنولوجيا الجيل الثالث G 3 منذ سنة 2014 والتي تم تعميمها عبر الوطن تدريجياً، ومع حلول سنة 2016 تم إطلاق تكنولوجيا الجيل الرابع "G4" التي تتميز بالتدفق العالي والتي سمحت بتسهيل الحياة الرقمية للمؤسسات والأشخاص.

ثانياً- تفعيل دور وسائل الإعلام في الترويج السياحي.

يعد الإعلام السياحي وسيلة جد هامة للتواصل بين مختلف المكونات، لذا باتت توظيفه للنهوض بالترويج السياحي من الضرورات الملحة، خاصة وأن الجزائر تزخر بموروث مادي واللامادي ومقومات طبيعية تفتقر لها العديد من البلدان الأخرى، ولكي يتمكن السائح من التعرف على المناطق السياحية ومميزات المقصد لا بد من الاعتماد على وسيلة لترويج سياحة عصرية وفعالة، ولا يتم ذلك إلا من خلال وسائل الإعلام السياحي بمختلف أنواعه لكي يقدم أجمل الصور والكلمات المسموعة والمكتوبة لإقناع السائح لزيارة البلد والتأثير الذي يتركه.

• استراتيجية وسائل الإعلام في الترويج السياحي:²

تكمن استراتيجية الإعلام في الترويج السياحي في توطيد العلاقة والثقة المتينة بين المؤسسة السياحية ومختلف المتعاملين السياحيين، وذلك من خلال التعريف بمنتجات المؤسسة السياحية ودراسة رغبات وحاجيات المتعاملين السياحيين، والعمل على اشباع

¹ - خطابت آمنة، مرجع سابق، ص 281.

² - فاطمة الأنصاري، سارة مشري، دور الإعلام السياحي في الترويج للسياحة الجزائرية - جريدة السياحي الجزائري أنموذجاً، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة في الإعلام والاتصال، الجامعة الإفريقية أحمد دراية، أدرار، الجزائر: 2020/2019، ص 26.

ذلك بصورة ترضي الطرفين، فالتررويج السياحي يقوم على التعريف بإمكانات ومقومات التي تمتلكها أي بلد في المجال السياحي.

يلعب الإعلام دورا رئيسيا في الترويج السياحي والإعلان عن الأماكن السياحية في كامل التراب الوطني، وذلك من خلال إظهار الصورة الحقيقية والمشرفة لتلك البلد وتقديمها للعالم والتعريف عنها بشتى وسائل الإعلام المكتوبة والمرئية وكذا المسموعة، بالإضافة إلى المعارض والمهرجانات والفرق الفنية وتبادل الوفود وكذا الأفلام وغيرها، فالتعريف بالأماكن السياحية والمقومات والإمكانات للبلد المستقبل يعد من الركائز الرئيسية لصناعة السياحة والتي تعتبر مادة مهمة للإعلام السياحي، حيث يمكن تعريف المناطق السياحية ومختلف الأماكن على أنها جملة عناصر تجعل من السائح يختار مكان معين دون غيره، كما أن هذه المجموعة تشكل فيما بينها أساس المنتج السياحي كما تعتبر المناطق السياحية الدافع القوي الذي يقود السائح إلى الإقبال على الخدمات السياحية، وذلك من خلال الصورة الذهنية التي تم رسمها لديه سواء زار المكان أو رأى ذلك عبر وسائل الإعلام، فالتناسب طرديا هنا أي كلما كان للإعلام دور بارزا كلما زاد تدفق السياح على هذه الأماكن.¹

وعلى غرار سائر البلدان تسعى الجزائر من خلال ما تملكه من إرث سياحي وإمكانات سياحية إلى إحداث فارق في صناعة السياحة، وذلك من خلال توظيف آليات الإعلام السياحي لتنشيط سياحتها، ورغم حدائته إلا أنه يسعى جاهدا لأن يتموقع في الساحة الإعلامية، كجريدة السياحي، والمدونات السياحية وبعض المواقع الإلكترونية التي تسعى إلى تغطية الجانب السياحي بصفة عامة.

ثالثا - استخدام الانترنت بتقنيات حديثة :²

من أجل استثمار الانترنت في تنمية السياحة يستوجب على وزارة السياحة أن تقوم بالاشتراك في عضوية أحد أو بعض المواقع العالمية المتخصصة في تخطيط الرحلات مثل Dopllr ,Travelmuse ,Yahoo ,Planner Trip ,Tript وغيرها مما يمكن

¹ - لطيفة باقومة، وردة محجوبي، دور الإعلام في تنمية الوعي السياحي، جريدة السياحي الجزائري أنموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية والإسلامية ، جامعة أدرار، الجزائر: 2018/2017، ص 28.

² - منصورية دواودي، عقبة خضراوي، مرجع سابق، ص16.

السائحين من اختيار رحلاتهم المستقبلية، ويمكن الجهات المسؤولة عن النشاط السياحي في الجزائر من التعرف على خصائص الطلب المتوقع من جهة أخرى.

- تغذية مواقع التواصل الاجتماعي بروابط تمكّن من الربط بين الأدوات الإلكترونية التوضيحية مثل الخرائط الجغرافية الإلكترونية والكتيبات الإلكترونية وبين مواقع التواصل الاجتماعية؛ التي تمكن السائح من الحصول على معلومات موثقة ومفصلة عن الخدمات أو المناطق التي يبحث عنها.

- استخدام موقع التواصل الاجتماعي تويتر وفيسبوك لتنشيط السياحة الداخلية والدولية.

- تغذية مواقع التواصل الاجتماعي بالصور والفيديوهات المتخصصة وأن تنشر على كافة الصفحات حتى المملوكة للأفراد والشركات الخاصة، على أن يتم تجهيز المادة الفنية والعلمية من قبل المتخصصين في السياحة والتكنولوجيا.

رابعا- اعتماد مواقع التواصل الاجتماعي في التسويق والترويج السياحي:

تشكل وسائل التواصل الاجتماعي تحدياً كبيراً بالنسبة لمؤسسات الأعمال، أصبحت أساليب التواصل التقليدية لا تلبي احتياجات العميل الذي يريد أن يتواصل مع المؤسسة بصورة مستمرة، والذي يريد أن يتحدث إلى المؤسسة ويسمع منها مباشرة، ويفسر هذا نتائج دراسة أعدها " Kietzmann " والتي بينت بأن عدم وضوح إستراتيجية واضحة لوسائل التواصل الاجتماعي للمؤسسات، هو من أحد المعوقات السبعة الرئيسية في عملية الاتصال الفعال بين المؤسسات والعملاء من جهة وبين المؤسسات الأخرى من جهة ثانية، والجدير بالذكر أن مختلف تطبيقات التواصل الاجتماعي تؤثر بصورة كبيرة على السائح وقراراته من جهة، وعلى الآليات والمناهج المتبعة في إدارة الأعمال التسويقية والترويجية للمقصد السياحي من جهة ثانية، وفيما يتعلق بتأثيرها على السائح فتنتمثل فيما يلي:¹

¹ - منصورية دواودي، عقبة خضراوي، مرجع سابق، ص18.

- تزويد المسافرين بالقنوات الآمنة لشراء وحجز منتجات الرحلة.
- نشر وتبادل المعلومات المتعلقة بالبرامج السياحية السابقة وبالرحلات.
- الانتقال بالسائح من مجرد مستهلك سلبي إلى منتج ومستهلك إيجابي.
- تزويد المسافر بطرق جديدة للاكتشاف والبحث عن والمعلومات وتقييمها للمقصد السياحي والرحلة.
- ومن جهة أخرى على المنشآت السياحية أن تغير وتعيد صياغة وتعريف نماذج أعمالها لكي تتمكن من تلبية احتياجات وتوقعات هذا النمط الجديد من المسافرين من خلال ما يلي:
- إعادة صياغة منظومة الأعمال التقليدية الخارجية والداخلية
- التيقن من أن المسافرين وما يتواصلونه من خلاله شبكات التواصل الاجتماعي لهم قدرة عالية على التغيير للأفضل بإعطاء الصورة الذهنية للمنتج والمقصد السياحي.
- النظر إلى السائح على أنه صاحب منفعة ومساهم في عملية التسويق بعد أن كان مجرد مستهدف .
- الاقتناع بأن المسافرين يمكن لهم أن يروجوا للمقصد السياحي من خلال تفاعلهم مع الآخرين عبر شبكات التواصل الاجتماعي.
- البحث بكفاءة وفعالية عن موردي الخدمات والتواصل مع الزبائن الحاليين، والوصول إلى الزبائن المرتقبين.
- كما أن عملية التواصل مع المسافرين بعد أي رحلة يمنح الفرصة لتحسين الرحلات المستقبلية من خلال استغلال إدارة شكاوى الزبائن مما ينعكس على تطوير وتنمية المنتجات الجديدة.
- النظر للمسافرين على أنهم شركاء في تسويق وتصميم إنتاج التجربة السياحية.
- تنظيم رحلات باستمرار لمختلف موظفي الوكالات السياحية ورجال الصحافة والإعلام لزيارة الأماكن السياحية لإعلامهم بصورة شخصية عن الخدمات المتوفرة.

- إنتاج قواعد بيانات للصحافة إضافة لتصوير أفلام للتلفزيون والسينما عن السياحة.
- إقامة مسابقات ومنافسات دولية للكتابة عن السياحة الجزائرية مقابل جوائز.
- تنظيم مسابقات ومنافسات تليفزيونية وإذاعية تدور حول معالم الدول السياحية.
- إقامة مؤتمرات صحفية بشكل دوري عن السياحة في الدول التي تمثل أسواقاً جاذبة للسياحة.
- الاشتراك في المعارض السياحية الدولية التي تمثل تجمعات سياحية كبيرة.

المبحث الثالث: التقييم العام للسياسة السياحية في الجزائر.

قبل الحديث عن تقييم السياسة السياحية في الجزائر علينا التطرق إلى استخدام تقنية المقارنة المرجعية والتنافسية السياحية، وذلك من خلال استعراض مجموعة من الدول التي يتم تصنيفها وفق منهج معين لكي نتوصل إلى تقييم وتقويم السياحة بالجزائر.

المطلب الأول: المنهجية المستخدمة ودور تقنية المقارنة المرجعية في تقييم أداء القطاع السياحي.

أولاً- المنهجية المستخدمة.¹

إن الدول في تبنيها سياسات ومشروعات مختلفة عليها اختيار أحد الطريقتين، إما الطريق الأعلى للتنمية وإما الطريق الأدنى للتنمية، ونحن في دراسة تقييم القطاع السياحي في الجزائر اخترنا الطريق الأعلى للتنمية، وذلك من خلال طرح السياسات المستقبلية السليمة، ولتحقيق ذلك يتم اختيار دول المقارنة من خلال ما يلي:

1- الاعتماد على فكر الاقتصادي "Sanjay Ilall" في تقسيم دول المقارنة إلى ثلاث مجموعات :

أ - دول يحتذى بها (الدول الرائدة في تصدير المنتجات السياحية).

ب- دول الجوار (الدول ذات الخصائص الثقافية والجغرافية واللغوية والتاريخية المماثلة).

ج- منافسين مباشرين (الدول التي تتنافس الجزائر مباشرة مع المصدرين في هذا القطاع)، وذلك لإتاحة مجال أكبر للمقارنة وعدم الاكتفاء بالدول التقليدية المنافسة.

¹ - بومدين محمد، بومدين الحسين، دراسة تقييمية لواقع القطاع السياحي في الجزائر - دراسة مقارنة - مجلة السياسات الاقتصادية، ع 9، مخبر البحث: تقييم سياسة التنمية الاقتصادية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان- الجزائر: 2022، ص 107.

الجدول رقم (42): يوضح تقسيم الدول محل المقارنة

الدول التي يحتذى بها	
فرنسا - اسبانيا - ايطاليا	
دول الجوار	الدول المنافسة
- المغرب	- مصر
- تونس	- تركيا
	- الجزائر

استخدام تقنية المقارنة المرجعية في تقييم أداء القطاع السياحي تقوم على أربعة مؤشرات اقتصادية عالمية وهي كما يلي:

- المؤشرات التنافسية الأربعة للسياحة والسفر لسنة 2017.
- مؤشر الحرية الاقتصادية.
- مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال.
- مؤشر التنمية البشرية.

2- دور تقنية المقارنة المرجعية في تقييم أداء القطاع السياحي.

في تقييم أداء القطاع السياحي بالجزائر من خلال إستخدام تقنية المقارنة المرجعية يضع بين أيدي صناع القرار وكذا رجال الأعمال نقاط القوة، أي بمعنى معرفة العناصر المتوافرة في القطاع السياحي للدولة، والتي يمكن أن تساهم بشكل إيجابي في إنجاز الأعمال بتنافسية عالية، وتحدد من خلاله الأسئلة الموائية:

ماهي المزايا التي تزخر بها الدولة في المجال السياحي؟

وما هو الشيء الذي يمكن أن تفعله يميزها عن الآخرين؟ وكذا معرفة الموارد التي تختص بها دون غيرها من البلدان؟

وما هي نقاط الضعف التي تجعلها غير قادرة على التنافس ولا تحقق الميزة التنافسية؟

كما تحدد كذلك الأسئلة التالية:

ماذا يجب على البلد تجنبه في القطاع السياحي؟ وما يجب تحسينه في ذات القطاع؟

كما توفر استخدام تقنية المقارنة المرجعية في تقييم أداء القطاع السياحي بهدف معرفة الفرص التي تجعل من الدولة تحسن استغلال الظروف في سبيل تحقيق أهدافها الاستراتيجية كالظروف الاقتصادية والأمنية غير المستقرة في الدول المنافسة كمصر وتركيا موضوع المقارنة، بالإضافة إلى تجنب التهديدات التي تواجه القطاع السياحي وتقلل من قدرة القطاع السياحي في استغلال الفرص المتاحة أمامه وتحد من تحقيق أهدافه.¹

¹ - بومدين محمد، بومدين الحسين، المرجع السابق، ص 108.

المطلب الثاني: تقييم أداء القطاع السياحي بالاستناد إلى المؤشرات الاقتصادية العالمية.¹

لا يمكن الحديث عن التطوير السياحي للإنجازات من خلال التنافسية السياحية، تبقى لغة الأرقام على مستوى الجذب السياحي ومردوديته الاقتصادية هي المعيار الذي من خلاله يصنف التطور، ومن خلال ذلك يجب تسليط الضوء على مؤشرات اقتصادية عالمية وهي:

- تقارير تنافسية السياحة والسفر لسنة 2017 الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي، والذي يظهر مدى تقدم أو تراجع مرتبة الدول في تنافسية السياحة المؤشرات التي أدت إلى التقدم أو التراجع من خلال تحليل المؤشرات والمتغيرات في الأعمدة الرئيسية للتقرير.

- مؤشر الحرية الاقتصادية .

- مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال.

- مؤشر التنمية البشرية، باعتبار أن السياحة تتداخل فيها عدة قطاعات ومتغيرات أخرى.

الفرع الأول: تقييم الآثار الاقتصادية لقطاع السياحة في الجزائر.²

يعد القطاع السياحي في الجزائر أهم القطاعات التي يعول عليها في المساهمة بالدفع لعجلة التنمية الشاملة، إذ تمثل أحد أبرز مكونات الصادرات الخدمية التي لها تأثير كبير في ميزان المدفوعات، كما أنها تساهم برفع الناتج المحلي بنسبة تقدر بـ: 10%، و7% من التجارة الدولية، وقد إتخذت العديد من البلدان صناعة السياحة بديلا استراتيجيا لاستغلال مواردها ومقوماتها السياحية التي تضمن لها الاستدامة كما تبعدها عن الاعتماد على مصادر الثروة الناضبة.

نستطيع من خلال بعض المؤشرات الرئيسية للسياحة بالجزائر أن نحدد الواقع السياحي عبر السنوات الأخيرة، وذلك من خلال الدخل السنوي وكذا حجم الاستثمارات، بالإضافة إلى مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي والأيادي العاملة في القطاع السياحي

¹ - المرجع نفسه.

² - بومدين محمد، بومدين الحسين، المرجع السابق، ص 109.

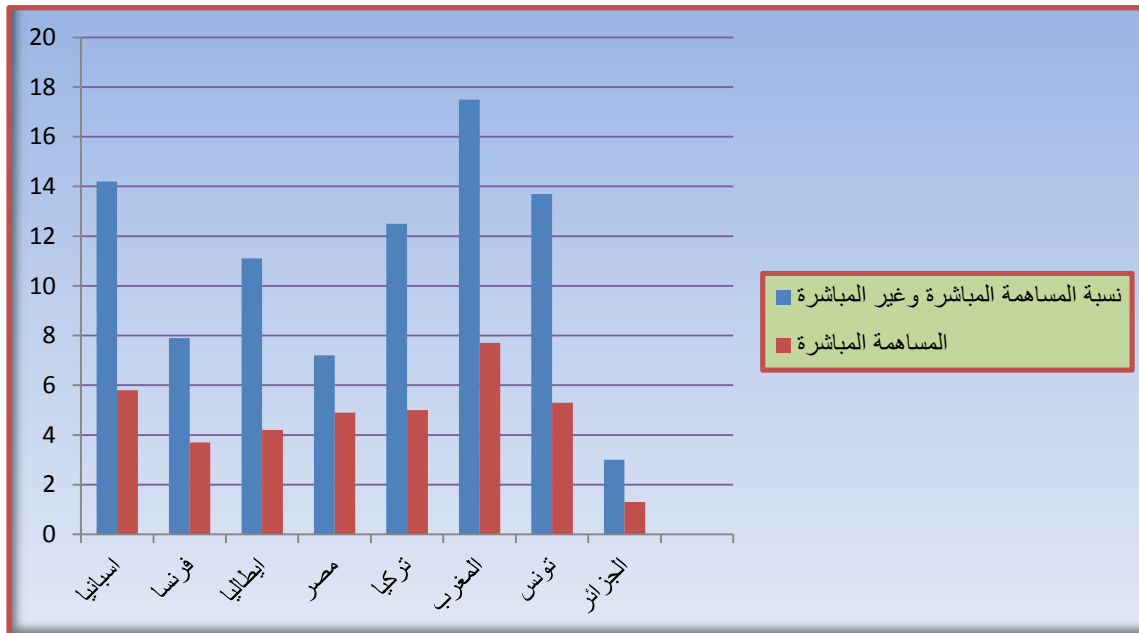
وعدد الفنادق المصنفة، والجدول الموالي يوضح مساهمة قطاع السياحة في الجزائر مقارنة بدول الجوار ودول المنافسة والدول التي يحتذى بها:

الجدول رقم(43): يوضح مساهمة قطاع السياحة الجزائري في الناتج المحلي الإجمالي
الوحدة: (مليار دولار)

الجزائر	دول الجوار		الدول المنافسة		الدول التي يحتذى بها			
	تونس	المغرب	تركيا	مصر	ايطاليا	فرنسا	اسبانيا	
3.0	13.7	17.5	12.5	7.2	11.1	7.9	14.2	- نسبة المساهمة المباشرة وغير المباشرة
1.3	5.3	7.7	5	4.9	4.2	3.7	5.8	- المساهمة المباشرة

المصدر : world travel and tourism council (wttc) 2017

الشكل رقم(26): يوضح مساهمة قطاع السياحة الجزائري في الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول

من خلال الجدول الموضح أعلاه والشكل نلاحظ بأن قطاع السياحة في الجزائر أقل مساهمة من الدول الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي، كما تعد بعيدة جدا عن المعدل العالمي حيث تساهم السياحة الدولية بـ: 10 من GDP العالمي، أما المساهمة المباشرة لقطاع السياحة والسفر بالجزائر في إجمالي الناتج المحلي تقدر بـ: 5.88 مليار دولار، أي بمعدل نسبته 1.3%، في حين يبلغ في الدول المنافسة كتركيا ومصر بلغت على التوالي 35.89 مليار دولار أي بمعدل نسبته 5% من الناتج المحلي التركي و14.48 مليار دولار أي بمعدل نسبته 4.9% من الناتج المحلي المصري، أما في الدول التي يحتذى بها في هذه المقاربة فقد بلغت اسبانيا 68.84 مليار دولار أي بمعدل نسبته 5.8% من الناتج المحلي الإجمالي، وفي فرنسا 89.15 مليار دولار أي بمعدل نسبته 3.7% من الناتج المحلي الإجمالي، وفي ايطاليا بلغت المساهمة 76.28 مليار دولار أي بمعدل نسبته 4.2% من الناتج المحلي الإجمالي، أما في دول الجوار فقد بلغت المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي لكل من المغرب وتونس على التوالي 7.7 مليار دولار أي بمعدل نسبته 7.7% من الناتج المحلي الإجمالي المغربي، و2.52 مليار دولار أي بمعدل نسبته 5.3% في الناتج المحلي الإجمالي التونسي.

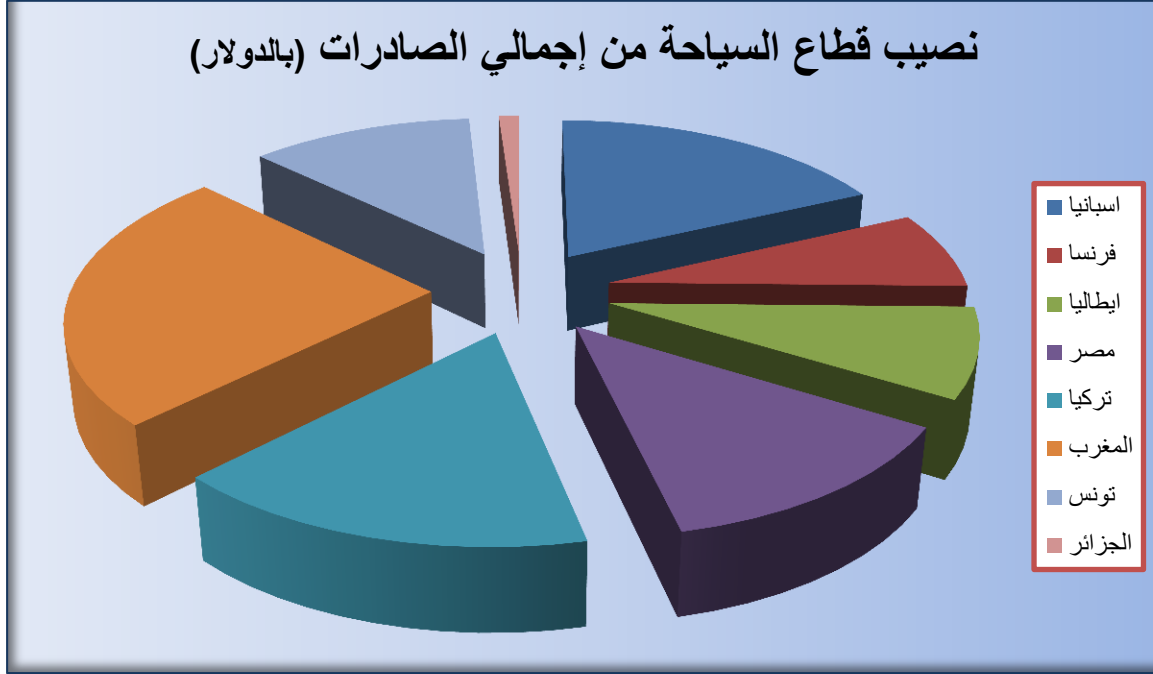
الجدول رقم(44): يوضح نصيب قطاع السياحة الجزائرية من إجمالي الصادرات

(خدماتية - سلعية) الوحدة: (مليار دولار)

الجزائر	دول الجوار		الدول المنافسة		الدول التي يحتذى بها			
	تونس	المغرب	تركيا	مصر	ايطاليا	فرنسا	اسبانيا	
0.95	10.5	22.1	14.2	11.4	7.5	6.5	16.1	- النصيب من إجمالي الصادرات (بالدولار)

المصدر: world travel and tourism council (wtcc) 2017

الشكل رقم(27): يوضح نصيب قطاع السياحة الجزائرية من إجمالي الصادرات
(خدماتية - سلعية) الوحدة: (مليار دولار)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول

من خلال بيانات الجدول الموضح أعلاه والشكل نلاحظ أن الإيرادات السياحية الجزائرية لا تساهم إلاّ بقدر ضعيف جدا ضمن مجموعة الصادرات الوطنية، ففي سنة 2016 مثلا لم تشكل سوى 1.25% من إجمالي الصادرات وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على دورها المهم في الاقتصاد الوطني، والصادرات الهيدروكربونية تسيطر على إجمالي الصادرات الوطنية.

- القطاع التصديري في الجزائر :

القطاع التصديري في الجزائر يتمثل في صنفين أساسيين هما: الصادرات المتمثلة في المحروقات ومشتقاتها، والصنف الثاني يتمثل في الصادرات خارج المحروقات، وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الدولة الجزائرية في محاولة تقليص التبعية لقطاع المحروقات، إلا أنها باءت بالفشل الذريع ولم تكلل بالنجاح المنشود ولم تحقق النتائج المرجوة من ذلك، والجدول والموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(45): يوضح تطور هيكل الصادرات من المحروقات وخارج المحروقات في

الجزائر خلال سنتي (1990-2017) الوحدة مليار دولار

إجمالي الصادرات		الصادرات خارج المحروقات		الصادرات من المحروقات		السنوات
النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	
100	11304	3.88	439	96.11	10865	1990
100	12101	3.10	375	96.90	11726	1991
100	10837	4.14	449	95.85	10388	1992
100	10091	4.74	479	95.25	9612	1993
100	8340	3.44	287	96.56	8053	1994
100	10240	4.97	509	95.02	9731	1995
100	13375	6.58	881	93.41	12494	1996
100	13889	3.67	511	96.32	13378	1997
100	10213	3.50	358	96.49	9855	1998
100	12522	3.49	438	96.50	12084	1999
100	22031	2.77	612	97.22	21419	2000
100	19132	3.38	648	96.61	18484	2001
100	18825	3.90	734	96.10	18091	2002
100	24612	2.73	673	97.26	23939	2003
100	32083	2.43	781	96.56	21302	2004
100	46001	1.97	907	98.02	45094	2005
100	54613	2.16	1184	97.83	53429	2006
100	59518	2.20	1312	97.79	58206	2007

100	81238	2.50	1940	97.50	79298	2008
100	45194	2.40	107	97.60	44124	2009
100	57053	2.67	1526	97.32	55527	2010
100	73489	2.80	2062	97.19	71427	2011
100	71866	2.86	2062	97.13	69804	2012
100	65917	3.32	2165	96.67	63752	2013
100	63114	4.45	2810	95.55	60304	2014
100	37787	5.46	2063	94.54	35724	2015
100	-	-	-	-	-	2016
100	-	-	-	-	-	2017

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المركز الوطني للإحصاء ONS

نلاحظ من خلال الجدول الموضح أعلاه أن إجمالي الصادرات الجزائرية خلال الفترة ما بين 1990 - 2015 قد تضاعف، حيث انتقل من 11304 مليون دولار سنة 1990 إلى 81238 مليون دولار خلال سنة 2008 وإلى 63114 مليون دولار خلال سنة 2014، أي بارتفاع نسبته 55.84% حيث نلاحظ أن قطاع المحروقات لازال يستحوذ ويسيطر على أكثر من 97% من إجمالي الصادرات وهو ما يعني أنه المساهم الأساسي في معدلات النمو، وعذا النمو يعكس بالمقابل القصور والضعف البنوي والهيكلي للصادرات بالجزائر خارج المحروقات، وبالرجوع للبيانات الإحصائية نجد أن الصادرات الجزائرية تتكون أساسا من المحروقات (1995 : تعادل 96.20%، 2008 : تعادل 97.5%، 2015 : 94.54%)، بينما بقية القطاعات خارج المحروقات لا تشكل إلا (1995 : 4.97%، 2008 : 2.50%، 2015 : 5.46%) بما فيها القطاع السياحي.¹

ومنه نستنتج ضعف تنافسية الاقتصاد الوطني، حيث يصنف خبراء المنتدى الاقتصادي العالمي في تقاريره الخاصة بمؤشر التنافسية، الاقتصاد الجزائري ضمن الاقتصادات التي تعاني من استفحال ظاهرة التبعية المطلقة للثروات الناضبة، وثيرها السلبي على الميزان التجاري كمحصلة للإختلالات البنوية وتدهور شروط التبادل في

¹ - علي فلاق، البديل المتاحة لتنوع الاقتصاد الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية، ورقة بحثية مقدمة في للملتقى الدولي: انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له، (المخاطر والحلول) جامعة المدينة، يومي 07-08 أكتوبر 2015، ص 07.

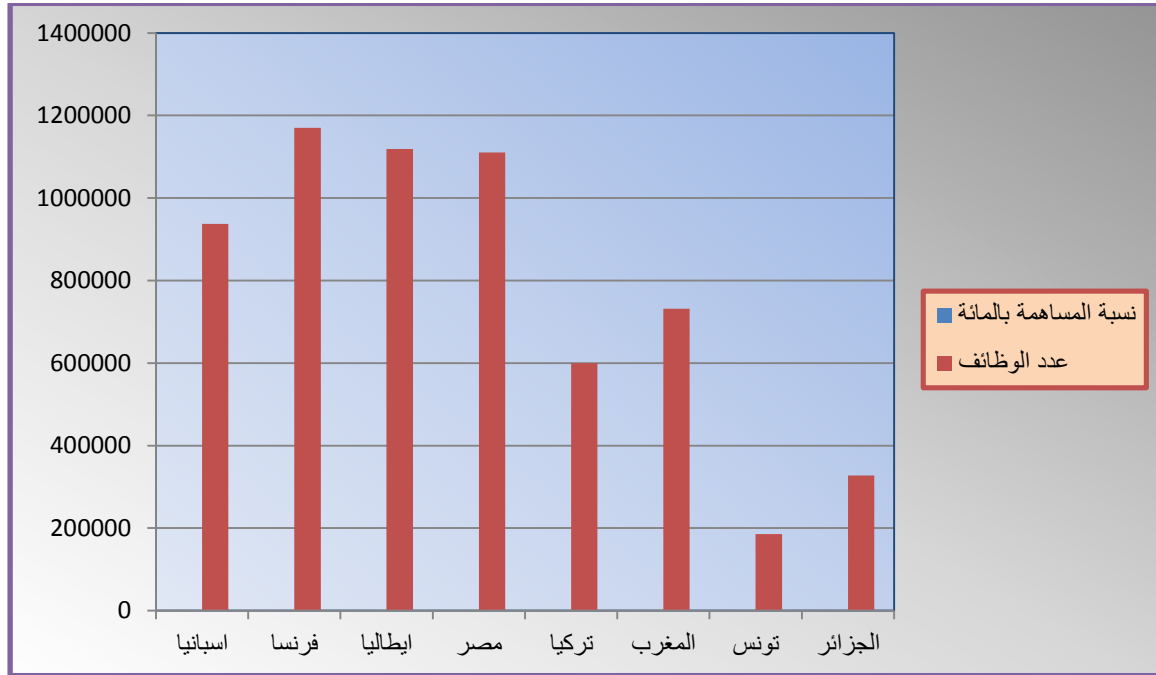
الأسواق الدولية، ويرى الكثير من الخبراء والمحللين المختصين في الشأن الجزائري كذلك مسألة قصور تنافسية الاقتصادي الجزائري إلى ضعف ديناميكية نشاطه الانتاجي خارج المحروقات بما فيه القطاع السياحي، وهو ما انعكس سلبا على معدلات التصدير وسبب تشوهات خطيرة في تركيبة هيكل الصادرات لصالح المحروقات.¹

الجدول رقم(46): يوضح المساهمة المباشرة لقطاع السياحة الجزائري في التوظيف

الجزائر	دول الجوار		الدول المنافسة		الدول التي يحتذى بها			
	تونس	المغرب	تركيا	مصر	ايطاليا	فرنسا	اسبانيا	
1.47	6	7.1	1.7	2.9	5.5	4.25	4.7	- نسبة المساهمة
327.3	185.2	731.5	599.	1.110.	1.118.	1.170	937.2	- عدد الوظائف
06	90	25	870	550	990	.310	62	

المصدر: world travel and tourism council (wttc) 2017

الشكل رقم(28): يوضح المساهمة المباشرة لقطاع السياحة في التوظيف



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول

¹ - المرجع السابق، ص 07.

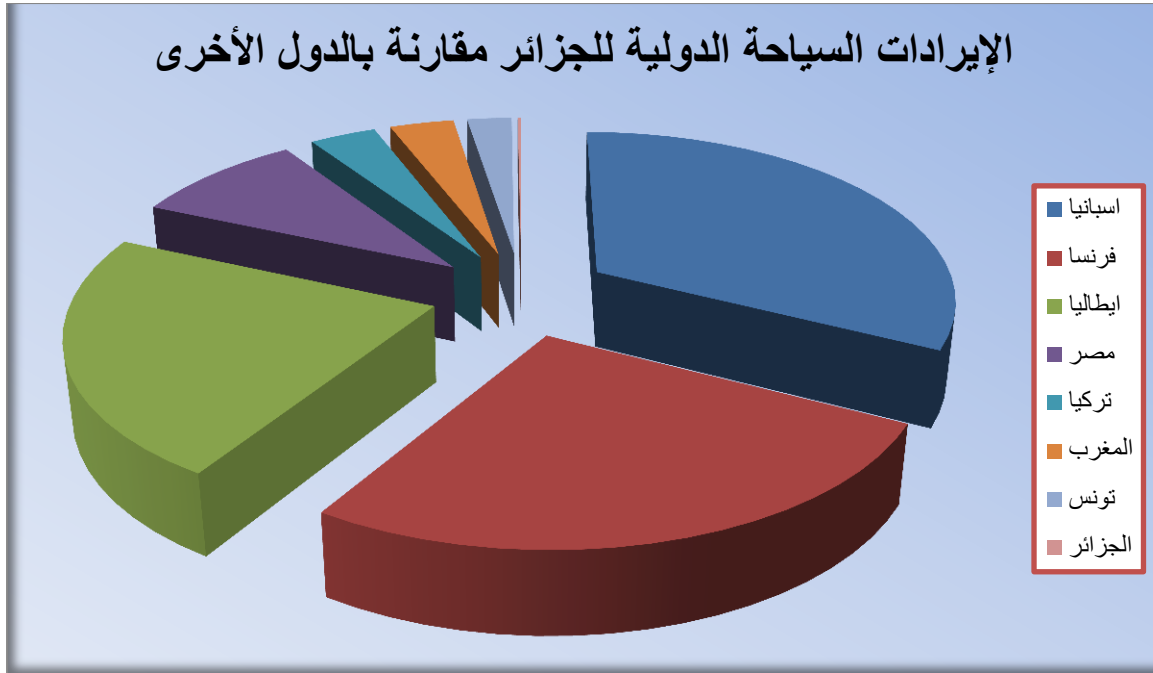
حسب نظرية أحد العلماء الفرنسيين والمسمى " فورستيه " القائمة على أرقام وحقائق مستخلصة من واقع التطور للقطاع السياحي والتي مفادها هو أنه كلما تطور وإزدهر القطاع السياحي كلما ازداد ارتكازه على عنصر العمل، أي بمعنى أن للسياحة قابلية كبيرة على خلق فرص عمل جيدة وجديدة، فالقطاع السياحي يعتبر من أكبر القطاعات الاقتصادية توفيراً لفرص العمل، حيث تستوعب السياحة ما قيمته 11% من إجمالي القوى العاملة على المستوى العالمي، ومن خلال بيانات الجدول يتضح لنا أن الجزائر هي الأقل مساهمة بين مجموعة الدول المقارنة، فعلى الرغم من الاستثمارات الضخمة التي تضمنها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية إلا أن نسبة فرص العمل التي يوفرها القطاع السياحي في الجزائر من إجمالي الوظائف تعد ضعيفة جداً، حيث قدرت بـ: 327.306 وظيفة، أي بنسبة تقدر بـ: 0.47% مقارنة بالوظائف المستحدثة، في حين فرنسا وإيطاليا ومصر تمثل النصيب الأكبر.

الجدول رقم(47): يوضح عدد السياح الوافدين وعائدات السياحة الدولية للجزائر
مقارنة بالدول محل المقارنة الوحدة: (مليار دولار)

الجزائر	دول الجوار		الدول المنافسة		الدول التي يحتذى بها			
	تونس	المغرب	تركيا	مصر	ايطاليا	فرنسا	اسبانيا	
0.307	4.1	5.9	6.1	15.7	39.4	45.9	56.5	- إيرادات المحصلة
1.71	6	10.17	39.47	13	50.73	84.45	68.52	- عدد السياح

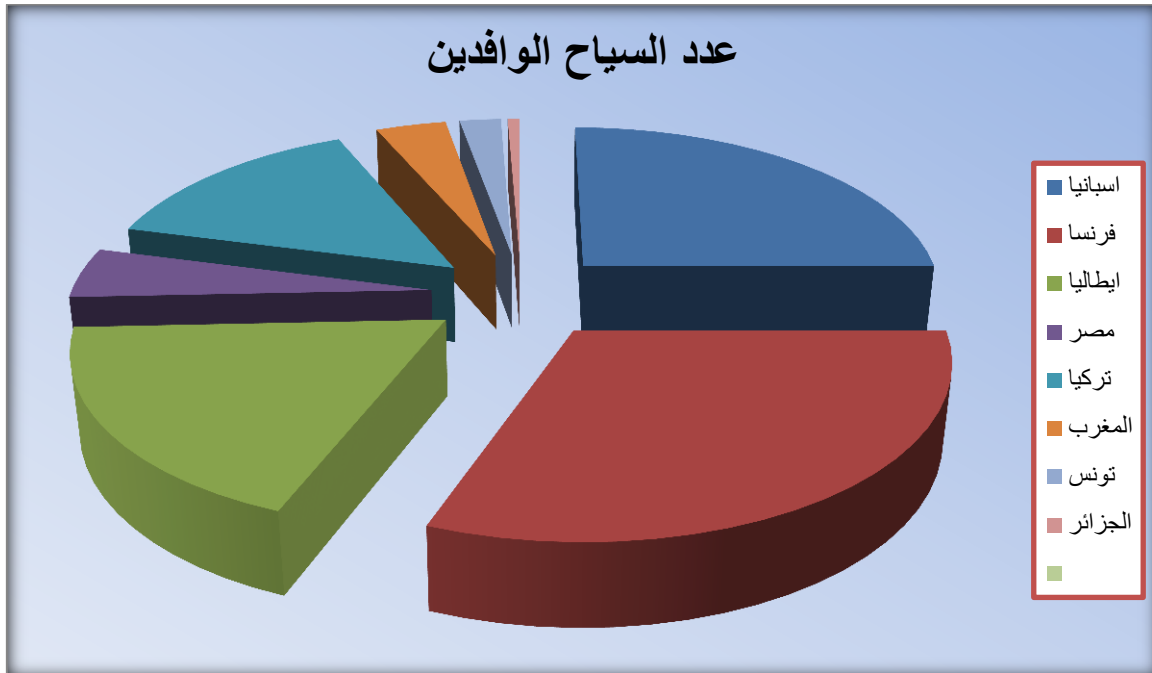
المصدر: world travel and tourism council (wttc) 2017

الشكل رقم(29): يوضح عائدات السياحة الدولية للجزائر مقارنة بالدول محل المقارنة



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول

الشكل رقم(30): يوضح عدد السياح الوافدين للجزائر مقارنة بالدول محل المقارنة



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول

من المؤشرات المهمة والدالة على تطور السياحة وانتعاشها هو تطور عدد السياح الوافدين، فمن خلال بيانات الجدول والشكل الموضحين أعلاه نلاحظ في الآونة الأخيرة بأن هذا المؤشر تطور بشكل كبير، حيث إزداد عدد السياح الوافدين من 880 مليون سائح في سنة 2009 إلى 1235 مليون سائح خلال سنة 2016، أي بمعدل نمو في السنة يقدر بـ: 4.4%، فقد وضحت بيانات المنظمة العالمية للسياحة التابعة للأمم المتحدة أن فرنسا حلت في المرتبة الأولى بالنسبة لعدد السياح الوافدين إليها والذي بلغ 84.45 مليون سائح، وتلتها اسبانيا مباشرة بـ 68.52 مليون سائح، وجاءت ايطاليا في المركز الثالث بـ 50.73 مليون سائح، في حين تركيا احتلت المركز الرابع بـ 39.47 مليون سائح أجنبي، أما الجزائر فتتبع القائمة بمركزها 118 باستقبالها 1.71 مليون سائح أجنبي، أما مصر فاستقبلت 9.13 مليون سائح وكان ترتيبها 74 عالميا، وحلت دولة تونس في المركز 78 بـ 5.35 مليون سائح أجنبي، والمغرب حلت في المرتبة 64 بـ 10.17 مليون سائح أجنبي.

والجزائر من أضعف الدول من حيث استقبال السياح الأجانب مقارنة بالدول محل المقارنة، فهي متأخرة جدا عن منافسيها بأرقام جد معتبرة ، أي لا تمثل إلا 0.46 بالمائة من عدد السياح للدول المحتدى بها، و12 بالمائة بالنسبة لدول المنافسة، و38 بالمائة لدول الجوار، فإن نسبة استقطاب السياح في الجزائر فهي لا تتجاوز 3% من عدد السكان، ففي فرنسا على سبيل المثال وصلت نسبة السياح فيها نسبة 100%، أي ما يعادل 80 مليون ساكن يقابلها 80 مليون سائح أجنبي، وتونس تمثل نسبة السياح الوافدين إليها 50% أي ما يقابله 11 مليون ساكن ما يعادل 6 ملايين سائح أجنبي.

وهذا ما كان انعكاسه على الإيرادات المحصلة من القطاع السياحي في الجزائر، فالإيرادات السياحية المحصلة لا تزال بعيدة كل البعد عن المستوى المطلوب، فمن خلال المقارنة نجد لا وجه للمقارنة بين الجزائر والدول المحتدى بها أو حتى دول المنافسة ودول الجوار، حيث بلغت نسبة 0.23 بالمائة للدول المحتدى بها و0.1 بالمائة بالنسبة للدول المنافسة و0.98 بالمائة لدول الجوار، وقد وصل المدخول السنوي للنتائج السياحي في الجزائر إلى 307 مليون دولار، يعد هذا الرقم ضعيف جدا إذا ما قورن بالإمكانات

والموارد المتاحة وحجم البرامج المسطرة وما تخصصه الدولة من اعتمادات مالية من أجل الاستثمار السياحي.

تراجع نصيب الجزائر من الإيرادات السياحية وأعداد الزوار الوافدين إليها يدل على وجود علاقة ارتباطية بين القدرة التنافسية للجزائر كمقصد سياحي وبين ترتيبها ومكانتها بين الدول من حيث عدد السياح والإيرادات السياحية، فكلما ازدادت تنافسية المقصد السياحي تزيد الإيرادات المحصلة والعكس صحيح، فمن خلال هذه العلاقة نلاحظ أن الموقف التنافسي يؤثر بصورة مباشرة في الصورة الذهنية للمقصد السياحي.

الجدول رقم(48): يوضح عدد السياح الوافدين وعائدات السياحة الدولية للجزائر

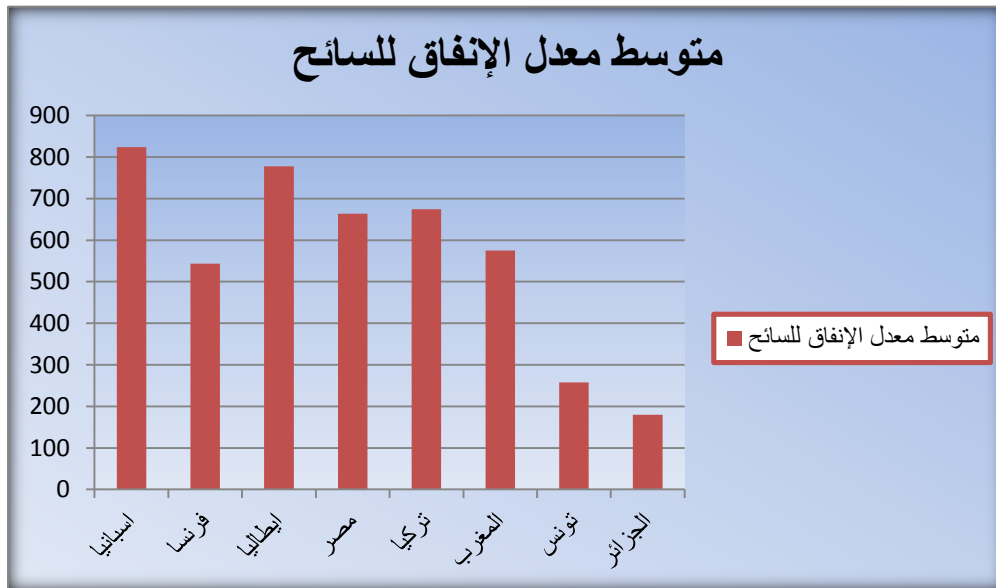
مقارنة بالدول الأخرى

الجزائر	دول الجوار		الدول المنافسة		الدول التي يحتذى بها			متوسط معدل الإنفاق للسائح
	تونس	المغرب	تركيا	مصر	ايطاليا	فرنسا	اسبانيا	
179.9	257.7	575.1	674.2	663.6	777.6	543.7	824.1	

المصدر: world travel and tourism council (wttc) 2017

الشكل رقم (31): يوضح عدد السياح الوافدين وعائدات السياحة الدولية للجزائر

مقارنة بالدول الأخرى



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول

من خلال بيانات الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن متوسط معدل الإنفاق للسائح في الجزائر يعتبر ضعيف إذا ما قورن بدول الجوار والدول المحتذى بها والدول المنافسة، وهذا راجع لعدة أسباب نذكر منها ضعف الخدمات المرافقة للأنشطة السياحية، وهو ما تعكسه المؤشرات السياحية للجزائر وترتيبها العالمي، فالجزائر تفتقر إلى تنوع الأنشطة السياحية وكذلك تنفيذ استراتيجياتها التي تستهدف السوق، لذا عليها إيجاد السبل الكفيل لتحقيق جذب قدر كبير من السياح الأجانب.

الفرع الثاني: تقييم الركائز الأساسية لمختلف المؤشرات.¹

أولاً- مؤشر السياسات الخاصة بالسياحة والسفر:

يعتمد هذا المؤشر الأساسي على قياس القدرة التنافسية للدول بوضع السياحة والسفر ضمن أولوياتها.

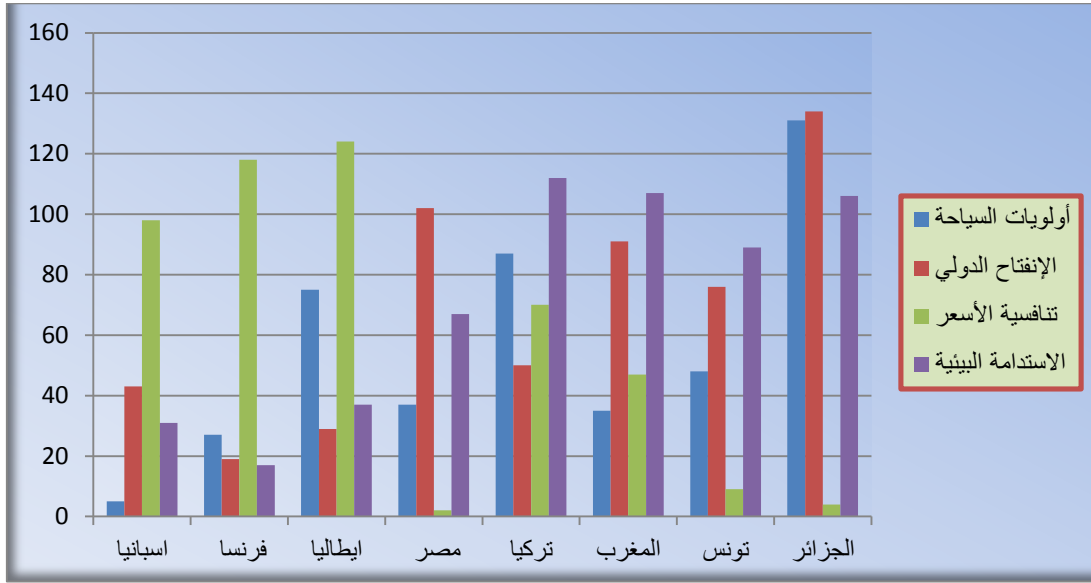
الجدول رقم(49): يوضح القدرة التنافسية للجزائر مقارنة بالدول محل المقارنة

الجزائر	دول الجوار		الدول المنافسة		الدول التي يحتذى بها			
	تونس	المغرب	تركيا	مصر	ايطاليا	فرنسا	اسبانيا	
131	48	35	87	37	75	27	5	أولويات السياحة
134	76	91	50	102	29	19	43	الإنفتاح الدولي
4	9	47	70	2	124	118	98	تنافسية الأسعار
106	89	107	112	67	37	17	31	الإستدامة البيئية

المصدر: world travel and tourism council (wtcc) 2017

¹ - بومدين محمد، بومدين الحسين، المرجع السابق، ص 115.

الجدول رقم(32): يوضح القدرة التنافسية للجزائر مقارنة بالدول محل المقارنة



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول

من خلال الجدول الموضح أعلاه نلاحظ أن الجزائر تتمركز في آخر الرتب من حيث الركائز الفرعية المتمثلة في: الأولوية للسياحة والسفر، والاستدامة البيئية، والانفتاح العالمي، وذلك راجع لمحدودية الانفتاح الاتفاقيات الثنائية لخدمات الطيران وكذا الحملات التسويقية في جذب السياح، ونلاحظ أيضا من خلال بيانات الجدول أن المؤشر الأكثر تأثيرا على تراجع القدرة التنافسية للجزائر هما الانفتاح الدولي والاستدامة البيئية التي تسلط الضوء على الصرامة في تنفيذ اللوائح المنظمة للبيئة وتطوير الاستدامة في القطاع السياحي وكذا عدد المعاهدات والاتفاقيات البيئية الدولية، ونلاحظ أيضا أن الجزائر تحتل المركز الرابع من حيث تنافسية الأسعار ومرد ذلك بالدرجة الأولى إلى انخفاض مستوى أسعار الغرف لفنادق الدرجة الأولى، وانخفاض سعر العملة الوطنية مقارنة بسعر العملة الصعبة، وانخفاض اسعار الوقود، إلا أنها تظل غير كافية في ظل عدم وجود بنى تحتية متطورة تساعد على توفير الراحة للسياح.

ثانيا- مؤشر السياسات الخاصة بالبنى التحتية :

يشير مسار البنية الأساسية وبيئة الأعمال إلى مدى تقدم وتطور البنى التحتية خاصة فيما تعلق بالنقل الجوي والبري والبحري، بحجم ما توفره البنى التحتية من مرونة تجعل

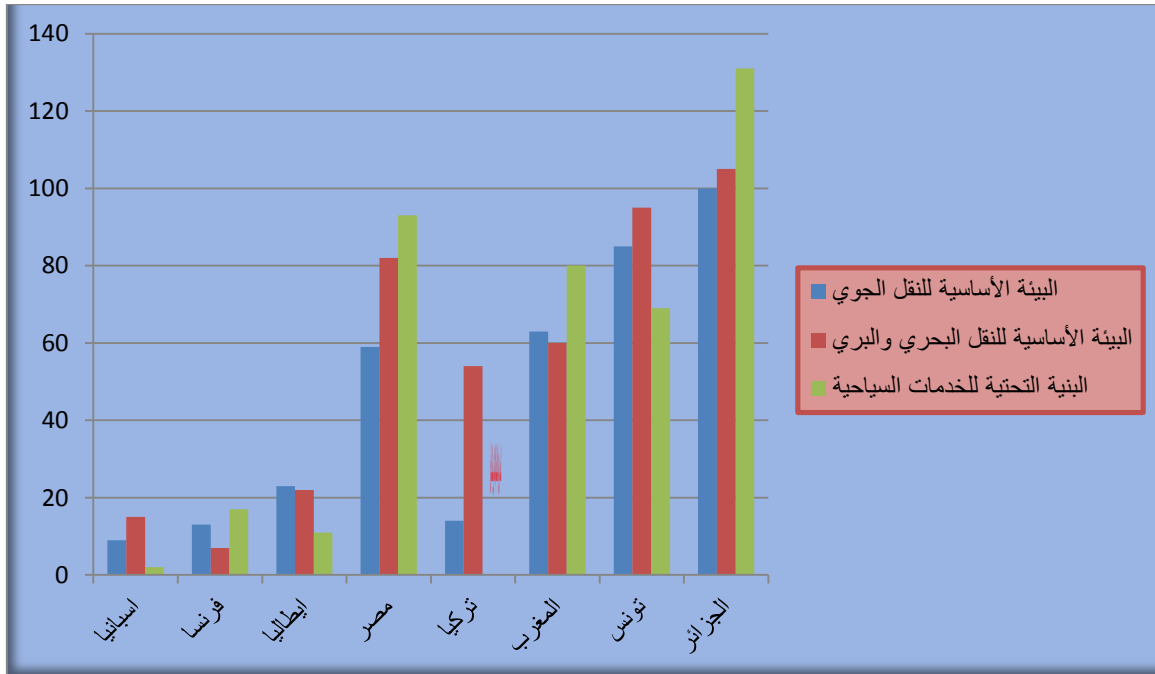
من السائح مرتاح في التنقل، بالإضافة إلى التركيز على البيئة الأساسية للخدمات السياحية.

الجدول رقم(50): يوضح ترتيب الجزائر في البنى التحتية مقارنة بالدول محل المقارنة

الجزائر	دول الجوار		الدول المنافسة		الدول التي يحتذى بها			
	تونس	المغرب	تركيا	مصر	ايطاليا	فرنسا	اسبانيا	
100	85	63	14	59	23	13	09	البيئة الأساسية للنقل الجوي
105	95	60	54	82	22	07	15	البيئة الأساسية للنقل البحري والبري
131	69	80	42	93	11	17	02	البنية التحتية للخدمات السياحية

المصدر : world travel and tourism council (wttc) 2017

الشكل رقم(33): يوضح ترتيب الجزائر في البنى التحتية مقارنة بالدول محل المقارنة



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول

من خلال الجدول والشكل الموضحين أعلاه نلاحظ تذييل الجزائر في الترتيب العالمي من حيث البنى التحتية، ففي جودة الطرقات تركزت في الرتبة 99 سنة 2013، و97 سنة 2014، إلى المرتبة 105 سنة 2015، إلى المرتبة 115 سنة 2017، ومردّ ذلك إلى سوء جودة الطرقات وكذا محدودية ترصيفها، فالجزائر تحتل المراتب الأخيرة من حيث النقل الجوي والبحري والبري رغم الغتمادات المالية الكبيرة التي رصدت لتطوير القطاع خلال السنوات السابقة، ويمكن تفسير هذا التذييل ومردّه إلى النقص الواضح في عدد المطارات مقارنة بنظيراتها ودول محل المقارنة، بالإضافة إلى قلة الرحلات الجوية الداخلية والخارجية، فالجزائر تحتل الرتبة من 111 إلى 131 في مجال البنى التحتية للخدمات السياحية، ومردّ ذلك إلى الضعف الكبير في أداء هذا القطاع، سواء ما تعلق بالبنية الأساسية عموما كنقص الصرافات الآلية مقارنة بنسبة التعداد السكاني، بالإضافة إلى عدم توفر شركات خاصة بتأجير الحافلات والسيارات بالشكل الكافي مقارنة بالتطور الذي حققته بقية الدول في هذا الشأن، مما عزز تراجع تنافسية الجزائر دوليا.

ثالثا- المؤشر الخاص بالموارد الطبيعية والثقافية :

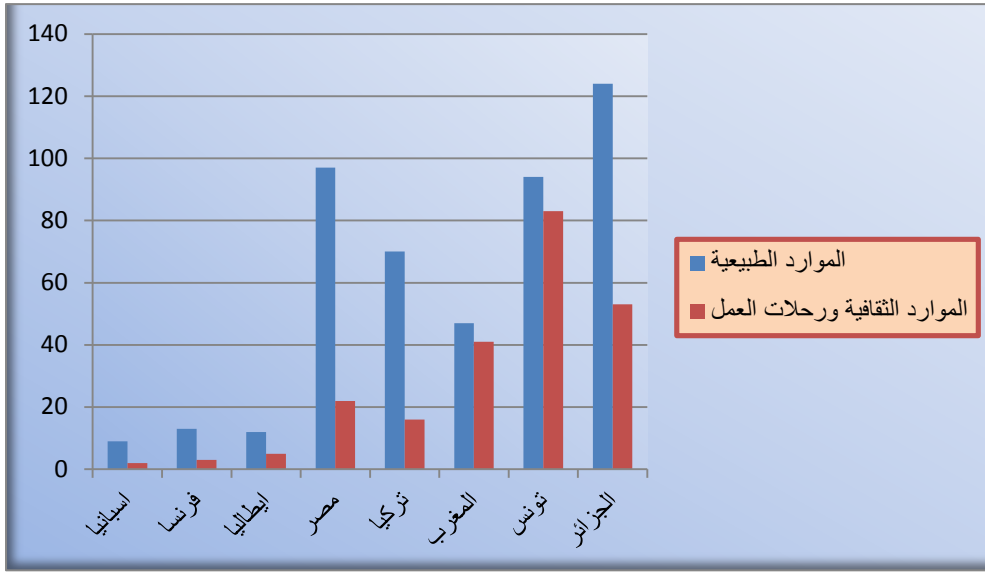
سنستعرض في الجدول الموالي ترتيب الجزائر فيما يتعلق بالوارد الطبيعية والثقافية مقارنة بالدول المحتذى بها ودول الجوار ودول المنافسة.

الجدول رقم(51): يوضح ترتيب الجزائر في الموارد الطبيعية والثقافية مقارنة بالدول محل المقارنة

الجزائر	دول الجوار		الدول المنافسة		الدول التي يحتذى بها			
	تونس	المغرب	تركيا	مصر	ايطاليا	فرنسا	اسبانيا	
124	94	47	70	97	12	13	9	- الموارد الطبيعية
53	83	41	16	22	5	3	2	- الموارد الثقافية ورحلات العمل

المصدر : world travel and tourism council (wttc) 2017

الشكل رقم (34): يوضح ترتيب الجزائر في الموارد الطبيعية والثقافية مقارنة بالدول محل المقارنة



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول

من خلال بيانات الجدول والشكل الموضحين أعلاه نلاحظ بأن الجزائر تحتل مراكز متأخرة فيما يتعلق بمؤشر الموارد الطبيعية وبصورة أقل تأخر فيما يتعلق بالموارد الثقافية ورحلات العمل، وهذا مرده إلى التراجع الكبير في جاذبية المواقع الطبيعية الجزائرية، من صحاري وشواطئ وغيرها، وسببه غياب وسائل الترفيه، وكذا النقص في تنظيم الفعاليات الثقافية والمهرجانات، بالإضافة إلى إهمال جودة الطبيعة المطلوب العمل فيها ونقص الترويج السياحي، فعلى سبيل المثال نجد قلاع الجزائر ومناطقها التاريخية لا تقل أهمية عن المواقع الأثرية للدول محل المقارنة، في حين أن المعالم الطبيعية والتاريخية العريقة والمعترف بها من طرف منظمة اليونسكو معرضة للإهمال والنسيان، بالإضافة إلى غياب سياسة مدروسة وواضحة في مجال حفظ الآثار، على عكس الدول محل المقارنة التي تحسن الدفاع عن ملفاتها التي يستوجب أن تكون في قائمة التراث العالمي، بالإضافة إلى الاستثمار في الملاعب الرياضية لتشجيع السياحة الرياضية، وكذا تعزيز عقد الاجتماعات العالمية كالمؤتمر الاقتصادي الذي عقد في مصر بشرم الشيخ مما يعزز سياحة المؤتمرات والتي أصبحت اليوم تشكل أحد الركائز الأساسية في الناتج المحلي للقطاع السياحي، أما فيما يتعلق بمؤشر الموارد الطبيعية والثقافية فإن الجزائر متأخرة، رغم بروز الموارد الثقافية في مراتب حسنة لما تملكه من موارد ثقافية مصنفة دولياً، إلا أنها لا زالت في المستوى دون المطلوب فيما يخص الموارد الطبيعية.

المطلب الثالث: تحليل معطيات مختلف المؤشرات السياحية للجزائر مقارنة بدول المقارنة.

الفرع الأول: تحليل معطيات مؤشر تنافسية السياحة والسفر:¹

يرتكز مؤشر تنافسية السياحة والسفر على أربعة مؤشرات والكثير من المتغيرات، حيث أن المؤشرات هذه تتمثل في: المؤشر الذي يهتم بالتنظيمات والقوانين المعمول بها قطاع السياحة والسفر مثل الانفتاح العالم وكذا المنافسة في الأسعار، ومؤشر البيئة المساعدة مثل الثروة البشرية والأمن والسلام وقوانين العمل، ومؤشر البنية التحتية للسياحة والسفر، مثل شركات الطيران والمطارات، ومؤشر الموارد الطبيعية والثقافية، هذه المؤشرات هي بمثابة أداة مهمة عند صناع القرار من أجل تحسين تنافية القطاع والسياحة والسفر، وذلك من خلال تثمين البيئة الداعمة لتنافسية قطاع السياحة على وجه الخصوص وتحسين بيئة الاستثمار على وجه العموم وتثمين المؤهلات الطبيعية والثقافية.

الجدول رقم(52): يوضح المؤشرات الفرعية الرئيسية لتنافسية السياحة في الجزائر مقارنة بدول

محل المقارنة

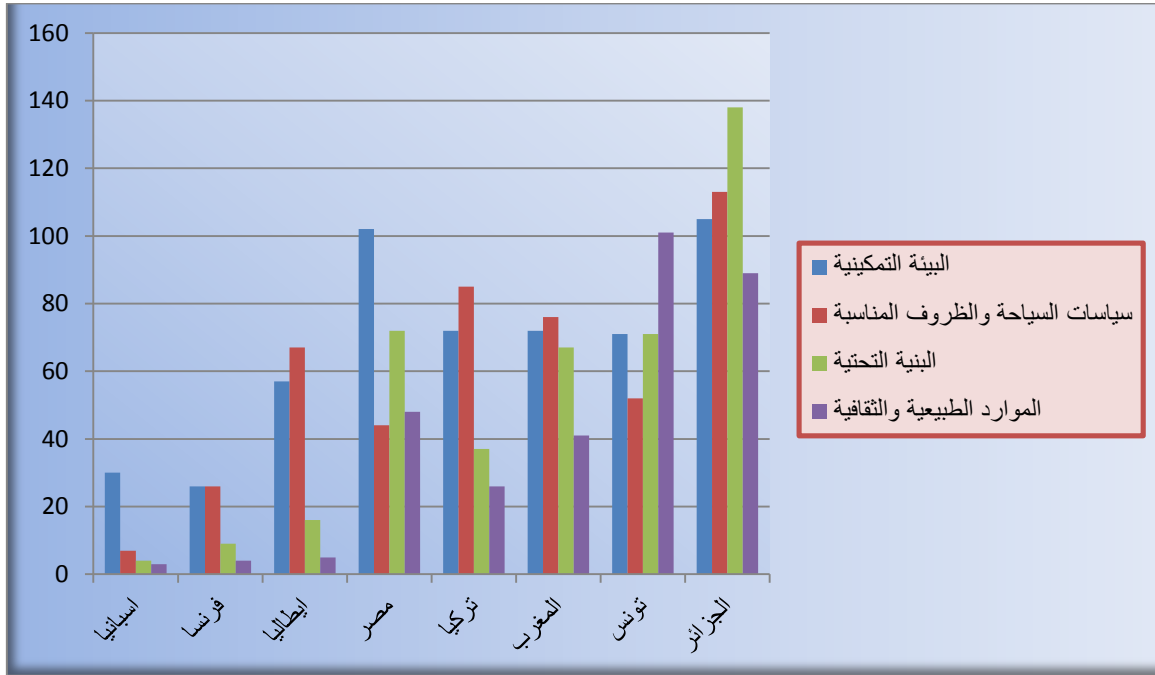
الجزائر	دول الجوار		الدول المنافسة		الدول التي يحتذى بها			
	تونس	المغرب	تركيا	مصر	ايطاليا	فرنسا	اسبانيا	
105	71	72	72	102	57	26	30	البيئة التمكينية
113	52	76	85	44	67	26	7	سياسات السياحة والظروف المناسبة
138	71	67	37	72	16	9	4	البنية التحتية
89	101	41	26	48	5	4	3	الموارد الطبيعية والثقافية

المصدر: world travel and tourism council (wtte) 2017

¹ - بومدين محمد، بومدين الحسين، المرجع السابق، ص 112.

الشكل رقم(35): يوضح المؤشرات الفرعية الرئيسية لتنافسية السياحة في الجزائر

مقارنة بدول محل المقارنة



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول

من خلال بيانات الجدول والشكل الموضحين أعلاه نلاحظ أن المؤشرات الكلية لمؤشر التنافسية السياحية للجزائر متأخر في أغلب محطاته الداعمة للقطاع السياحي، وتعد تنافسيته بعيدة جدا على المعايير الدولية، على الرغم من ما تزخر به الجزائر من مقومات وإمكانات تساعد على النهوض بالقطاع السياحي ومن ثم الاستفادة من تأثيراته على النشاط الاقتصادي بصورة مباشرة أو غير مباشرة، مما لا يجعل منها وجهة وقبله سياحية، حتى فيما يتعلق بمؤشر الموارد الطبيعية، وذلك راجع لإهمال الجزائر لهذه الموارد، إلا أنه لو لاحظنا باقي المؤشرات الفرعية وركائزها الرئيسية يتبين لنا أن الجزائر لديها ميزة نسبية جيدة في عدة محاور تستطيع تطويرها وتحويلها إلى ميزة تنافسية، حيث تحتل المرتبة الرابعة في تنافسية الأسعار في مجال السياحة، والمرتبة 53 على مستوى الموارد البشرية.

الفرع الثاني : تحليل معطيات البيئة التمكينية¹:

تقوم البيئة التكميلية لقطاع السياحة والسفر على مجموعة من المقومات التي يعتمد عليها في تقييم تنافسية قطاع السياحة، دراسة الأطر القانونية والتنظيمية التي يتبين من خلالها مدى مرونة القوانين والإجراءات التنظيمية، وشهدت تنافسية السياحة والسفر على مستوى الأطر التنظيمية في الجزائر بمختلف فروع التطورات التي نوضحها في الجدول الموالي:

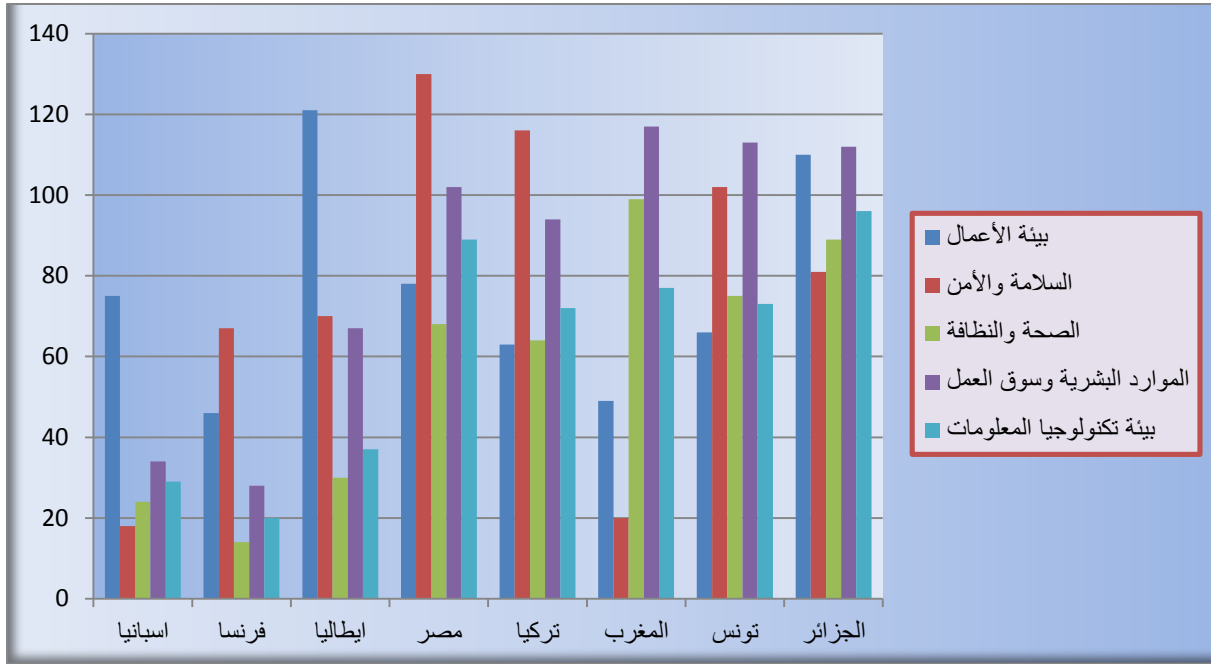
الجدول رقم(53): يوضح مؤشرات البيئة التمكينية للجزائر مقارنة بدول محل المقارنة

الجزائر	دول الجوار		الدول المنافسة		الدول التي يحتذى بها			
	تونس	المغرب	تركيا	مصر	ايطاليا	فرنسا	اسبانيا	
110	66	49	63	78	121	46	75	بيئة الأعمال
81	102	20	116	130	70	67	18	السلامة والأمن
89	75	99	64	68	30	14	24	الصحة والنظافة
112	113	117	94	102	67	28	34	الموارد البشرية وسوق العمل
96	73	77	72	89	37	20	29	بيئة تكنولوجيا المعلومات

المصدر: world travel and tourism council (wttc) 2017

¹ - بومدين محمد، بومدين الحسين، المرجع السابق، ص 113.

الشكل رقم(36): يوضح مؤشرات البيئة التمكينية للجزائر مقارنة بدول محل المقارنة



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول

من خلال بيانات الجدول والشكل أعلاه تبين أن الجزائر تحتل مراكز متأخرة فيما تعلق بالركائز السابقة و وهي الأقل ترتيبا بالنسبة للدول محل المقارنة من حيث البيئة التنظيمية، ومرد ذلك هو ضعف وعدم مرونة السياسات والقواعد التنظيمية الخاصة بالحصول على التأشيرات والأعباء والوقت اللازمين للإنطلاق في مشروع استثماري من جهة، بالإضافة لعدم جاهزية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي بدورها ترجع لعدة عوامل أبرزها:

- عدم ظهور قطاع السياحة لدى الحكومة الجزائرية كأولوية سواء لإنخفاض حجم النفقات الموجهة للقطاع أو بسبب سوء استخدامها.
- ضعف تمثيل الجزائر في مختلف المحافل والمعارض والتظاهرات الدولية الخاص بأنشطة القطاع السياحي.
- هشاشة منظومة الرعاية الصحية ونوعيتها.

- ضعف استعمال الانترنت في مختلف العمليات التجارية بين المستهلكين وأصحاب الأعمال.
 - عدم اهتمام الدولة بالمجال البيئي.
 - عدم توفر الأمن والحماية من الخسائر الناتجة عن حوادث الطرق والأعمال الإرهابية.
- لتطوير القدرة التنافسية في هذا المؤشر المهم يستوجب العمل على معرفة كيفية تحسين وتطوير القدرة التنافسية في كل متغير من هذه المتغيرات، والتي تتطلب قرارات سياسية في غالب الأوقات، كما أن هذا التحسين والتطوير لا يتوقف على جهة واحدة معينة فحسب بل يتطلب تضافر جهود عدة جهات حكومية أخرى، كالجهاز التي تصدر قوانين الضريبة مثلا، وقوانين الاستثمار، ووزارة تكنولوجيا الإعلام والاتصال، ووزارة التربية والتعليم وكذا المؤسسات التي تهتم بالموظفين، وبناء شراكة فعالة بين كل هذه الجهات حتما سيزيد نسبة المشاريع الاستثمارية في المشاريع السياحية وسيحسن من القدرة التنافسية.

الفرع الثالث : تحليل مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال¹

أفاد تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي سنة 2018، ترتيب نتائج ممارسة أنشطة الأعمال²، وفيما يلي ترتيب نتائج ممارسة أنشطة الأعمال على مستوى المؤشرات الفرعية للدول محل المقارنة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2017.

الجدول رقم(54): يوضح نتائج ممارسة أنشطة الأعمال على مستوى المؤشرات الفرعية للجزائر

مقارنة بدول الجوار

الدولة	الترتيب العالمي	الترتيب العربي	بدء النشاط التجاري	الحصول على الكهرباء	تسجيل الملكية	الحصول على الائتمان	حماية المستثمرين الأقلية	دفع الضرائب	التجارة على الحدود	انفاذ العقود	تسوية حالة الاعمار	استخراج التراخيص
الجزائر	156	14	142	177	162	175	173	155	178	102	74	77

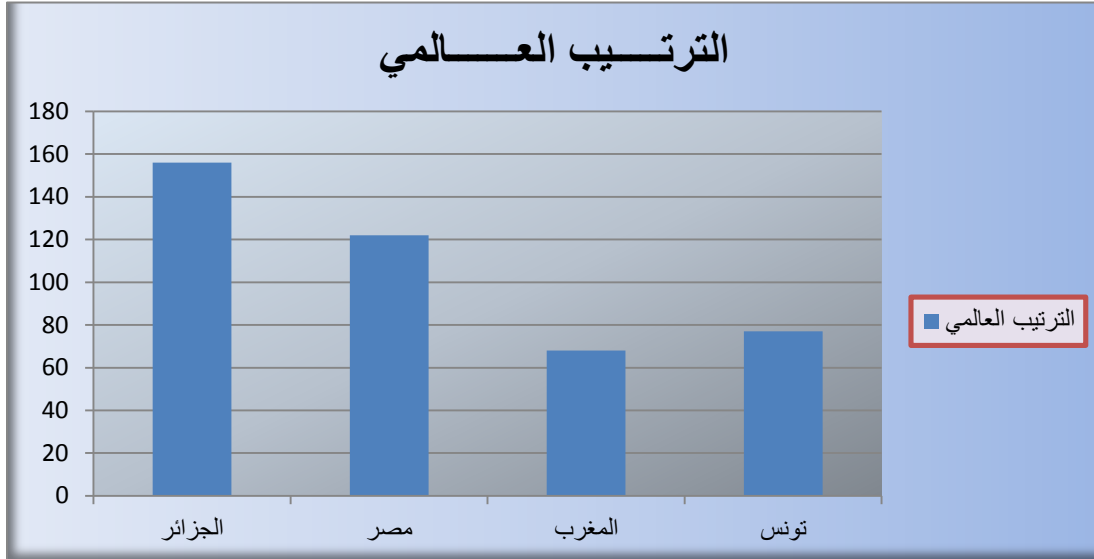
¹ - بومدين محمد، بومدين الحسين، المرجع السابق، ص 118.

² - تقرير ممارسة أنشطة الأعمال هو تقرير سنوي يصدر عن البنك الدولي، من خلال 10 معايير ويبحث في اقتصاديات دول حول العالم، والنظر في مجالات التقدم أو التراجع في 10 بنود تظهر التطور أو التراجع في أنشطة أعمالها، وتناقش المعايير الـ 10 في قضايا: بدء النشاط التجاري، استخراج تراخيص البناء، الحصول على الكهرباء، تسجيل الملكية، الحصول على الائتمان، حماية المستثمرين الأقلية، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود، تسوية حالات الإعمار (التعثر).

64	109	162	168	162	114	82	109	77	39	10	122	مصر
18	131	57	63	41	87	101	87	57	40	04	68	المغرب
59	58	76	92	106	118	101	92	40	103	05	77	تونس

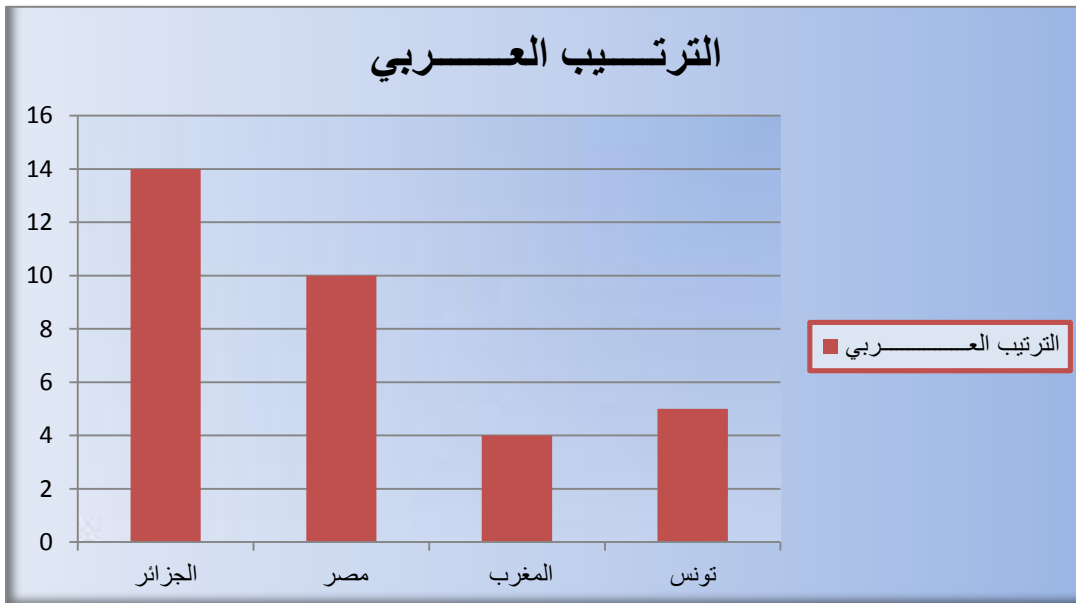
المصدر: تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2018، الترتيب العالمي والعربي.

الشكل رقم(37): يوضح نتائج ممارسة أنشطة الأعمال على مستوى المؤشرات الفرعية للجزائر مقارنة بدول الجوار



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول

الشكل رقم(38): يوضح نتائج ممارسة أنشطة الأعمال على مستوى المؤشرات الفرعية للجزائر مقارنة بدول الجوار



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول

من خلال بيانات الجدول والشكلين المبينة أعلاه نلاحظ أن ترتيب كل من الجزائر والمغرب وتونس ومصر على التوالي 156، 68، 77، 122، من بين 190 دولة، طبقا لتقرير أنشطة الأعمال لسنة 2017، حيث استطاعت الجزائر أن تحدث تحسن في بيئة الأعمال هذا العام وتصدر بلدان المغرب العربي، على الرغم من تمركزها في الترتيب 156، وذلك راجع للإصلاحات التي قامت بها، ومردّ هذا التحسن هو القيام بأربعة إصلاحات المتمثلة في: إلغاء الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال لبدء النشاط التجاري، أيضا تبسيط الحصول على رخصة البناء، بالإضافة إلى زيادة الشفافية في رسوم الكهرباء، وخفض معدل الضريبة للأعمال،

الفرع الرابع : تحليل مؤشر الحرية الاقتصادية لعام 2017:¹

من خلال الإحصائيات التي أصدرها معهد "هيرتا غفاونديشن" الأمريكي أن الجزائر تحتل المركز 172 دوليا في مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2017، والمركز 13 عربيا في حين احتلت دولة المغرب المركز 86 دوليا، وتونس في المركز 123 دوليا، ومصر في المركز 144 دوليا، وكان حسب التقرير مردّ أسباب تراجع الحريات الاقتصادية لدى بعض دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط إلى تفاقم حجم المشكلات المؤسسية والهيكلية لتلك الدول، وتدني معدلات النمو بالقطاع الخاص عن المستويات المطلوبة لتحقيق أكبر الفرص التي تتناسب مع تزايد حجم التعداد السكاني لتلك البلدان، بالإضافة إلى عدة أسباب أخرى نذكر منها تطبيق القاعدة الاستثمارية 49/51، التي طالما انتقدها مسؤولين أجنبية ورجال أعمال.

¹ - بومدين محمد، بومدين الحسين، المرجع السابق، ص 120.

الفرع الخامس : تحليل مؤشر التنمية البشرية:¹

من خلال التقرير العالمي للتنمية البشرية الذي تم إعداده من طرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية لعام 2016، تبين أن منطقة شمال إفريقيا تتوافر على معدلات تنمية أكبر من المعدلات المسجلة في بقية المناطق الإفريقية، إلا أنه لم يصل إلى المعدل العالمي، مشيراً التقرير أن أكبر معدل للتنمية تم تسجيله بالجزائر، حيث احتلت الجزائر المركز 83، بينما تونس في المركز 97، في مصاف الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة، وحسب ذات التصنيف فإن مؤشر التنمية البشرية في الجزائر أخذ منحى تصاعدي منذ سنوات 2000 حيث انتقل من معدل 0.64 لسنة 2000 إلى 0.72 في سنة 2010 ثم إلى معدل 0.73 في سنة 2011، و 0.73 في سنة 2012، وصولاً إلى معدل 0.74 في سنة 2014، إذ تحصل على ثلاث مراتب بين سنتي 2010-2015، في حيث تأتي دولة المغرب ومصر ضمن البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة، حيث ترتبت المغرب في المركز 123 دولياً ومصر في المركز 111 دولياً، في حيث أظهر التقرير أن الحضور النسائي في التعليم الجامعي بالجزائر كان متقارباً بين العنصر النسوي والرجالي، فيما تعد المؤسسات الاجتماعية في مصر من المؤسسات الأكثر إقصاء للمرأة في المنطقة، في حين بقي حضور المرأة في هذه المؤسسات في تونس والمغرب هو الأنصف في المنطقة.

من خلال هذه الأرقام يمكن تحليل هذه القفزة النوعية التي تظهر فيها الجزائر قد أحرزت هذا الأداء الجيد يرجع ذلك إلى الجهود المبذولة خاصة فيما تعلق بالمجالات التالية:

- **في مجال التعليم:** فإن جزءاً من أحد المؤشرات كان إيجابياً بالنسبة للجزائر، وهو مدة التمدرس المتوقعة، مما جعل الجزائر تحتل المرتبة الـ: 56 دولياً، إلا أنه في مقابل

¹ - المرجع نفسه.

ذلك فإن معيار المدة المتوسطة للتدرس الذي تأثر كثيرا بالعامل التاريخي للسكان منذ 25 سنة قد جعل ترتيبها يتراجع.

- في مجال الصحة: إرتقى هذا المجال بالجزائر إلى المرتبة 72 دوليا بفضل متوسط عمر متوقع ناهز 74 سنة.

- في مجال المداخيل: حيث وصل الدخل الوطني الإجمالي للفرد الجزائري 13.054 دولار بتساوي القدرة الشرائية، مما مكن الجزائر من احتلال المركز 60 دوليا.

من خلال تحليل المؤشرات والمتغيرات في الأعمدة الرئيسة للتقرير التنافسي للسياحة والأسفار الذي يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي " دافوس" لمختلف السنوات وكذا تحليل مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال ومؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2017 بالإضافة إلى تحليل مؤشر التنمية البشرية وانطلاقا من الوقائع السابقة، كشف أن الجزائر كما عبّر عنها الكثير من الرحالة الذين زاروا الجزائر وكتبوا عنها من أمثال ذلك Simon hilton, Bodlly، بأنها فسيفساء ثقافي وحضاري وتحفة نادرة ، " بلد سياحي بدون سياح" بلد يواجه جملة من التحديات التي تعد محورية ويستوجب على أصحاب القرار أخذها بعين الاعتبار في إطار بناء استراتيجية مثلى للنهوض والإرتقاء بالقطاع السياحي في الجزائر ومن ثم الاستفادة من تجارب الدول محل المقارنة.

خلاصة الفصل:

إن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT، لا يقتصر على كونه إطارا مرجعيا تتطور ضمنه المبادرات العمومية والخاصة حتى سنة 2030، إنما يرسم برنامجا لتطوير السياحة الجزائرية وتنميتها وترقيتها بهدف إدراجها ضمن الشبكات الدولية بدعم مكانة الجزائر كوجهة سياحية، كما أن هذا المخطط يضع كل تفاصيل مشروع سياحي شامل يشكل أكبر عدد من الفاعلين العموميين والخواص، ومنهم على وجه الخصوص المجتمع المحلي المعني بالأنشطة السياحية، وعليه أصبح تسويق الصناعة السياحية الجزائرية خيارا أساسيا وأولوية وطنية للنهوض بالقطاع السياحي في الجزائر، إلا أن تنافسية الجزائر السياحية قد تذيلت الترتيب الدولي وتراجعت معدلاتها خلال سنتي 2010-2017، وذلك لعدة عوامل تتمثل أهمها في بيئة الأعمال السياحية الداخلية والخارجية، والتي مازلت تتطلع للمزيد من التطوير والتحسين خاصة في ظل التحديات الاقتصادية سواء كانت تحديات سياسية أو اجتماعية أو بيئية، وما له من أثر على تباطئ الحركة السياحية الوافدة للجزائر ومن ثم التأثير السلبي على النمو الاقتصادي.

الاستنتاجات

تعتبر السياحة في أي دولة رمزا من رموز تاريخها وثقافتها ومؤشرا لقياس حضارتها ورخائها الاقتصادي، وبذلك تشكل قطاع هاما في اقتصاديات العديد من البلدان، فتمثل السياحة أهم الصناعات وذلك من خلال ما تحققه من عائدات مالية بالعملة الأجنبية وتوفير مناصب عمل دائمة، بالإضافة إلى أنها ميدان واسع لجذب الاستثمارات الأجنبية والعمل على نقل مهارات الإدارة الحديثة والتكنولوجيا الحديثة، كما تساهم في تنشيط القطاعات الأخرى المرتبطة بها، كما أنها تعمل على توفير الراحة وليس القصد من ورائها الحصول على الشغل ولا تؤدي إلى إقامة دائمة.

فيلعب قطاع السياحة دورا بارزا في الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية، حيث أصبح هذا القطاع ضروريا ومن بين أحد البدائل الهامة لقطاع المحروقات، كما أنه يعمل على توفير الأمن وتحقيق الاستقرار السياسي.

لكن الجزائر وعلى الرغم مما تملكه من مقومات وإمكانات وموارد سياحية هائلة وجد هامة إلا أنها لم تستطع أن تجعل من القطاع السياحي أحد البدائل للاقتصاد الريعي، وأن تكون من بين البلدان السياحية على المستوى الدولي ولا حتى منافسا على المستوى المغربي، وهذا يعود لعدة أسباب وعوامل لعل أبرزها عدم الاهتمام بقطاع السياحة، وإدراجه ضمن القطاعات الثانوية، مما جعله يعاني التهميش من قبل القائمين عليه حيث اتضح لنا من خلال مقارنة النتائج المحققة والأهداف المسطرة مسبقا في البرامج والمخططات التنموية الوطنية بأنها لم تحقق الأهداف بالشكل المرجو، حيث أنه يوجد فوارق كبيرة بين الأهداف المعدة مسبقا في البرامج والمخططات والنتائج التي تم تحقيقها، لذلك فإن ترقية صورة الجزائر كوجهة سياحية في الأسواق العالمية وجعلها قبلة للسياح يتطلب عملا مكثفا وجادا، بالإضافة إلى العمل على رسم خطط استراتيجية فعالة تهدف إلى رفع مكانة الجزائر السياحية، والعمل على بناء قطاع بديل لقطاع المحروقات، يقوم على أساس وفرة

الموارد وديمومتها وكذا توفير الاستثمار مما يجعلها قادرة على تسويق صناعتها ومنتوجها السياحي.

تتطلب صناعة السياحة في الجزائر إعادة التنظيم والترتيب وذلك من أجل التطلع إلى تحقيق مراتب متقدمة في ترتيب القطاعات الأخرى ومختلف الأنشطة الاقتصادية، وتمركزها على أن تكون بديلا للقطاع الهيدروكربوني الذي لا يعتمد عليه في الغالب نظرا لخضوعه لأسواق النفط الدولية وتحكمها في أسعاره، كما تتطلب تبني استراتيجية واضحة المعالم تضمن لها الاستدامة في زمن العولمة والتكنولوجيا، وذلك باستخدام أحدث التقنيات في عملية التسويق السياحي، لكل ذلك يتطلب على القائمين على هذا القطاع الهام الاستجداء بأحدث الآليات والتقنيات مثل تعزيز تكنولوجيا نظم المعلومات والتسويق الإلكتروني، وكذا استخدامها في تفعيل القطاع، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي، خاصة وأن الاستراتيجية الجزائرية من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 تشجع التعامل والشراكة مع مختلف الفاعلين على المستوى الدولي والمحلي، بهدف الارتقاء بالسياحة الجزائرية إلى مصاف صناعة واعدة بالتقدم والتنمية، وقادرة على المنافسة وكذا إعادة بناء صورة حقيقية للسياحة تستجيب للمقاييس والمعايير الدولية، ومحو الصورة المأخوذة على الجزائر خلال فترة العشرية السوداء.

أولا - اختبار الفرضيات:

قبل استعراض النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة، نقوم باختبار الفرضيات التي تضمنتها مقدمة الدراسة.

الفرضية الرئيسية:

- هناك علاقة ارتباطية بين توفر المقومات السياحية وتطوير الاقتصاد الوطني فكلما توفرت البنى التحتية والطرق، والهياكل القاعدية، وأماكن الجذب السياحي كلما ارتفع مؤشر الاقتصاد الوطني، وتحرر من قيود الاقتصاد الريعي.

فرضية صحيحة:

تزخر الجزائر بمخزون وفير من الموارد والمقومات الطبيعية والموروث المادي وغير المادي بالإضافة إلى موقعها الاستراتيجي الذي يجعلها مقصدا للسياح الأجانب والمحليين على حد سواء، كما تتمتع ببنى تحتية تأهلها للاستقطاب الزوار إلا أن هذه الأخيرة ينقصها الاهتمام من قبل القائمين على هذا القطاع الحيوي، فكلما توفرت البنى التحتية والطرق، والهياكل القاعدية، وأماكن الجذب السياحي كلما ارتفع مؤشر الاقتصاد الوطني، وتحرر من قيود التبعية للاقتصاد الريعي.

الفرضيات الفرعية:

الفرضية الأولى:

- يلعب قطاع السياحة في الجزائر دورا بارزا في عمليات التنمية الاقتصادية وإهماله يؤدي إلى انكماش الاقتصاد الوطني.

فرضية صحيحة: يعتبر قطاع السياحة أحد ركائز التنمية، بما يدره من عوائد بالعملات الصعبة للدول المستقبلة للسياح، بالإضافة إلى توظيفه لأعداد كبيرة من العمالة ومصدر للعملة الصعبة مما يساهم في تحسين ميزان المدفوعات وتنويع الدخل.

الفرضية الثانية:

- تنمية السياحة وتطويرها في الجزائر مرهون بالتطبيق الجاد لاستراتيجية المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 .

فرضية صحيحة:

تتطلع الجزائر للنهوض بالقطاع السياحي من خلال تجسيد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 على أرض الواقع، والذي يعتبر بمثابة المحور الرئيس للسياسة السياحية في الجزائر، ألا أن الجزائر تعاني كباقي الدول النامية من تحقيق

أهداف البرامج المسطرة والسياسات والمخططات، وهذه المعاناة مرتبطة بجملة من المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

الفرضية الثالثة:

- هناك علاقة بين الإرادة السياسية ورهانات السياسة السياحية.

فرضية صحيحة:

فكلما تجسدت الإرادة السياسية للنهوض بالقطاع السياحي كلما تذلت العقبات التي تواجه القطاع السياحي، وذلك من خلال المخططات والسياسات التي تم صنعها مسبقا من بداية عملية التخطيط مروراً بالمتابعة والمرافقة والمراقبة في عملية التنفيذ وصولاً إلى عملية التقييم والتقييم للناتج المحققة.

الفرضية الرابعة:

- تشجيع الاستثمارات السياحية على المستوى المحلي والأجنبي بمثابة آلية واعدة للنهوض بالقطاع السياحي في الجزائر، إلا أنه يعاني من عدة معوقات حالت دون ترقيته.

فرضية صحيحة:

العزوف على الاستثمار في المجال السياحي في الجزائر خاصة الاستثمار الأجنبي يعيق انتعاش السياحة في الجزائر، وذلك راجع للعراقيل التي يواجهها المستثمرون في هذا المجال كالبيروقراطية وعدم استقرار القوانين بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي ومشكل العقار السياحي وكذا مشكل التمويل.

ثانياً - نتائج الدراسة:

يكتسي قطاع السياحة أهمية كبيرة فهو جزء لا يتجزأ من الاقتصاد القومي، له دوره الفعلي في تكوين الناتج وخلق فرص التشغيل وتعزيز قدرات الدولة من النقد الأجنبي، ويختلف هذا الدور بحسب حجم وأهمية القطاع السياحي في الاقتصاد، ولا

يقف دور السياحة في ذلك فحسب بل يتعداه في بعث سلسلة من النشاطات في باقي القطاعات الاقتصادية والتي يتمخض عنها المزيد من الإنتاج والاستخدام، أما في الجزائر فرغم المؤهلات الطبيعية والإمكانات المادية التي تزخر بها البلاد والجهود الكبيرة المبذولة منذ الاستقلال لإعطاء القطاع السياحي بعده الذي يستحقه إلا أن نسبة مساهمته في الاقتصاد الوطني بقيت ضئيلة جدا وقدراته التنافسية محدودة إذ لا تزال الجزائر تحتل المراتب الأخيرة في مؤشرات التنافسية رغم البرامج المتبناة.

فمن أهم النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة ما يلي:

- تمثل الصادرات من قطاع المحروقات في الجزائر نسبة ما بين 95% و 97.5% من اجمالي الصادرات، بينما اجمالي الصادرات من القطاع السياحي تمثل نسبة 1.25% حسب سنة 2017، فهذا الرقم ما زال بعيدا وبعيدا جدا على أن تكون السياحة أحد القطاعات البديلة عن المحروقات.

- تمثل نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر 1.8% ، وهذا الرقم يعتبر ضئيل جدا مقارنة بدولة الامارات العربية المتحدة بمساهمة بلغت 11.9 % وتونس 16% من ناتجها الاجمالي، ومرد هذا الضعف في مساهمة قطاع السياحة الجزائري راجع إلى لسوء استغلال الموارد السياحية للبلاد.

- تقدر عائدات الحروقات في الجزائر بقيمة 2714.5 مليار دينار سنة 2019، بينما عائدات السياحة الدولية الجزائرية بقيمة قدرها 0.307 مليار دولار، أي 41.306 مليار دينار وهذا القيمة تكاد تكون مهملة أمام عائدات القطاع الهيدروكربوني.

- أن الإقتصاد الجزائري يعتمد أساسا في موارده على قطاع المحروقات.

- إن أغلبية صادرات الجزائر تتمثل في المنتوجات النفطية، بينما تشكل الصادرات غير النفطية نسبة ضئيلة جدا من الصادرات الإجمالية والتي لم تتعدى نسبة 7%.
- تزخر الجزائر بمقومات وموارد طبيعية وإمكانات سياحية هائلة تجعل منها قطب ممتاز، لكنها لا يمكنها أن تجعل من السياحة وجهة وقبلة للسياح في حال عدم تدعيمها بهياكل قاعدية وبنى تحتية تتعلق بالقطاع السياحي وباقي القطاعات المرتبطة بالسياحة.
- على الرغم من إطلاق بوابة إلكترونية سنة 2018 للترويج والتعريف بالوجهة السياحية الجزائرية والتي نتج عنها خلال سنة 2023 زيارة أكثر من 2.2 مليون سائح أجنبي إلا أن إقبال السياح الأجانب للجزائر مزال ضعيف جدا مقارنة ببقية دول المقارنة كتونس 6 مليون سائح سنة 2017، وتركيا 39 مليون سائح في نفس السنة وفرنسا أكثر من 84 مليون سائح في ذات السنة.
- تمتع الجزائر بترسانة قانونية كبيرة تتعلق بتنظيم القطاع السياحي، لكنها تفتقر إلى التطبيق الجاد لهذه القوانين على أرض الواقع.
- صناعة السياسات السياحية في الجزائر تتطلب اشراك كل الفواعل المرتبطة بالسياحة وعلى رأسهم القطاع الخاص.
- كثرة الإجراءات الإدارية والبيروقراطية تجعل من المستثمرين الأجانب والمحليين يعزفون على الاستثمار في الجزائر.
- وجود ضعف على مستوى البنية التحتية في المناطق السياحية الأثرية وكذا ضعف في الخدمات المقدمة في المواقع الأثرية.
- وجود ضعف في حركة السياحة الوطنية والداخلية وتوجهها نحو الدول المجاورة (تونس، المغرب).

- النقص الكبير في الترويج للسياحة في المناطق الداخلية للبلاد مما يضعف من فرص الاستثمار في الفنادق والهيكل المشابهة، كما نعلم أنه تنجح سياحة بلا فنادق ولكن لا تنجح فنادق دون سياحة.
- التعاون غير الكافي في التنسيق بين وزارة السياحة والجهات المسؤولة عن تفعيل السياحة كوكالات السفر والسياحة ومسيري الفنادق.
- أضحت الضرورة ملحة لتحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر، التي تعتمد على مصدر وحيد كالمستخرجات الهيدروكربونية في تمويل موازنتها العامة وكذلك في الحصول على الإيرادات العامة.
- تعد السياحة مصدرا مهما من مصادر التنوع الاقتصادي في الجزائر، لما تتمتع به من مقومات سياحية ومناطق للجذب السياحي، وأنواع مختلفة للسياحة (الجبليّة - الشاطئية - الصحراوية - الحموية - سياحة المغامرات...) في حال توفر ارادة سياسية تسعى جادة للاهتمام بهذا القطاع.
- تعمل الدولة على الاهتمام بالقطاع السياحي باعتباره بديلا اقتصاديا محوريا، إلا أنه بقي يعاني كثيرا من الصعوبات ولم يرق إلى المستوى المطلوب الذي يكفل الوصول إلى الأهداف المرجوة منه وبقي يسير بوتيرة محتشمة.
- وفي الأخير نلاحظ غياب ونقص واضح في توفر الارادة السياسة الجادة في سبيل النهوض بالقطاع السياحة الذي بقي من بين القطاعات المهمشة على الرغم من الإمكانيات الموجودة، بالإضافة إلى الضعف الشديد في الثقافة السياحية لدى المواطن الجزائري ومازلت نظرتنا للسائح الأجنبي يشوبها نوع من عدم القبول.

ثالثا. التوصيات:

من خلال هذه الدراسة يمكننا التوصية بما يلي:

- ضرورة تفعيل دور القطاع الخاص وتحفيزه عموما وفي النشاط السياحي بصورة خاصة، وتوفير كافة المتطلبات التي يحتاجها من أجل زيادة الاستثمار السياحي في الجزائر.
- إصدار قرارات حكومية بتجسيد بكالوريا سياحية والتي نص عليها قانون التنمية المستدامة للسياحة، بالإضافة لفتح الشعب الجامعية في الاقتصاد السياحي، وذلك من أجل تطوير التعليم السياحي وترقيته، وهذا ما فعلته معظم الدول التي حققت صناعة سياحية حقيقية.
- توفير بنك معلومات خاص بالاستثمار السياحي وكل الجوانب المتعلقة به.
- ضرورة تفعيل دور الإعلام ليلعب دورا رئيسا في التعريف بالسياحة الجزائرية والمقومات السياحية بها .
- التشجيع على إنشاء وتجسيد المؤسسات الفندقية حول كافة المنتجعات السياحية وفي أماكن الجذب السياحي مع مراعاة أسعار الحجز التي تعد شرطا أساسيا في عملية تشجيع الأفراد على التردد إليها، خاصة بالنسبة للفئة المحدودة الدخل ولا يتحقق هذا إلا بتوفير العقار السياحي.
- ضرورة تأسيس هيئة لمتابعة المشاريع الاستثمارية متابعة فعالة وجادة.
- إبراز مدى أهمية تنمية القطاع السياحي في تحقيق أهداف التنمية، وإعطائه مكانة لائقة به محليا وإقليميا ودوليا تؤهل الجزائر لأن تكون في مصاف الدول السياحية الرائدة.
- ضرورة تأسيس مؤسسات مالية خاصة بتمويل المشاريع السياحية.

- العمل على عصرنه المؤسسات الفندقية وتحسين الخدمات فيها، ومراجعة المنظومة السعريه لها بما يتماشى مع قدرات الشرائية للسائحين المحليين خاصة.
- العمل للقضاء الفعلي على كل أشكال البيروقراطية والرشوة وجميع مظاهر الفساد الإداري.
- إزالة كافة العراقيل والعقبات السياسية والاقتصادية والقانونية والإدارية أمام المستثمرين خصوصا والسياحة عموما كي تأخذ دورها الحقيقي في تنويع مصادر الدخل القومي.
- ضرورة استقرار التشريعات والقوانين والتنظيمات المتعلقة بالقطاع السياحي.
- ضرورة احترام نظام الضمانات والاتفاقيات التي وقعتها الجزائر مع الدول الأخرى.
- إنجاز سوق مالية مفتوحة لرأس المال وبعث البنوك والهيئات المالية الخاصة بالاستثمار السياحي.
- الترويج للسياحة المحلية بمختلف الأدوات والوسائل المعاصرة.
- استغلال كل المقومات والموارد والإمكانات السياحية المتاحة استغلالا فعالا وعقلانيا ومستداما.
- استحداث لجنة خبراء يوكل لها مهمة تقييم كل ما يتعلق بالاستثمار السياحي من استراتيجية، نتائج وآفاق.

صعوبات الدراسة:

من أهم الصعوبات التي واجتني في هذه الدراسة هو التضارب في الاحصائيات والقيم من مرجع لآخر ومن موقع لآخر، بالإضافة إلى نقص المعلومات الدقيقة حول الإحصائيات النفطية، كما كان لفترة جائحة كورونا كوفيد

19 تأثيرا واضحا من خلال تراجع القيم والإحصائيات على المستويين الدولي والوطني والتي حتما لها تأثير على نتائج البحث.

رابعاً- آفاق الدراسة:

- تكمّن آفاق الدراسة المستقبلية حسب رأي الباحث في المحاور الآتية:
- تفعيل دول القطاع الخاص للنهوض بالقطاع السياحي في الجزائر.
 - الثقافة السياحية كمحدد أساسي للتسويق السياحي في الجزائر.
 - دور الجالية الجزائرية بالترويج للصناعة السياحية في الجزائر.

الفهارس العامة

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

فهرس المصادر والمراجع

فهرس المحتويات

..... فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	القرى السياحية ذات الامتياز	115
02	عدد أسرة الحظائر الإيكولوجية والسياحية بالأقطاب السياحية ذات الامتياز	116
03	وزارات السياحة الجزائرية ومسؤوليها	119
04	تصنيف المنابع الحموية حسب التدفق.	129
05	تصنيف المنابع الحموية حسب درجة الحرارة	130
06	امتيازات الاستثمار الممنوحة حسب قانون 1993	141
07	إحصائيات حول السياحة في العالم الصادرة في سنة 2020:	155
08	الدول العشر الأولى الأكثر جذبا للسياح سنة 2019	158
09	ترتيب الجزائر عربيا ودوليا ضمن تنافسية السياحة والسفر 2017	159
10	حصة السياحة من الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات	161
11	وضعية تطور ميزان المدفوعات في الجزائر - الوحدة : مليون دولار امريكي	162
12	تطور التوظيف في قطاع السياح في الجزائر (فرع فنادق، المقاهي، المطاعم)	164
13	يوضح حركة دخول السياح عبر الحدود الجزائرية خلال سنة 2021-2022	165
14	يوضح حركة خروج المواطنين المقيمين في الجزائر عبر الحدود خلال سنة 2021-2022	167
15	تطور الحضيصة الفندقية في الجزائر للفترة (2000 - 2022)	168
16	يوضح توزيع طاقات الإيواء حسب التصنيف (الدرجات) بمعيار عدد الأسرة 2000-2020	170
17	يوضح تطور حجم الاستثمارات السياحية في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (2000-2019) الوحدة: مليار دولار	172
18	يوضح ترتيب المدن العشر الأكثر استقطابا للسياح في العالم	175
19	يوضح الترتيب العالمي لتونس حسب تقرير القدرة التنافسية مقارنة بمصر والمغرب لسنتي 2011 و 2015	179
20	يوضح عدد السياح الأجانب الوافدين إلى تركيا	190
21	يوضح تطور تدفق السياح الدوليين على ماليزيا:	197
22	يوضح الترتيب الدولي لدولة ماليزيا حسب عدد السياح الوافدين:	198

200	يوضح تطور عدد الفنادق والغرف في ماليزيا في الفترة الممتدة بين 2018-2005	23
248	يبين توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات وفق المخطط الثلاثي 1969-1967	24
249	يبين توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات وفق المخطط الثلاثي 1973-1970	25
251	يبين توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات وفق المخطط الرباعي الثاني 1977-1974	26
256	يوضح طاقات الاستقبال حسب القطاع الخماسي الثاني	27
264	يوضح حصيلة برنامج المخطط الثلاثي الأول 1969-1967	28
265	يبين عدد الأسرة المنجزة خلال فترة الرباعي الأول 1973-1970	29
266	يبين عدد الأسرة المنجزة خلال فترة الرباعي الأول 1977-1974	30
267	يوضح طاقات الاستقبال حسب القطاع الخماسي الثاني	31
269	يوضح تطور الاستثمارات من طرف وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار (A P S I) في مختلف القطاعات	32
270	يوضح عدد توافد السياح إلى الجزائر بين 1999-1990	33
271	يوضح تطور توزيع طاقات الإيواء حسب الدرجة لسنة 2000	34
281	يوضح التقديرات السياحية لآفاق 2030	35
287	يوضح الأهداف المادية للمرحلة (2008 - 2015)	36
288	يوضح المشاريع المنجزة والتي في طريق الإنجاز	37
290	يوضح توزيع المشاريع التي تم الإنطلاق فيها	38
292	يوضح الأسواق المستهدفة للسياحة الجزائرية	39
294	يوضح تنظيم الأسواق الخارجية	40
297	يوضح مجموع القرى السياحية وطاقات الإيواء الخاصة بكل قطب سياحي	41
319	يوضح تقسيم الدول محل المقارنة	42
322	يوضح مساهمة قطاع السياحة الجزائري في الناتج المحلي الإجمالي	43
323	يوضح نصيب قطاع السياحة الجزائرية من إجمالي الصادرات (خدماتية - سلعية)	44

326	يوضح تطور هيكل الصادرات من المحروقات وخارج المحروقات في الجزائر خلال سنتي 1990 - 2017	45
327	يوضح المساهمة المباشرة لقطاع السياحة الجزائري في التوظيف	46
328	يوضح عدد السياح الوافدين وعائدات السياحة الدولية للجزائر مقارنة بالدول محل المقارنة	47
331	يوضح عدد السياح الوافدين وعائدات السياحة الدولية للجزائر مقارنة بالدول الأخرى	48
332	يوضح القدرة التنافسية للجزائر مقارنة بالدول محل المقارنة	49
334	يوضح ترتيب الجزائر في البنى التحتية مقارنة بالدول محل المقارنة	50
335	يوضح ترتيب الجزائر في الموارد الطبيعية والثقافية مقارنة بالدول محل المقارنة	51
337	يوضح المؤشرات الفرعية الرئيسية لتنافسية السياحة في الجزائر مقارنة بدول محل المقارنة	52
339	يوضح مؤشرات البيئة التمكينية للجزائر مقارنة بدول محل المقارنة	53
341	يوضح نتائج ممارسة أنشطة الأعمال على مستوى المؤشرات الفرعية للجزائر مقارنة بدول الجوار	54

الصفحة	العنوان	الرقم
47	تمييز السائح عن مختلف المسافرين	01
129	تصنيف المنابع الحموية حسب التدفق في الجزائر	02
130	تصنيف المنابع الحموية حسب درجة الحرارة	03
156	يوضح ترتيب أكثر الدول سياحة في العالم سنة 2020 (الوحدة: سائح)	04
156	يوضح ترتيب أكثر الدول استفادة من عوائد السياحة في العالم سنة 2020 (الوحدة مليون دولار)	05
157	يوضح ترتيب الدول العربية من حيث سياحة في العالم سنة 2020 (الوحدة: سائح)	06
158	الدول العشر الأولى الأكثر جذبا للسياح سنة 2019	07
159	يوضح : ترتيب الجزائر عربيا ودوليا ضمن تنافسية السياحة والسفر 2017	08
161	حصة السياحة من الناتج المحلي الخام / العملة: بالمليون دولار أمريكي	09
163	يوضح وضعية تطور ميزان المدفوعات في الجزائر	10
164	تطور التوظيف في قطاع السياح في الجزائر (فرع فنادق، المقاهي، المطاعم)	11
166	يوضح حركة دخول السياح عبر الحدود الجزائرية خلال سنة 2022-2021	12
167	يوضح حركة خروج المواطنين المقيمين في الجزائر عبر الحدود خلال سنة 2022-2021	13
169	يوضح تطور الحاضرة الفندقية في الجزائر للفترة (2000 - 2022)	14
171	يوضح توزيع طاقات الإيواء حسب التصنيف (الدرجات)	15

	بمعيار عدد الأسرة 2000-20173	
173	يوضح تطور حجم الاستثمارات السياحية في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (2000-2019) الوحدة : مليار دولار	16
176	يوضح ترتيب المدن العشر الأكثر استقطابا للسياح في العالم الوحدة : (مليون شخص سنويا)	17
180	يوضح الترتيب العالمي لتونس حسب تقرير القدرة التنافسية مقارنة بمصر والمغرب لسنتي 2011 و 2015	18
181	الاستراتيجيات العشر المعتمدة في المخطط الوطني للتنمية السياحية التونسية.	19
191	يوضح عدد السياح الأجانب الوافدين إلى تركيا	20
198	يوضح تطور تدفق السياح الدوليين على ماليزيا	21
199	يوضح الترتيب الدولي لدولة ماليزيا حسب عدد السياح الوافدين	22
200	يوضح تطور عدد الفنادق والغرف في ماليزيا في الفترة الممتدة بين 2005-2018	23
279	يوضح مكانة S.D.A.T من S.N.A.T	24
298	يوضح هدف تحقيق التكامل بين القطاع الخاص والعام	25
322	يوضح مساهمة قطاع السياحة الجزائري في الناتج المحلي الإجمالي	26
324	يوضح نصيب قطاع السياحة الجزائرية من إجمالي الصادرات (خدماتية - سلعية)	27
327	يوضح المساهمة المباشرة لقطاع السياحة في التوظيف	28
329	يوضح عائدات السياحة الدولية للجزائر مقارنة بالدول محل المقارنة	29

329	يوضح عدد السياح الوافدين للجزائر مقارنة بالدول محل المقارنة	30
331	يوضح عدد السياح الوافدين وعائدات السياحة الدولية للجزائر مقارنة بالدول الأخرى	31
333	يوضح القدرة التنافسية للجزائر مقارنة بالدول محل المقارنة	32
334	يوضح ترتيب الجزائر في البنى التحتية مقارنة بالدول محل المقارنة	33
336	يوضح ترتيب الجزائر في الموارد الطبيعية والثقافية مقارنة بالدول محل المقارنة	34
338	يوضح المؤشرات الفرعية الرئيسية لتنافسية السياحة في الجزائر مقارنة بدول محل المقارنة	35
340	يوضح مؤشرات البيئة التمكينية للجزائر مقارنة بدول محل المقارنة	36
342	يوضح نتائج ممارسة أنشطة الأعمال على مستوى المؤشرات الفرعية للجزائر مقارنة بدول الجوار	37
342	يوضح نتائج ممارسة أنشطة الأعمال على مستوى المؤشرات الفرعية للجزائر مقارنة بدول الجوار	38

المراجع

- أسامة محمد سلام، البصمة المائية للإمارات العربية المتحدة، دار النشر للكتب، 2016.
- اسماعيل علي سعد، قضايا علم السياسة. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2003.
- آسيا محمد إمام الأنصاري، ابراهيم خالد عواد، إدارة المنشآت السياحية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.
- إلياس سراب، نعيم الظاهر، سلسلة السياحة والفندقة 1- مبادئ السياحة - ط 1، الأردن: دار المسيرة، (د.س.ن).
- إياد عبد الفتاح النصور، أسس تسويق الخدمات السياحية العلاجية " مدخل مفاهيمي "، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- البدوي، واسماعيل ابراهيم، التوزيع والنقود في الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوصفي، لجنة التأليف والتبويب والنشر، الكويت (2004).
- بن حمودة محبوب، بن قانة إسماعيل، أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي، مجلة الباحث، العدد الخامس، 2007.
- بن عبد الرحمن الزهراني عبد الناصر، حسين قسيمة كباشي، الاستثمار السياحي في محافظة العلا، مركز المعلومات والأبحاث السياحية، سوريا. (2008).
- تودارو، ميشيل، "التنمية الاقتصادية"، تعريب ومراجعة محمود حسني حسن ومحمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، (2009).
- حسين كغافي، رؤية عمرية للتخطيط السياحي في مصر والدول العربية، مطابع الهيئة المصرية للكتاب، مصر 1987.
- حلايقة، محمد، "التحولات الاقتصادية العربية والالفية الثالثة"، تقديم ومراجعة منذر الشرع، عمان، الاردن(2004).
- الحمداني موفق و آخرون، جرائم القتل والسياسة الإدارية الميدانية لعدد من مؤشرات النفسية والاجتماعية، مركز البحوث والدراسات بالشرطة العامة، بغداد (1985).
- حمد مطر، إدارة الاستثمارات، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 1999.
- خالد كواش، السياحة مفهومها أركانها أنواعها، دار التنوير، الجزائر، 2007.
- خالد مقابلة، فيصل الحاج ذيب، صناعة السياحة في الاردن، دار وائل، 2000.
- ديويدار محمد، الاقتصاد المصري بين التخلف والتنمية والتطوير، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية. (1980).

- رعد العاني مجيد،: الاستثمار والتسويق السياحي، (الطبعة الأولى)، دار كنوز المعرفة، الأردن. (2008).
- رند الصالح، الرئيسية، عادات وتقاليد المناسبات، الرقص الجزائري التقليدي، 17 أوت 2023.
- روس، مايكل، هل يعيق النفط الديموقراطية، ترجمة معهد الدراسات الاستراتيجية، مجموعة بحوث، النفط والاستبداد الاقتصاد السياسي للدولة الريعية، معهد الدراسات الاستراتيجية ط - 1، بغداد، اربيل، بيروت، (2007).
- زعل الحوامدة وعدنان موفق الحميري، الجغرافيا السياحية في القرن الحادي والعشرون، منهج وأساليب وتحليل رؤية فكرية جديدة وتركيبية منهجية حديثة، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان الأردن (2005).
- زيد منير عبوي، المصطلحات السياحية والفندقية الحديثة، دائرة المكتبة الوطنية، عمان، الأردن، 2008.
- سامح أحمد رفعت عبد الباقي، تطبيق معايير الجودة الشاملة في التعليم السياحي الجامعي بالتطبيق على قسم السياحة بكليات السياحة والفنادق، دار 28 الكتب القانونية، 2011، مصر.
- سلام شهاب، الدولة الريعية وصياغة النظام الاقليمي - دول الخليج أنموذجا.
- سين عمر، الاستثمار والعولمة، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، القاهرة، 2000.
- شهرزاد أحمد النجار، دراسات في علم السياسة. عمان: دار دجلة، 2010.
- عبد السلام أبو قحف، صناعة السياحة في مصر، المكتب العربي الحديث.
- عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
- عبد الفضيل، د.محمود، الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرير والتنمية والوحدة، ط 2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان. (1985).
- عبد الله حسين، " النفط العربي "، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.
- عبد الوهاب رميدي، علي سماي، المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي الجديد، دار هومة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2011.
- عثمان محمد غنيم، نبيل سعد، التخطيط السياحي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.
- عزام أبو الحمام، الإعلام الثقافي، عمان الأردن، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، 2010.

- عصام حسين الصعيدي, نظام المعلومات السياحية, دار الـراية للنشر والتوزيع, الأردن, 2011.
- علاء الدين هلال وآخرون, معجم المصطلحات السياسية, أطلس للطباعة والنشر, القاهرة, 1994.
- علي بن أحمد الأحمـد, (السياحة ومعالم الدعوة إلى الله في الواقع السياحية) - دراسة شرعية تأصيلية - ط1, الرياض, مكتبة الرشد, 2006.
- علي وشقر آمال يوع, (1998): قانون الاستثمار في الجزائر O.P.U : الجزائر.
- عمر حسين, تطور الفكر الاقتصادي, الكتاب الاول, ط 1, دار الفكر العربي مطبعة اميرة, القاهرة, مصر (1994).
- غسان إبراهيم, الأبعاد الاجتماعية للاقتصاد الريعي في سوريا, جامعة دمشق, كلية الاقتصاد.
- فلاديمير لنين, كارل ماركس, سيرة مختصرة وعرض للماركسية, تونس, دار صامد.
- كارل, تيري لين, مخاطر الدولة النفطية: تأملات في مفارقة الوفرة, ط 1, ترجمة عبد الاله النعيمي, بيروت, لبنان, (2008).
- كاظم, كامل علاوي, اشكالية العلاقة بين الاقتصاد الريعي والدولة الريعية, الحوار المتمدن, العدد 4155, 2013.
- كامل وزنة, آدم سميث قراءة في اقتصاد السوق, معهد الدراسات الإستراتيجية.
- كريم فرمان, في كيفية عمل النظام السياسي- مبادئ نظرية مع دراسة تطبيقية على النظم السياسية في (سلطنة عمان- الجزائر- فرنسا- إيطاليا) - لبنان: الدار العربية للموسوعات, 2009.
- كمال درويش, ومحمد الحماحمي, رؤية عمرية للتوابع وأوقات الفراغ, مركز الكتاب للنشر, القاهرة, مصر, 1997.
- كمال شكيب, حماد, نحو استراتيجية لتطوير السياحة العربية, كلية التدريب, تونس, 2012.
- ماهر عبد الخالق السيسي, صناعة السياحة الأساسيات والمبادئ, القاهرة, مطابع الولاء الحديثة, 2003.
- ماهر عبد العزيز توفيق, صناعة السياحة, دار زهوان للنشر والتوزيع, الأردن, 2008.
- ماهر عبد العزيز توفيق, صناعة السياحة, عمان, دار زهران للنشر والتوزيع, 1997.
- ماهر عبد العزيز, صناعة السياحة, دار زهوان للنشر والتوزيع, عمان الأردن, 1997.
- مثنى طه الحوري, إسماعيل محمد علي الدباغ, مبادئ السفر والسياحة, مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع, ط1, عمان, الأردن, 2001.

- منصورى الزين، تشجيع الاستثمار، وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الـراية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط 1، 2013.
- محمد الهادي لعروق، أطلس العالم الجزائري ، عين المليلة، دار الهدى.
- محمد بن محمد العمادي أبو السعود : تفسير إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- محمد خميس الزوكة، صناعة السياحة من منظور جغرافي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1988.
- محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي (المفاهيم، المناهج، الاقترايات، والأدوات). الجزائر: (د.د.ن)، 1997.
- محمد فايز عبد السعيد، قضايا علم السياسة العام، ط 2. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر.
- محمود كامل - السياحة الحديثة علما وتطبيقا سنة 1975.
- المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، آفاق 2025، الكتاب 02، الجزائر، 2007.
- مديرية الثقافة لولاية الوادي، الوادي مدينة الألف قبة وقبة، مطبعة مزوار بالوادي، (د.س.ن).
- مروان السكر، مختارات من الاقتصاد السياحي، مجد لاوي للنشر، عمان، الأردن، 1999.
- مصطفى كافي : (2009) صناعة السياحة والامن السياحي، الطبعة الأولى، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، دمشق.
- ناصر عقيل الطيار، أثر السياحة على اقتصاديات المملكة العربية السعودية، ط1، الرياض، مكتبة العبيكان، 2006.
- نبيل الروبي، اقتصاديات السياحة، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر، 1998.
- نعيم الظاهر وسراب إلياس، مبادئ السياحة، دار ميسرة للطباعة والنشر، 2007.
- هدى سيف لطيف، السياحة: النظرية والتطبيق، القاهرة، الشركة العربية للنشر والتوزيع، ط1، 1994، 1994.
- هدير عبدالقادر، واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطورها، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، 2006 .
- وفاء زكي إبراهيم، دور السياحة في التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، 2006.
- ولي الدين عبد الرحمان بن محمد ابن خلدون، " المقدمة "، دار البلخي، ج1، ط1، 2004.
- ولي الدين عبد الرحمان بن محمد ابن خلدون، المقدمة، (سوريا:ءالجزدار البلخي، ج1، ط1،، 2004).
- يسرى دعيس، صناعة السياحة بين النظرية والتطبيق، البيطاش سنتر للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2003.

المجلات العلمية

- أسامة الفاعوري, السياسة السياحية للدولة الأردنية, صحيفة الرأي, (ت.ت.), 13-08-2016, سا 9:15.
- أسماء سلامي, دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر, مجلة الشريعة والاقتصاد, ع 05, كلية العلوم السياسية, جامعة قسنطينة 3.
- إلهام يحيوي, دور نشر ثقافة الجودة في تحقيق التنمية السياحية في الجزائر, مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية, جامعة باتنة, الجزائر, العدد 07.
- إلياس الشاهد, عبد النعيم دفرور, دراسة وتحليل المزيج التسويقي السياحي في الجزائر. مجلة الاقتصاد الصناعي. العدد 13. سنة 2017.
- أمال براهيمية, تجربة صناعة السياحة في ماليزيا: دروس مستفادة, مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي, ج 09, ع 02, جامعة 08 ماي 1945 قالمة. 2022.
- أمل براهيمية, تجربة صناعة السياحة في ماليزيا: دروس مستفادة, مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي, ج 09, ع 02, جامعة 8 ماي 1945 قالمة, الجزائر, 2022.
- بن عليّة لخضر, "دور الاستثمار السياحي في تنمية الاقتصاد الوطني في ظل المخطط التوجي هيللت هيئة السياحة 2030". مجلة البديل الاقتصادي. العدد 07. (د.س.ن).
- بو حفصي حاكمي, "رؤية حول السياحة في الجزائر مقارنة بمثلتها في تونس والمغرب". دراسات. العدد 30. سنة 2017.
- بومدين محمد, بومدين الحسين, دراسة تقييمية لواقع القطاع السياحي في الجزائر - دراسة مقارنة- مجلة السياسات الاقتصادية, ع 9, مخبر البحث: تقييم سياسة التنمية الاقتصادية في الجزائر, كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية, جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان- الجزائر: 2022.
- حايّف سي حايّفشيراز, بركان دليلة, " الترويج السياحي رافد لتنشيط حركة السياحة الصحراوية- ولاية بسكرة أنموذجا- ". مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية. العدد 10. سنة 2013.
- حسين عبد القادر, استراتيجية تنمية مستدامة للقطاع السياحي في الجزائر على ضوء ما جاء به المخطط التوجيهي للهيئة السياحية لأفاق 2025: الآليات والبرامج, مجلة أداء المؤسسات الجزائرية, ع 2, 2013.

- حكيمة نعيمة, حياة بن حراث, الإستراتيجيات المنتهجة لتنمية السياحة, - تجارب رائدة لبعض الدول العربية -مجلة المالية والأسواق' ج 6, ع 1, جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم, الجزائر: 2019.
- حميد حملاوي, "مجالات وآليات التنمية القطاع السياحي في الجزائر في ظل المخطط التوجيهي هيئت هيئة السياحة لأفاق 2025". حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والانسانية. العدد 14. سنة 2016 .
- درديدش أحمد, شريط عبد المنعم, واقع القطاع السياحي, دراسة مقارنة بين الجزائر- تونس - دواودي منصورية, خضراوي عقبة, واقع قطاع السياحة في الجزائر وآفاق تنميتها (دراسة تحليلية), مخبر القانون الدولي للتنمية المستدامة , كلية الحقوق والعلوم السياسية, جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم.
- سالم حميد سالم, سلوك السائح ودوره في تحديد النمط السياحي, مركز بحوث السوق وحماية المستهلك, مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية, جامعة بغداد, ج13, ع48, (2007).
- سعد محمود الكواز وعبد الرزاق عزيز حسين, الدولة الريعية والاقتصاد الريعي بين اشكالية المفهوم وتنوع الخصائص, كلية الادارة والاقتصاد, (جامعة الموصل, جامعة نوروز) المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز, ع 60 , جمهورية العراق, اقليم كردستان العراق.
- سلسمة صوشي, خلف الله بوجمعة, رفع تحديات اقتصادية محلية لبلديات المسيلة بأفاق التنمية السياحية التراثية, مجلة العلوم الإسلامية والحضارة, ع 04, 2016.
- سمير دهيليس, سعاد مزلف, التجربة الماليزية في تطوير صناعة السياحة المستدامة والدروس المستفادة منها, مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة, ج03, ع 01, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة زيان عاشور الجلفة, الجزائر: 2019.
- سهير محمد حسين , الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لصناعة السياحة في الدول النامية , مجلة آفاق جديدة , كلية التجارة , جامعة المنوفية , 1993 .
- شاهد إلياس ودفورور عبد النعيم, الاستثمار السياحي في الجزائر بين الإطار القانوني والمؤسساتي, مجلة التنمية والإستشراف للبحوث والدراسات, جامعة الوادي, ج1, ع1 (2016).
- صالح السعيد وعبدلي هالة, دور الاستثمارات السياحية في تحقيق التنمية السياحية المستدامة, مجلة البحوث والدراسات التجارية, ع 4, بجامعة خنشلة بكلية العلوم الاقتصادية, التجارية, 2018.
- صباغ رفيقة, التنويع الاقتصادي: استراتيجية الجزائر لما بعد البترول. مجلة أوراق اقتصادية ج 04, ع 01 , 2020.

- صلاح الدين قدري، سعيد شوقي شكور، "السياحية الساحلية واستهلاك الحياة البحرية في الجزائر: دراسة تقييمية للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية "SDAT 2025" .مجلة العلوم الانسانية- جامعة محمد خيضر بسكرة-. العدد 43 . سنة 2016.
- الطاهر لعشبي، التهيئة الإقليمية وإشكالية التنمية في الجزائر , مجلة العلوم الانسانية -جامعة محمد خيضر بسكرة-. (2),العدد14 .سنة 2008
- عبد السلام أديب , تاريخ اقتصاد الربيع في المغرب في (جريدة الحوار المتمدن) - العدد 3911 - بتاريخ : 14/11/2012 , سا 15:03.
- عبد القادر خليل, يوسف شرع, مخططات التنمية السياحية وواقع الانجازات الحقيقية, دراسة تقييمية للإشارة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025 , مجلة التنظيم والعمل, المجلد 4, العدد 4(7).
- عبد الكريم دكاني, معوقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، ج7، ع5، جامعة أدرار 2018.
- عبد الكريم كاظم هجيل، أهمية الثقافة السياحية في تنمية السياحة الدينية في العراق، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، ج 6، ع1، 2019.
- عبود زرقين، إيمان العلمي، "آليات تفعيل دور التسويق السياحي في تثمين الواجهة السياحية لولاية قسنطينة". حوليات جامعة الجزائر. العدد 27 .سنة 2015.
- عصام عماري ، رهانات المخطط التوجي هيلت هيئة السياحة 2030 - بين الواقع والآفاق.- مجلة الشريعة والاقتصاد. (3) العدد13 .سنة 2018.
- عيساني عامر، عيساني ربيع، "التجربة السياحية (الجزائر، تونس)- دراسة تقييمية-(2001، 2014) .مجلة الاقتصاد الصناعي. العدد 10 .سنة 2106.
- فاطمة نسيمة وآخرون, الاستثمار السياحي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة, دار ألفا للنشر والتوزيع, ط1, قسنطينة, الجزائر: 2019.
- فرج سعد فاطمة: الاستثمار السياحي ودوره في تعزيز التنمية السياحية- دراسة حالة الدول العربية مع اشارة خاصة للعراق، مجلة الكوت للعلوم. الاقتصادية الإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العراق (2015).
- فطيمة حاجي ، واقع وآفاق تنمية القطاع السياحي في ماليزيا: دراسة مقارنة مع الجزائر. مجلة دفاتر اقتصادية. (2) العدد02). د.س.ن).
- فيروز قطاف, عبلة بوقرار, مؤشرات زيادة القطاع السياحي, تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة, مجلة الهقار للدراسات الاقتصادية, المركز الجامعي تندوف, ع 1, 2017.

- كميلية سعداوي، "سياسة حماية البيئة البحرية في الجزائر من خلال المخطط الوطني لتهيئة الإقليم". المجلة الجزائرية للأمن والتنمية. العدد 10 سنة 2017.
- لحسن فرطاس، التهيئة الإقليمية في الجزائر بين مستلزمات الحكم الرشيد والممارسة في المجال الجغرافي. مجلة (3) الآداب والعلوم الاجتماعية. العدد 5. سنة 2007.
- ليلي بوحديد، الهام يحيوي، امكانية الاستفادة من التجربة التركية في صناعة السياحة المحلية للجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة الحاج لخضر بباتنة، ع 5، 2016.
- محبوب بن حمودة، إسماعيل بن قانة، أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي، مجلة الباحث، العدد 5، 2007.
- محمد بن سلمان ومحمد خليفي، الاستثمار السياحي في الجزائر الفرص والتحديات، مجلة القانون والعلوم السياسية، ج 8، ع 1، المركز الجامعي النعامة، الجزائر 2022.
- محمد زايد، فرص الاستثمار السياحي في الجزائر (واقع وآفاق)، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي تمنراست، الجزائر، ج 07، ع 05، 2018.
- محمد صلاح وآخرون، اشكالية تنمية القطاع السياحي بالجزائر في ظل مخططات تنمية السياحة، رؤية للمخطط التوجيهي للسياحة آفاق 2030، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، ج 13، ع 02، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2021.
- معروف بلحاج، طرشاوي بلحاج، تصنيف التراث الجزائري بين الواقع والعوائق، مجلة منبر التراث الأثري وتثمينه، جامعة تلمسان، الجزائر، العدد 2-3، 2013-2014.
- المغرب، مجلة البحوث والدراسات العلمية، ج 12، ع 13، جامعة البليدة، 2020.
- مناجلة الهذبة الإمكانات والمقومات السياحة في الجزائر، مجلة دراسات وابحاث، المجلد 08، العدد 26، جامعة زيان عاشور، (2017) الجلفة، الجزائر.
- منصورية دواودي، عقبة خضراوي، واقع قطاع السياحة في الجزائر وآفاق تنميتها (دراسة تحليلية)، مخبر القانون الدولي للتنمية المستدامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغان، الجزائر.
- نوال ايران، الاستثمار السياحي في الجزائر، واقع وتحديات، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، ج 8، ع 3، المركز الجامعي تيبازة، 2021.
- نور الدين براوي، عمارة نعيمة، التخطيط الاستراتيجي كآلية فاعلة في تحقيق التنمية السياحية المستدامة "2025) (1) SDAT) نموذجاً. مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية. العدد 2. سنة 2018.

- هاني الجواهره ، الاقتصاد الريعي وتأثيره في الدولة والمجتمع، صحيفة اليوم ، العدد (10957) ، 15-06-2003

- هيبه لحرر ، سياسات التسويق السياحي ودورها في الحركة السياحية- دراسة حالة دبي -،
المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، ع02، سبتمبر 2014.

الملتقيات

- أحمد راشد، العزب يحيى، محمد طه: الحفاظ والفكر الاستثماري: رؤية مستقبلية لإدارة مواقع
البيئات التراثية بمصر، المؤتمر والمعرض الدولي الثاني: الحفاظ العمراني، الفرص والتحديات
في القرن الحادي والعشرين، دبي 2007.

- بلقاسم، زايري، المؤسسات ووفرة الموارد والنمو الاقتصادي بالتطبيق على الاقتصاد الجزائري،
بحث في المؤتمر الدولي " تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل
والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال المدة 2001 - 2014 " كلية العلوم الاقتصادية والتجارية،
جامعة سطيف، الجزائر. (2013).

- حمزة بعلي، خالد بن جلول: الأهمية الاقتصادية للاستثمارات السياحية في الجزائر ودورها في
دعم وتحقيق التنوع الاقتصادي، دراسة تحليلية وتقييمية لفترة (2000- 2016) المؤتمر
الدولي حول السياحة الداخلية والجمعات المحلية: بين حتمية التنوع الاقتصادي وصناعة التميز
يومي 27- 28 أفريل، جمعية صناعة الغد، جمعية الثقافة والمعرفة المستدامة، خنشلة،
الجزائر، (2019).

- الحافظ، زياد، ، اوضاع الاقطار النفطية وغير النفطية ، مركز دراسات الوحدة العربية، ندوة
دولة الرفاهية الاجتماعية 28 - 30 ، تشرين الثاني / نوفمبر، الاسكندرية، مصر(2005).

- دراجي رابحي، خالد كواش، "قطاع السياحة الجزائري. واقع وآفاقه. قراءة في المخطط التوجي
هيئت هيئة السياحة 2025"، ملتقى وطني حول"-، يوم -.

- زايد مراد، السياحة كصناعة في الاقتصاد الوطني، حالة الجزائر، بحث مقدم ضمن فعاليات
الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة في -09 10 مارس
،2010 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، جامعة.

- سفيان شبيرة، دعم المنظومة الوقفية للسياحة الدينية في الجزائر، قراءة في الفرص القانونية
المتاحة، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول الاستثمار في السياحة الصحراوية ورهانات
تثمين الموارد الاقتصادية للجماعات المحلية، جامعة أدرار، الجزائر، أيام
03/04/2018، ج2.

- شريف أمروش, بشير عامر, السياسة السياحية في الجزائر - واقع وآفاق - الملتقى الدولي حول السياحة ورهانات التنمية المستدامة (تجارب دولية), يومي: 24-25 أبريل 2012, جامعة البليدة, الجزائر.
- عبد الكريم مسعودي, بوجمعة لهبيل الاستثمار السياحي كآلية لدعم التنمية الاقتصادية بالجزائر, الملتقى الوطني الثاني عشر حول ترقية السياحة الصحراوية في ظل الظرفية الراهنة كآلية لتمويل الجماعات الإقليمية في الجنوب الغربي - تندوف نموذج, معهد العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير, المركز الجامعي بتندوف, الجزائر. (2018).
- عبد الوهاب رزيق, منتدى الاستثمار في شمال افريقيا, المركز الانمائي لشمال افريقيا, نشرة التنمية, ع 08, ديسمبر 2001, اليونسكو 2002.
- علي فلاق, البديل المتاحة لتتويج الاقتصاد الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية, ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي: انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له, (المخاطر والحلول) جامعة المدية, يومي 07-08 أكتوبر 2015.
- قطاف ليلي, بوشنقىر إيمان, "أثر السياحة البيئية الداخلية على تحقيق التنمية المستدامة- دراسة حالة ولاية مستغانم", ملتقى وطني حول "فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر". جامعة باتنة, يومي 19-20 نوفمبر 2012.
- كريم بودخدخ, مسعود بودخدخ, رؤية نظرية حول إستراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي, مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول " دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحصير لمرحلة ما بعد البترول" جامعة جيجل, الجزائر: يومي 20 و21 نوفمبر 2011.
- لحبيب بليه, تطور السياسة السياحية في الجزائر, مداخلة مقدمة في فعاليات اليوم الدراسي الموسوم بعنوان: السياحة كمورد استراتيجي لتحقيق التنمية, كلية الحقوق والعلوم السياسية, جامعة مستغانم, الجزائر, 30 نوفمبر 2016.
- محمود قرزیز , واقع القطاع السياحي في الجزائر ودوره في تمويل الجماعات المحلية لمشاريع التنمية , محاضرة مقدمة في فعالية الملتقى الدولي حول تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية , كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير , جامعة باتنة , 2004.
- مريم بلخير, "استخدام نظم المعلومات الجغرافية لنقل وتوطين السياحة". ملتقى وطني حول "المعلومات الصناعية والشبكات". بالمنظمة العربية للتنمية الصناعية و التعتدين, يوم 20-21-22 ديسمبر 2009.

- مريم بورنيسة، خيضر خنفري، واقع الاستثمارات السياحية الداخلية في الجزائر على ضوء الإحصائيات الوطنية، الملتقى الوطني العاشر حول السياحة الداخلية في الجزائر واقعها وسبل تطويرها يومي 10 و 11 جانفي 2018، جامعة بومرداس، الجزائر.
- المملكة العربية السعودية، ورقة عمل مقدمة من: مجموعة عبد المحسن الحكيم وألاده للمشاريع الترفيهية والسياحية، دراسة مقدمة إلى: ندوة الشراكة بين الأجهزة البلدية والقطاع الخاص، الرياض، 2004.
- منير خروف وآخرون "الاستثمار السياحي في الجزائر بين المقومات والمعوقات"، الملتقى الدولي الرابع حول: الاقتصاد السياحي وتدبير المقاولات السياحية، يومي 22-23 جوان، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المملكة المغربية.-(2018).
- نبيل بوفليح، محمد تقرورت، دراسة مقارنة لواقع السياحة في دول شمال إفريقيا حالة الجزائر، تونس، المغرب، الملتقى الوطني الأول حول السياحة في الجزائر، - الواقع والآفاق، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي البويرة، الجزائر، 11/12 ماي 2010.
- نور الدين يوسف، المخطط الوطني لتهيئة الإقليم - وسيلة المحافظة على العقار والبيئة وعصرنة المدن-. ملتقى وطني حول " إشكالات العقار الحضري وأثرها على التنمية في الجزائر" بجامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 17-18 فيفري 2013.
- يسرى دعبس، صناعة السياحة بين النظرية والتطبيق، الملتقى المصري للإبداع والتنمية، 2003.

الرسائل الجامعية

- ابتسام قرقاح، "دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر (2009) (1989) مذكرة ماجستير، (جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية (2010/2011).
- أحمد لشهب، السياسة السياحية في الجزائر من 1962 إلى 1982، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3.
- أمينة خطابت، آليات تفعيل القطاع السياحي في الجزائر - دراسة نظرية وميدانية، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، تخصص تسويق العمليات المالية والمصرفية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، الجزائر: ص 45.

- براهيم خليل بظاظو، تخطيط وتطوير المواقع السياحية في الأردن وتسويقها باستخدام نظام المعلومات الجغرافي، أطروحة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في الجغرافيا، الجامعة الأردنية، 2006.
- بسمة كحول، دور السياحة الصحراوية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بالجزائر، حالة الحظيرة الوطنية الأهقار بتمنراست، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 1 الجزائر، 2018/2017، أطروحة دكتوراه ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث، تخصص: إدارة أعمال وتنمية مستدامة.
- خالد كواش، أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004/2003.
- زهواني عبد الرزاق، تهمين الموارد السياحية كآلية لدعم الاستثمار المحلي في الجزائر، دراسة حالة المناطق الصحراوية - ولاية الوادي أنموذجاً- أطروحة دكتوراه مقدمة في ميدان العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية، جامعة البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، الجزائر 2020/2019.
- زهواني عبد الرزاق، تهمين الموارد السياحية كآلية لدعم الاستثمار المحلي في الجزائر، دراسة حالة المناطق الصحراوية - ولاية الوادي أنموذجاً- أطروحة دكتوراه مقدمة في ميدان العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية، جامعة البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، الجزائر 2020/2019.
- سعاد دولي، آليات ترقية السياحة في الجزائر وآثارها على التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 2013-2014.
- صورية مساني، الاستثمار السياحي كبديل لمرحلة ما بعد البترول، حالة الجزائر للفترة ما بين 1995-2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عباس فرحات سطيف-1 الجزائر، 2019/2018.
- عامر عيساني، الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة- حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر: 2010/2009.
- عائشة شرفاوي، السياحة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني والمتغيرات الاقتصادية الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علوم التسيير، تخصص تسيير، كلية

- العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, قسم علوم التسيير, جامعة الجزائر 03, الجزائر: 2015/2014.
- عبد الرحيم شنيني. دور التسويق السياحي في انعاش الصناعة التقليدية - دراسة ميدانية - حالة مدينة غرداية. مذكرة ماجستير. (جامعة ابو بكر بلقايد . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير) تلمسان. الجزائر: 2010/2009.
- عبد القادر بودي, أهمية التسويق السياحي في تنمية القطاع السياحي بالجزائر, " السياحة بالجنوب الغربي ", أطروحة دكتوراه دولة في علوم التسيير بجامعة الجزائر, 2006/2005.
- عبد القادر عوينان, "السياحة في الجزائر الامكانيات والمعوقات (2000-2025) في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025". أطروحة دكتوراه , (جامعة الجزائر 03, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية, قسم العلوم الاقتصادية, 2012-2013).
- عز الدين محدي, التطور السياحي بالجزائر, رسالة لنيل شهادة الماجستير, معهد العلوم الاقتصادية, جامعة الجزائر, 2002.
- العلاء سائحي, مقال موسوم بعنوان: الآليات الوطنية والدولية لحماية التراث الثقافي الجزائري, جامعة الأغواط, ص 73¹ - بومدين زياني غوتي, مكانة السياحة في ظل المعطيات الاقتصادية العامة الجديدة, حالة الجزائر, مذكرة ماجستير , كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر , 2000/1999.
- الشمري, بشير عبيد, التنزه والسياحة البرية عند سكان مدينة حائل: دراسة في جغرافية السياحة, رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة لقسم الجغرافيا بجامعة الإمام محمد بن سعود, الرياض, المملكة العربية السعودية. (1429هـ).
- فاطمة الأنصاري, سارة مشري, دور الإعلام السياحي في الترويج للسياحة الجزائرية - جريدة السياحي الجزائري أنموذجا, مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة في الإعلام والاتصال, الجامعة الإفريقية أحمد دراية, أدرار, الجزائر: 2020/2019.
- لطيفة ياقومة, وردة محجوبي, دور الإعلام في تنمية الوعي السياحي, جريدة السياحي الجزائري أنموذجا, مذكرة لنيل شهادة الماستر, كلية العلوم الاجتماعية والانسانية والإسلامية , جامعة أدرار, الجزائر: 2018/2017.
- لقرع بن علي , مدى تأثير الربيع على مسار الاصلاح السياسي , دراسة مقارنة للدولة الجزائر ودولة الكويت , 1989-2015 , جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية , 2015-2016.
- لويذة قويدر, اقتصاد السياحة وسبل ترقيتها, أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية, تخصص تحليل اقتصادي, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة الجزائر, 2010/2009.

- مايع شيب الشمري , تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد الريعي في العراق, كلية الادارة والاقتصاد, جامعة الكوفة.
- المحياوي, زيد حبيب حسين, فاعلية الادوار الوظيفية للضرائب في الاقتصادات الريعية, حالة دراسية للمدة 2003 - 2012 , رسالة ماجستير اقتصاد غير منشورة, كلية الادارة والاقتصاد, الجامعة المستنصرية-العراق (2014).
- مروان صحراوي, التسويق السياحي وأثره على الطلب السياحي- حالة الجزائر- مذكرة ماجستير, جامعة أبي بكر بلقايد, كلية العلوم الاقتصادية, والتجارية وعلوم التسيير, قسم علوم التسيير, 2011/2012.
- هادية يحياوي, السياحة والتنمية بالجزائر, مذكرة ماجستير في العلوم السياسية, تخصص تنظيمات سياسية وإدارية, 2003/2002, جامعة باتنة, الجزائر.
- هدير عبد القادر, واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطورها, مذكرة ماجستير, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة الجزائر, 2006.2005.
- يوسف مقعاش, دور الإعلام السياحي في تنشيط السياحة الجزائرية- دراسة ميدانية على عينة من الوكالات السياحية في الشرق الجزائري, أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في الإعلام والاتصال, تخصص إعلام سياحي, جامعة باتنة I الحاج لخضر, كلية العلوم الانسانية والاجتماعية, الجزائر, 2020/2021.

القوانين والمراسيم

- الجريدة الرسمية, ع 29, 10 ابريل 1977, المادة 162 من القانون رقم: 76-80 المؤرخ في 23 أكتوبر 1976, المتضمن قانون النقل البحري. المعدل والمتمم بموجب القانون رقم: 10-04 المؤرخ في 15 أوت 2010, ج ر, ع 46, 18 أوت 2010.
- الجريدة الرسمية رقم 11 بتاريخ 19/02/2003.
- الجريدة الرسمية رقم 58 بتاريخ 20/09/2006.
- الجريدة الرسمية, ع 44, 08 أوت 2001, المادة 02 من القانون رقم: 01-13 المؤرخ في 07 أوت 2001, المتضمن توجيه النقل البري وتنظيمه.
- المادة 16 من المرسوم التنفيذي 85-12.
- المادة 17 من المرسوم التنفيذي 85-12.
- الجريدة الرسمية رقم 08 بتاريخ 31/01/2007.
- الجريدة الرسمية رقم 11 بتاريخ 19/02/2003.
- الجريدة الرسمية رقم 11 بتاريخ 19/02/2003.

- الجريدة الرسمية رقم 13 بتاريخ 2007/02/21 .
- الجريدة الرسمية رقم 62 بتاريخ 2009/10/28.
- الجريدة الرسمية ع 24, في 7 أبريل 1999 , القانون رقم: 99-06 المؤرخ في 04 أبريل 1999 يحدد القواعد التي تحكم نشاط وكالة السياحة والأسفار.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية , ج ر , ع 05, المؤرخة في: 1985/01/27.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية, ج ر , العدد 11, المؤرخة في 1998/03/15.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية, وزارة السياحة, سياسة تنمية قطاع السياحة آفاق 2015, الجزائر, مارس 2006.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية, الجريدة الرسمية. العدد 61 , بتاريخ 21 أكتوبر 2010 , ص 8
- المادة 01 من القانون رقم: 80-77, الموافق لـ: 15 مارس 1980, ج ر , رقم: 12 مارس 1980.
- المادة 01 من القانون رقم: 98-70, المؤرخ في 21/02/1998, ج ر , رقم: 11 بتاريخ, 1998/11/02.
- المادة 02 من القانون رقم: 80-77, .
- المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم: 87-88 المؤرخ في 02 شعبان سنة 1407 هـ, الموافق لـ: 21 ابريل 1987م.
- المادة 04 من القانون رقم: 92-402, المؤرخ في 31/10/1992 ج1, رقم 79 بتاريخ 1992/11/02.
- المادة 04 من القانون رقم: 92-402, المؤرخ في 31/10/1992 ج1, رقم 79 بتاريخ 1992/11/02.
- المادة 05 من القانون 98-70, الموافق لـ: 20 فبراير 1998, ج ر , رقم: 11, بتاريخ: 1998/11/02.
- المادة 05 من القانون رقم: 80-77.
- المادة 07 من القانون 98-70, الموافق لـ: 20 فبراير 1998, ج ر , رقم: 11, بتاريخ: 1998/11/02.
- المادة 08 من القانون رقم: 92-402, المؤرخ في 31/10/1992 ج1, رقم 79 بتاريخ 1992/11/02.
- المادة 10 من المرسوم التنفيذي رقم: 2000-46 مؤرخ في أول مارس 2000.
- المادة 11 من المرسوم التنفيذي رقم: 2000-46 مؤرخ في أول مارس 2000.

- المادة 12 من القانون رقم: 09-16 .
- المادة 12 من المرسوم التنفيذي 85-12.
- المادة 1/12 من المرسوم التنفيذي رقم: 2000-46 مؤرخ في أول مارس 2000.
- المادة 13 من القانون 76-80 السالف الذكر, على أنه تعتبر سفينة كل عمارة بحرية أو آلية عائمة تقوم بالملاحة البحرية إما بوسيلتها الخاصة و إما عن طريق قطرها بسفينة أخرى أو مخصصة لمثل هذه الملاحة.
- المادة 13 من المرسوم التنفيذي 85-12.
- المادة 13 من المرسوم التنفيذي رقم: 2000-46 مؤرخ في أول مارس 2000.
- المادة 15 من القانون رقم: 09-16.
- المادة 17 من القانون رقم: 09-16.
- المادة 18 من القانون رقم: 09-16.
- المادة 18 من المرسوم التنفيذي 85-12.
- المادة 19 من المرسوم التنفيذي 85-12.
- المادة 20 من المرسوم التنفيذي 85-12.
- المادة 21 من المرسوم التنفيذي 85-12.
- المادة 22 من القانون رقم: 09-16.
- المادة 22 من المرسوم التنفيذي 85-12.
- المادة 23 من القانون رقم: 09-16.
- المادة 23 من المرسوم التنفيذي 85-12.
- المادة 24 من القانون رقم: 09-16.
- المادة 25 من القانون رقم: 09-16.
- المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم: 2000-46 مؤرخ في أول مارس 2000.
- المادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم: 2000-46 مؤرخ في أول مارس 2000.
- المادة 5 من المرسوم التنفيذي رقم: 2000-46 مؤرخ في أول مارس 2000.
- المادة 6 من المرسوم التنفيذي رقم: 2000-46 مؤرخ في أول مارس 2000.
- المادة 7 من المرسوم التنفيذي رقم: 2000-46 مؤرخ في أول مارس 2000.
- المادة 8 من المرسوم التنفيذي رقم: 2000-46 مؤرخ في أول مارس 2000.
- المادة 9 من المرسوم التنفيذي رقم: 2000-46 مؤرخ في أول مارس 2000.
- المادة الأولى , ع 37, الصادرة في 03 يوليو 2011 الموافق لـ: أول شعبان 1432هـ, ص07.

- المادة الأولى من القانون رقم: 92-402، المؤرخ في 31/10/1992، ج1، رقم 79 بتاريخ 02/11/1992.
- المادة الأولى من القانون رقم: 94-255، المؤرخ في 17 أوت 1994، ج ر، رقم: 54 بتاريخ 24/08/1994.
- المادة الأولى من القانون رقم: 94-255، المؤرخ في 17 أوت 1994، ج ر، رقم: 54 بتاريخ 24/08/1994.
- المادة الأولى من القانون رقم: 94-256، المؤرخ في 17 أوت 1994، ج ر، رقم: 54 بتاريخ 29/08/1994، ص22
- المادة الأولى من قانون الولاية 12-07، المؤرخة في 21 فيفري 2012، الصادرة في 29 فيفري 2012،
- المادة رقم: 01 من القانون 88-214 (الجريدة الرسمية رقم: 44 المؤرخ في 02 نوفمبر 1988).
- المادة رقم: 02 من القانون 88-214 (الجريدة الرسمية رقم: 44 المؤرخ في 02 نوفمبر 1988).
- المادة رقم: 04 من القانون 88-214 (الجريدة الرسمية رقم: 44 المؤرخ في 02 نوفمبر 1988).
- قانون رقم: 16-09، مؤرخ في 29 شوال 1437، الموافق ل: 03 اغشت 2016، المتعلق بترقية الاستثمار، ج ر عدد46، الصادرة بتاريخ 03 اغشت 2016.
- قانون رقم: 99-01 مؤرخ في 6 يناير 1999، يحدد القواعد المتعلقة بالفندقة، ج ر، عدد2 صادر في 10 يناير 1999.
- مرسوم تنفيذي رقم 69-07 مؤرخ في 19 فبراير 2007، يحدد شروط وكيفيات منح امتياز استعمال واستغلال المياه الحموية، ج ر، عدد 13، صادر في 21 فبراير 2007، معدل
- مرسوم تنفيذي رقم: 138-01 مؤرخ في 26 مايو 2001، يعدل ويتم المرسوم رقم: 85-14، ج ر، عدد 30 صادر في 27 مايو 2001.
- مرسوم تنفيذي رقم: 2000-130 مؤرخ في 11 يونيو 2000، يحدد معايير تصنيف المؤسسات الفندقية إلى رتب وشروط ذلك، ج ر، عدد 35 صادر في 18 يونيو 2000 .
- مرسوم تنفيذي رقم: 2000-46 مؤرخ في أول مارس 2000، يعرف المؤسسات الفندقية ويحدد تنظيمها وسيرها وكذا كيفيات استغلالها، ج ر، عدد 10 صادر في 5 مارس 2000.
- مرسوم تنفيذي رقم: 85-12 مؤرخ في 26 يناير 1985 يحدد الأعمال الفندقية والسياحية وينظمها، ج ر، عدد 5 صادر في 27 يناير 1985.

- مرسوم رقم: 85-14 مؤرخ في 26 يناير 1985 ، يحدد شروط تخصيص أماكن التخميم واستغلالها، ج ر، عدد 5 صادر في 27 يناير 1985 معدل ومتمم.

المواقع الإلكترونية

- المتحف الوطني الجزائري للآثار القديمة والفنون الإسلامية، متحصل عليه من الموقع بتاريخ 2022/12/12.

-<https://al-aim.com>article>Algeria>

-<https://www.ouarsenis.com/showthread-museum-ancient-ar>

- وزارة السياحة والصناعة التقليدية، الحمامات المعدنية ، متحصل عليه من الموقع

<https://www.mta.gov.dz/%d8%a7%d9%84%d8%ad%d9%85%d8%a7%d9%85%d8%a7%d8%aa->

[%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b9%d8%af%d9%86%d9%8a%d8%a9/](https://www.mta.gov.dz/%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b9%d8%af%d9%86%d9%8a%d8%a9/)

- أسعد حماد موسى أبو رمان، ممدوح عبد الله أبو رمان، الوعي السياحي ودوره في تعزيز القدرة التنافسية لقطاع السياحة والسفر في الأردن- دراسة تحليلية ميدانية. متوفر على الموقع الإلكتروني: [showJournal/ir.gov.isc.ecc606079/36771/3147/](https://www.showjournal.ir.gov.isc.ecc606079/36771/3147/) 2021/09/26 على الساعة : 14:00.

- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، "الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية (عربي- انجليزي)". تاريخ الإطلاع: 04/02/ 2021 ص. 246. على الرابط: www.kotobarabia.com. 2017

- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، "الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية (عربي- انجليزي)". تاريخ الإطلاع: 04/02/ 2021 ص. 246. على الرابط: www.kotobarabia.com. 2017

- الاتحاد الوطني للمطاعم والفنادق. من نحن. تم الاسترجاع من <http://www.fnhr-dz.com/a-propos>
- الأكلات المشهورة في الجزائر .. أبرز 17 وجبة وحلوى في المطبخ الجزائري، متحصل عليه من الانترنت على الرابط :

<https://almalomat.com/32018/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%83%D9%84%D8%A7%D8%AA->

[%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D9%87%D9%88%D8%B1%D8%A9-](https://almalomat.com/32018/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D9%87%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D9%81%D9%8A-)

[%D9%81%D9%8A-](https://almalomat.com/32018/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D9%87%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D9%81%D9%8A-)

[%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1/](https://almalomat.com/32018/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D9%81%D9%8A-) بتاريخ

2023/11/23 سا : 20:35

- الأهمية الاقتصادية للأمن السياحي، متوفر على الموقع الإلكتروني (www.albawaba.com) < ... > : 2021/09/10 على الساعة : 20:00).

- الجامع الكبير بالجزائر: اكتشف الفن الإسلامي. متحصل عليه من http://islamicart.museumwnf.org/database_item.php?id=monument;ISL;dz;Mon01;38;en

؛id=monument؛ISL؛dz؛Mon01؛38؛en

- السياحة في تركيا, متحصل عليه من الأنترنترنت على الرابط://www.marefa.orghttps :// الرابط على ذلك يوم 2024/02/10 سا 10:00.

- الفصل الثاني للاستثمار السياحي المفهوم- الأهمية - السمات- متحصل عليه من الموقع الالكتروني
https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=&cad=rja&uact=8&ved=12:05 سا 2023-02/17

- المكتب الوطني الجزائري للإحصاء. (2021). السائحون الوافدون إلى الجزائر حسب بلد الإقامة 2020.
ينظر على الرابط:
https://www.ons.dz/IMG/pdf/arrivees_touristiques_par_pays_de_residence_2020.pdf

- المكتب الوطني لإحصاءات السياحة معلومات عنا. تم الاسترجاع من-
http://www.ont.dz/a/propos

- الموسوعة السياسية، مفهوم الريع، متحصل عليه من الانترنت
https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%8A%D8%B9.14:00 سا 2023/05/15 بتاريخ

- الموقع الرسمي لشركة أوريدو- نجمة على الرابط:
https://www.ooredoo.dz/ar/web/guest/about-us/about-the-company

- الموقع الرسمي لشركة جيزي على الرابط:
https://www.djezzy.dz/ar/%d8%ac%d8%a7%d8%b2%d9%8a/%d8%aa%d8%b9%d8%b1%d9%81-%d8%b9%d9%84%d9%8a%d9%86%d8%a7/%d9%84%d9%85%d8%ad%d8%a9-%d8%b9%d9%86-%d8%ac%d8%a7%d8%b2%d9%8a/

- الموقع الرسمي لشركة موبيليس على الرابط: https://www.mobilis.dz/ar/apropos.php
- الوكالة الوطنية للحدائق والمحميات الطبيعية. عرض تقديمي. تم الاسترجاع من
http://www.apn.dz/index.php/fr/presentation
- الوكالة لتطوير الوطنية الاستثمار النقل ، الرابط الرسمي الموقع،
/https://www.industrie.gov.dz/andi

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2017). تقرير التنمية البشرية في الجزائر 2016.
https://www.dz.undp.org/content/dam/algeria/docs/Publications/Reports/Human%20Development%20Report%202016%20(French%20Version).pdf

- برنامج الأمم المتحدة للبيئة. (2017). السياحة البيئية في الجزائر: تقييم للوضع الحالي والآفاق المستقبلية.

<https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/21249/Ecotourism%20in%20Algeria%20an%20assessment%20of%20current%20status%20and%20future%20prospects.pdf?sequence=1&isAllowed=1>

- جازية سليمانى، صحيفة السياحي تغذي السياحة الجزائرية، تاريخ النشر 2015/08/17، تاريخ الإطلاع 2022/01/25، متاح على الرابط <http://www.alaraby.com>

- جريدة "المصدر الاقتصادي" الدبلوماسية السياحية لتسويق الوجهة الجزائرية... كيف ذلك؟ متحصل عليه من الأنترنت بتاريخ 2023/01/17 سا 10:00 عبر الموقع .
<https://www.elmasdaronline.dz/23/11/2022....>

- جمعية وكالات السفر الجزائرية. معلومات عنا. تم الاسترجاع من <http://www.aav-algeria.com/about-us>

- حسن بلا، مدخل لفهم السياسات العامة، متحصل عليه من الأنترنت يوم 2023/04/26
<http://search.mandumah.com/Record/519208/Details>

- حسن بلا، مدخل لفهم السياسات العامة، متحصل عليه من الأنترنت يوم 2023/04/26
<http://search.mandumah.com/Record/519208/Details>

- خليل حسين، "السياسات العامة ومفهوم إدارة الدولة"، تاريخ الإطلاع 02/09/2021. على الرابط:
- دعاء اشرف، تعريف الإستثمار لغة واصطلاحا، متحصل عليه من الأنترنت يوم 2023/04/26 عبر الموقع <https://www.almsal.com/post/929414>.

- شبكة الجزيرة الإعلامية، الجزيرة نت، 53 مليون سائح زاروا تركيا في 11 شهر، تاريخ النشر 2023/12/22.

- شكري بن زعور، رشيد ساطور، "السياحة والنمو الاقتصادي في الجزائر الأدلة من التكامل المشترك وتحليل السببية" جامعة الجزائر 3، جامعة بليدة، 2016 ص 13. ينظر على الرابط التالي:
تم الزيارة يوم https://mpr.ub.uni-muenchen.de/78731/1/Mpra_paper_78731.pdf
, سا 2024/03/13.00:00

- كاتب وكتاب، آدم سميث بحث في طبيعة واسباب ثروة الأمم، متحصل عليه من الموقع بتاريخ <https://www.facebook.com/sanaabooks/posts/1929499623945139/>
2023/05/17 سا 11:30.

- كاتب وكتاب، آدم سميث بحث في طبيعة واسباب ثروة الأمم، متحصل عليه من الموقع بتاريخ <https://www.facebook.com/sanaabooks/posts/1929499623945139/>
2023/05/17 سا 11:30.

- متاح على الموقع: تاريخ الدخول: 2023/09/09 سا 18:00.
<https://www.djazairss.com/echchaab>

- مجلس السفر والسياحة العالمي. (2020). الأثر الاقتصادي للسفر والسياحة: الجزائر. تم الاسترجاع من <https://wttc.org/Research/Economic-impact/Algeria>

- منتزه طاسيلي ناچر الوطني: مركز التراث العالمي لليونسكو. متحصل عليه من.
[/https://whc.unesco.org/en/list/179](https://whc.unesco.org/en/list/179)
- موقع تركيا بوست, متحصل عليه من الأنترنترنت على الرابط -
<http://www.turkey-post.net/p-category/tourism> تم الاطلاع عليه يوم 2024/02/06, سا 22:00.
- موقع وزارة الثقافة والفنون, التراث-الثقافي-2/المؤسسات/الدواوين/82-ديوان-حظيرة-الاهقار-
الوطنية-<https://www.m-culture.gov.dz/index.php/ar>. متحصل عليه من الأنترنترنت بتاريخ:
2023/09/11, سا 19:30.
- موقع وزارة السياحة والصناعة التقليدية.
- وزارة السياحة والصناعات التقليدية الجزائرية. أهم الوجهات السياحية في الجزائر. تم الاسترجاع من
<http://www.mtpa.gov.dz/en/home/top-tourist-destinations-in-algeria/>
- وزارة السياحة والصناعات التقليدية الجزائرية. الاستثمار السياحي في الجزائر. تم الاسترجاع من
<http://www.mtpa.gov.dz/en/home/tourism-investment-in-algeria/>
- وزارة السياحة والصناعات التقليدية الجزائرية. السياحة الثقافية في الجزائر. تم الاسترجاع من
<http://www.mtpa.gov.dz/en/home/cultural-tourism-in-algeria/>
- وزارة السياحة والصناعات التقليدية الجزائرية. منشآت الإيواء في الجزائر. تم الاسترجاع من
<http://www.mtpa.gov.dz/en/home/accommodation-establishments-in-algeria/>
- وزارة السياحة والصناعة التقليدية, اعتماد المرشد السياحي. تم الاسترجاع
من <http://www.mtpa.gov.dz/en/home/tourist-guide-accreditation/>
- وزارة السياحة والصناعة التقليدية. السياحة في الجزائر. تم الاسترجاع من
<http://www.mtpa.gov.dz/en/home/tourism-in-algeria/>
- وزارة السياحة والصناعة التقليدية. رخصة المشغل السياحي. تم الاسترجاع من
<http://www.mtpa.gov.dz/en/home/the-tour-operators-license/>
- وكيبيديا الموسوعة الحرة، ذروة النفط، متحصل عليه من الموقع عبر الرابط :
سا 11.00 / يوم 2023/05/17 <https://ar.wikipedia.org/wiki/2023/05/17>
- وكيبيديا, الموسوعة الحرة, وزارة السياحة والصناعة التقليدية (الجزائر), تم تعديل الصفحة 10 جانفي
2023, متحصل عليه من الأنترنترنت عبر الموقع يوم 2023/08/30, سا 22:00.
<https://ar.wikipedia.org/wiki/>
- (<http://drkhalilhussein.blogspot.com>)
(<http://drkhalilhussein.blogspot.com>)
- تم الاطلاع عليه يوم 2023/06/15, سا 22:30. <http://www.feem.i.22:30>, 20, 2003.
<https://www.mta.gov.dz/%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%8A%D9%83%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%85%D9%8A-%D9%84%D9%84%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%A9>
الهيكل التنظيمي للوزارة, تاريخ الدخول 2023/09/01 سا 21:00.
- فريدة ليندة, شروق منى, المتاحف في الجزائر ودورها في السياحة, متاح على الموقع:

- تاريخ الدخول: 2023/09/09, سا 19:00 <http://fsecg.univ-guelma.dz/sites>default>files>
- وكبيديا الموسوعة الحرة، ذروة النفط، متحصل عليه من الموقع عبر الرابط <https://www.e-> ينظر الرابط: 2023/05/17 يوم /<https://ar.wikipedia.org/wiki:unwto.org/doi/pdf/10.18111/9789284422336>
- Kasimati, E. (2016), "Does tourism contribute significantly to the Greek economy? A multiplier analysis", European Journal of Tourism, Hospitality and Recreation, 7(1), 5562 <http://www.degruyter.com> 22:00 سا، 2023/06/15 اطلع عليه يوم .
- Brau, R., Lanza, A., & Pigliaru, F. (2003). Ho Fast are the Tourism Countries Growing? The Crosscountry Evidence. Paper prepared for the Conference "Tourism and Sustainable Economic Development", Chia, Sardinia, September 1920, 2003. <http://www.feem.i.22:30> سا ، 2023/06/15 تم الاطلاع عليه يوم
- Malaysia travel.2019. about malaysia fast facts. Consulté 10/02/2024, sur <http://malaysia.travel>.
- Tourism Malaysia. 2018. MalaisiatrulyAsia Consulté le 10/02/2024.sur <http://www.tourism.gov.my>.

المراجع الأجنبية

- Benzarour, Choukri and satour, rachid, Tourism and economic growth in Algeri Evidence of Cointegration and causal analysis, algiers university 3, blida university 2, 12 September 2016.
- BOUGHABA ABDELLAH, Analyse et évaluation de projet, édition berti, Paris, 1998.
- Brau, R., Lanza, A., & Pigliaru, F. (2003). Ho Fast are the Tourism Countries Growing? The Crosscountry Evidence. Paper prepared for the Conference "Tourism and Sustainable Economic Development", Chia, Sardinia, September 19
- CNES, contribution pour la redefinition de la politique national de tourisme, Alger, 1998.
- Conseil national économique et social (CNES) . rapport" contribution pour la redéfinition de la politique national du tourisme, Alger, Novembre 2000.
- Djamel Kouri , "Le tourisme et le développement économique en Algérie".Revue d'économie et dedéveloppement humain.numéro 02.
- édition economica, 2ème, Paris, 1999, p13 .HOUDAYER ROBERT, évaluation financière des projets.
- Graham norton , the vulnerable voyager :theats for touism , the world today , London , december 1994 .
- Pierre Magnan, "L'Algérie veut doper son tourisme", obtenue : <http://geopolis.francetvinfos.fr> consulté le : 07/04/2017
- National Tourism Plan, 2004-2010 Main Report, 2004
- The international and political founal2012 , volume issue 21.

مقدمة	
المدخل العام للدراسة.	
10	المبحث الأول: المدخل المنهجي.
10	1- المشكلة البحثية .
11	2- مجالات الدراسة .
12	3 - الفرضيات العلمية :
13	4- الأهمية العلمية والعملية للدراسة.
13	5- أهداف الدراسة.
13	6- المناهج والإقتربات المستخدمة.
15	7- أدبيات الدراسة .
19	المبحث الثاني: المدخل النظري.
19	1- نظريات في السياحة.
19	أ- النظرية الغريزية.
19	ب- نظرية الحركة.
20	ج- نظرية الترويج.
20	د- النظرية التعلم الاجتماعي.
20	هـ- نظرية المنفعة.
21	و- النظرية الايثولوجية.
21	ز- نظرية الجاذبية السياحية.
22	ح- نظرية هيربرت وذروة النفط.
24	ط- نظرية التوزيع لأدم سميث.
25	ك- نظرية المضاعف الكنزية.
26	ل- نظرية التجارة الدولية.
27	م- نظرية النمو الداخلي.
الفصل الأول: التأسيس النظري للمفاهيم	
32	تمهيد.
32	المبحث الأول: ماهية السياسات العامة السياحية.
32	المطلب الأول: مفهوم السياسة العامة .
33	الفرع الأول: تعريف السياسة العامة .

36	الفرع الثاني: عناصر السياسة العامة .
37	الفرع الثالث: خصائص السياسة العامة.
38	الفرع الرابع: أبعاد السياسة العامة.
41	المطلب الثاني: مفهوم السياحة والسياسة السياحية.
62	الفرع الأول: تعريف السياحة.
63	الفرع الثاني: مفهوم السياسة السياحية.
63	المبحث الثاني: ماهية الاستثمار السياحي.
63	المطلب الأول: مفهوم الاستثمار السياحي.
66	الفرع الأول: مفهوم الاستثمار.
69	الفرع الثاني: تعريف الاستثمار السياحي.
69	المطلب الثاني: أهداف الاستثمار السياحي وأهميه.
71	الفرع الأول: أهداف الاستثمار السياحي.
72	الفرع الثاني: أهداف الاستثمار السياحي:
73	الفرع الثالث: أهمية الاستثمار السياحي.
73	المطلب الثالث: خصائص وأنواع الاستثمار السياحي ومجالاته.
75	الفرع الأول: خصائص الاستثمار السياحي.
76	الفرع الثاني: أنواع الاستثمار السياحي.
77	الفرع الثالث: مجالات الاستثمار السياحي.
77	المبحث الثالث: مفهوم الاقتصاد الريعي.
77	المطلب الأول: مفهوم الريع وتطوره.
83	المطلب الثاني: أنواع الريع .
87	المطلب الثالث: مفهوم الاقتصاد الريعي والدولة الريعية.
87	الفرع الأول: مفهوم الاقتصاد الريعي.
89	الفرع الثاني: مفهوم الدولة الريعية.
90	الفرع الثالث: خصائص الاقتصادات المعتمدة على الريع.
93	خلاصة الفصل.
الفصل الثاني: واقع قطاع السياحة و الاستثمار السياحي في الجزائر.	
95	تمهيد.
95	المبحث الأول: الإطار القانوني والتشريعي لقطاع السياحة في الجزائر.

95	المطلب الأول: القوانين والمواد الدستورية المتعلقة بقطاع السياحة في الجزائر .
101	المطلب الثاني: مقومات الجذب السياحي في الجزائر
117	المطلب الثالث: وزارات السياحة الجزائرية ومسؤوليها منذ الاستقلال.
121	المبحث الثاني: الاستثمارات السياحية في الجزائر.
121	المطلب الأول: الاطار القانوني للاستثمارات السياحية في الجزائر .
138	المطلب الثاني: متطلبات الاستثمارات السياحي ومحفظاته في الجزائر.
138	الفرع الأول: متطلبات الاستثمار السياحي.
141	الفرع الثاني: محفظات الاستثمار السياحي:
146	المطلب الثالث: معوقات الاستثمار السياحي في الجزائر.
155	المبحث الثالث: المؤشرات السياحية الدولية والجزائر.
155	المطلب الأول: المؤشرات السياحية الدولية:
161	المطلب الثاني: المؤشرات السياحية في الجزائر:
174	المطلب الثالث: تجارب لبعض الدول الرائدة في السياسة السياحية: (الإمارات العربية المتحدة - تونس - تركيا - ماليزيا)
203	خلاصة الفصل.
الفصل الثالث: مضامين السياسات السياحية في الجزائر .	
205	تمهيد.
206	المبحث الأول: الفواعل الرسمية وغير الرسمية ودور في تنفيذ السياسة السياحية في الجزائر.
206	المطلب الأول: دور الفواعل الرسمية في تنمية القطاع السياحي بالجزائر .
206	الفرع الأول: وزارة السياحة والصناعة التقليدية.
211	الفرع الثاني: المؤسسات.
214	الفرع الثالث: المدارس والمعاهد الوطنية.
216	الفرع الرابع: الدواوين والمكاتب.
223	الفرع الخامس: الوكالات.
225	الفرع السادس: المراكز والنوادي.
227	الفرع السابع: المتاحف:
231	الفرع الثامن: مراكز البحث.
233	المطلب الثاني: دور الجماعات المحلية في تنشيط القطاع السياحي بالجزائر.

236	المطلب الثالث: دور الفواعل غير الرسمية في تطوير القطاع السياحي بالجزائر.
247	المبحث الثاني: المخططات التنموية المنجزة في القطاع السياحي بالجزائر.
247	المطلب الأول: المخططات التنموية للسياحة ما بين 1967-2000:
257	المطلب الثاني: مخطط التنمية السياحية 1990-2000 (مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق).
258	المطلب الثالث: مخطط التنمية السياحية 2000-2013.
264	المبحث الثالث: تقييم المخططات التنموية المنجزة .
264	المطلب الأول: تقييم المخططات التنموية للسياحة ما بين 1967-2000.
269	المطلب الثاني: تقييم مخطط التنمية السياحية 1990-2000 (مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق).
272	المطلب الثالث: تقييم مخطط التنمية السياحية 2000-2013.
273	خلاصة الفصل.
الفصل الرابع: استراتيجيات السياسات السياحية في الجزائر وتقييمها.	
275	تمهيد.
275	المبحث الأول: السياسة الاستراتيجية للقطاع السياحي في الجزائر آفاق 2030.
276	المطلب الأول : المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030.
276	الفرع الأول : نظرة عامة حول المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية آفاق S-N-2030 - A-T .
277	الفرع الثاني : مفهوم المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.
279	الفرع الثالث: مكانة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق SDAT-2025 - من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم آفاق SNAT-2030-
280	الفرع الرابع: تقديم المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق S.N.A.T-2030 -
284	الفرع الخامس: خطة أعمال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030- SDAT
288	الفرع السادس: الرهانات التي تواجه السياحة الجزائرية وفق لمخطط SDAT-
291	المطلب الثاني : مخططات إنعاش السياحة الجزائرية.
291	الفرع الأول: مخطط وجهة الجزائر.
295	الفرع الثاني: مخطط الأقطاب السياحية:
299	الفرع الثالث: مخطط الجودة السياحية (PQT).

..... فهرس المحتويات

301	الفرع الرابع: مخطط تمويل السياحة.
302	المبحث الثاني: سبل وآليات تفعيل قطاع السياحة في الجزائر.
302	المطلب الأول: سبل وآليات تفعيل قطاع السياحة على المستوى القانوني والسياسي.
307	المطلب الثاني: سبل وآليات تفعيل قطاع السياحة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.
313	المطلب الثالث: سبل وآليات تفعيل قطاع السياحة على المستوى التكنولوجي.
318	المبحث الثالث: التقييم العام للسياسة السياحية في الجزائر.
318	المطلب الأول: المنهجية المستخدمة ودور تقنية المقارنة المرجعية في تقييم أداء القطاع السياحي.
321	المطلب الثاني: تقييم أداء القطاع السياحي بالاستناد إلى المؤشرات الاقتصادية العالمية.
321	الفرع الأول: تقييم الآثار الاقتصادية لقطاع السياحة في الجزائر
332	الفرع الثاني: تقييم الركائز الأساسية لمختلف المؤشرات.
337	المطلب الثالث: تحليل معطيات مختلف المؤشرات السياحية للجزائر مقارنة بدول المقارنة.
337	الفرع الأول: تحليل معطيات مؤشر تنافسية السياحة والسفر.
339	الفرع الثاني : تحليل معطيات البيئة التمكينية.
341	الفرع الثالث : تحليل مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال.
343	الفرع الرابع : تحليل مؤشر الحرية الاقتصادية لعام 2017.
344	الفرع الخامس : تحليل مؤشر التنمية البشرية.
346	خلاصة الفصل.
347	الاستنتاجات
الفهارس العامة	
359	فهرس الجداول
362	فهرس الأشكال
365	فهرس المصادر والمراجع
388	فهرس المحتويات
الملخص	

ملخص الدراسة

هذه الأطروحة بعنوان: " رهانات السياسة السياحية في الجزائر كأحد البدائل للاقتصاد الريعي" جاءت لمعالجة الإشكالية التالية: إلى أي مدى يمكن للقطاع السياحي أن يكون أحد البدائل الاقتصادية الهامة التي يُعتمد عليها خارج قطاع المحروقات في الجزائر؟

وقد تمّ تقسيم هذه الدراسة وفق الآتي: مدخل منهجي ونظري وأربعة فصول, حيث تم التطرق في المدخل المنهجي والنظري إلى إبراز منهجية الدراسة وكذا النظريات المفسرة لها, وفي الفصل الأول إلى عرض المفاهيم النظرية المتعلقة بالدراسة, وفي الفصل الثاني تم إبراز واقع السياسة السياحية في الجزائر وكذا الاستثمارات السياحية ومختلف المؤشرات المرتبطة بالقطاع السياحي, وفي الفصل الثالث تم عرض إبراز مضامين السياسات السياحية في الجزائر من خلال الفواعل الرسمية وغير الرسمية ودورها في تنفيذ هذه السياسات وكذا المخططات التنموية النجزة في القطاع السياحي وتقييمها, وأما الفصل الرابع فقد تطرق إلى إبراز استراتيجيات السياسات السياحية في الجزائر وتقييمها من خلال عرض المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030, وكذا تقييم سبل وآليات تفعيل السياحة في الجزائر ثم تقديم تقييم للسياسات السياحية الجزائرية بشكل عام مقارنة ببعض الدول.

وخلصت الدراسة إلى جملة من النتائج نذكر محصلتها أن:

السياحة تعد مصدرا مهما من مصادر التنوع الاقتصادي في الجزائر، لما تمتع به من مقومات سياحية ومناطق للجذب السياحي, كما تعمل الدولة أيضا على الاهتمام بالقطاع السياحي بإعتباره بديلا اقتصاديا محوريا, إلا أنه بقي يعاني كثيرا من الصعوبات ولم يرق إلى المستوى المطلوب الذي يكفل الوصول إلى الأهداف المرجوة منه وبقي يسير بوتيرة محتشمة, وذلك راجع لعدة أسباب نذكر منها غياب الإرادة السياسية الجادة للنهوض بالقطاع السياحي بالإضافة إلى ضعف الثقافة السياحية لدى المجتمع الجزائري.

الكلمات المفتاحية:

السياحة السياحية - الاستثمار السياحي - المؤشرات السياحية - الاقتصاد الريعي -

القطاع السياحي.

Abstract

In Algeria as one of the alternatives to the rentier economy” aims to address the following problem: To what extent can the tourism sector be one of the important economic alternatives that can be relied upon outside the hydrocarbon sector in order to achieve a comprehensive development progress in Algeria ? This is done by dividing this study into the following : a methodological and theoretical introduction and four chapters. In the methodological and theoretical introduction, we touched on highlighting the methodology of the study as well as the theories explaining it. In the first chapter, we presented the theoretical concepts related to the study. In the second chapter, The reality of tourism policy in Algeria was highlighted , as well as tourism investments and various indicators related to the tourism sector . In the third chapter ,we discussed highlighting the contents of tourism policies in Algeria by presenting the official and informal factors and their role in implementing these policies, as well as the completed development plans in the tourism sector and evaluating them. In the fourth and final chapter, we highlighted the strategies of tourism policies in Algeria and evaluating them through presenting the guideline plan for tourism development prospects 2030, as well as evaluating ways and mechanisms for activating tourism in Algeria, then providing an evaluation of Algerian tourism policies in general compared to some countries.

The study concluded with a set of results , including : - Tourism is an important source of economic diversification in Algeria. Because of its tourism potential and tourist attraction areas, the state is also working to pay attention to the tourism sector as a pivotal economic alternative. However, it continued to suffer from many difficulties and did not live up to the required level that guarantees reaching the desired goals and remained progressing at a decent pace. This is due to several factors, like : the absence of serious political will to advance the tourism sector, in addition to the weakness of the tourism culture in Algerian society.

key words:

Tourism policy - tourism investment - tourism indicators - rentier economy - tourism sector.